شؤون فلسطينية

١٩٦ تموز (يوليو) ١٩٨٩

شؤون فلسطينية

١٩٦ تموز (يوليو) ١٩٨٩

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ الانتفاضة وتأثيرها في الوضعين السياسي والاجتماعي في اسرائيل ..... يونس السيد

٢٥ استراتيجية مقترحة للمفاوض العربي في المؤتمر الدولي للسلام ..... عاطف الغمري

٣١ النموذج الصهيوني لادارة الصراع السكاني ..... محمد خالد الازهري

٥٢ الادراك الاميركي المتغيّر للقضية الفلسطينية ..... د. نبيل حيدري

٦٨ السلام الاسرائيلي في الوجه الاقتصادي ..... عماد شعيبي

٧٦ الكاتب اليهودي سامي ميخائيل؛ محاولة محاكمة الماضي والحاضر ..... رياض بيدس

تقارير

٨٨ الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ اسلحة جديدة وتعيينات ..... د. يزيد صايغ

مراجعات

٩٣ القسّام وسيرته الجهادية ..... سميح شبيب

٩٦ نشأة اسرائيل وسياسة بن ـ غوريون ..... حسين حجازي

١٠٣ وجهة نظر اميركية حول طبيعة التسوية ..... خالد الفيشاوي

شهريات

١٠٦ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: شروط الانتخابات في الاراضي المحتلة ..... س. ش.

١١٠ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: الموقف العربي بعد «القمة» ..... احمد شاهين

١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: «ماراثون» الحلول ..... ن. ح.

١٢٣ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: مواجهة حرب المستوطنين ..... ي. ص.

١٢٩ اسرائيليات:
المستوطنون يطالبون الجيش بشنّ
«حرب كاملة» على شعب الانتفاضة ..... محمد عبدالرحمن
١٣٦ المناطق المحتلة:
مهمّة مردخاي المعقّدة ..... ربعي المدهون

وثائق

١٤٣ **بيان المجلس الاوروبي حول الشرق الاوسط**

يوميات

١٤٥ **موجز الوقائع الفلسطينية**
من ١٦/٥/١٩٨٩ الى ١٥/٦/١٩٨٩

بيبليوغرافيا

١٦٤ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **سمير سلامة**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 461140, Fax 459729, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

الانتفاضة وتأثيرها في الوضعين السياسي والاجتماعي في اسرائيل

يونس السيّد

يحق للمؤرّخين، والكتّاب، والمهتمين بالقضية الفلسطينية، ان يؤرّخوا لهذه القضية بمرحلة ما قبل ـ وما بعد الانتفاضة. ذلك ان الحقائق الجديدة التي أفرزتها الانتفاضة الشعبية المجيدة في الارض المحتلة بلغت من العمق والقوة والرسوخ ما يمكن ان يميّزها عن الانتفاضات التي سبقتها كافة، بل وعن غيرها من انتفاضات العالم أجمع. فهي، من جهة، مسّت العصب الاستراتيجي للمشروع الصهيوني، ووضعته تجاه مأزقه التاريخي المحتوم؛ ومكّنت، من جهة اخرى، الشعب الفلسطيني من متابعة دوره الكفاحي، عبر خلق حالة شاملة من النهوض الثوري داخل الوطن لاعتراض ذلك المشروع وافشاله، وتحقيق الاهداف الوطنية الفلسطينية.

وعلى هذا الاساس، حظيت الانتفاضة بأوسع اهتمام على خارطة العالم. غير ان هذا الاهتمام كان اكبر بكثير لدى الطرف الاسرائيلي، بسبب احتمالات التغيير، والآثار التي تتركها الانتفاضة في مختلف نشاطات الحياة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها؛ وهي الآثار التي سنعرض لجزء منها، هنا، من خلال رصد حركة المجتمع الاسرائيلي، واتجاهات الرأي العام، ومواقف الحكومة والاحزاب والفعاليات الاسرائيلية وتطوّرها.

وبغض النظر عن التفسيرات الاسرائيلية للصراع الدائر في الأرض المحتلة، بغية التعتيم الاعلامي، وتزوير الحقائق، وتضليل الرأي العام الاسرائيلي، والعالمي؛ وسواء وصفت هذه التفسيرات الانتفاضة بـ «حوادث عنف» أو «عمال خرق جماعي للنظام» ودمغتها بـ «الارهاب»؛ أو حتى لو اختلف جهابذة القانون والفكر الاسرائيلي في تعريف الاحتلال، بحثاً في ما يمكّنهم من تخفيف الصورة الملطخة بدم الابرياء الفلسطينيين، وهرباً من تحمّل مسؤولياتهم ازاء الشعب الفلسطيني عبر العقود الماضية، ومحاولاتهم المستمرة للسيطرة، بالقوة، على هذا الشعب واخضاعه، بل ومحو هويته الوطنية وتقطيع اواصر صلاته بماضيه وحاضره ومستقبله لتحقيق حالة قصوى من التدمير الهادف لاقتلاعه، سياسياً وبشرياً وثقافياً وحضارياً، الخ؛ فممّا لا شك فيه ان الانتفاضة اوجدت حقائق جديدة لا يمكن تجاهلها، أو شطبها من على ساحة الصراع، انعكست، بشكل أو بآخر، على الساحة الاسرائيلية، موضع الاهتمام، وأثّرت، مباشرة أو على المدى البعيد، في مستقبل ومصير المشروع الصهيوني برمّته.

فلأول مرة «وضعت الانتفاضة في المناطق [المحتلة] قدرة اسرائيل على الصمود امام احد اخطر اختباراتها منذ أربعين سنة من وجودها؛ وسوف تجبر اسرائيل، ايضاً، على ان تتخذ قراراً

حاسماً، مصيرياً، تهرّبت منه طوال عشرين سنة: ماذا ستفعل بالمناطق [المحتلة]؟»[١].

وقد أجرى يورام باك حساب «اربعين سنة على قيام الدولة ومئة سنة تقريباً على ظهور الصهيونية السياسية»، ليكتشف ان «الاكثرية العظمى للشعب اليهودي رفضت الحل الصهيوني... وان معظم هذا الشعب لا يقيم في [اسرائيل]». وتنساب المرارة من فمه حين وصل الى استنتاج مفاده ان «لدولة اسرائيل طابعاً مؤقتاً، ناجماً عن حقيقة أساسية وهي ان ' دولة اليهود ' هي دولة جزء صغير من اليهود. فهي ' دولة أقلية اليهود ' »، ممّا يجعل هذه الاقلية، في اعتقاده، غير قادرة على «التصدي لمشكلات اليهودية»، ويوقعها، بالتالي، في «ارتباك ازاء النظرة الى أقلية غير يهودية، والتصدي لمشكلة الاحتفاظ باجزاء يقيم فيها شعب آخر»[٢].

امّا عوزي بنزيمان، فرأى في الانتفاضة انها «أيقظت من سباتها مسائل أساسية تتعلق بهوية الدولة، وحدودها، وتعريف سكانها، وقدرتها على البقاء»، متهماً اليمين واليسار الاسرائيليين «بالهرب الى كليشيهاتهما المبتذلة». وطالب الحكم بمناقشة «أسئلة حقيقية» من نوع: «ما هو تعريف الشعب الذي يعيش في هذه الدولة؟ ما هو مستقبل العلاقات بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي؟ لمن تدين الاقلية العربية [في اسرائيل] بالولاء؟ ما هو واجب هذا الجمهور ازاء اسرائيل؟ وما هو ارتباطه بعرب المناطق [المحتلة]: مجرد تعاطف أو مصير مشترك؟ حتى وان قامت دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، كيف سيعرف الجمهور العربي [في اسرائيل] نفسه؟ ما هي فرص اسرائيل في البقاء كوطن قومي للشعب اليهودي؟ ما هي الغاية من الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة]؟ ما هي دلالة نسب القوى العددية بين اليهود والعرب في اسرائيل والمناطق [المحتلة]؟ وفي حالة نشوب حرب، ماذا ستكون ردة فعل الجمهور العربي في المناطق [المحتلة]، وفي اسرائيل؟ ماذا تفعل الاضطرابات في المناطق [المحتلة] بجنودنا؟ هل من المستساغ التفكير في رسم حدود جديدة تفصل بين العرب واليهود؟ هل يصحّ تعزيز عملية اختلاط السكان اليهود والعرب مع بعضهم بعضاً؟ هذه الأسئلة قائمة في اعماق الوعي العام، وهي لا تُطرح، لأنها مستعصية على الحل»[٣].

ولكن هذه الاسئلة، وغيرها، لم تعد، في مرحلة ما بعد الانتفاضة، أسئلة غير ذات بال، طالما عملت اسرائيل على تلافي طرحها، بل شقّت طريقها الى صلب السياسة الاسرائيلية ونهجها في التعاطي مع الانتفاضة والحقائق التي افرزتها. ولم تعد النبوءة التي رآها أحد الكتاب الاسرائيليين من ان «الحلم الصهيوني يتبدد تدريجياً، والدولة في طريقها الى الانهيار» موضع تساؤل مجرّد، أو تعبير عن حالة يأس، بقدر ما اصبحت واقعاً كئيباً يخيّم على عقول الاسرائيليين الكبار، الذين يعرفون، اكثر من غيرهم، الظروف التي تحقق في سياقها المشروع الصهيوني، ومدى قدرته على الاستمرار، بينما يرونه، الآن، ينهار أمام عيونهم. وها هو الجواب جاء من الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، في اثناء الاحتفال الرسمي بذكرى مرور ٨٤ عاماً على وفاة ثيودور هيرتسل: «مع مزيد من الأسف تراجع الحلم الصهيوني في السنوات الأخيرة، والثقة أخلت مكانها للشك والريبة وحتى الاحساس بالغرق؛ وقد تحوّلنا الى مجتمع متوحّش ضد انفسنا وضد الآخرين»[٤].

التغيّر في اتجاهات الرأي العام

قد يكون من السابق لأوانه اعطاء حكم قاطع على التحوّلات الجارية في اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي بسبب الانتفاضة الجارية في الأرض المحتلة؛ وذلك على الرغم من المؤشرات التي ظهرت في نتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة (انتخابات الكنيست الثاني عشر). ذلك ان الانتفاضة لا

تزال مستمرة، وليس هناك ما يشير الى قرب ايقافها، أو انهائها، ممّا يجعل الرأي العام الاسرائيلي خاضعاً لتأثيراتها ولما يمكن ان تفرزه من حقائق ونتائج جديدة. ثمّ ان الرأي العام الاسرائيلي يتحرك بناء على مجمل تعاطي اسرائيل وفعالياتها المختلفة مع هذه الانتفاضة، والنتائج التي احدثتها، ويمكن ان تحدثها، عبر مراحل متعددة.

على اية حال، ظل الجدل والنقاش السياسي مهيمناً على الدوائر الاسرائيلية، ممّا اوقع الرأي العام الاسرائيلي في حالة من الارتباك والفوضى في ظل انعدام الرؤية الواضحة، وعدم القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ في ما يتعلق بمستقبل المناطق المحتلة، من جهة، والصراع العربي ـ الصهيوني، من جهة أخرى. فالجيل الذي نشأ ابّان الاحتلال الاسرائيلي، عقب حرب العام ١٩٦٧، لا يسلّم بسهولة بحقيقة ان المناطق المحتلة يمكن سلخها عن «ارض ـ اسرائيل التوارتية»، أو احداث اي تغييرات من شأنها أن تمس المفاهيم التي تربّى عليها، والواقع الذي وجده تجاه عينيه. والرأي العام الاسرائيلي، بمجمله، لم يع، حتى الآن، عدم شرعية الاحتلال. وهذا ما خلص اليه يورام بيري، حين اشار الى ان «الجمهور الاسرائيلي ينقسم بين الذين يؤيدون ضمّ المناطق [المحتلة] وبين الذين يفضلون استخدامها كورقة مساومة في مفاوضات السلام. ولكن هؤلاء، واولئك، لا يزالون يعتبرون المكوث في المناطق [المحتلة] في هذه الاثناء حتى المفاوضات، عملاً محقاً واخلاقياً. وفقط نسبة مئوية معدودة، ربما أقل من خمسة بالمئة من السكان الاسرائيليين، تزعم ان مكوثنا اليوم في المناطق [المحتلة] غير محق في الاساس...»(٥).

وهكذا يتضح ان الانقسام الاسرائيلي لم يعد مجرد انقسام بين الاحزاب المتصارعة، خاصة بين الحزبين الكبيرين، العمل والليكود، ولا صراعاً بين الحمائم والصقور داخل حزب العمل، بل تعدّى ذلك ليتخذ طابعاً شمولياً سحب ذاته على المجتمع الاسرائيلي بشكل عام.

وحسب المعلّق الاسرائيلي مارك غيفن، يمكننا رصد اتجاهات الرأي العام الاسرائيلي ضمن الخطوط التالية: الفئة الاولى تتكون من اسرائيليين يهربون من الواقع الى أمورهم الشخصية، تاركين القضايا المصيرية لمن في يدهم القرار؛ والفئة الثانية هي «اليائسون الذين يعتقدون بأنه لا أمل في التغيير»، ويظنون أنه «من دون سلام سنبقى غارقين في حروب لا نهاية لها»؛ والفئة الثالثة هي «هؤلاء الناس الذين يعرفون الهدف ويؤمنون بنهجهم... وتجدهم في الجناحين، الأيمن والايسر، وهم سائرون على طريق تأجيج نار الكراهية بين الشعبين...»(٦).

ولعل هذا الواقع بالذات ما جعل بعض الاسرائيليين الاكثر تبصراً يشعرون بضرورة حدوث «الصدمة» التي يمكن ان توقظ الرأي العام على حقائق اساسية ظل يتجاهلها بحكم استكانته لطروحات الاحزاب وعدم رغبته في التغيير. وقد عبر زئيف شيف عن هذه الحقيقة، حين كتب: «كان علينا، كما يبدو، ان نتعرض لهزة في المناطق [المحتلة] وفي علاقاتنا مع عرب اسرائيل، لكي نعرف ما هي الاخطار والعيوب الكامنة في السيطرة على مليون ونصف المليون فلسطيني، ولكي ندرك ان الوضع الراهن المكرّس من شأنه ان يتحول الى لعنة»(٧).

لقد نجحت الانتفاضة في تعميق الهوّة داخل المجتمع الاسرائيلي. ولكن نجاحها لم يحقق «الصحوة» المطلوبة من أجل التغيير، على ما يبدو. لذلك، راحت الانتقادات تنصب على الاجهزة والمؤسسات والجيش والحكومة لعدم قدرتها على ايقاف الانتفاضة. وهكذا نجد ان المؤسسة العسكرية التي كانت تحظى بأوسع احترام لدى الجمهور الاسرائيلي، اذ نالت، في استطلاع

اجراه معهد علاقات اسرائيل والخارج في جامعة تل ـ ابيب، ٩٤ بالمئة من ثقة الجمهور، وهي أعلى نسبة بين المؤسسات التي أجري استطلاعها، «اذ حصلت الاحزاب على ثقة ١١,٥ بالمئة من الجمهور، والصحف ٢٠ بالمئة، والشركات الاقتصادية ٢١ بالمئة، والمحاكم ٨٣ بالمئة، والجامعات ٥٢ بالمئة»[٨]، نجد ان هذه المؤسسة اصبحت هي الاكثر تعرضاً للهجوم والانتقاد، خلافاً لما حصل ابّان الغزو الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، حيث انصب النقد على القيادة العليا، السياسية والعسكرية، وليس على المؤسسة ذاتها.

كما نجحت الانتفاضة في زعزعة الثقة لدى الجمهور الاسرائيلي، والتشكيك بعدم قدرة اسرائيل على حسم اية حرب مقبلة لصالحها في المستقبل. وذهب د. يحزقيئيل درور، وهو احد كبار الباحثين في الجامعة العبرية، في القدس، في معرض تحليله للانتفاضة، الى حد القول: «ان المحن الكثيرة التي تمر بالمجتمع في اسرائيل وقادتها، تسيء الى قدرته على الصمود على المدى البعيد، وتقلّص من القدرة على بذل الجهد المستمر والحيوي». واضاف: «انه لا بد من الحؤول دون نشوب ' العصيان المدني' في المناطق المحتلة أو تقصير زمنه»، وذلك «لتقليص مأزقية الأحداث، وبالتالي تقليص الضغوط الواقعة على المجتمع الاسرائيلي من اتجاهات مختلفة»[٩].

ويبدو ان هذا النجاح قد دفع حركة المجتمع الاسرائيلي، اكثر فأكثر، نحو اليمين؛ وذلك لاعتبارات عديدة، منها ما يتعلق بتركيبة هذا المجتمع البشرية، والسياسية، والايديولوجية، ومنها ما يتعلق بالخوف من المصير المجهول وعدم الوثوق بقدرة اسرائيل على ترجمة الاحلام الصهيونية، وجعل العرب، والفلسطينيين خاصة، يستسلمون لمنطق القوة الذي تبنّته كاستراتيجية ثابتة. وهذا ما لمسناه في الانتخابات البرلمانية الاخيرة، والذي نجد جذره في العديد من استطلاعات الرأي التي حاولت تحديد هذا المسار من قبل. ففي استطلاع اجرته مجلة «نيوزويك» الاميركية بواسطة الهاتف، وشمل ٦١٢ شخصاً من اليهود البالغين (هامش الخطأ ٤ بالمئة، زائد أو ناقص، مع استبعاد اجابة ' لا اعرف')، ظهر ان اكثرية الاسرائيليين تؤيد الاجراءات القمعية المتشددة التي تنتهجها الحكومة، وينفذها وزير الدفاع، اسحق رابين؛ بل ان اكثريتهم اظهرت ميلاً نحو المزيد من هذه الاجراءات، وتوسيعها، وجعلها أشد قسوة[١٠]. وكانت اجاباتهم كالتالي:

١ ـ كيف كان التعامل الرسمي مع الانتفاضة: مناسباً ـ ٤٦ بالمئة؛ ليّناً جداً ـ ٤٠ بالمئة؛ فظاً جداً ـ سبعة بالمئة.

٢ ـ ما مدى تأثير التعامل مع الانتفاضة على الدعم الاميركي لاسرائيل ؟ مدمّر بدرجة صغيرة ـ ٣٩ بالمئة؛ مدمّر بدرجة خطيرة ـ ٢٧ بالمئة؛ لم يكن له تأثير مدمّر ـ ٢٦ بالمئة.

٣ ـ هل من الحق ترحيل الفلسطينيين المشتبه في مسؤوليتهم عن «اعمال الشغب» ؟ نعم ـ ٨١ بالمئة؛ لا ـ ١٣ بالمئة.

٤ ـ اذا ما استمرت «اعمال الشغب»، هل سيكون لترحيل العرب الجماعي من الاراضي المحتلة اي اعتبار؟ نعم ـ ٢٩ بالمئة؛ لا ـ ٦٣ بالمئة.

٥ ـ موقفك من الوضع الفلسطيني، هل هو اقل تعاطفاً، أو أنه لم يتغير من وجهة نظرك؟ لم يتغير ـ ٥٠ بالمئة؛ اقل تعاطفاً ـ ٣٩ بالمئة؛ اكثر تعاطفاً ـ ثمانية بالمئة.

٦ ـ ما مدى اهمية التوصل الى تسوية للقضية الفلسطينية؟ هام جداً ـ ٦٤ بالمئة؛ هام

بعض الشيء ـ ٢٥ بالمئة؛ ليس له أية أهمية ـ خمسة بالمئة؛ ليس هاماً جداً ـ ثلاثة بالمئة.

٧ ـ على مدى السنوات الخمس الماضية، هل جعلت سياسات الحكومة الاسرائيلية التوقعات لتسوية متفاوض عليها للقضية الفلسطينية توقعات افضل ام أسوأ، أم لا أفضل ولا أسوأ بصورة متساوية تقريباً؟ بصورة متساوية تقريباً ـ ٥٣ بالمئة؛ اسوأ ـ ٢٣ بالمئة؛ أفضل ـ ١٢ بالمئة.

٨ ـ اذا ما احتفظت اسرائيل بالاراضي المحتلة، يشتكي البعض من أن معدّل المواليد العرب سيجعلهم الاكثرية في البلاد بصورة فعلية، هل توافق على هذا الرأي؟ أوافق ـ ٧٧ بالمئة.

٩ ـ اذا ما تطورت هذه الاكثرية العربية ونمت، فهل ستعطي اسرائيل حقوقاً كاملة للفلسطينيين، ام أنها ستستمر في اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية يخضعون للاحتلال؟ مواطنين من الدرجة الثانية ـ ٤٨ بالمئة؛ لا أعرف ـ ٣٢ بالمئة؛ حقوقاً كاملة ـ ٢٠ بالمئة.

ودون الخوض في تفاصيل هذا الاستطلاع، والعديد من الاستطلاعات المشابهة، نجد أن معظم الاسرائيليين امّا يرفض اعادة اي جزء من الأرض المحتلة العام ١٩٦٧، أو يقبل باعادة جزء بسيط منها فقط، ويرفض منح الفلسطينيين حقوقاً كاملة.

تأثير الانتفاضة في المجال السياسي

يمكن القـول ان الانتفاضة عكست ذاتها، بشكل عميق، على العلاقات السياسية الداخلية، واثارت موجات واسعة من الجدل والنقاش بين الاوساط الاسرائيلية المختلفة. وهذا الجدل تمخّض عن انتقادات، وانتقادات مضادة، وردود افعال بين الاحزاب المختلفة، وصلت «الى مرحلة الاصطدام دون عنف»، كما وصفتها صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية. وقد ادّى هذا الجدل الى تعميق الاستقطاب السيـاسي الداخلي، اكثر فأكثر، وافسح في المجال لظهور حركات هامشية متطرفة في اقصى اليمين الصهيوني، يقابلها حركات اخرى على يسار حزب العمل تطرح شعارات اكثر اعتدالاً، وتدعو الى ضرورة البحث في أساليب سياسية لحل الصراع وايقاف الانتفاضة؛ بينما تدعو الاوساط اليمينية المتطرفة الى ضرورة سحق الانتفاضة عبر تشديد عمليات القمع والترحيل الجماعي («الترانسفير») وغيره.

وعلى الرغم من التغيير الذي احدثته الانتفاضة في النظرة الاسرائيلية بشكل عام، بالنسبة الى مجمل الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، من حيث الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني ودوره في أية تسوية، أو مفاوضات، على صعيد المنطقة، بعدما تمّ تجاهله على مدى العقود الماضية وحتى شطبه من المعادلة الشرق أوسطية، ووصل الأمر لدى العديد من الاوساط الاسرائيلية بأنه لا بد من التفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني، وتطور الأمر عند بعضهم الى ضرورة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد؛ على الرغم من كل ذلك، فان معظم هذه الاطراف لا يزال يجمع على معـارضة قيام دولة فلسطينية، باستثناء بعض الاوساط من القوى الديمقراطية اليسارية وفي «معسكر السلام».

ورأى بعض الاسرائيليين ان «هدف م.ت.ف. في هذه الحرب، هو، بالدرجة الأولى، فضح صورة اسرائيل بين شعوب العالم؛ وهذا الهدف ينسجم، تماماً، مع استراتيجية المنظمة. وتؤمن م.ت.ف. بأن اساس هذه الاستراتيجية انه لايزال من السابق جداً التفاوض الآن مع اسرائيل... وذلك لأن اسرائيل تتمتـع بمـوقف مسـاومـة قوي، وبتفـوّق عسكـري، وبشرعيـة دوليـة، وبتـأييـد اميركي واسع.

وفي هذه الظروف، على المنظمة التأهب لكفاح طويل المدى، حتى تنشأ ظروف استراتيجية افضل من المنظور الحالي»[١١].

وخلافاً لهذا الرأي، يعتقد اسرائيليون آخرون بأن السياسة الحالية المتبعة ما هي الّا محاولات هرب من الحقائق الجديدة التي افرزتها الانتفاضة. واتهم بعضهم (دافيد ليفي ـ الليكود) كلًا من اسحق شامير وشمعون بيرس بالتهرّب من مسؤولياتهما، بقوله: «كل شيء من حولنا يشتعل على الصعيدين، السياسي والعسكري، ومعنويات السكان انهارت... فالى متى سنستمر بتطبيق سياسة النعامة؟»[١٢].

هذا الجدل بين الاطراف الاسرائيلية المختلفة امتد الى الأوساط الصهيونية في الخارج، وخاصة الطوائف اليهودية في الولايات المتحدة، وذلك خلافاً لرغبة الليكود الذي انتقد هذا النشاط السياسي عبر موشي ارنس، الذي انتقد زيارة اربعة جنرالات الى الولايات المتحدة وعرض افكارهم على اليهود الاميركيين. وقد هاجم ارنس هؤلاء الجنرالات «لنقلهم الجدل السياسي من اسرائيل الى بلدان اخرى»[١٣].

امّا في الداخل، فقد استمر الجدل والنقاش عبر محاور رئيسة عدة:

الحكومة الاسرائيلية

لقد وجّهت اليها انتقادات عديدة تركزت حول ثلاث نقاط: (أ) فشلها في قمع الانتفاضة، وهذه صدرت عن اوساط يمينية متطرفة، امثال حركة غوش ايمونيم وهتحيا ومولديت وتسومت، وبعض اوساط الليكود من دعاة الضمّ ومؤيدي «ارض ـ اسرائيل التوراتية». (ب) فشلها في ادارة المناطق المحتلة، وعدم قدرتها على خلق قيادات سياسية محلية تابعة لها، تمهيداً لاجراء مفاوضات معها. (ج) رفضها المتواصل للمقترحات السلمية المختلفة، بما فيها المقترحات الاميركية، والمؤتمر الدولي، وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة، والتحركات الفلسطينية الجارية؛ وهذا الانتقاد موجّه، بصورة رئيسة، الى رئيس الوزراء، شامير، وحزب الليكود، على وجه الخصوص.

والسبب الرئيس في التحفظات من سياسة الحكومة الاسرائيلية يعود الى ادراك البعض الاسباب الحقيقية التي أدّت الى اندلاع الانتفاضة، وفي مقدمها وجود الاحتلال ذاته.

الأحزاب والحركات الاسرائيلية

طوال العام الماضي، تقريباً، ظل الجدل والتشاحن بين الاحزاب الاسرائيلية هو سيّد الموقف. وقد زادت الانتفاضة من حدة الخلاف المستحكم بين الحزبين الكبيرين، العمل والليكود؛ هذا الخلاف الذي كان ينطلق، اساساً، اضافة الى الخلاف الايديولوجي، من نظرة كلا الحزبين الى قضايا السلام و «الحل الاقليمي» ومستقبل المناطقالمحتلة العام ١٩٦٧، والصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام. وممّا فاقم هذا الخلاف انشداد كلا الحزبين الى الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، والتي اصبحت نتائجها معروفة، والمحاولات الحثيثة لتضمين برامج كلا الحزبين بما يمكّنهما من الفوز بثقة الناخب الاسرائيلي.

وفي خضم هذا الانشداد، حدثت تصدعات خطيرة «في كلا الحزبين الكبيرين وعدد من الاحزاب الصغيرة كادت ان تعصف بالحياة السياسية في اسرائيل. فقد اشتدت مظاهر الاستقطاب

السياسي، خاصة بين اوساط اليمين الصهيوني المتطرف. وأجريت محاولات عدة لاقامة تكتلات عنصرية كتلك التي أجريت بين اقطاب اليمين المتطرف (رحبعام زئيفي ورفائيل ايتان ويوفال نئمان) لاقامة «تجمّع قومي عنصري متطرف» في الكنيست، على اساس تشجيع سياسة «الترحيل، وفرض الحكم العسكري على العرب على جانبي ' الخط الاخضر' ، وفرض نظام قضائي عسكري، لا يعطي حق الاستئناف على أحكام المحاكم العسكرية لدى المحاكم المدنية»[١٤]. وشملت هذه الاتصالات رموزاً عديدة في اوساط تكتل الليكود، مثل بنيامين نتنياهو المعروف بآرائه العنصرية المتطرفة.

في المقابل، استقال موشي عميراف من تكتل الليكود، وهو عضو في مركز حزب الليكود المنضوي في الائتلاف. كما برزت مواقف جديدة ومفاجئة لدى الحزب الليبرالي المنضمّ الى الليكود ايضاً، حينما خرج رئيس بلدية تل ـ ابيب، شلومو لاهط، عن سياسة الحزب، وطرح اقتراحات مغايرة تتعلق بالانسحاب من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وتسليمها للاردن، كونها «اصبحت لا تشكل اية اهمية استراتيجية في ظل انظمة الاسلحة المتطورة والصواريخ التي يصل مداها بين ٣٠٠ و٤٠٠ كيلومتر وتحمل كميات هائلة من المواد المتفجرة». وقد عارض لاهط قيام دولة فلسطينية مستقلة، قائلاً: «لا مكان لدولة فلسطينية بين نهر الاردن والخط الاخضر»[١٥].

بينما خرج عضو الكنيست، عبدالوهاب دراوشة من حزب العمل، وشكل حزباً جديداً سماه«الحزب الديمقراطي العربي»[١٦].

واذا ما حاولنا رصد اتجاهات الاحزاب، كل على حدة، نجدها على الشكل التالي:

حزب العمل: لم يستطع حزب العمل اتخاذ موقف موحّد من الانتفاضة. وظهرت الخلافات جليّة بين «الصقور» و «الحمائم» الذين قدموا اقتراحات متباينة. وبدا الرجل الثاني في الحزب، اسحق رابين، أقرب الى الليكود منه الى العمل.

فبالاضافة الى مواقف الرأسين (بيرس ورابين) التي اصبحت معروفة، برزت مواقف اخرى لبعض قادة الحزب جعلت من الاقتراحات والمشروعات موضوع سباق بين هؤلاء[١٧]. فعلى سبيل المثال، دعا ميخا غولدمان، رئيس مجلس كفار تافور ومن انصار رابين، الى «الرد على الاحداث في المناطق [المحتلة] بواسطة تطبيق القانون الاسرائيلي على المناطق التي يشتمل عليها مشروع الون». تصدى له اريه هيس، رئيس «جماعة الكونفدرالية» التي «تؤيد الاتصال مع م.ت.ف. لاقامة كيان فلسطيني سياسي ـ من دون جيش ـ ينخرط في كونفدرالية اسرائيلية ـ أردنية ـ فلسطينية».

رئيس الكنيست السابق، شلومو هيلل، عبّر عن مواقف الحزب الأساسية بقوله: «ان نهج الحزب هو السعي الى السلام من دون تلكؤ، وبكل وسيلة، انطلاقاً من واقعية سياسية والمحافظة على وجود دولة يهودية غير ثنائية القومية من خلال الاستعداد لحل وسط اقليمي». امّا وزير الاستيعاب، يعقوب تسور، فقد قدم اقتراحاً بتطبيق مبادىء «مشروع الون».

وظهر في الوسط الوزير موشي شاحل، الذي طالب الحزب «بالعودة الى نهجه التاريخي ـ الفعالية الأمنية، والبرغمائية السياسية»، من خلال «ايجاد طريقة لايقاف السيطرة على ١,٥ مليون عربي، وضمان حدود آمنة، والقدس موحّدة ضمن السيادة الاسرائيلية».

اما «المدرسة الحمائمية» التي يتزعمها حاييم رامون ويوسي بايلين (من معسكر بيرس)، فتطالب «بانسحاب معظم المناطق، ولكن ليس وفق خطوط ١٩٦٧، وتجريد الضفة الغربية من السلاح،

وعـدم اجتياز جيش عربي غريب نهر الاردن، وتمركز الجيش الاسرائيلي على نهر الاردن، والقدس موحّـدة بسيطرة اسرائيلية مع تعبير عن حضور عربي في الاماكن الاسلامية المقدسة وفي الاحياء العربية». والنقطة الأهمّ في طروحات ما يسمى بالحمائم في حزب العمل هي المطالبة بالتفاوض مع م.ت.ف.

وعلى هامش هذه الخلافات، طرح عيزر وايزمان مشروع حل يتلخص في ان «على حكومة اسرائيل الخروج من الجمود السياسي. واذا استمر هذا الجمود فمن المتوقع نشوب حرب في المنطقة. ويتضمن المشروع دعوة الى اجراء مؤتمر تمهيدي للسلام على ارض مصر، وبواسطتها».

حزب مبـام: ويتلخص موقف هذا الحـزب من الانتفاضة والقضية الفلسطينية كما عرضته رئيسة كتلة مبام في الكنيست، حايكا غروسمان، بما يلي:

«ان حل مشكلة المناطق [المحتلة] والمشكلة الفلسطينية هو حل سياسي اقليمي، وليس وظائفياً؛ وينبغي ان تكون هناك مفاوضات للسلام مع تعديلات في الحدود من خلال اعتبارات أمنية وليس من أجل توسيع حدود اسرائيل. الاستعداد للتفاوض مع اية جهة فلسطينية تتحفظ من الارهاب ومستعدة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود. معارضة استمرار الاحتلال والوضع الراهن في المناطق. القدس ليست البند الأول في مفاوضات السلام كون موضوعها معقّداً، ويؤخذ في الحسبان تكامل المدينة كعاصمة لاسرائيل مع مراعاة ارتباط المؤمنين بالديانات الاخرى بالمدينة والاماكن المقدسة»[١٨]. وقد ذكرت غروسمان ان مبام اعتبر المناطق المحتلة وديعة في ايدي اسرائيل، وانه كان اعد مشروعاً لحل مشكلة المناطق المحتلة وسكانها الفلسطينيين.

حزب الليكود: لم يطرح الليكود اية حلول متكاملة، باستثناء مشروع الادارة الذاتية الذي يتمسك بها شامير. ويتجنّب الليكود، بسبب من نهجه وايديولوجيته الخاصة، طرح أية حلول تتضمن الانسحاب من اي جزء من الارض المحتلة؛ كما انه يتجنب موضوع الضمّ، لأن ذلك سيدخل، من حيث المبـدأ، مليـون ونصف المليـون عربي في اطار اسرائيـل، وسيكون لهم ممثلوهم في الحكومة والكنيست. لذلك، فان السمـة العـامـة لنهج الليكود تتلخص في عدم قدرته على تقديم اية حلول. وبالتالي، فانه يسير ـ كما قال روفيك روزنتال ـ «في خط واحد لا صنو له: المحافظة على الوضع القائم»[١٩].

وفيما عدا المقترحات التي كان قدمها موشي عميراف وشلومو لاهط، اللذين اصبحا خارج الحزب، يبرز بعض المواقف المتباينة لكل من شامير وارنس وشارون. فشامير، الذي كان يتمسك بمشروع الادارة الذاتية وتصفية المخيمات في اطار اتفاقيتي كامب ديفيد، كحل وحيد، تحاصره الضغوط من كل الاتجهـات، خاصة بعد التحركات السياسية الفلسطينية الاخيرة المستندة الى قرارت المجلس الوطني في الجزائر، منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، والقرار الاميركي بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يجد بدّاً سوى الاعراب عن عزمه على تقديم «مبادرة» جديدة.

على الجانب الآخر، يبرز موقف ارئيل شارون الداعي الى اقامة دولة فلسطينية في الأردن: «ثمة حل واحد فقط، اذا كنا سنتحدث عن حل حقيقي: دولة فلسطينية في الاردن. واذا لم يوافقوا، عندها سيبدأ الحل عندما يوافقون»[٢٠]. أمّا عن الوضع في المناطق المحتلة، فيعتقد شارون بأن من المحال التخلي عن جزء منها؛ كما انه «من المحال انتزاع المسؤولية عن الامن في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة من ايدي اسرائيل». امّا الانتفاضة، فقد دعا شارون، مرات عديدة، الى تسليمه زمام الأمور

من اجل سحقها.

حركة هتحيا: ويتلخص موقف هذه الحركة العنصرية في «الجزم بتطبيق سيادة اسرائيل على [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، كما طبقت في العام ١٩٦٧ السيادة على القدس، وطبقت على هضبة الجولان في فترة حكم بيغن». وقال الامين العام للحركة غرشون شفاط «ان لحزبه متسعاً من الوقت». فهو لا يدفع الى تطبيق السيادة الآن، واضاف: «في مقدور المقيمين في [الضفة الفلسطينية] مواصلة الاحتفاظ بجنسية أردنية، كما فعلوا حتى الآن، ولن نأخذها منهم. وفي ظروف السلام، يستطيعون انتخاب رؤساء البلديات في بلداتهم، مثلاً في نابلس والخليل. اننا نؤيد ادارة ذاتية بلديّة». وترى هتحيا امكان حل مشكلة غزة بسهولة في اطار مفاوضات السلام، كأن تمنح اسرائيل، مثلاً، الملك حسين، منفذاً الى ميناء البحر المتوسط، مقابل منح سكان القطاع جنسية أردنية[٢١].

حركة تسومت: لخّص رئيس هذه الحركة رفائيل ايتان موقفها من الانتفاضة والمناطق المحتلة بما يلي: «لوكان الأمر عائداً اليّ، لأعلنت، الآن، ان ارض ـ اسرائيل كلها هي ملك للشعب اليهودي. ولن يكون هناك مساومة على أي شبر من الأرض... يجب استعادة قوة اسرائيل الرادعة بواسطة فرض القانون والنظام؛ ويشعر عرب المناطق، اليوم، بأن قوتنا الرادعة وقوة الجيش الاسرائيلي انخفضت الى الصفر». وهذه الحركة العنصرية تطالب بتكثيف الاستيطان، وترفض الادارة الذاتية، لأن «الادارة الذاتية هي دولة فلسطينية. انها تزيد من الارهاب كوسيلة لتحقيق هدف آخر. بسبب الارهاب أعطوا إدارة ذاتية، وغداً سيعطون تل ـ ابيب»[٢٢].

حركة موليدت: لا تختلف حركة موليدت، المؤسسة حديثاً برئاسة الارهابي رحبعام زئيفي، عن بقية اترابها من الاحزاب اليمينية المتطرفة سوى في طرحها لمسألة الترحيل الجماعي («الترانسفير»). فهي تتمسك بمقولة «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، وتؤيد الضمّ، وعدم الانسحاب من اي جزء من الارض المحتلة العام ١٩٦٧. امّا موقفها بالنسبة الى الانتفاضة والقضية الفلسطينية، فيتلخّص في ترحيل من تعتبرهم مسؤولين عن اندلاع «احداث العنف والارهاب» الى خارج الأرض المحتلة، بانتظار ان يحل الظرف المناسب لترحيل بقية الفلسطينيين. وهي ترى ان حل القضية الفلسطينية يتمّ من خلال توطين الفلسطينيين في الدول العربية.

حركة غوش ايمونيم: تتفق هذه الحركة مع الحركات العنصرية الأخرى في نظرتها الى «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، وعدم الانسحاب، وتكثيف الاستيطان. كما انها تتفق مع حزب الليكود في ما يتعلق بحل مشكلة اللاجئين في الارض المحتلة واعادة توطينهم. وقد لخّص يوئيل بن ـ نون، أحد قادة هذه الحركة، موقفها من الانتفاضة والمناطق المحتلة كالتالي:

«بعد اعادة سيطرة سلطة القانون الى نصابها في البلد بأسره، علينا التوضيح الى العالم العربي، والمواطنين العرب في اسرائيل، ان هؤلاء الذين تسببوا في الاضطرابات، ويحاولون ان يجروا الى الحرب، لن يكسبوا من ذلك اي شيء... يجب عقد ' مؤتمر وطني ' والاتفاق على خطوط ومبادىء لعمل سياسي منسّق، لكي لا يتمكن احد من تخطيط حرب، أو ارهاب، على اساس الانقسام الداخلي عندنا... التأهّب لتفكيك المخيمات، واعادة توطين اللاجئين، من جانب واحد، بعد ازالة جميع العوامل التي تستمد وجودها من ضائقة لا تحتمل»[٢٣].

حركة كاخ: وهذه الحركة، التي يتزعمها الحاخام مائير كهانا، والمعروفة بنزعتها

الفاشية العنصرية، لا تختلف عن سابقاتها من الحركات اليمينية المتطرفة، الاّ في تبنيّها للارهاب. ونتيجة للظروف السائدة في اسرائيل، وجنوح المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين، فان قوّة هذه الحركة ازدادت خلال العام الماضي، ممّا جعلها مرشحة لنيل ٣ ـ ٥ مقاعد في انتخابات الكنيست الثاني عشر، ولكن اللجنة المركزية للانتخابات قررت منعها من المشاركة في الانتخابات بحجة عنصريتها، الاّ ان السبب الحقيقي لشطبها من الانتخابات جاء في دراسة أعدها حزب الليكود، اظهرت ان هذه الحركة نجحت في اختراق قواعده، ممّا يؤدي الى تسرب اصواته لصالحها. وقد اظهر الاستطلاع «ان منع كاخ سيؤدي الى عودة ٥٠ بالمئة من اصواتها الى الليكود»[٢٤]. ومع ذلك، فان جزءاً كبيراً من هذه الاصوات ذهب الى صالح حركة هتحيا التي هي من الطينة ذاتها.

على اية حال، اذا كانت انتخابات الكنيست الثاني عشر قد اظهرت حقيقة المجتمع الاسرائيلي وميله نحو اليمين، وجنوحه نحو العنف والتطرف، فقد ظهرت، في المقابل، عشرات حركات الاحتجاج التي نشطت خارج اطار الاحزاب التقليدية، وكان للانتفاضة الشعبية المجيدة في الارض المحتلة تأثير كبير في ظهورها وانتعاشها. وقد اوردت راحيل ساعر في الملحق الاسبوعي لصحيفة «هآرتس» (١/٤/١٩٨٨) قائمة بهذه الحركات التي ضمت شرائح متعددة من المجتمع الاسرائيلي، مثل الطلاب وحركات الشبيبة وممثلين وهيئات نسائية ومصورين واساتذة جامعات واعضاء كيبوتسات. وقد بلغ عدد هذه الحركات (٤٦) داخل «معسكر السلام»[٢٥].

حركات الاحتجاج

وبهذا المعنى، فقد أدت الانتفاضة بالكثير من الاسرائيليين الى الاعتقاد بأنه «لا يمكن الاستمرار بهذا الشكل»، واعطتهم دفعة قوية للمطالبة بـ «تغيير الوضع»، من جهة، ومن جهة اخرى اعترف اعضاء هذه الحركات بأن «ما يقوم به الفلسطينيون بالذات سعياً وراء مصلحتهم قد اتاح للاسرائيليين فرصة التطوع والمطالبة بانهاء الاحتلال، في محاولة لمساعدة الشعب الذي يساعد نفسه»، على حد تعبير أحد اعضاء هذه الحركات.

لقد ظهرت في اسرائيل حركات عدة مناهضة للاحتلال؛ لعل ابرزها تلك الحركات التي ظهرت ابّان الغزو الاسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢، وشكلت حركة «السلام الآن» عمودها الفقري. ولكن هذه الحركات تختلف، هذه المرة، كمّاً ومضموناً، من حيث حجمها وتطور نظرتها إلى المناطق المحتلة والقضية الفلسطينية بوجه عام. و«لأول مرة في تاريخ معارضة الاحتلال، تتعاون في الاعداد للتظاهرة، بمناسبة مرور ٢١ عاماً على الاحتلال، حركات احتجاج من كل الانواع، ومن جميع انحاء البلاد. والحركات المشاركة هي: كفى للاحتلال، والعام الـ ٢١ ، والجبهة الشرقية، وهناك حدود، وخط أحمر، وحركة كامبوس اليهودية ـ العربية التي تمارس نشاطها في كل الجامعات، واتحاد الطلاب الجامعين العرب، ومهاجرون ضد الاحتلال، ولجنة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وشباب ضد الاحتلال»[٢٦].

وعلى هذا الصعيد، تشكّل، في أواخر آذار (مارس) من العام الماضي، «مجلس السلام والأمن» الذي ينشط في مجال تأكيد ان «الأمن الاسرائيلي يمكن توفيره بتحقيق السلام». وقد امتد نشاطه الى خارج اسرائيل، خاصة بين الاوساط اليهودية في الولايات المتحدة، ممّا جعله عرضة لهجوم من حزب الليكود والاحزاب اليمينية المتطرفة ـ كما أسلفنا ـ «لنقله الجدل السياسي من اسرائيل الى بلدان اخرى». وشمل الهجوم، في المقابل، تشكيل مجلس آخر مدعوم من هذه القوى اطلق عليه

«مجلس الأمن والسلام».

لكن نشـاط مجلس السلام والأمن تعزز كثيراً بانضمام عناصر جديدة اليه من كبار الضباط المتقاعدين والاحتياط وكبار الموظفين. ففي حزيران (يونيو) ١٩٨٨، انضم الى هذا المجلس، الذي يرأسه أهرون ياريف، رئيس بلدية ـ تل ابيب شلومو لاهط، وهو لواء احتياط خرج من الليكود بناء على آرائـه السيـاسية المخالفة. وبذلك وصل عدد هؤلاء، حتى نهاية آب (اغسطس) الماضي، ٣٤ لواء احتيـاطياً، و٦٨ عميداً احتياطياً، و١١٥ عقيداً احتياطياً، اضافة الى ٢٠٠ من اساتذة الجامعات ورجال الادارة[٢٧]. وقدرت صحيفة «هآرتس» «التبرّعات التي جمعها المجلس، حتى ذلك الوقت، بمئة ألف شيكل سيتم استثمارها في توزيع وثائق مواقف جديدة». وفي ما يتعلق بامكانية حدوث مواجهة بين هذا المجلس و «مجلس الأمن والسلام»، قال اللواء احتياط نائب رئيس المجلس، يوسف غيفع، «انه لن تحدث أية مواجهات بين المجلس المتعاطف مع اليسار وبين مجلس الأمن والسلام المتعاطف مع اليمين».

اما اللواء احتياط، شلومو غازيت، فقد أوضح «ان المجلس سيعرض امام الجمهور ثلاثة افلام سياسية تتعلق بمسألة استمرار التمسك بالمناطق المحتلة، والمسألة الاقليمية، والتسوية مع الاردن، والدولة الفلسطينية...»[٢٨].

ويذكر، في هذا المجال، ان استمرار الانتفاضة وتصاعدها يفاقم من حجم الأزمة السياسية في اسرائيل، ويزيد في حدة الاستقطاب وظهور المزيد من حركات الاحتجاج. ويمكن تلمّس ذلك، مثلاً، في انعكاس حالة الاستقطاب على الوسط الجامعي، حيث قدم عدد من اساتذة وطلاب جامعة بار ـ ايلان الى رئيس الحكومة، شامير، عريضة يؤيدون فيها مواقف الليكود واليمين بصورة عامة. ورداً على ذلك، قدم ٦٣٠ محاضراً وطالباً في الجامعة ذاتها عريضة الى بيرس، يدعون فيها الى «تفضيل آمال السلام على استمرار الاحتفاظ بكل أراضي [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة». وجاء في العريضة، التي قدمت خلال حزيران (يونيو) من العام الماضي: «نحن نحتج على وظائف الشرطة التي اضطر الجيش الى القيام بها نتيجة للجمود السياسي»[٢٩].

ولعل النتيجة التي توصّل اليها الصحفي اريه شافط، بعد ان قام باستطلاع لآراء عدد من الشخصيات الاسرائيلية حول الانسحاب من المناطق المحتلة من جانب واحد، مثّلت خير دليل على عمق التأثير الذي تتركه الانتفاضة الفلسطينية في الاوضاع الداخلية في اسرائيل. كتب شافط: «ان احدى الظواهر المهمّة التي تواكب الانتفاضة في المناطق [المحتلة] هي الظمأ الذي أوجدته في البلد الى تفكير سياسي جديد». واضاف: «ان موجة الأحداث التي مرّت بنا، خلال منتصف العام الماضي، تحمل معها نتيجة مضاعفة؛ فمن جانب، أخذ المزيد من الاسرائيليين يدركون كم هو كبير المأزق الذي تعيشه دولتهم؛ ومن جانب آخر، فان سيناريوهات الحل المعروفة، والآنية، تبدو للكثيرين منهم أقل اقنـاعاً من أي وقت مضى، وعاظمت الحاجة الى اتخاذ قرار، ولكن معظم المقترحات التي تعرضها المعسكرات القائمة عقيمة، أو غير عقلانية»[٣٠].

على ان ما يثير القلق لدى الأوساط الاسرائيلية المتعددة هو تغلغل الحركات اليمينية المتطرفة في صفوف الجيش، والمحاولات المستمرة لدفع المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نحو المزيد من استعمال القوة والبطش ضد الجماهير الفلسطينية المنتفضة، وما ينجم عن ذلك من تعقيدات ومضاعفات قد تؤدي الى احباط الجهود والتحركات التي تبذل من أجل تحقيق الحل المنشود.

٤ ـ المؤسسة العسكرية الاسرائيلية

كما ذكرنا سابقاً، ان هذه المؤسسة التي تحظى بما يشبه اجماع الرأي العام الاسرائيلي، بحكم الدور الموكول اليها في اطار الدور الوظيفي للكيان الاسرائيلي بشكل عام، وحسب مفهوم مبدأ «سيادة القوة»، الذي تنتهجه المؤسسة، أصبح للجيش اهمية خاصة، جعلته في مكانة «قدس الاقداس» لدى الاوساط الاسرائيلية المختلفة.

وبناء على هذه الاهمية، فقد حاولت هذه الاوساط تجنيب الجيش اي انتقاد من شأنه ان يمس «سمعته» أو اسطورة «الجيش الذي لا يقهر»؛ كما حاولت تلميع دوره «الاخلاقي» و«الانساني» وفي مجال ما يسمى بـ «طهارة السلاح»، الى غير ذلك من المقولات التضليلية، التي اسقطتها الانتفاضة على أرض الواقع، واظهرت نقيضها على مرأى من العالم أجمع. لذلك، فان كل الآثار التي احدثتها الانتفاضة، وكل ما يتعرّض له الجيش الاسرائيلي وآلته العسكرية الضخمة، لم يعد امراً قابلاً للاحتمال، بالنسبة الى هذه الاوساط التي تضع مصداقية اسرائيل كلها في نطاق قدرة الجيش على اداء الدور الموكول اليه.

ولكن تأثير الانتفاضة ظهر أول ما ظهر على الجيش الاسرائيلي الذي اضطر الى تغيير برامجه وخططه والتوجّه الى ممارسة اعمال القمع والقتل والتدمير في المناطق المحتلة، والانزلاق في «حرب استنزاف جديدة»، كما سماها بعض الاسرائيليين، مجهولة النتائج والمصير: «ان نتائجها ستكون مصيرية لنا بشكل لا يقل عن نتائج حرب الايام الستة وحرب يوم الغفران»، على حد تعبير بعض الضباط الاسرائيليين. ومع ذلك، كتب الصحفي تيدي برويس: «بناء على النتائج، حتى الآن، فإننا لم نجد الصيغة المناسبة لكيفية تحطيم هذا التمرد في المناطق [المحتلة]. ولأن كل اسلوب آخر يبدو مستحيلاً، فمن الضروري التصرف كما تتصرف الجيوش التي تواجه مهمة ليست في مقدورها: اي الانسحاب»(٣١).

وقد تبدّى هذا التأثير في حالة الارتباك الشديد التي سادت في اوساط الجيش في كيفية الرد على الانتفاضة، بعدما استنفدت معظم الوسائل التي في حوزتها. وهنا تهاوت التصورات القائمة على مظاهر المجد وعقدة العظمة، لتحل مكانها تبريرات اكثر واقعية، مثل «الجيش الاسرائيلي لا يواجه، هنا، جيوشاً نظامية. اننا قادرون على التصدي بنجاح وبتحسّن ضئيل نسبياً؛ ولكن الوضع، هنا، مختلف. فالواقع السياسي اوقع الجيش الاسرائيلي في شرك صعب. فمن الواضح ان الجيش الاسرائيلي قادر على فرض النظام في المناطق [المحتلة] بقوة السلاح؛ ولكن هذا يتطلب عدداً كبيراً من القتلى بكل ما يترتب على ذلك من دلالة سلبية، سواء في نظرنا أو في نظر الكثيرين من يهود الشتات. فهذا شرك لا نستطيع ان نكون فيه منتصرين، وما يعتبر انتصاراً لا يمكن ان يدوم»(٣٢)؛ أو كتلك التبريرات التي لم تكن لتظهر لولا صمود الثائرين الفلسطينيين في وجه آلة الحرب الاسرائيلية، وكشفهم لطبيعة هذا الجيش القمعية: «يشعر الجيش الاسرائيلي، اكثر من اي وقت مضى، كيف اصبحت قوّته الكبيرة ضعيفة. فقد وضعت القيود على استخدام الوسائل العادية... وهكذا انجرّ الى اسلوب الضرب. والضرر الاكبر الذي اصاب اسرائيل، في هذا المجال، هو القضم في قدرة الجيش الاسرائيلي الرادعة...»(٣٣).

ويعتقد اسرائيليون كثيرون بأن هذه الحرب ليست موجهة ضد الجيش وحده، وانما ضد الجمهور الاسرائيلي ايضاً. واعتبر زئيف شيف «ان ما يجرى، حالياً، في المناطق [المحتلة]، في

قطاع غزة وفي الضفة، انما هو حرب استنزاف جديدة. انها حرب استنزاف من نوع آخر لم نعهده من قبل خلال جميع حروبنا. انها مثل كل حرب، موجهة، بالدرجة الأولى، ضد القوات المسلحة للدولة؛ ولكن ليس ضد الجيش الاسرائيلي وحده، فالمستهدف انما هو الجيش الاسرائيلي والجمهور بأسره، الشعب...». ولكن شيف خلص، على الصعيد العملي، الى ان جوهر المشكلة هو الاحتلال. والاحتلال، في نظره ونظر الكثير من الاسرائيليين، يكمن في السيطرة على الارض والشعب بأقل التكاليف الممكنة. اي الاحتلال بلا تكلفة، كما اعتقد الاسرائيليون في بداية الأمر نتيجة للظروف التي رافقت هزيمة العام ١٩٦٧. ولكن الانتفاضة الفلسطينية نسفت هذه المقولة، وجعلت شيف يخلص الى نتيجة مغايرة، مفادها، انه «نتيجة لحرب الاستنزاف الجديدة، اضطر الجيش الاسرائيلي الى تغيير تمركزه؛ وباتت هناك حاجة الى موارد اضافية؛ والتدريبات تتضرر؛ وسوف تتضرر؛ وقد تأجلت ابحاث وقرارات حول مواضيع مختلفة؛ كما ان مجلس الوزراء المصغّر يكرّس وقتاً طويلاً للمناطق [المحتلة]؛ وكذلك [اضطرت] هيئة الاركان العامة... الى تكريس المزيد من الطاقة والوقت لهذا الموضوع؛ والكثيرون من جنود الجيش الاسرائيلي ينصرفون، اكثر من اي وقت مضى، إلى ممارسة الاحتلال على سكان ثائرين»[٣٤].

لكن الانتفاضة قوّضت ثقة الجمهور الاسرائيلي في نجاعة استخدام القوة والبطش في قمع المقاومة المشروعة للاحتلال، وهي المقاومة التي حظيت بتفهّم وتأييد الرأي العام الدولي. فمنذ البداية، اخذت الانتفاضة تهز القناعات القديمة، وتخلق مكانها قناعات جديدة في اتجاه تحقيق نتائج سياسية باهرة، لكنها باهظة التكاليف بالنسبة الى اسرائيل: «الأيام العشرة التي اخذت فيها السيطرة على الأرض تفلت من أيدي قوات الأمن، أقنعت، كما يبدو، رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع، بأنه بواسطة الحجارة والزجاجات الحارقة، يستطيع العرب ان يحققوا نتائج سياسية لم يحلم بها العمل العربي التقليدي». أو كما كتب ارييه ناؤور: «هذه المرة، الأمر مختلف. الحجارة التي ألقاها الثائرون في الضفة وغزة وصلت الى عواصم العالم»[٣٥].

ولعل علائم الارتباك والتخبّط كانت تبدو واضحة في تصريحات كل من رئيس هيئة الاركان، دان شومرون، ووزير الدفاع، اسحق رابين. ففي حين رأى الاول، في الاسابيع الأولى للانتفاضة، ان «الجيش الاسرائيلي فوجيء بحجم الاحداث في المناطق [المحتلة]، لاسيما في حجم العنف الذي ظهر خلالها»، وهدد الثاني بأن «الاضطرابات المناطق المحتلة لن تتكرر، حتى لو اضطررنا الى استخدام قوة كثيفة، فلن نسمح، بأية صورة أو شكل، ان تتكرر احداث الاسبوع الماضي»[٣٦]، اعترف الاثنان، بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة، بفشل الجيش الاسرائيلي، وعدم قدرته على تصفية الانتفاضة أو الحدّ منها. فقد اعلن شومرون الى لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي ان «الجيش الاسرائيلي له قدرة محدودة على اخماد الانتفاضة»، وانه «لا يوجد شيء يستطيع اسكات الانتفاضة، التي هي، في جوهرها، تعبير عن الكفاح الوطني»[٣٧]. وهذا بحد ذاته تطور جديد نحو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة النضال لتقرير مصيره. امّا وزير الدفاع، رابين، فقد اعترف مرّات عديدة بأن «الجيش لا يستطيع حل مشكلة هي، في أساسها، مشكلة سياسية».

غير ان الأهم من هذا وذاك، هو ان الانتفاضة غيرت مفهوم النظرية الامنية الاسرائيلية، القائمة على التفوق العسكري والتكنولوجي على العرب، ووضع الخطط المبنية على حالة التمزق والتشرذم العربي، وخوض الحرب على الأرض العربية بأقل الخسائر الممكنة؛ وهي النظرية التي لم يعد لها مكان في الصراع الدائر في الارض المحتلة، ممّا جعل أحد الباحثين الاسرائيليين في القضايا

الاستراتيجية، هو اللواء موشي باركوخفا، يدعو الى تبنّي استراتيجية جديدة، يمكن أن تجنّب اسرائيل اخطاراً قد تنجم عن: «١ ـ اضعاف الردع ضد الجيوش العربية النظامية، بما في ذلك المخاطرة في الانزلاق الى حرب شاملة؛ ٢ ـ المخاطرة في سلامة السكان الاسرائيليين وسيطرة الجيش الاسرائيلي على المناطق؛ ٣ ـ تعطيل جاهزية الجيش الاسرائيلي؛ ٤ ـ تراكم انجازات سياسية لدى عناصر معادية لاسرائيل؛ ٥ ـ اجبار الجيش الاسرائيلي على استخدام وسائل واساليب تسيء الى صورته؛ ٦ ـ استفحال الانقسام الداخلي في اسرائيل؛ ٧ ـ تطوير طاقة كامنة للتصعيد وزيادة الصدام بين السكان اليهود والعرب، بمن فيهم من هم داخل اسرائيل؛ ٨ ـ نشوء صدى سياسي اعلامي يقود الى تدخل جهات دولية في ظروف دونية، الأمر الذي يتعارض مع مصالحها؛ ٩ ـ تطور صورة معيبة لاسرائيل وجيشها، من شأنها ان تحوّل الرأي العام العالمي الى جانب العرب؛ ١٠ ـ تطور خلاف مع الادارة الاميركية ويهود الولايات المتحدة الذين يشكلون أساسين من الأسس الهامّة التي يقوم عليها أمن اسرائيل»[٣٨].

وهكذا، فان تأثيرات الانتفاضة على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تبدو باهظة جداً، عكس ما يبدو للوهلة الأولى، والتي قد يعتقد البعض بأنها تكمن في الخسائر المنظورة بالمقارنة مع خسائر الانتفاضة. وما زالت هذه التأثرات تتفاعل، بابعادها السياسية الكاملة، وسوف تظل تتفاعل طالما بقيت الانتفاضة مستمرة، أو الى ان يوضع حد لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي ذاته، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة.

تأثير الانتفاضة في المجال الاجتماعي

وكما تركت الانتفاضة بصماتها العميقة على مجمل الوضع السياسي في اسرائيل، فان تأثيرها في النواحي الاجتماعية لا تقل أهمية عن ذلك. ولكن النتائج في هذا المجال لا تظهر بصورة سريعة ومباشرة، كونها تحتاج الى مراحل متعددة كي تتضح أبعادها الكاملة.

على أية حال، تشير المعطيات المتوفرة الى أن الانتفاضة أثرت، وستؤثر، سلباً في مجالات متعددة للوضع الاجتماعي في اسرائيل. فهي، من ناحية، دخلت عنوة الى كل بيت في اسرائيل، واثارت جملة اسئلة لا يرغب الاسرائيليون في طرحها: «ان أسئلة لم تسأل منذ العام ١٩٦٧ تطرح، الآن، في كل منزل»[٣٩]، على حد تعبير ناحوم بارنياع. ومن ناحية اخرى، فتحت عيونهم على حقائق جديدة، لم يعد بامكانهم تجاهلها منذ الآن فصاعداً. فكما كتب جدعون سامت، «ان الاضطرابات اصابت، بالطبع، العصب الاكثر حساسية للوعي الجماعي عندنا»[٤٠]. لكن هذا الوعي ظل عرضة للانقسام وحالة الاستقطاب الناجمة عن صراع الاحزاب والقوى السياسية المختلفة لدرجة التفكك الاجتماعي، وربما التصارع الاجتماعي، بسبب طبيعة تركيب ذلك المجتمع. فمثلاً، أصبح يلاحظ، بوضوح، انفراط عقد الاجماع، أو شبه الاجماع، حول الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية. فـ «لأول مرة، يتلاشى الاجماع بين الاسرائيليين ازاء التعامل مع م.ت.ف.». وقد برز ذلك جلياً في الحملة الانتخابية الأخيرة، في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، حيث «أصبحت القضية المهيمنة هي انتفاضة الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. والشيء الأساسي في الخطب والاحاديث السياسية هو السؤال المتفجر، بالنسبة الى الناخبين، عما اذا كان يتوجب على اسرائيل ان تتفاوض مع م.ت.ف.»[٤١]. ثمّ تعززت هذه القناعة بأنه لم يعد هناك مفرّ من الاعتراف بدور الشعب الفلسطيني، والتفاوض مع م.ت.ف. اذ «لا يمكن للقضاء على الاضطرابات ان يشكل انتصاراً، اذا لم يتمّ التوصل، في نهايته، الى حوار مع الفلسطينيين». ثمّ «من المحال التحدث مع الفلسطينيين من دون ان

تنضمّ م.ت.ف. الى ذلك»[٤٢].

ولا شك في ان ذلك ليس موقف الاسرائيليين جميعاً. فالسمة العامة التي اظهرتها نتائج الانتخابات البرلمانية الاخيرة صبغت هذا المجتمع بصبغة الفاشية، والايغال في التطرف والعنف، والتوجه، اكثر فأكثر، نحو اليمين. وهكذا وجد الاسرائيليون انفسهم، بعد الانتفاضة، فوق «أرض تشتعل تحت اقدامهم» يعتريهم القنوط والانقسام. ولقد عبّر عن هذه الحالة حانوخ بارطوف، حين قال: «في حزيران (يونيو) ١٩٨٨، كنّا نقف منقسمين داخل حدود أرض منقسمة... وفي هذه الأرض المنقسمة لا يريدون مجرّد صراع عقيم فحسب بين الشعبين. فنحن اليهود الصهيونيين الاسرائيليين منقسمون فيما بيننا. وهذا شرخ داخلي لم نعرف له مثيلاً من قبل؛ فاسرائيل الصهيونية العاملة الليبرالية العلمانية تتفتّت تفتيتاً»[٤٣]. واذا كنا نحتاج الى فترة زمنية طويلة كي نلمس آثار هذا التفتيت، فان الانتفاضة اعطت مفاعيلها المباشرة على جوانب أخرى داخل المجتمع الاسرائيلي، سنحاول الوقوف عند أهمها:

الهجرة والنزوح

ترتبط الهجرة الى اسرائيل، وكذلك الهجرة المعاكسة أو ما يعرف بـ «النزوح»، ارتباطاً وثيقاً باستقرار الوضع الأمني، والسياسي. فكلما ازداد الوضع الأمني تدهوراً، كلما انخفضت الهجرة وازداد النزوح. ولعل هذا ما يثير قلق الأوساط الاسرائيلية وزعماء الحركة الصهيونية الذين يعتبرون أن مبرّر قيام اسرائيل، في جانب كبير منه، هو جمع يهود العالم وحشرهم في اسرائيل.

والواقع، ان موضوع الهجرة الى اسرائيل ظل يشكل أزمة مستعصية، حتى قبل انطلاقة الانتفاضة، باعتبار انه فشل في حل ما يسمى بـ «المسألة اليهودية». وبدلاً من حل مشكلة «اليهودي التائه»، ظهرت مشكلة «الاسرائيلي التائه». الأخطر من ذلك، ان المصادر التقليدية للهجرة اليهودية تبدو وكأنها قد نضبت، ولم يعد ذلك السيل المتدفق من المهاجرين؛ بل ان الأمر أصبح يتعلق بافراد يعدون بالمئات، واحياناً بالعشرات، خلال العام الواحد. والمتتبع للتصريحات والاحصاءات الرسمية الاسرائيلية يلحظ، بوضوح، ثقل أزمة الهجرة، سواء من داخل اسرائيل أو من خارجها. فالهجرة، «في تناقص مخيف، وهي من الداخل في تزايد مرعب».

لقد أثّرت الانتفاضة الفلسطينية تأثيراً مباشراً في هذا الموضوع. ويتضح ذلك من خلال ما ذكرته صحيفة «يديعوت احرونوت» من ان «حالة عدم الاستقرار المستمرة في المناطق [المحتلة]، قد مسّت، مؤخراً، المشروع الذي يعتبر واحداً من مفاخر رؤساء الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة، وهو إيفاد الشباب اليهود الى المعسكرات الصيفية في اسرائيل. وكان وصل، في هذا الاطار، الى اسرائيل، قبل عام، حوالى ٨٠٠ شاب أميركي. وتوقعت الوكالة وصول عشرات ألوف الشباب... العام [الماضي]، بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على اقامة اسرائيل. الاّ أنه، في الفترة الاخيرة، امتنع الآباء عن تسجيل ابنائهم للسفر والمشاركة في المعسكرات الصيفية»[٤٤]. واستناداً إلى ما ذكرته مؤسسة شؤون الهجرة في جنيف، نجد أن «عدد الذين غادروا بلدانهم من أجل الاستيطان في اسرائيل تقلّص في اعقاب الانتفاضة الفلسطينية. وأشارت لجنة الحكومة لشؤون الهجرة إلى أنه منذ كانون الثاني (يناير) وحتى حزيران (يونيو) من العام [الحالي] هاجر الى اسرائيل ٩٠٠ يهودي، منهم ٨٤٠ يهودياً من الاتحاد السوفياتي، وهناك ٦٠ مهاجراً من دول أخرى...»[٤٥].

وكان رئيس قسم الهجرة في الوكالة اليهودية، أوري غوردون، بعث برسالة، في آذار (مارس)

من العام الماضي، الى يد رئيس الحكومة، شامير، اكد فيها «ان اليهود الذين كانوا ينوون الهجرة الى اسرائيل يعيدون النظر في نواياهم هذه». واضاف، «انه تلقى اتصالات هاتفية من مبعوثين قدموا اليه تقارير عن مهاجرين فتحوا اضبارات للهجرة، لكنهم اعلنوا انهم يعيدون النظر في نيّتهم بالهجرة الى اسرائيل، وذلك لأنها ـ اسرائيل ـ لم تعد تجسّد جميع الاحتمالات، وآمال تحقيق السلام مع جيرانها»[٤٦].

ويترافق هذا مع ظاهرة الهجرة المعاكسة، التي تقترن، بدورها، مع العوامل الديمغرافية، كانخفاض نسبة الولادة، وضآلة الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وتركيب السن من حيث انخفاض نسبة الشباب في المجتمع الاسرائيلي قياساً بالمجتمع العربي (مثلاً، تبلغ نسبة من هم دون سن الـ ١٥ عاماً ٣٠ بالمئة بالنسبة الى اليهود، وهي نسبة منخفضة عمّا هي عند العرب، التي تبلغ نحو ٤٦,٨ بالمئة)[٤٧]، لتشكل جميعاً ما يسمى بـ «القنبلة الديمغرافية» التي يمكن ان تنفجر في أية لحظة، حسب رأي الكثير من الاسرائيليين.

وظاهرة الهجرة المعاكسة تبدو الاكثر تعبيراً عن أزمة اسرائيل الداخلية، والتي جاءت الانتفاضة لتزيد في حدّتها، كونها الأشد خطراً على البنية الداخلية والتركيب الاجتماعي، خاصة في ما يتعلق بنزوح العقول والكفاءات المختلفة، الى ان طاولت حتى مسؤولي الأمن في المؤسسات الاسرائيلية وبعض الاجهزة الاخرى.

وفي هذا الصدد، اشار العالم النفسي الاسرائيلي، د. دافيد رودي، الى «ان هذا [الامر] أصبح مثيراً. وقد باتت المسألة عملية نفسية معقّدة. وغالباً ما ينتهي تفاعلها الى قرار النزوح عن البلاد لتجريب الحظ في مكان آخر. فالنازحون لم يحصلوا، هنا، على ما يعتقدون بأنه من حقهم الحصول عليه...». واضاف: «ان الشباب اليهودي وجد نفسه تجاه مصاعب متعددة؛ وهذا يعكس الحالة الاقتصادية، وكذلك صعوبة الخدمة العسكرية بدون رواتب تذكر، وما يرافق هذه المرحلة من توتر شديد في العلاقات. وهناك من يريد تغيير صعوبة هذه الحياة، ولكنه غير قادر على ذلك بتاتاً، اضافة الى أن المسألة الأمنية تعقّدت في السنوات الاخيرة، بحيث باتت كالصخرة على صدر كل اسرائيلي. لا أحد من اليهود الاّ ويسمع، ويشاهد، يومياً، ما يجري من حوادث العنف المتبادل»[٤٨].

ونستطيع ان نتبيّن تعبيرات هذه المسألة من خلال استطلاعات الرأي، والمحاولات المستمرة لطلب اللجوء السياسي في بعض بلدان اوروبا الغربية، وكندا، وغيرها. ونشير، هنا، الى أحد هذه الاستطلاعات، الذي يمكن ان يوضح تفاقم هذه الظاهرة. ففي استطلاع للرأي نشرته صحيفة «دافار» (١٧/٥/١٩٨٨) شمل ٢٠٠ طالب ثانوي في انحاء اسرائيل، تبين «ان ٣١,٥ بالمئة من الشبيبة يرون ان ظاهرة النزوح من اسرائيل مفهومة من ذاتها، وذلك على خلفية الوضع الأمني، والسياسي، والاقتصادي؛ وان ٢٧ بالمئة منهم يرون في انفسهم نازحين محتملين؛ و ١٥,٥ بالمئة يريدون النزوح مع عائلاتهم حالياً. وذكر الاستطلاع انه «نزح، في العامين الاخيرين، حوالى ٣٤ ألف شخص»[٤٩] من اسرائيل.

على صعيد آخر، ذكرت المجلة الاسبوعية «يسرائيل شيلانو»، وهي لسان حال النازحين المتعاطفين مع الليكود، والتي تصدر في الولايات المتحدة، «ان هناك عشرات الاسرائيليين الذين يطلبون ملجأ سياسياً في كندا، لأنهم بلا حقوق في اسرائيل، بسبب آرائهم السياسية». واضافت المجلة ان ٢٣ شخصاً من الاسرائيليين طلبوا، في العام ١٩٨٧، حق اللجوء السياسي الى كندا، مقابل

٣٠ شخصاً في العام ١٩٨٦. وقبلت وزارة الهجرة الكندية ما ذكره شخص اسرائيلي يدعى، غرشون شارون، من انه اذا عاد الى اسرائيل، فانه سيتمّ ارساله الى الخدمة في المناطق المحتلة ضمن خدمته الاحتياطية. وباعتباره يعارض سياسة القمع التي تنتهجها اسرائيل، في المناطق المحتلة، فانه قد يتمّ ارساله الى السجن(٥٠).

تدهور الوضع النفسي والاخلاقي

وبطبيعة الحال، أدت الاعمال القمعية الوحشية، والمجازر البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال، الى المزيد من تدهور الحالة الأخلاقية، وتفشّي ظواهر نفسية ومرضية داخل المجتمع الاسرائيلي. وفي هذا المجال، ينتظر ان تزداد هذه الحالة تدهوراً كلما اشتدت الاجراءات القمعية، واتسع نطاقها، ضد الشعب الفلسطيني، الى الحد الذي باتت تخشى الاوساط الاسرائيلية النافذة معه من تدني سمعة اسرائيل وصورتها «الاخلاقية» في أنظار العالم الى الحضيض.

لقد بدأت بوادر هذا التدهور تظهر في صفوف الجيش الاسرائيلي، الذي جعل مهنته تنحصر في قتل الابرياء الفلسطينيين وتدمير مقوّمات وجودهم، ممّا شوّه صورة هذا الجيش، وبالتالي صورة اسرائيل، وجعل العالم يتساءل تساؤلات اخلاقية: «لأول مرة تهتز صورة الجيش لدى الرأي العام العالمي الى درجة ان الطوائف اليهودية بدأت تتساءل تساؤلات اخلاقية...»(٥١).

ومنذ البداية، نبّه علماء النفس والاجتماع الى خطورة انتقال ممارسات الجيش الهمجية والوحشية الى داخل المجتمع الاسرائيلي. وهم يدركون، بطبيعة الحال، التركيبة العرقية غير المتجانسة لهذا المجتمع، والتي تخفي مخزوناً كبيراً من العوامل المساعدة على تفشّي ظاهرة العنف الاجتماعي.

والواقع، ان دوافع العنف الاسرائيلي لا تكمن فقط في الوضع النفسي المتردي للجنود وقادتهم، وانما في التربية والعقيدة الصهيونية المبنية على غرس الحقد والكراهية ضد العرب الفلسطينيين. وما يؤكد ذلك، ان الاعمال التي يصفونها بـ الشاذة» ما هي، في الواقع، الّا الاسلوب السائد والنهج المتبع في قمع الانتفاضة. فعندما عرضت على شاشات التلفزيون صورة الجنود الاسرائيليين الذين عذبوا مواطنيْن عربييْن في منطقة نابلس، علّقت مجموعة من هؤلاء الجنود على ذلك بقولها: «ليس مفهوماً، بالضبط، ما هي الصورة التي هزت قائد المنطقة الوسطى. ان الضرب الذي شاهدناه في التلفزيون هو نقطة في بحر ما يجرى في المناطق [المحتلة]. واذا كانت هذه الصورة قد هزّته، فانه حتماً لا يعرف ما يدور على الساحة»(٥٢).

وهذا، في الواقع، ما جعل بعض علماء النفس يحذّرون من العواقب الوخيمة التي قد تنعكس، في المدى المنظور، أو البعيد، داخل اسرائيل. والمجتمع الاسرائيلي المهيأ لمثل هذه التطورات، أصبح اكثر ميلاً الى تقبّل هذا الوضع والسير على طريق العنف. وقد شهد العام الماضي ارتفاعاً ملحوظاً في اقبال الاسرائيليين على ابتياع قطع السلاح. واشارت الاذاعة الاسرائيلية (١٩٨٨/٧/٣٠) الى ان «اكثر من ٢٠٠ ألف شخص في اسرائيل يمتلكون، حالياً، سلاحاً فردياً. ومعظم الذين يقومون بابتياع الاسلحة، يبررون ذلك بالاحداث في المناطق [المحتلة] وبزيادة الاعمال الاجرامية في البلاد». ويذكر، في هذا المجال، تنامي ظواهر اليأس والاحباط والخوف من المجهول، التي بدأت تضغط على عقول الاسرائيليين واعصابهم. كتب يوئيل ماركوس: «يثير الوضع، هذه الايام، الغضب والاحباط الى حد يصل النحيب الفعلي... كم من الوقت القليل يلزم لقض مضاجعنا وادخالنا الى الضغط والرعب والهستيريا والخصومات بين الأشقاء؟ انه أمر لا يصدق»(٥٣). ولا يؤمن الكثير من الاسرائيليين

بقدرة المؤسسة العسكرية على كبح ثورة الجماهير الفلسطينية؛ اذ «ليس من السهل التصدي للارهاب الجديد، لا سيما ان جميع الحلول القياسية المتوفرة للمؤسسة الأمنية لا تلبّي المشكلات الناجمة عن هذا النوع من الارهاب. وعلى الرغم من ذلك، ليس للارهاب الجديد دلالة عسكرية بعيدة المدى... هو لا يعرّض وجود الدولة وامنها للخطر، لكنه ينجح في ضربنا في المكان الاكثر سهولة، وهو أعصابنا، ولمزيد من الدقة، أعصابنا الضعيفة»(٥٤).

وفي هذا الجوّ المرضي الذي يسود في المناخ الاجتماعي في اسرائيل، ظهرت حالات احتجاج عديدة خارج اطار الاحزاب التقليدية وعمليات الاستقطاب الجارية على قدم وساق. وتشكلت هذه الحالات من أدباء ومدرسين وفنانين وغيرهم، شرعت في الدعوة الى انهاء الاحتلال وايجاد حل سلمي لضمان سلامة الشبان الاسرائيليين والمجتمع الاسرائيلي بشكل عام. ويشار، في هذا الصدد، الى اجتماع عقدته مجموعة من المربّين، بعد ثلاثة شهور على انطلاقة الانتفاضة، بهدف دراسة تأثير «التظاهرات والاضطرابات على الشبان الاسرائيليين، وعلى شبكات التربية والتعليم داخل ' الخط الاخضر ' ». وشارك في هذا الاجتماع مئات الاشخاص الذين اتسمت احاديثهم بالقسوة. ثمّ اصدروا بياناً تحت عنوان «نداء صادر عن اجتماع طوارىء لرجال تربية»، ذكروا فيه: «اننا ندعو المربّين اليهود والعرب الى العمل من أجل الحدّ من التطرف القومي والعنف، والاستمرار في دعم التوجهات التي تطالب بالتعاون والتفاهم بين الشعبين». ودعوا الحكومة الاسرائيلية الى «العمل، وبالاساليب كافة، من اجل الحوار، وذلك بهدف منع استمرارية الاوضاع الحالية التي تعني استمرار السيطرة على شعب آخر، ووضع حدّ للحرب الدائمة، والعمل دون هوادة، وبأقصى سرعة ممكنة، من اجل التوصل الى تسوية سلمية على أساس الحوار والحل الوسط»(٥٥).

وفي المحصلة، رأى عدد من علماء الاجتماع، ومعهم عدد كبير من الاسرائيليين، ان الانتفاضة نجحت، من خلال ضغطها المتواصل، في التأثير في المعنويات «القومية» بشكل عام، وفي خلخلة النسيج الاجتماعي لاسرائيل، وهو الأمر الذي لا بد وان تظهر نتائجه الاكثر وضوحاً في زمن ليس ببعيد.

دور المستوطنين

وكجزء من التركيب الاجتماعي القائم في اسرائيل، لا بدّ لنا من التعرض الى دور المستوطنين، وهم المعنيّون، اكثر من غيرهم، بسبب التأثير المباشر الذي تحدثه الانتفاضة في أوضاعهم، بل بسبب الاشتباك الدائم مع جماهير الشعب الفلسطيني، ممّا يجعلهم الفئة الاكثر قرباً لدراسة مثل هذه التأثيرات.

في البدء، لا بد من التأكيد ان النسيج الاجتماعي السائد في المستوطنات الاسرائيلية هو من اكثر الأنسجة تطرفاً وعنصرية بين فئات المجتمع الاسرائيلي. لذلك، فهو مهيّأ، من الاصل، للاشتباك الدائم مع الفلسطينيين، والدفاع عن اسرائيل. «عندما اقيمت المستوطنات، لأول مرة، بالقرب من مراكز تجمّع السكان العرب، ووسطهم أيضاً، وضعت نظرية كاملة لتحديد الهدف من هذه العملية المعقدة وغالية التكاليف. فسمعنا أن المستوطنات في [الضفة الفلسطينية] وغزة تلعب دوراً استراتيجياً في السيطرة على قمة الجبل، ومحاور الحركة الرئيسية؛ وقيل لنا ان الجيش الاسرائيل يحتاج الى شبكة دفاع اقليمية، يجب نسجها من مستوطنات يهودية، كما كان عليه الحال في عهد ' السور والبرج ' . وأوضحوا لنا ان تواجد اليهود بين القرى العربية سيضاعف من قوة الروح الاسرائيلية. ثمّ جاء الواقع فأوضح ان هذه المستوطنات لا حول لها، ولا قوة، ولا أهمية... فوجود مستوطنات يهودية

وسط سكان عرب معادين لا يساعد الجيش الاسرائيلي، بل يحتّم عليه انتشاراً غير سليم لقواته، من أجل توفير الحماية للمستوطنات. ولم يزد المستوطنون من قوة ردعنا؛ وليس هذا فحسب، بل انهم أدّوا، اكثر من أي عامل آخر، الى غليان قومي متطرف معاد لاسرائيل»[٥٦].

ولهذا بالضبط، فان مجتمع المستوطنين ظل الاكثر تعرضاً لمختلف الحالات المرضية والنفسية، والافراط في التطرف حتى ارتكاب الجرائم الوحشية، الفردية والمنظمة. وهذا ما يخشاه الاسرائيليون الذين يعتقدون بأن لا مفرّ من عودتهم الى اسرائيل، وانه لا بد من انتقال حالة العنف التي يحملونها الى الحياة المدنية في المجتمع الاسرائيلي.

ويخشى الكثير من المراقبين، من جانب آخر، من انه اذا ما استمرت الانتفاضة، فان المناطق المحتلة ستتحول الى ساحة حرب حقيقية لا يمكن التكهّن بنتائجها. فـ «المستوطنون يشعرون بأنهم معفيّون من التردد... في أخذ الأمور بأيديهم»، باعتبار انهم «هم الذين اختاروا السكن في المناطق [المحتلة] متجاهلين الاخطار... وحالياً، لا تستطيع أية جهة ان تمنحهم الأمن الكامل هناك». وحذرت صحيفة «هآرتس» من انه «لو سارت الحكومة في الاتجاه الذي يريده المستوطنون، فان المناطق [المحتلة] ستصبح ساحة حرب حقيقية»[٥٧]؛ وذلك على الرغم من ان «معظم المستعمرات اليهودية في المناطق [المحتلة] تحوّل، خلال الشهور الماضية، الى جيوب منزوية، محروسة جيداً بحرّاس ودوريات تابعة للجيش الاسرائيلي»، حيث «تمضي الباصات والسيارات الخصوصية التابعة للمستوطنين، بشكل عام، في مواكب مسلّحة من الجنود، وتطوف سيارات جيب عسكرية حول المستعمرات اليهودية ليل نهار؛ ويكتشف الكثير من المستوطنين طريقهم الى مستعمراتهم فقط في قوافل منظمة مع مواكب مسلحة. وفي عدد من الحالات، وصلت تظاهرات عنيفة قام بها سكان عرب في الضفة الغربية الى بوابات التجمّعات السكنية اليهودية، وزرعت فيها خوفاً عظيماً»[٥٨].

ويذكر، في هذا المجال، «ان جهود الاستيطان بدأت تتعثر بسبب الانتفاضة. فعلى الرغم من الحوافز والمغريات الجديدة التي توفرها السلطات الاسرائيلية للمستوطنين في الارض المحتلة، فان استمرار الانتفاضة الفلسطينية سيجعل من الصعب تحقيق هدف استيطان مئة ألف يهودي في الارض المحتلة... ويعتقد العديد من المراقبين بأنه اذا استمرت الانتفاضة الفلسطينية، وتصاعدت، فانها ستؤدي الى ايقاف تدفق المستوطنين الى الارض المحتلة، وربما البدء بترحيل المستوطنين القدامى عبر 'الخط الاخضر'، كما ان الانتفاضة قضت على افتراءات هؤلاء الاسرائيليين والمستوطنين الذين كانوا يتظاهرون بأنهم على علاقات طيبة مع الفلسطينيين، وان الضفة الغربية ليست محتلة»[٥٩]. ونشير، هنا، الى ان مصادر اسرائيلية اعترفت بـ «ان المستوطنين أخلو ٤٦ مستوطنة في الضفة والقطاع، بسبب استمرار الانتفاضة»[٦٠].

وختاماً، نقول ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية المجيدة قد خلقت حقائق استراتيجية جديدة على صعيد المنطقة، لا يمكن تجاهلها عند البحث في اي حل يتعلق بالصراع الدائر بين الفلسطينيين والعرب، من جهة، والاسرائيليين، من جهة أخرى؛ اذ «لم يعد بمقدور السياسة الاسرائيلية ان تتجاهل سكان المناطق المحتلة، أو تبحث عن ممثلين مصطنعين يختارهم الحكام العسكريون في المناطق المحتلة»[٦١]؛ لا بل «ان الفلسطينيين جعلوا من قضية الحوار بين اسرائيل و م.ت.ف. مسألة كرامة، وجعلوا من م.ت.ف. اكثر من كونها زعيمة للفلسطينيين في المناطق [المحتلة]، انها عنوانهم الرمز»[٦٢].

لقد أرست الانتفاضة الفلسطينية، فعلاً، دعائم الدولة الفلسطينية المستقلة، عبر نضالها

الشاق والطويل، وقدرتها على فضح وتعرية السلطات الاسرائيلية وقوات احتلالها، وجذب الرأي العام الدولي الى جانبها. كما انها، في المقابل، رسّخت بذور الخلاف والانشقاق والتفكك الاجتماعي والسياسي في اسرائيل؛ وجعلت المجتمع الاسرائيلي يعيش في دوّامة القلق والخوف وفقدان الاعصاب، وتركته عرضة لمختلف الامراض النفسية والاجتماعية التي تحتاج الى سنوات طويلة للتخلّص منها. أمّا السياسيون الاسرائيليون، فانهم ما زالوا يتخبطون، ويتناحرون، بسبب اخفاقهم في قمع الانتفاضة، وعدم قدرتهم على ايجاد الحلول الملائمة للتخلص من هذا المأزق. وهم يعترفون، يومياً، بمرارة الهزيمة، ولكنهم لا يريدون تقبّلها. وليس ادّل على ذلك من قول رئيسة تحرير صحيفة «دافار» العمّالية حنه زيمر، ان «هؤلاء الشبان الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين، الذين يحاولون التخلّص من حكمنا برشق الحجارة والتظاهرات واشعال النار باطارات السيارات وزجاجات المولوتوف، قد هزمونا بمفهوم معيّن. لقد نجحوا في دفعنا الى المبالغة في الرد، وكأنهم نجحوا في افقادنا رباطة جأشنا، وتسببوا في اختلال توازننا. وتظهر سياسة الضرب بالعصي في الصور بشكل واضح، ولكن الصورة قبيحة»(٦٣).

---

(١) **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٦؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت** (ملحق عيد الفصح)، ١٩٨٨/٤/١، ص ٩.

(٢) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ١، ١٩٨٨، ص ١٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/٦.

(٣) انظر **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٩.

(٤) **الارض** (دمشق)، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ٩٢؛ نقلاً عن **معاريف**، ١٩٨٨/٧/٦.

(٥) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١، ١٩٨٨، ص ١٤؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/١/١٥.

(٦) **شؤون عربية**، العدد ٥٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٨؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/٤/٢٠.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٩ ـ ٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٥.

(٨) **نشرة الارض**، الرقم ١٥، ١٩٨٨/٣/١٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٣/٩.

(٩) **شؤون عربية**، الرقم ٧، ص ٩٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٥/١٢.

(١٠) **الرأي العام** (الكويت)، ١٩٨٨/١/٢٩.

(١١) **شؤون عربية**، العدد ٥٥، الرقم ٩، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٣/١٣.

(١٢) **الأرض**، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٢٩.

(١٣) **المصدر نفسه**، العدد ٨، آب (اغسطس)، ص ١٢؛ نقلاً عن **الجيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٦/١٥.

(١٤) **الاتحاد** (حيفا)، ١٩٨٨/٧/١٢.

(١٥) **كتاب فلسطين الثورة**، الرقم ٣، نيقوسيا: مؤسسة بيسان ١٩٨٨، ص ١٦١؛ نقلاً عن **الاذاعة الاسرائيلية**، ١٩٨٨/١/١٦.

(١٦) **الارض**، ايار (مايو) ١٩٨٨، ص ٣٠.

(١٧) «كتاب فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٥ ـ ١٦٠.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١٦١؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٥.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) انظر **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٣.

(٢١) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**،

العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ نقلاً عن عل همشمار، ١٩٨٨/١/٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦٥؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١/١٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٦٦؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨٧/١٢/٢٥.

(٢٤) الهدف (نيقوسيا)، العدد ٩٣٢، ١٩٨٨/١٠/٢٣، ص ٢٥.

(٢٥) شؤون عربية، العدد ٥٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٨؛ نقلاً عن هآرتس (الملحق الاسبوعي)، ١٩٨٨/٤/١.

(٢٦) الملف (نيقوسيا)، المجلد الخامس، العدد ٥١/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٦/٣.

(٢٧) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٥، ١٩٨٨/٩/٥؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٨/٢٩؛ والأرض، العدد ٧، ١٩٨٨، ص ٩١؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٦/٦.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١٢؛ نقلاً عن معاريف، ١٩٨٨/٦/٢٦.

(٣٠) نشرة الأرض، العدد ٧، تموز (آب) ١٩٨٨، ص ٤٨٣؛ نقلاً عن كوتيرت راشيت، العدد ٢٩٢، ١٩٨٨/٧/٦، ص ٢٦ ـ ٣٢.

(٣١) الأرض، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٣٢) شؤون عربية، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٥؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٣/١٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٦؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٢/١٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٩٠؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨٧/١٢/٢٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٤؛ نقلاً عن هآرتس ودافار، ١٩٨٨/١٢/٢٩.

(٣٧) الهدف، العدد ٩٤٣، ١٩٨٨/١/٢٢، ص ٤.

(٣٨) شؤون عربية، العدد ٥٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨؛ نقلاً عن سكيراه حودشيت، العدد ٣/٤، ١٩٨٨/٤/٢٥، ص ٢٠.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٩؛ نقلاً عن كوتيرت راشيت، العدد ٢٧٣، ١٩٨٧/١٢/١٤، ص ١٠.

(٤٠) انظر المصدر نفسه؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٣٠.

(٤١) القبس (الكويت)، ١٩٨٨/٨/٣١؛ نقلاً عن انترناشونال بيزنس ويك، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٤٢) شؤون عربية، العدد ٥٥، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٣؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٢/١٢ و١٩٨٨/٤/١، ملحق خاص، ص ٧.

(٤٣) الملف، العدد ٣/٥٩، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣؛ نقلاً عن معاريف، ١٩٨٨/٦/٣.

(٤٤) الارض، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٣٩؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/١٤.

(٤٥) انظر نشرة الارض، العدد ٤٢، ١٩٨٨/١٠/٢٤؛ ص ١١٢٢؛ نقلاً عن دافار، ١٩٨٨/١٠/١٨.

(٤٦) الارض، العدد ٥، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٣٩؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/١٤.

(٤٧) راجع نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٦، ص ٢٩١؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٦/٣/٢٦.

(٤٨) بلسم (نيقوسيا)، العدد ١٥٢، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٦٥.

(٤٩) نشرة الارض، العدد ٢٠، ١٩٨٨/٥/٢٤، ص ٥٠٤؛ نقلاً عن دافار، ١٩٨٨/٥/١٧.

(٥٠) المصدر نفسه، العدد ٢٢، ١٩٨٨/٦/٧؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٥/٢٦.

(٥١) بلسم، العدد ١٥٩، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٧٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٥٣) الملف، المجلد الثاني، العدد ٦، أيلول

(سبتمبر) ١٩٨٥، ص ٥٣٣؛ نقلاً عن هآرتس، ١٠/٩/١٩٨٥.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) الشرق الاوسط (لندن)، ٢٤/٧/١٩٨٨.

(٥٦) الملف، المجلد الخامس، العدد ٤/٥٢، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣٤٨؛ نقلاً عن يديعوت أحرونوت، ١٢/٧/١٩٨٨.

(٥٧) نشرة الارض، ١٢/٩/١٩٨٨؛ نقلاً عن هآرتس، ٥/٩/١٩٨٨.

(٥٨) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٥٣، نقلاً عن هآرتس، ٧/٤/١٩٨٨.

(٥٩) القبس، ٥/٧/١٩٨٨؛ نقلاً عن كرستيان ساينس مونيتور، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٦٠) الرأي العام (الكويت)، ٢٦/٩/١٩٨٨.

(٦١) شؤون عربية، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ٩٣.

(٦٢) المصدر نفسه؛ نقلاً عن يديعوت احرونوت، ٢٥/٤/١٩٨٨.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩٣؛ نقلاً عن عل همشمار، ٨/١/١٩٨٨.

استراتيجيــة مقترحــة للمفاوض العربي في المؤتمر الدولي للسلام

عاطف الغمري

في اطار المنازعات الدولية، تلجأ الدولة، أو الوحدة السياسية ممثلة في حركة التحرر الوطني، عادة، الى استخدام أدوات متعددة لتحقيق اهدافها القومية. ومن هذه الأدوات، الحرب، أو القتال، في صورة عمليات مقاومة، أو حرب شعبية، أو حرب عصابات. لكن الحرب تظل مجرّد أداة من أدوات استراتيجية ادارة الصراع، تكمّلها، في مرحلة ما، المفاوضات.

والحرب والمفاوضات هما، أيضاً، مجرّد أداتين، فقط، من بين وسائل عديدة تضمّها، جميعاً، الاستراتيجية، التي هي، بشكل عام، فن توزيع وتشغيل القوى المتوفرة، بجميع اشكالها، لدى الوحدة السياسية، سواء أدولة كانت أو حركة تحرر وطني، لبلوغ أهدافها القومية.

واذا كانت الدبلوماسية هي فن الاقناع، والمفاوضات، كاحدى وسائلها، هي طريقة استخلاص ما يريده كل طرف من طرفي عملية التفاوض، فانه مثلما تتحقق الغلبة في الحرب لمن يملك أقصى قدر من دقة التخطيط، وحسن استخدام أدوات القتال، فان ما يتحقق للمفاوض على مائدة المفاوضات هو نتيجة حسن حشد وتوزيع مكوّنات قوته في اطار استراتيجية محددة الهدف والملامح، يسبقها فهم كامل لطبيعة المفاوض المضاد، ومعرفة بأساليبه، ودراسة لفكره وممارساته، واستيعاب لكل ما هو متوقّع منه، والاستعداد له بمواقف وبدائل جاهزة لا تضع المفاوض العربي في موقف من يفاجأ بشيء لم يكن قد وضعه في الحسبان؛ وذلك كله استناداً الى الاستراتيجية المشار اليها.

واذا كانت هناك، حالياً، تحرّكات دولية تهيىء ظروفاً قد تكون مؤاتية للمؤتمر الدولي، بصورة لم تتواجد على هذا النحو من قبل، فان أبرز عنصرين يشكلان هذا التحرك، هما الموقف الاميركي والموقف الاسرائيلي.

لقد بدا، في كثير من الاحيان، ان هناك التصاقاً بين الموقفين، الاميركي والاسرائيلي، يعكسه، على سبيل المثال: ١ ـ اعلان رونالد ريغان مبادرته في العام ١٩٨٢، بتسوية القضية الفلسطينية على أساس فيدرالي، يجمع الاردن والضفة الفلسطينية وغزة، ثمّ تراجعه عن مبادرته أمام ضغوط اسرائيلية مضادة؛ ٢ ـ اتصالات اميركية مع الاردن تناولت فكرة المؤتمر الدولي، وانتهت مع نهاية العام ١٩٨٧، بحجة ان اسرائيل لا تقبل بالفكرة، وان الولايات المتحدة لا تملك امكانات الضغط عليها؛ ٣ ـ مبادرة جورج شولتس في العام ١٩٨٨، وتحوّلها الى نوع من الرحلات الى المنطقة، شملت ثلاث جولات لشولتس ومهام لمبعوثيه، ثمّ فتورها في جوّ من سحابات رفض اسرائيلي لها، وان لم تعلن اميركا، رسمياً، انهاءها.

الّا ان الموقف الاميركي، على الرغم من كل هذه الشواهد، تحكمه اعتبارات أشمل وأبعد مدى من الفتور، والضغط، والرفض، الاسرائيلي. من هذه الاعتبارات، أولاً، ان الموقف الاميركي محكوم بنزعة الانفراد بالجهود الدبلوماسية في الشرق الاوسط، في وقت يقف الاتحاد السوفياتي خارج دائرة هذه الجهود، الذي يعطيه المؤتمر الدولي تأشيرة الدخول اليها. ومنها، ثانياً، ان السياسة الخارجية الاميركية، مثلها مثل سياسات القوى العظمى، هي سياسة ثابتة لمدى طويل بتأثير عناصر تفرض هذا الثبات. وهي تملك رؤية تتضمن بدائل واختيارات تواجه أية احداث محتملة، بحيث ان صانع القرار لا يغيّر من الثوابت، الّا اذا جدّت متغيرات تؤثر في مصالح الامن القومي للدولة العظمى ذاتها؛ مع الأخذ في الاعتبار ان اسرائيل ينظر اليها، من وجهة نظر السياسة الاميركية، من زاويتين: الاولى، ان اسرائيل طرف في نزاع مع العرب، تساندها قوى ضاغطة تتكون من اللوبي اليهودي الاميركي الذي يمارس دوره في ظروف مؤاتية، تدفع صانع القرار، دائماً، في اتجاه الانحياز الى اسرائيل؛ والزاوية الثانية، ان اسرائيل هي قاعدة استخدام اميركية في منطقة تعتبرها الولايات المتحدة هدفاً لمحاولات نفاذ النفوذ السوفياتي. وكلّما ظلت اسرائيل قاعدة قوية متماسكة، كلما أُتيح للاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة في صراعها مع السوفيات ان تباشر دورها على أكمل وجه.

وطالما بقيت الثوابت دون حدوث المتغيّرات، طالما كان الالتصاق ظاهراً بين الموقفين، الاميركي والاسرائيلي، ممّا يجعل الرفض الاسرائيلي للانسحاب، والتفاوض، ولفكرة المؤتمر الدولي، يلقى تفهماً وتأييداً اميركيين.

تقويم صانع القرار الاميركي للموقف

لكننا، الآن، في وضع يعايش فيه صانع القرار الاميركي متغيّرات مجسّدة في الانتفاضة. وقد استخلص من تقويمه لها انها ليست مجرد «هبّة» شعب ضد سلطات الاحتلال، انما مواجهة شاملة بين ارادة شعب يعبّر عن ذاته بالحجارة، وسلوك بالغ التنظيم، وبين آلة حرب حشدتها اسرائيل، معزّزة بقوة ارهاب عمليات قمعها الحادة والعنيفة؛ وان هذه المواجهة أوجدت، في داخل اسرائيل، حالة حرب، بينما كانت حروبها السابقة، كافة، تدور خارجها. وكانت النتيجة ان شهدت اسرائيل انقساماً في صفوف الرأي العام بين تيار رافض للتفاوض والمؤتمر الدولي والدولة الفلسطينية، وتيار يرى ان ما يرفضه الآخرون هو حل لا بديل منه لانقاذ اسرائيل من تعنّت حكومتها. كذلك، شهد الجيش حالات عصيان، او رفض، لتنفيذ الأوامر ضد الانتفاضة، وهو ما يهزّ المؤسسة العسكرية التي هي أساس قوة، ومكانة، وأمان، قاعدة الاستخدام الاميركي.

ومن ثمّ، يكون تحرك الموقف الاميركي بعيداً من التشبث الاسرائيلي بعدم التزحزح عمّا يتمسك به، والخروج من حالة الالتصاق بين الموقفين هو نتيجة للمتغيّر، الذي يمسّ مصالح الأمن القومي الاميركي، ومصير اسرائيل، من وجهة نظر استراتيجية اميركية.

وعلى ذلك، تظل الانتفاضة هي سلاح الجانب الفلسطيني، ويظل صمودها وتصاعدها هو العنصر المحرّك للموقف الاميركي، سواء في الالتصاق بالجانب الاسرائيلي أو في الضغط عليه لقبول التفاوض. ويستند الموقف الاميركي، في حركته، الى تقلّص فكرة الضغط اليهودي على صانع السياسة الاميركية، نتيجة الانقسام في صفوف الجماعات اليهودية الاميركية نفسها.

من هنا، نجد ان المفاوضات عندما تبدأ، فانها لا تبدأ من مجرّد مطالبة بالحق؛ لكن نقطة

بدايتها مستمدة من قوة المتغيّر الفلسطيني. واذا كانت الانتفاضة هي نقطة الضغط التي يبدأ منها المفاوض العربي، والتي تحمله الى المؤتمر الدولي، فان استراتيجية المفاوض العربي هي التي تضمن له تحقيق اهدافه القومية، عندما يعقد المؤتمر الدولي.

من هو المفاوض الاسرائيلي ؟

ولكن، قبل الخوض في الاستراتيجية، يقتضي الأمر نظرة طويلة، وفاحصة، ومتعمّقة، الى طبيعة المفاوض الاسرائيلي الذي سيدور معه صراع دبلوماسي على مائدة المفاوضات.

في تاريخ الحركة الصهيونية، يعتبر العمل الدبلوماسي جزءاً من كلّ، أي جزءاً من برنامج العمل الصهيوني الأشمل. واذا كانت الدبلوماسية لدى الوحدة السياسية ـ ممثلة في دولة، أو في حركة تحرر وطني ـ وسيلة من وسائل السياسة الخارجية، فهي لدى الحركة الصهيونية عملية مصيرية. وهو ما أشار اليه قول مؤسس الحركة الصهيونية، ثيودور هرتسل، في مفكرته: «ان المسألة اليهودية مسألة سياسية، لا تتمّ معالجتها معالجة ناجحة حاسمة الاّ بالوسائل السياسية، وعلى نطاق دولي».

وفي ممارستها للدبلوماسية، فان الحركة الصهيونية هي حركة اتخذت من الواقعية منهاجاً لها، حيث تهتم بتقويم الظروف المحيطة والأوضاع القائمة تقويماً دقيقاً. ومن خلال هذا التقويم تحدد ما سوف تقبله، أو ترفضه، وهي تتفاوض، بناء على موازنة مدى قدرتها على ان تجعل هذه الظروف والاوضاع في حالة غير معاكسة لها. وفي هذا الصدد، فانها تقارن قوة العوامل المؤاتية لها بقوة العوامل المضادة؛ ثمّ تراعي مواطن القوة والضعف في موقفها، وما اذا كانت عارضة أو مستمرة (مثلاً، انقسام الداخل، انقسام يهود الخارج، والعصيان في الجيش)؛ كذلك تحسب عنصر الزمن، وتقدير ما اذا كان ما يمكنها قبوله اليوم لا يحتمل التأجيل، او المماطلة، في ضوء مخاطر قائمة، أو محتملة، ترغمها، غداً، على قبوله هو ذاته، أو ما هو دونه.

وربما لو رجعنا الى تاريخ الحركة الصهيونية، لوجدنا من الامثلة ما يدلل على هذا النهج؛ من ذلك، على سبيل المثال، ما أعلنه الرئيس الأول لاسرائيل، حاييم وايزمان، بعد قبوله الصيغة المعدّلة لوعد بلفور: «... هل كنّا، اذ ذاك، سنحصل على أفضل من ذلك ؟... أم ان الحكومة البريطانية ستكون قد سئمت الموضوع كله... ونفضت يديها منه، كلية ونهائياً».

وحين تنهج الحركة الصهيونية نهج الواقعية في مجاراة الواقع وتفادي الاصطدام به، فانها لا تلجأ، بذلك، الى الخضوع للواقع تماماً، لأن الواقعية لديها منهج وليست هدفاً نهائياً. وهي تجعل النهج في خدمة الهدف. وعندما يحدث ما يدفع اسرائيل الى التراجع عن الهدف، فانها تحشد جهودها الدبلوماسية والاعلامية كافة، واتصالاتها وقوى ضغطها، لجعل التراجع في أضيق الحدود الممكنة، أو التخفيف ممّا تعتبره هي خسارة، بالاصرار على الحصول على تعويضات، أو امتيازات.

واحياناً، يلجأ المفاوض الاسرائيلي الى التراجع المظهري، بالتلاعب باللفظ، وتحريف المعنى الأصلي للقرار، أو الاتفاق الذي يجرى على أساسه التفاوض، بحيث تبقى النيّة غير المعلنة في فكرة المفاوض الاسرائيلي هي محرّك للمفاوض، أكثر ممّا تحركه مبرّراته المعلنة لمطالبه. وغالباً ما يراوغ، عندما يجد نفسه غير قادر على التبرير، باختلاق أصول عقائدية، أو تاريخية، زاعماً انها تعطي الصهيونية حقوقاً مشروعة، وتلزم الأطراف الأخرى بواجبات قانونية معيّنة، ممّا يدفع بالمفاوض العربي الى دروب تستهلك اعصابه وجهده.

وبصفة عامة، وفي حدود هذا الاطار العام، يمكن تلخيص حركة المفاوض الاسرائيلي على النحو التالي:

○ المفاوض الاسرائيلي متعنّت في مساوماته، الى حدّ انه يصل الى درجة دفع الطرف الآخر الى اليأس من بلوغ مطالبه، وهو يعتصر أعصابه وصبره.

○ المفاوض الاسرائيلي يطرح مشكلة الأرض ومتطلبات الأمن في لغة تقنّن مطالبه، بينما هو طامع في الارض وفي ما تحتويه من ثروات.

○ المفاوض الاسرائيلي لا يكتفي بدوره الدبلوماسي على مائدة المفاوضات، لكنه يجلس الى المائدة، بينما تتحرّك أدواته في الداخل في محاولة احداث خلخلة في نقطة القوة التي يستند اليها الطرف الآخر، أو اطلاق طروحات، تدخل الجبهة المساندة لهذا الطرف في جدل يفتّت هذه الجبهة ويغرقها في تبادل الرأي والرأي المضاد، حول ما يجب قبوله، وما ينبغي رفضه.

○ المفاوض الاسرائيلي سيتمسك بوجود المستوطنات في الارض التي أقيمت عليها، وكأنها أرضه، أو ان له حقاً فيها، وسيعهد الى تفسير القرار ٢٤٢ على أساس النص الانكليزي، ليجرّ المفاوضات الى الدوران حول معنى الانسحاب من «أرض»، وليس من «الأرض».

○ المفاوض الاسرائيلي سوف يدفع بالقوى المتطرفة في الداخل لتحتشد في تظاهرة تسند تعنّته، وتجعل من أي تراجع بمثابة تنازل لا يقدر على مواجهة الرأي العام في اسرائيل، لو أنه أقدم عليه.

قاعدة المفاوضة في ظل القوة

هذا هو المفاوض الاسرائيلي الذي سيحوّل مائدة المفاوضات الى حلبة لصراع دبلوماسي ومساومات تتسم بعنف الشد والجذب. لكننا لا يجب ان ننسى ان المفاوض العربي يدخل الحلبة في ظروف مؤاتية، اقليمياً ودولياً، مجهّزاً بالأساس القوي الذي يبدأ منه، وهو الانتفاضة، وبحيث ان المطالبة بالحق على أساس الشرعية لا تقف عند حدّ المناشدة، أو طرح المواقف، لكنها تستند الى قوة المتغيّر الفلسطيني، الذي غيّر كل الحسابات، والذي يجرّد المفاوض الاسرائيلي من كثير من أدواته التي امتلكها في مواقف عديدة سابقة، كلما واجهته الظروف، بمطالبته بقبول التسوية الفلسطينية وفق الشرعية والمنطق والعدل، والقرارات الدولية المقبولة والمعترف بها، وبما يتفق مع استقرار المنطقة، ومع متطلبات السلام والأمن الدوليين.

ولا يجب ان يغيب عن بالنا ان المفاوضة، في ظل القوة، هي قاعدة دولية مستقرة. وعلى الرغم من انها بديهية قديمة، الّا ان تقنينها، دولياً، قد تشكّل منذ العام ١٩٥٠، وبالتحديد عندما بدأت تتردد في سياسات الغرب مع تطور السياسة الاميركية، وهو ما ذكره وزير الخارجية الاميركية، دين اتشيسون، في اجتماع في البيت الابيض، في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٥٠، من ان التجربة دلّت على ان خير سبيل الى التعامل مع الاتحاد السوفياتي هو خلق مواقف قوة، لأنهم، أي السوفيات، عندما يكتشفون نقطة ضعف، فانهم سرعان ما يستغلونها استغلالاً كاملاً. ثمّ ردّد ونستون تشرشل المعنى ذاته، في العام عينه، في مناقشة في مجلس العموم، بقوله: «يجب ان نبحث عن المفاوضات في ظل القوة، لا الضعف».

وانعكست القاعدة ذاتها على ممارسات السوفيات، مع تطور القوة لدى الجانبين منذ

منتصف الخمسينات، ممّا جعل الموقف يصل الى التكافؤ كأساس للمفاوضات.

وفي الظروف الراهنة، ينطبق ذلك على قبول ايران للتفاوض لانهاء الحرب مع العراق على أساس قرار مجلس الامن الرقم ٥٩٨، والذي قبلته بعد عام من رفضها له، نتيجة تحوّل الميزان العسكري بشكل حادّ لغير صالحها. وكانت نقطة قوة الموقف العراقي هي التطبيق لقاعدة المفاوضة في ظل القوة، وان كان ينبغي ان نضع في اعتبارنا ان المفاوضات التي أجريت، في جنيف ونيويورك، تحت اشراف الامم المتحدة، لوضع القرار موضع التنفيذ، تتعرّض لعراقيل تحول دون التوصل الى اتفاق متين، لأن فلسفة المفاوض الايراني قائمة على ان قبول التفاوض لم يكن بقصد التسوية السياسية، وانما اضطراراً اليها، بسبب الفشل في بلوغ الهدف من خلال فلسفة التسوية العسكرية التي ما زال مؤمناً بها.

على ان هذا المبدأ ـ وهو المفاوضة في ظل القوة أياً كان شكلها ـ يبقى، بصفة عامة، قاعدة يأخذ بها كل طرف قبل ان يجلس الى مائدة المفاوضات.

استراتيجية للمفاوض العربي

وكما سبق ان أشرت، فان جانب القوة هنا ليس هو كل الاستراتيجية التي هي فن توزيع وتشغيل القوة المتوفرة بجميع اشكالها لدى الوحدة السياسية، لبلوغ اهدافها القومية.

فما هو الذي نحن بحاجة اليه ؟

لنفترض ان آلة مفاوضاتنا هي قطار يتحرّك على قضبان لبلوغ غايته؛ وهذه القضبان.التي تعتبر وسائل المفاوض العربي هي:

١ ـ استراتيجية شاملة تستوعب جبهة عربية تتحرّك دبلوماسياً في اتصالات مع كافة الاطراف المعنيّة والمؤثّرة في حركة التفاوض، وخاصة القوى الكبرى.

٢ ـ ان يتمسّك المفاوض العربي بقرارات الأمم المتحدة، واضعاً مطالبه في اطار الشرعية الدولية. وبداية، فان المفاوض العربي يعترف بالقرار ٢٤٢، وهو يعترف، ضمناً، باسرائيل، كما يعترف بها قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. لكنه سيواجه بمحاولات المفاوض الاسرائيلي ادخال معنى القرار في متاهات الجدل، بينما على المفاوض العربي ان يتمسّك بما فيه من وضوح لا لبس فيه، خاصة ما جاء في الديباجة من نصّ على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. وهو ما يعني، صراحة، بطلان أي اجراءات لضمّ أية أجزاء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

٣ ـ سوف تثير اسرائيل مبدأ الحدود الآمنة المعترف بها. وفي يد المفاوض العربي فحوى القرار ١٨١ الذي قبلته اسرائيل، متضمناً تعيين هذه الحدود، وان يستثمر تصريح مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة الذي أدلى به في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، من ان القرار ١٨١ ما زال ساري المفعول. أمّا صفة «الآمنة»، فهناك مشروع اوروبي ضمن بدائل واختيارات سبق ان اعدّها خبراء المجموعة الاوروبية العام ١٩٨٠ في أعقاب قمة البندقية، في حزيران (يونيو) من ذلك العام، والتي تضمّنت مقترحات بأن تقدم اوروبا الغربية ضمانات لأمن اسرائيل تشمل مرابطة قوات على الحدود مع الدولة الفلسطينية، أو التزام موقّع عليه بأن تسارع بتأمين الدولة التي تتعرّض لعدوان من الأخرى، وان تردعها عن العدوان.

٤ ـ ان يطرح المفاوض العربي فكرة تواجد قوات دولية على منطقة الحدود؛ فهي احدى وسائل تأمين الدولة؛ والتمسّك بدور الأمم المتحدة باعتبار ان قرارات التسوية التي يعقد في ظلها المؤتمر الدولي صادرة عن الأمم المتحدة، وباعتبار ان الدول الخمس الكبرى التي ستحضر، مدعوة اليه بحكم عضويتها في مجلس الأمن. ثمّ ان الامم المتحدة بدأت تشارك بدور متميّز في تسوية المنازعات الاقليمية في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، بعد فترة عزلة طويلة عن القيام بدورها في حل المنازعات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد كان لها دور في جهود تسوية النزاعات في أفغانستان والخليج والصحراء الغربية وقبرص.

٥ ـ ان يتنبّه المفاوض العربي الى انه، حتى في حالة التوصّل الى اتفاق، فان المفاوض الاسرائيلي سيحرص على ترك نقط خلاف تجرّد الاتفاق النهائي من بعض مضمونه. وهو ما حدث، فعلاً، بعد قرار هيئة التحكيم الدولية في جنيف بعودة طابا الى السيادة المصرية، وقبول اسرائيل بالقرار، ثمّ ادخالها المفاوض المصري في دهاليز التفسيرات الجدلية للفندق والقرية السياحية والتعويضات، في اثناء مناقشة اجراءات تنفيذ قرار التحكيم. ولولا التنبّه مسبقاً الى احتمال اثارة اسرائيل لهذه المشاكل، واصرار الجانب المصري على ان تظل هيئة التحكيم الدولية في حالة انعقاد دائم لمدة شهر، اعتباراً من اعلان حيثيات الحكم لمتابعة تنفيذه، وعودة هيئة التحكيم الى البحث في الامر من جديد اذا لم يلتزم طرف بالحكم؛ لولا ذلك لعقّدت اسرائيل المشكلة، على الرغم من صراحة ووضوع قرار التحكيم الدولي.

٦ ـ ان يحرص المفاوض العربي، قبل بدء المفاوضات، على اقامة اتصالات مع القوى الاسرائيلية في الداخل، التي اتخذت مواقف معلنة من ضرورة التفاوض والانسحاب والتسوية وتقرير المصير، لتشكّل منها قوة مساندة لدى الرأي العام في الداخل، ولتحييد اثارة المفاوض الاسرائيلي للعناصر المتشددة. وان يخلق المفاوض العربي جبهة أخرى مساندة من القوى اليهودية العالمية التي تناصر حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهي قوى اتخذت هذا الموقف من منطلق مفهوم يقول ان «لا أمان للاسرائيلي بدون توفير الأمان للفلسطيني. ولا دوام لحق الاسرائيلي بدون الاعتراف بحق الفلسطيني في وطنه».

٧ ـ التمسّك، الى أقصى حد، بقيام الدولة الفلسطينية. لكن لا مانع من ان تكون الدولة جزءاً من اتحاد كونفيدرالي مع الاردن. فهذه صيغة مقبولة دولياً. بل ان الاعلام الغربي قد روّج لها لفترة، كما طرحتها الدوائر الرسمية الاميركية، وان كان جورج بوش طرح صيغة الفيدرالية. لكن أمام المفاوض العربي مساحة واسعة للمناورة على مائدة المفاوضات.

٨ ـ ستظل اسرائيل تردد فكرة «القدس عاصمة أبدية لاسرائيل». ولدى المفاوض العربي منطلق قانوني يتحرّك فيه، وهو ان القدس العربية أرض احتلت في العام ١٩٦٧، وهي جزء من الضفة الفلسطينية، ويسري عليها ما يسري على كل ما يعنيه القرار ٢٤٢ بعدم جواز احتلال اراضي الغير بالقوة، فضلاً عمّا تعنيه الاماكن المقدسة فيها بالنسبة الى الفلسطينيين والعرب والعالم الاسلامي كله، مع ضرورات التنسيق مع الدول الاسلامية، من خلال منظمة الدول الاسلامية، على حشد رأي عام اسلامي وراء المفاوض العربي في هذه النقطة، وتقديم ضمانات لحماية الأماكن المقدسة، وحرية المرور اليها لكل الأديان.

النموذج الصهيوني لادارة الصراع السكاني

محمد خالد الأزهري

في إطار الصراعات الأنسانية، وحين يكون منهج التعامل بين الخصوم هو منهج المواجهة والتصدي، يسعى كل طرف مشارك الى استنفار قواه بأشكالها كافة. ويبدأ ذلك برصد مصادر القوة، وتبويبها، ومعرفة حدودها الحالية، والمستقبلة، مروراً بعملية تدعيم هذه المصادر، وتعبئتها، ثمّ ينتهي الأمر بمحاولة التوظيف الأمثل لعناصر القوة، بغرض تحقيق أقصى عائد منها في مجرى المواجهة. وفي الوقت عينه، تضع أطراف الصراع في حسبانها أن للخصم موارده ومصادر قوته التي ينبغي الأحتياط لها، في الحاضر والمستقبل، والعمل على تحطيمها، أو تحجيمها، أو إخراجها من جعبة الخصم وتعطيل فعاليتها وشلّها، أو تحييدها. والهدف النهائي لهذه العملية المزدوجة ـ أي تعظيم مصادر القوة الذاتية وإضعاف مصادر قوة الخصم وأستنزافها ـ هو كسر ارادة الخصم وكسب الصراع.

من هذا المنطلق، يمكن الأقتراب من البعد السكاني في الصراع الاسرائيلي ـ العربي، باعتبار العنصر السكاني (البشري) أحد مصادر القوة، التي يهدف الكيان الصهيوني الى تعظيمها بالنسبة اليه، وتعطيل فعاليتها في الجانب العربي بعامة، والفلسطيني بخاصة؛ وذلك بالقدر ذاته الذي يمكن القول عنده ان الجانب العربي ـ الفلسطيني يهدف، بدوره، الى تضييق مصدر القوة السكانية في الكيان الصهيوني، وصولاً الى محاولة تجفيف هذا المصدر، بل وإمكانية إغراق القوة السكانية الصهيونية في المحيط البشري الفلسطيني، أو العربي. وبعبارات أخرى، فانه، بالنظر الى اختلال التوازن السكاني في الصراع الدائر بين الغزوة الصهيونية الاستيطانية والمنطقة العربية، لصالح الجانب العربي عموماً ـ وهو ما توحي به النظرة الأولى ـ يمكن الافتراض ان أقصى ما تهدف اليه اسرائيل هو منع الجانب العربي عن التوظيف الأمثل لقواه البشرية في مواجهتها. هذا بينما قد تتوفر للجانب العربي، في حال اتقان توظيف مصدر القوة البشرية في الصراع، القدرة على تطويق الوجود الصهيوني في فلسطين، وتحويل هذا الوجود، في المستقبل البعيد نسبياً، الى نقطة صغيرة لا تكاد تظهر على الخارطة البشرية للمنطقة العربية، من الناحية الكمّية؛ وقد يندثر هذا الوجود ويتمّ هضمه حضارياً، من الناحية الكيفية. وفي تصوّر أقرب الى الواقع، هناك فهم أضيق يخص الطرف الفلسطيني وحده في الصراع، ويحاور هذا الفهم حول إمكان استغلال الاختلال في معدّل النمو السكاني ـ القائم بالفعل ـ بين العناصر البشرية الصهيونية الاستيطانية وبين العناصر العربية الفلسطينية في فلسطين التاريخية، بحيث يأتي زمن تضمحل فيه الأكثرية الاسرائيلية الصهيونية، حتى تنتهي أقلية. عندئذٍ، ومع ثبات العوامل الأخرى في الصراع، سوف يواجه الكيان الصهيوني بخيارات محدّدة، جميعها في غير صالحه.

هناك، إذاً، إنشغال بالبعد السكاني وتطوره من قبل الأطراف المباشرة في الصراع الاسرائيلي ـ العربي. ويمثّل هذا الانشغال نموذجاً معاصراً في إطار الخبرات التاريخية للمواجهة بين الكيانات الاستيطانية والسكان الأصليين، وهو نموذج له سوابق تاريخية، سواء أكان في حدود المنطقة العربية أو خارجها. وليس بلا فائدة، في هذا الموضع، أن نلقي نظرة سريعة على بعض هذه السوابق، وبخاصة في ضوء الاهتمام الصهيوني ـ الاسرائيلي بها، بغرض استخلاص الدروس والعبر.

إن أكثر الخبرات التاريخية إلحاحاً على العقل الصهيوني، في هذا الجانب، الخبرة الصليبية. وقد كان المؤرخ الاسرائيلي يهوشع براور من الذين خصصوا جهداً كبيراً لدراسة التجربة الصليبية في حقل التعامل مع الموارد البشرية، في أثناء الغزوة الأوروبية الاستيطانية للمشرق العربي، بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين. ورأى براور أن مشكلة الموارد البشرية في المستوطنات الصليبية كانت بمثابة الفشل الأكبر لتلك الغزوة، والسبب الجوهري في الافلاس المطلق للكيانات اللاتينية في الشرق[١]. ومن هذا المنطلق، استعرض براور أطوار ومراحل هذه المشكلة والصعوبات الكثيرة التي كانت تعوق نمو هذه الموارد في حركة الاستيطان الصليبي. فبعد الحملة الأولى، سنة ١٠٩٦ ميلادية، لم تكن استجابة أوروبا لتوسّلات كيانات الفرنجة في فلسطين وجوارها كافية للوفاء باحتياجاتها. وبدلاً من طوفان المهاجرين الذي كان متوقعاً عقب نجاح الحملة، لم يرحل الى الشرق سوى جماعات هزيلة. وفي مراحل لاحقة، لم تتدعم كيانات الفرنجة بآلاف من الناس مرة أخرى، إلّا عقب بعض الكوارث التي حلّت بها، مثل سقوط امارة الرها (١١٤٧)، أو عودة بيت المقدس الى أيدي المسلمين (١١٨٧). ولم يكن يتبقى من هؤلاء بشكل دائم غير قسم ضئيل للغاية من الحشود، في حين عاد الباقون الى أوروبا.

لقد بلغ العدد الكلّي الأقصى للمستوطنين الفرنجة في المنطقة العربية، إبّان تلك المرحلة، نحو ربع مليون نسمة. وغالباً ما كانت نسبة هؤلاء، حتى داخل حدود مستوطناتهم (كياناتهم) بالقياس الى أعدائهم ـ السكان الأصليين من العرب المسلمين ـ واحد الى خمسة تقريباً[٢].

وعلى الرغم من توالي حملاتهم، لم يشكل الفرنجة، بشرياً، الّا أقلية قليلة في مناطق احتلالهم. وتبدو هذه النسبة السكانية مخادعة عند التعمّق في الجوانب الكيفية؛ اذ لم يكن ربع المليون من الصليبيين جميعهم من المقاتلين. كان منهم المقاتلون والتجار والعجزة والنساء والأطفال. وكان المقاتلون يمارسون، في غير أوقات القتال، حياتهم المدنية العادية، والمتمثلة، في الغالب، في طبقة من السادة يديرون الأملاك التي اغتصبوها، ويستخدمون الأجراء من سكان البلاد الأصليين[٣]. وذكر براور أن الحملة الأولى، على سبيل المثال، كانت تتألف من أربعين ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ. ولذلك، فان سقوط القدس في يد الحملة، لم يكن إلا تعبيراً عن الضعف الاسلامي وليس عن قوة الحملة ذاتها[٤]، وقد تناول فيليب حتي هذه النقطة، ورأى، من جانبه، «ان الفرنجة كانوا قليلي العدد في مستوطناتهم الخاصّة. ولم يكونوا يوماً، حتى في القدس وسواها من المناطق المحتلة، سوى أقلية. ذلك أن كثيرين منهم اعتبروا، بعد الاستيلاء على القدس (١٠٩٩ م)، أن تعهدهم قد أنجز، وعادوا أدراجهم الى أوطانهم الأصلية. ولا يخفى أن بقاء مثل هذه الكيانات الغريبة كان رهناً بوصول إمدادات جديدة من المجنّدين، بصورة متواصلة، من الوطن الأم، وببقاء الأعداء مفككين لا تجمعهم قيادة قوية موحّدة»[٥].

يظهر حضور التجربة الصليبية قوياً في الذهن الصهيوني ـ الاسرائيلي المعاصر، حين نرى

المؤرخ براور يركز على حقيقة هامّة، هي أن التقويم الاحصائي للوجود البشري الصليبي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار كيف أن الصليبيين كانوا لا يواجهون فقط السكان المسلمين في داخل مناطق استيطانهم، أي في الأراضي التي احتلوها فقط، وانما كانوا يواجهون ملايين المسلمين، من النيل الى بلاد ما بين النهرين. واشار براور الى أن حسن حظ الصليبيين تمثّل في أن المسلمين كانوا عاجزين عن تعبئة مواردهم البشرية (وغيرها بالطبع) على مدى أكثر من مئة وخمسين عاماً. وأن معظم محاولات توحيد الجموع الاسلامية (الأكثرية)، مثل محاولة صلاح الدين الايوبي، لم تكن تعمّر طويلاً بعد وفاة صاحبها[٦]. وهكذا، فإن حل المعادلة البشرية الصعبة، بالنسبة الى الصليبيين، كما تراها المصادر الاسرائيلية، تمثّلت في التمزق والتشرذم العربي الاسلامي، حتى اذا تمّت الوحدة العربية الاسلامية على يد صلاح الدين، ثمّ على يد بيبرس من بعده بنحو مئة عام، انقض المسلمون على الكيانات الاستيطانية الصليبية وصفّوها تماماً.

كذلك، تلاحظ المصادر الاسرائيلية أن التفوق البشري العربي الاسلامي على الوجود الصليبي جعل الصليبيين يعيشون تحت السلاح باستمرار[٧]. وبالطبع، لنا أن نقارن بين هذا النمط، أو النموذج، الصليبي والوعي الاسرائيلي المعاصر بأهمية عسكرة المجتمع الاستيطاني الصهيوني في المنطقة العربية. ويلفت النظر أن وعي الكيانات الصليبية بحالة الضعف السكاني التي كانوا يعانون منها جعلهم يسعون، الى جانب عسكرة مستوطناتهم في الاطار الداخلي، الى البقاء على تواصل مستمر بشواطىء شرق البحر المتوسط. وقد كان ذلك التواصل ـ كما وصفته المصادر الاسرائيلية المعاصرة ـ بمثابة الحبل السري الذي ربطهم بمصدر الموارد البشرية في أوروبا. وظل هذا الملمح في صالحهم في مراحل قوتهم؛ ولكنه تحوّل الى صالح الجانب العربي الاسلامي حين حاق بهم الضعف. فبعد سقوط القدس، على سبيل المثال، عمد صلاح الدين، بعبقريته العسكرية الفذة، الى الاتجاه نحو المدن الساحلية الصليبية، بغرض محاصرة المواقع الداخلية للمستوطنين، وحرمانها من الامدادات البشرية، وغير البشرية، من طريق البحر. كما قام صلاح الدين، وخلفاؤه عموماً، بتدمير القلاع والمدن الصليبية، بهدف استئصال قواعد ارتكاز المستوطنين، وحرمانهم من أي مدد أوروبي قادم الى هذه القواعد[٨].

واذا كان الكيان البشري للفرنجة محدوداً من حيث الكمّ، فانه لم يستطع، من ناحية الكيف، تقمّص روح الشرق العربي الاسلامي، وحياته الثقافية الفكرية، وطقوسه المعيشية، من حيث المأكل والملبس والسلوك. لقد كان كياناً مرتبطاً بالغرب تماماً، على سعة المسافة معه، وطول الأمد في وجوده بالشرق لنحو مئتي عام. ولهذا، كان كلما انقطعت صلاته بذلك الغرب، بشرياً ومادياً، ساءت أحواله[٩].

وهذه الناحية الأخيرة لم تغب عن ذهن القيادة الصهيونية. فهي تحاول اتخاذ العبرة بالعمل على خلق هوية إسرائيلية قومية وشخصية ثقافية خاصة، ولو من خلال انتحال تراث الشرق العربي بعامة، والفلسطيني بخاصة، وادعائها به، وذلك تحسّباً لانقطاع المدد البشري والارتباط الثقافي بالمجتمع الغربي الأصل.

بصفة عامة، تعبّر الخبرة الصليبية عن الفشل في التعامل مع البعد السكاني. فقد كانت الانكسارات العسكرية المتوالية إيذاناً بزوالها واستئصال شأفتها من المنطقة؛ ثمّ جفّت تماماً، وماتت، بعد أن ملأت الشرق ضجيجاً طوال قرنين من الزمن، وأحدثت جرحاً غائراً في العلاقات العربية الاسلامية ـ الأوروبية المسيحية، ما أنفك الكثيرون يذكرونه حتى الوقت الحاضر.

الى جانب الخبرة الصليبية، هناك خبرات أخرى للاستعمار الاستيطاني (السكني) أقرب

تاريخياً، ولكنها تظل من نتاج الغرب الأوروبي وحضارته. وقد ظهرت هذه الخبرات عقب إنطلاق المدّ الأوروبي الاستعماري على أثر الكشوف الجغرافية. ويميز الدارسون، في هذا الاطار، بين نموذجين أساسيين للاستعمار الاستيطاني: أولهما، النموذج اللاتيني؛ وثانيهما النموذج الأنجلو ـ سكسوني. في النموذج اللاتيني، تعامل المستعمرون مع السكان الأصليين بأسلوب لم يسلك طريق الابادة العامة، ومن أمثلته ما حدث في اميركا اللاتينية والجزائر. أمّا النموذج الأنجلو ـ سكسوني، فقام على إحلال المستوطنين المستعمرين محل الأهالي الأصليين بعد إبادتهم تماماً، أو عزلهم، مثلما حدث في استراليا والولايات المتحدة الأميركية وجنوب أفريقيا. فاذا نظرنا الى الاستعمار الصهيوني الاستيطاني، وجدنا أنه يجمع بين أسوأ ما في هذين النموذجين، أو النمطين، ويضيف اليهما، من عنده، ما هو أكثر سوءاً. فالاستيطان الصهيوني يشبه النموذج الأنجلو ـ سكسوني لسلوكه قدراً من أسلوب إبادة السكان الأصليين (الشعب العربي الفلسطيني)، وقدراً من أسلوب العزل الجنسي كما يحدث في جنوب أفريقيا. وأمّا الاضافة السيئة التي ينفرد بها، فهي عمليات طرد السكان الأصليين خارج الحدود بشكل جماعي بشع. وبذلك، فان الاستيطان الصهيوني هو الأكثر سوءاً، من الناحية التاريخية، ويمثّل نموذجاً بعينه[١٠].

ولكي ندرك حقيقة هذه النماذج، التي تضطلع اسرائيل بدراستها، سعياً وراء تجنّب أخطائها وتحرّي عوامل نجاحها، نلاحظ أنه، حتى العام ١٧٥٠، لم يزد عدد البريطانيين في اميركا الشمالية عن ٣٠٠ ألف، ولم يكن عدد البيض، عموماً، في المستعمرات الأسبانية في الأميركتين، حتى العام ١٨٢٠، أكثر من ٣,٢٥ ملايين من النفوس، جاء أغلبهم نتيجة للزيادة الطبيعية[١١]. غير انه مع تعمّق الانقلاب الصناعي، حدث خروج أبيض عرم من أوروبا، وبدأ صدام حقيقي شرس وهمجي بين المستوطنين والسكان الأصليين في مختلف مناطق الاستعمار الإستيطاني؛ ونجم عن ذلك آثار بعيدة في التطور السكاني لتلك المناطق. فقد أتت موجات المستوطنين المهاجرين بأسباب الموت المباشر وغير المباشر؛ إذ نقل الرجل الأبيض أمراضاً لم يعرفها الوسط البيولوجي بالمستعمرات، فحدثت أوبئة رهيبة أفنت مئات الالآف من الوطنيين. وفي الوقت عينه، وبشكل مباشر، تكفّلت الأسلحة الحديثة والكحوليات وأعمال السخرة الأوروبية بازهاق آلاف أخرى من النفوس. لقد كانت عمليات صيد الرؤوس من الرياضات المفضلة عند الرجل الأبيض (المستوطن) في أستراليا. وفي اميركا الشمالية، أرتفع شعار «الهندي الطيب هو الهندي الميت»، حتى تحول الهنود الحمر الى وجود متحفي لا يأبه له سوى بعض الانثروبولوجيين وصانعي الأفلام السينمائية. وقد كان مصير هؤلاء الوطنيين مقدوراً من البداية لسببين: أولهما، قلة أعدادهم مقارنة بالمهاجرين المتدفقين كالسيل؛ وثانيهما، ضعف مستواهم الحضاري، مقارنة بمستعمريهم المستوطنين. وهكذا شهدت اميركا الشمالية نموذج الابادة الصريحة، بينما شهدت اميركا الجنوبية نموذج الاختلاط بين السكان الأصليين وبين المستوطنين، وذلك بسبب ضخامة العدد النسبي للسكان الأصليين عند بداية الغزو الاستيطاني الأبيض. ولذلك، يصح القول ان اميركا الشمالية كانت بوتقة صهر للجنس الأبيض، أي بين المستوطنين فقط، على حين شكلت اميركا الجنوبية بوتقة صهر بين البيض والهنود والزنوج معاً. وممّا يسترعي الانتباه، في حركة الاستيطان الاوروبي والتعامل مع السكان الأصليين، تلك الحركة المزدوجة الضخمة، التي تمثّلت في إبادة السكان الوطنيين في العالم الجديد، من ناحية، ونقل السكان من افريقيا وآسيا نحو هذا العالم، من ناحية اخرى.

ويبدو أن حاجة العنصر الأبيض الى الأيدي العاملة، بعد تطوّر مناطق الاستيطان، جعله

يقوم بعملية تعويض للعمالة بواسطة حركة استرقاق تاريخية كبرى. وقد تمّ ذلك في تواكب وتزامن مع استمرار حركة الهجرة الأوروبية نحو العالم الجديد. لقد وصلت أعداد المهاجرين، في مرحلة معيّنة، الى مليون نسمة في العام الواحد[١٢]. ولكن هذه الهجرة، على ضخامتها، لم تكن بكافية للوفاء بحاجات التوسع الاقتصادي في أراض معظمها بكر وتحوي موارد ضخمة، ممّا جعل القوى الأوروبية تنشط في تجارة الرقيق ونقل البشر، من أفريقيا بصفة خاصة. وقد ألحقت هذه السياسة اللاإنسانية أفدح الأضرار بالقارة الأفريقية، على الصعيد الاقتصادي والانساني. وفي ذلك، أثبتت دراسات حديثة أنه بين العامين ١٦٥٠ و ١٨٥٠، أي في غضون قرنين كاملين، ظل عدد سكان أفريقيا يراوح حول المئة مليون نسمة، دون زيادة تذكر؛ وأن تلك الظاهرة ما كان لها أن تحدث دون عمليات الاسترقاق ونقل السكان الى العالم الجديد. وهذا ما دعا الرئيس الغيني الراحل، أحمد سيكوتوري، الى القول ان «القارة الأفريقية عانت [ولا تزال] بسبب جرائم الرقيق؛ كما أن امكاناتها ظلت محدودة، بسبب نقل السكان»[١٣].

تركت النماذج الاستيطانية، التي أفرزتها حركة الاستعمار الأوروبي الكبرى، انعكاسات بالغة الأثر على الخارطة السكانية الاجتماعية والأقتصادية والسياسية للعالمين، القديم والجديد. وفي هذا السياق، أصيبت فلسطين، في المنطقة العربية، برياح هذه الموجات الاستيطانية ممثّلة في النموذج الصهيوني. يمكن القول، والحال كذلك، ان دراسة النموذج الصهيوني في التعامل مع البعد السكاني في الصراع الاسرائيلي ـ العربي، لا تصحّ سوى في ضوء دراسة النماذج الاستيطانية الأوروبية السابقة عليه، والمواكبة له. هذا مع ملاحظة أن دراسة النموذج الصهيوني عليها أن تأخذ في الاعتبار ما يتمتع به من خصوصية، كونه أسوأ النماذج المعروفة على الاطلاق.

وتتأكد صحّة هذا الفهم عند الاشارة الى أن المعالجات التي تضعها اسرائيل في الوقت الحاضر، وتلك التي يتصورها صانع القرار الاسرائيلي مستقبلاً، في ما يخص إدارة البعد السكاني للصراع في فلسطين، هي معالجات تراعي الاستفادة القصوى من الأساليب التي اتبعتها النماذج الاستيطانية القرينة، وذلك بالمعنى التاريخي القديم (مثل الاستفادة بالتجربة الصليبية)، وبالمعنى الأقرب الى عصرنا الحاضر (مثل النموذجين الانجلو ـ سكسوني واللاتيني وتجربة جنوب أفريقيا بصفة خاصة). فبالاضافة الى النموذج الصهيوني لمختلف الحلول التي عرفتها النماذج السابقة، من إبادة وعزل وإرهاب للسكان الأصليين، نشير الى درس هام وعاه الصهيونيون عن التجربة الصليبية القديمة، وتجربة الهجرة والاسترقاق الأوروبي الأحدث. فقد سبق وذكرنا كيف أن الصليبيين لم يعتنوا بعنصر الانتقاء السكاني، وكيف استقبلت مستوطناتهم الكثيرين من العجزة الشيوخ والنساء والأطفال، ممّن شكلوا عبئاً عند الصدام بالقوة العربية الاسلامية. هذا بينما عنى المشروع الصهيوني الاستيطاني بانتقاء العناصر المهاجرة الى فلسطين، بحيث تكون عناصر شابة فتية، أو علمية مؤهلة، صالحة للعطاء في أوقات السلم والحرب[١٤]؛ وهو ما لا يدل على أخذ التجربة الصليبية في الاعتبار فقط، بل ويدل، كذلك، على مراجعة التجربة الأوروبية في الاسترقاق؛ فقد كان تجار الرقيق الأوروبيون يفضلون أن تكون ضحاياهم بين الخامسة عشر والخامسة والثلاثين من عمرهم، أي في سن الفتوة والخصوبة، ويشحنون من هؤلاء الى مستوطناتهم الجديدة، الأكثر صحة وعافية[١٥].

التكييف الصهيوني ـ الاسرائيلي للمشكلة السكانية

بتطوّر الصراع الصهيوني ـ العربي، بعامة، والبعد الاسرائيلي ـ الفلسطيني في هذا

الصراع، بخاصة، فانه أصبح من غير المجدي، بالنسبة الى الكيان الاستيطاني الصهيوني، الادعاء بأن فلسطين هي أرض بلا شعب. بعبارة أخرى، أصبحت المشكلة السكانية في هذا الكيان أكبر من أن يتمّ تجاهلها. وعلى حدّ التعبيرات الاسرائيلية، «لقد أصبح الشبح السكاني يطارد زعماء اسرائيل. وفي الآونة الأخيرة، لا يكاد يمر أسبوع دون صدور بحث، أو مقال، يعالج هذا الموضوع»[١٦]. وهكذا، فانه، بمرور الوقت، توفّر تراكم معرفي، ومعلوماتي، حول النظرة الاسرائيلية الى طبيعة المشكلة السكانية، من ناحية، وحول أسلوب مختلف القوى السياسية الاسرائيلية في الاقتراب منها، من ناحية ثانية، ثمّ حول الحلول والوصفات العلاجية التي تطرحها هذه القوى للمشكلة، من ناحية اخيرة. ومن حيث طبيعة المشكلة السكانية، نلاحظ، مع المختصين الاسرائيليين، أن للمشكلة ملامح عدة:

الملمح الأول

هو وجود نسبة كبيرة ممّن يسمون بعرب ١٩٤٨ داخل الكيان الاستيطاني الصهيوني أو داخل ما يسمى «الخط الأخضر»[١٧]. فقد بلغ حجم هذه الشريحة السكانية، طبقاً لمعلومات المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل للعام ١٩٨٧، نحو ٦٥٠ ألفاً، بنسبة ١٥,٢ بالمئة من سكان اسرائيل[١٨]، وطبقاً لمصادر أخرى، بلغت هذه النسبة نحو ١٨ بالمئة[١٩]، ومع أن البروفيسور ميرون بنبينستي يقطع بأن عرب ١٩٤٨، ومن ثمّ نسبتهم بين سكان اسرائيل، أكبر من الأرقام التي يعلن عنها مكتب الأحصاء[٢٠]، فإن الرقم المذكور يظل كبيراً أيضاً.

وممّا يؤدي الى تفاقم هذا الملمح، هو أن هذه النسبة قابلة للزيادة، لأن معدّل التكاثر والزيادة الطبيعية في الوسط العربي داخل «الخط الأخضر»، يتفوّق، سنوياً، على مثيله اليهودي الذي لا يتجاوز ١,٧ بالمئة[٢١]. ومصدر القلق من هذا الملمح يعود الى أنه، في الأمد الطويل، سوف يهدّد «نقاء الدولة اليهودية»، بل وربما يهدّد استقلالها أيضاً.

إن تزايد نسبة السكان العرب داخل حدود ١٩٤٨ يتزامن، ويتوازى، مع صعود في الشعور الوطني والقومي عندهم. والأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة، منها ذلك البيان الذي صدر عن مؤتمر كبير عقده عرب ١٩٤٨ في مدينة الناصرة، بتاريخ الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٨٠، الذي أعلنوا، في نهايته، «أنهم جزء حيّ وواع ونشيط من الشعب العربي الفلسطيني، لم يتنازل، ولن يتنازل، عن ترابه الوطني»[٢٢]؛ كما يشكل تضامن عرب ١٩٤٨ مع انتفاضة إخوانهم في الضفة والقطاع، منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، مثلاً أكثر بروزاً على صعيد الشعور الوطني عندهم. وقد اعتبر بعض القياديين الصهيونيين أن هذا الشعور الوطني، فضلاً عن تركز الوجود العربي في مناطق محددة داخل «الخط الأخضر»، قد يغريهم، يوماً، بفكرة الاستقلال الاقليمي، بسبب توفر البيئة السكانية والجغرافية الملائمة[٢٣].

الملمح الثاني

يتلخّص هذا الملمح في الخلل الشديد في التوازن السكاني العام داخل الكيان الاستيطاني الصهيوني لصالح العنصر العربي، والذي بدأ يتعمّق بعد توسّع هذا الكيان باحتلال الضفة والقطاع العام ١٩٦٧. إذ أصبح العرب الفلسطينيون، منذ وقف إطلاق النار في ذلك العام، نحو ثلاثة أضعاف حجمهم السابق ضمن حدود العام ١٩٤٨[٢٤]. وطبقاً لبيان مكتب الاحصاء المركزي في العام ١٩٨٧، بلغ عدد سكان الضفة الفلسطينية من العرب ـ دون التحدث عن القدس الشرقية ـ نحو ٨٥٠

الف نسمة، وعدد سكان القطاع نحو ٦٥٠ الفاً. بينما رأت مصادر أخرى أن هذه الأرقام أقل من الحقيقة، وقدرت سكان الضفة بأكثر من مليون نسمة، والقطاع بـ ٦٥٠ الفاً. ومعنى ذلك، ان نسبة السكان العرب عموماً داخل «الخط الأخضر» وخارجه تبلغ ٤١ بالمئة مقابل ٥٩ بالمئة من اليهود. وذلك بعكس ما أعلنه مكتب الأحصاء عن وجود ٣٨ بالمئة من العرب مقابل ٦٢ بالمئة من اليهود[٢٥].

الملمح الثالث

وهو يقوم على انعكاسات طبيعة التوزيع السكاني حسب المناطق داخل الكيان الاستيطاني في حدود ١٩٤٨؛ حيث يتركز العنصر العربي، عموماً، في مناطق الجليل (٦٠ بالمئة منهم) والمثلث (٣٠ بالمئة) والنقب (عشرة بالمئة). وهناك مدن وقرى سكانها عرب تماماً تقريباً، ويعيش فيها نحو ٧٠ بالمئة من عرب ١٩٤٨، بينما تعيش النسبة الباقية (٣٠ بالمئة) في مدن وقرى مختلطة[٢٦]. وبالنسبة الى الضفة والقطاع، فما زال العنصر العربي يمثّل أغلبية مطلقة، على الرغم من حملات الاستيطان الصهيوني المركزة. لقد بلغ عدد الصهيونيين في الضفة، العام ١٩٨٤، نحو ٤٢ ألف مستوطن، بنسبة لا تزيد على خمسة بالمئة من عدد السكان. وبلغ عددهم في القطاع نحو ١٥٠٠ مستوطن، بنسبة ضئيلة جداً من عدد السكان[٢٧]. ومعنى ذلك كله ان هناك مناطق من «أرض ـ إسرائيل» المزعومة لم يطاولها الوجود اليهودي حتى الوقت الحاضر، وهو ما يتعارض سواء مع فكرة «النقاء» اليهودي في الكيان الاستيطاني، أو مع فكرة تحرير «أرض ـ أسرائيل» من العنصر العربي!

وممّا يعمّق الاحساس بوطأة هذه الملامح الثلاثة العامة للمشكلة السكانية في الكيان الصهيوني الاستيطاني، ما يثار من حديث عن اضمحلال موجات الهجرة اليهودية الى هذا الكيان. فمنذ منتصف السبعينات، تضاءل الأمل في إعادة الحياة الى عامل الهجرة بالحيثيات التي تمكّنه من لعب الدور التاريخي في تصحيح الخلل السكاني لصالح اليهود المستوطنين في فلسطين. والأسباب متعددة، فمن ناحية أولى، هناك محدودية واضحة في حجم الاحتياطي البشري اليهودي في العالم. ولن يزيد هذا الحجم، تحت أفضل التوقّعات، في العام ٢٠٠٠، على ١٤,٢٥ مليون نسمة. بل ورأى البعض ان حجم اليهود سوف يتآكل في العام ٢٠٠٠ الى نحو ثمانية ملايين فقط؛ وسوف يضمّ الكيان الاستيطاني منهم نحو ٤,٥ ملايين. وذكر د. دلا فرجولا، المختص بمتابعة الاتجاهات السكانية اليهودية في إسرائيل والعالم، «ان اتجاهات التآكل تعود الى مستوى الاخصاب المتدني عند اليهود، والعزوف عن الزواج، وتزايد نسبة الزواج المختلط، وهي اتجاهات آخذة في التزايد». وتوقع أن يؤثر هذا الضمور اليهودي البشري في مستواهم الاجتماعي، والاقتصادي، ومن ثمّ في نفوذهم السياسي في مختلف الأصقاع. لأن حجم اليهود سوف يكون قد تجاوز الخط الأحمر المفترض من أجل ذلك النفوذ. كما رأى أن هذا كله سوف ينعكس سلباً على قوة السياسة الاسرائيلية في التحليل الأخير[٢٨]. ومن ناحية أخرى، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يمثّلان، في الوقت الحاضر، أكبر مخازن الوجود اليهودي خارج الكيان الاستيطاني الصهيوني. وليس ثمة ما يشير الى رغبة أي من الطوائف اليهودية لدى الجانبين، الاميركي والسوفياتي، في الهجرة الى هذا الكيان. لقد حدّد اليهود الأميركيون موقفهم منذ وقت مبكر، ولم يهاجر منهم الى إسرائيل إلاّ قلّة ضئيلة للغاية. وبين العامين ١٩٦٠ و ١٩٦٤، لم يهاجر منهم سوى خمسة آلاف من بين ربع مليون مهاجر استقبلهم الكيان الصهيوني في تلك الفترة. لذا، فان الأمل الاسرائيلي يظل في حدود أن تبقى الأقلية اليهودية الأميركية مصدراً للدعم المادي والسياسي[٢٩]. أمّا الأقلية اليهودية السوفياتية، فلا يعتد بها مستقبلاً على صعيد الهجرة الى اسرائيل وامدادها بالبشر، وذلك على الرغم من الضجة الكبرى حول هذا الأمر. فقد ثبت تماماً أن ما بين

٨٠ ـ ٩٠ بالمئة من الذين يحصلون على تصاريح بالهجرة من هذه الأقلية، لا يصلون الكيان الصهيوني إطلاقاً[٣٠]. في ضوء هذه الحقائق، لا يكون أمام الكيان الاستيطاني الصهيوني سوى أن يعتمد على الزيادة الطبيعية في موارده البشرية، وهو مجال لن يستطيع فيه مجاراة الجانب العربي الفلسطيني في الأمد الطويل، حتى ضمن حدود العام ١٩٤٨.

ان وجود هذه الملامح المختلفة للمشكلة السكانية قدّم مادة خصبة الى الجدل الدائر بين القوى السياسية والفكرية الاسرائيلية. وأبرز ما تمخض عنه هذا الجدل، وضوح الاختلاف في تكييف هذه القوى للآثار التي يمكن أن تترتب على تطور المشكلة برمّتها. وبكلمات أخرى، يمكن القول ان القوى الفكرية والسياسية الاسرائيلية قد اقتربت من المشكلة السكانية من منطلقات مختلفة، حتى جاء الوقت الذي أصبح فيه الموقف من هذه القضية يعبّر عن التوجهات التي تتبنّاها هذه القوى ازاء التسوية السياسية للصراع الاسرائيلي ـ العربي، بعامة، والقضية الفلسطينية، بخاصة، ومستقبل الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، على الأخص.

فالتيارات والقوى الموصوفة باليمينية تدرك أن هناك مشكلة سكانية؛ ومع ذلك، تتعامل معها بروح تغلب عليها اللامبالاة. وأعلنت هذه التيارات عن أنها على استعداد ـ حين تقع الواقعة ـ أن تلقي بالفلسطينيين شرق نهر الأردن، أو حتى احتلال الأردن وطرد سكان الضفة والقطاع اليها، والقضاء على أي توجّه وطني فلسطيني بين عرب ١٩٤٨ وشلّهم تماماً؛ ومن جهة أخرى، تعتبر هذه التيارات أن مسألة التكاثر السكاني الفلسطيني أمر مبالغ فيه، لأن هذا التكاثر آخذ في التناقص بفعل التطور الحضاري[٣١]. وطبقاً لدراساتهم، كانت نسبة التكاثر الطبيعي بين عرب ١٩٤٨، في العام ١٩٦٥، نحو ٤,٥ بالمئة سنوياً، ولكنها انخفضت، في العام ١٩٨٧، الى ٣,١ بالمئة؛ وفي العام ١٩٦٠، كان متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم الامهات العربيات خلال حياتهن ٩,٣ اطفال، وقد انخفض هذا المتوسط في العام ١٩٨٥ الى ٤,٨٦ اطفال. ولذلك، فان الاتجاه العام للتكاثر العربي في اسرائيل يسير نحو الانخفاض وليس نحو الزيادة. فالمسألة، اذاً، هي مسألة وقت، وليس بعيداً ذلك اليوم الذي سوف تتساوى فيه نسبة التكاثر بين الوسطين، العربي واليهودي[٣٢]. ومضى أصحاب هذه الرؤية اليمينية قائلين انه حتى لو كان الافتراض القائل بأن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة سوف يحول دون وجود مشكلة ثنائية قومية متفجرة في حدود العام ٢٠٠٠ افتراضاً صحيحاً، فان الأخطار التي ستهدد اسرائيل (الكيان الاستيطاني) سوف تظل قائمة، لأن الانسحاب سوف يعني وقوع هذه الاراضي تحت سلطة غير إسرائيلية، تكون إسرائيل في مرمى مدافعها. وسألوا من الذي يضمن بقاء الأمن الاسرائيلي وبقاء الأوضاع هادئة ؟[٣٣]. بعبارة أخرى، رأى هؤلاء أن الانسحاب قد يحل مشكلة الثنائية القومية المتوقعة، ولكنه لن ينهي المشكلة الامنية في الكيان الصهيوني.

وضمن آراء تيارات اليمين العنصري، اعترفت حركة كاخ بأن المشكلة السكانية «تبدو كالاوكسجين الذي تتنفسه اسرائيل؛ فكلما ازداد تعداد الفلسطينيين كلما ازدادت قدرتهم على إخافة الجماهير اليهودية». ولهذا، قدّمت الحركة حلولاً جذرية تمثّلت في إرهاب الفلسطينيين وإبادتهم، أو نقلهم (طردهم) قسراً خارج حدود الكيان الاستيطاني. ومن جهتها، تبنّت حركة هتحيا وجهتي نظر في هذه المسألة: قسم منها انشغل بالمشكلة وشدّد عليها ورأى «ضرورة توطين الفلسطينيين جميعهم على الجانب الشرقي من نهر الأردن»؛ والقسم الآخر تجاهل المسألة، ليس عن عدم إدراك لأهميتها، وأنما بغرض إيجاد المبرّر الكافي لضمّ الأراضي المحتلة، دون إثارة مخاوف تذكر. أما تكتل الليكود،

عميد قوى اليمين في الكيان الصهيوني، فانه يواجه المشكلة بثلاثة آراء. الأول، تجاهل المشكلة تماماً، بزعم أن إسرائيل ولدت أصلاً في ظلها منذ البداية. والثاني اعترف بوجود المشكلة السكانية، وان كان لا يرى أن هناك حلاً جاهزاً لمواجهتها في الوقت الحاضر. والثالث رأى أن المشكلة موجودة بالفعل، وأن حلها موجود أيضاً، وهو ترحيل الفلسطينيين الى الدول العربية[٣٤].

وهكذا يتضح أن القوى اليمينية تتعامل مع المشكلة السكانية بمنطق يحكمه امّا عنصر التجاهل، وامّـا رغبة في البحث عن حلول في إطار الفكر التقليدي للكيانات الاستيطانية، تراوح بين الارهاب والابادة والطرد بالنسبة الى الوجود الفلسطيني.

وعلى جانب آخر، تناولت القوى العمالية المشكلة بتركيز أكبر. فهي تعتبر أن للمشكلة السكانية أبعاداً حالية ومستقبلية خطيرة على فكرة النقاء العنصري للكيان الاستيطاني الصهيوني في المنطقة. لذا، فانها على استعداد للبحث عن نقطة التقاء مع العرب (أو الفلسطينيين)، لا يترتب عليها خلق النقيض الكياني الفلسطيني، من جهة، وتسمح، من جهة أخرى، بالابقاء على نقاء الدولة اليهودية وحفظ أمنها. واعتبر زعيم المعراخ، شمعون بيرس، أن «الديمغرافيا أخطر من الجغرافيا». بمعنى ان إخلاء أجزاء من الارض المحتلة في العام ١٩٦٧ قد يخلق خطراً على الكيان الصهيوني من القوى المجاورة، وسوف يؤدي الى تقليص حجم هذا الكيان جغرافياً؛ ولكن ذلك الخطر سوف يكون أهون شأناً من أثر الضغط السكاني العربي (الفلسطيني) داخل الكيان، وتطور هذا الكيان نحو الثنائية القومية، في حالة الاصرار على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة. والواقع، ان القوى العمالية، ومن يدور في فلكها، تعرضت الى المسألة السكانية بصورة أكثر تفصيلاً وجدية، مقارنة بالقوى اليمينية عموماً. ومن ذلك، أنهـا كلّفت عدداً كبيراً من المختصين باجراء دراسات دقيقة لأبعاد هذه المسألة واحتمالات مساراتها المستقبلية. وقد أثبتت هذه الدراسات أن للمسألة أخطاراً حقيقية، لا موهومة كما تدعي قوى اليمين. ففي داخل «الخط الأخضر»، لوحظ أن هناك تطوراً حقيقياً مطرداً في الشخصية الوطنية الفلسـطينية العربية، وذلك في مجالات الاجتماع والاقتصاد والسياسة؛ وأن عرب ١٩٤٨ يقومون باحيـاء التراث الفلسطيني في الأدب والموسيقى والفنون الشعبية، ويطالبون باحياء اللغة العربية واعتبارها لغة رسمية الى جانب العبرية؛ وأن منظمة التحرير الفلسطينية أصبحت، وبخاصة منذ «يوم الأرض» في العـام ١٩٧٦، تشجع هذه الاتجاهات الفلسطينية وتوليها عناية خاصة[٣٥]. وفي إطار الانشغال بملمح الخلل في التوزيع السكاني داخل الكيان الاستيطاني، طرحت القوى العمالية رؤية عبّرت عن خطورة هذا الملمح، ليس فقط داخل «الخط الأخضر»، وإنما كذلك داخل الارض المحتلة في العـام ١٩٦٧. وتقـوم هذه الرؤيـة على أنه في حدود العام ٢٠٠٠، سوف يكون هناك طوق عربي (فلسطيني) حول القدس، يصل تعداده الى ربع مليون نسمة؛ هذا الى جانب نحو مئتي الف عربي داخل المدينة ذاتها. كما أن مدناً، مثل نابلس والخليل، سوف يتجاوز تعدادها المئة ألف نسمة. وعليه، فمن المشكـوك فيه أن يترك سكان المستوطنات اليهودية في الضفة الفلسطينية أي أثر في التوازن السكـاني لصـالح العنصر اليهودي في مواجهة العدد العربي الكبير، وذلك حتى بافتراض وصول مجموع المستوطنين في الضفة الفلسطينية الى نحو مئة ألف مستوطن في العام ٢٠٠٠. ومعنى هذا، أن مخططات الاستيطان في الأرض المحتلة، في المستقبل المنظور، لن تفي بأهداف إسرائيل في تهويد الأرض المحتلة، أو تحقيق أغلبيـة يهودية فيها[٣٦]. كذلك سلّطت القوى المعنيّة بالخطر السكاني الأضـواء على مقـولة اضمحـلال الهجرة اليهودية من الخارج الى الداخل، واتساع حجم الهجرة المعـاكسـة، وحـذّرت من انعكـاسـات هذه الظاهـرة. ففي نهـايـة العـام ١٩٨٦، نشرت وزارة

الاستيعاب نتائج دراسة حول هذه المقولة، ثبت فيها اتساع حجم الهجرة المعاكسة من بين الأجيال التي ولدت في الكيان الاستيطاني ذاته، والذين يسمون بأجيال «الصابرا»، حيث أفادت هذه النتائج بأن ستة بالمئة من هذه الأجيال قد هاجروا من اسرائيل دون عودة، وأن ١٩ بالمئة يفكرون في الهجرة أيضاً. والخطير في هذه الظاهرة، انها تحمل معنى أساسياً، هو عدم الولاء لاسرائيل التي تمثّل الحلم الصهيوني؛ ومن ثمّ فشل السياسة الصهيونية في زرع الولاء لاسرائيل حتى بين أولئك اليهود الذين ولدوا فيها[٣٧]. ويبدو أن القوى العمالية أشارت بذلك، ولو من طرف خفيّ، الى أن بلاداً تعيش في حالة استنفار مستمر على كافة الصعد لا يمكنها أن تجسّد حلماً لأحد، وحتى لابنائها. ولذلك، ينبغي التصدي لحالة التحلّل السكاني بالتخلي عن مناطق الخطر السكاني خارج حدود العام ١٩٤٨، ويكفي إسرائيل، مستقبلاً، ما ستواجهه من أولئك العرب المقيمين داخل «الخط الأخضر»[٣٨]. ولأن القوى العمالية واليسارية أقحمت المسألة السكانية في الجدل الذي سبق الحملة الانتخابية، وواكبها، في العام ١٩٨٨، وعلى نحو لم يسبق له مثيل تقريباً في الحملات السابقة، فقد وجدت القوى اليمينية أن من المناسب القيام بردود مناسبة حول ما يثار من أحاديث عن الخطر السكاني. وقبيل موعد الانتخابات بوقت محدود جداً، أصدر تكتل الليكود وثيقة بعنوان «من يخشى الديمغرافيا»، جاء فيها ان الفترة ما بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٦ لم تشهد تغيراً كبيراً في نسبة التوازن السكاني بين العرب واليهود داخل «الخط الأخضر» وداخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ ـ التي يحلو لليكود تسميتها بالمناطق المدارة ـ سوى بنسبة ١,٣٣ بالمئة فقط. وبناء على ذلك، يعتقد الليكود بأن المعراخ اخترع المخاوف الديمغرافية لنشر الفزع، بقصد خدمة هدف التراجع عن الضفة والقطاع بأي ثمن. وذكرت الوثيقة انه، في العام ١٩٧٣، قال زعماء المعراخ البارزون، مثل بنحاس سابير وغولده مائير، انه، في العام ١٩٨٥، سيصل عدد غير اليهود الى حوالى نصف مجموع سكان اسرائيل، وهو ما لم تثبت الأيام صحتّه. ولقد كانت النسبة بين اليهود وغيرهم، عقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، هي ٦٣,٣٨ بالمئة من اليهود مقابل ٣٦,٦٢ بالمئة من العرب، وأصبحت النسبة، في العام ١٩٨٦ ـ أي بعد عشرين عاماً ـ نحو ٦٢,٣٥ بالمئة من اليهود، مقابل ٣٧,٦٥ بالمئة من العرب. هذا الى جانب ان الامهات العربيات كنّ ينجبن داخل «الخط الأخضر» نحو عشرة أطفال في حياتهن، وقد انخفض هذا المعدل الى ٥,٤ فقط، ولا يزال المعدّل الأخير قابلاً للانخفاض، فأين، اذاً، هو الخطر السكاني ؟[٣٩].

تعتبر هذه الوثيقة على جانب كبير من الأهمية. ذلك أنها أعلنت، في التحليل الأخير، عن مدى جدوى سياسة الكيان الاستيطاني الصهيوني في تعاملها مع البعد السكاني بين المستوطنين الصهيونيين والمجتمع الفلسطيني الوطني في فلسطين المحتلة. فطالما أن نسبة التزايد السكاني الفلسطيني داخل «الخط الأخضر» وخارجه، كانت تفوق مثيلتها على الجانب اليهودي، فلا بد أن ثمة عناصر أخرى قد حالت دون بروز أثر الخلل في نسبة التزايد بين الجانبين، وأدت الى ما يشبه الثبات في الوضع السكاني العربي ـ اليهودي على أرض الواقع الفعلي، خلال عشرين عاماً.

بعبارة أخرى، لا بد وأن هناك عناصر معطلة للتوسع السكاني الفلسطيني، على الرغم من تكاثر الفلسطينيين بنسبة تفوق، تماماً، معدل التكاثر اليهودي في فلسطين. وهنا، ينبغي أن نبحث عن هذه العناصر المعطلة في ملف السياسة السكانية الاسرائيلية في فلسطين. وحتى لا يكون هذا الحكم مستنداً الى مجرّد ما ذكرته وثيقة الليكود، ينبغي الأشارة الى أن دراسات عربية مشابهة أكدت ما توصلت اليه هذه الوثيقة. فقد جاء في دراسة للدكتور جورج قصيفي ان حجم سكان الضفة الفلسطينية لم يزد، بين العامين ١٩٦٧ و١٩٨٢، بأكثر من ٧٤ ألف نسمة، أي بمعدل سنوي

يساوي ٠,٥٦ بالمئة؛ وان سكان قطاع غزة لم يزيدوا، خلال الفترة عينها، بأكثر من ٢٤ الفاً، أي بمعدل ٠,٣٣ بالمئة[٤٠]. كما جاء في دراسة عربية أخرى ان عدد الفلسطينيين في الضفة، بمن في ذلك سكان القدس الشرقية، في العام ١٩٨٥، ظل، تقريباً، هو ذات عددهم في أيار (مايو) ١٩٦٧[٤١]. وقد تكون صحة هذه الأرقام موضع نظر، لأننا نتصور أن سكان قطاع غزة قد زادوا كثيراً عمّا كان عليه الحال العام ١٩٦٧؛ ومع ذلك، فان هذه النتائج لا تخلو من دلالات سلبية.

السياسة السكانية الاسرائيلية

في مستهل هذه النقطة، تجدر الاشارة الى ان الاختلافات النسبية في قضية الاحساس بوطأة المسألة السكانية بين القوى السياسية الحاكمة في الكيان الصهيوني لم تنعكس على الخطوات التي اتخذتها هذه القوى في الواقع الفعلي تجاه هذه المسألة؛ وأن للسياسة السكانية الاسرائيلية شقين: أحدهما يتعلق بمواجهة المد السكاني (البشري) العربي الفلسطيني، والآخر يتعلق بمواجهة الانكماش السكاني اليهودي. وفي ما يلي، موجز للآثار السكانية التي خلّفتها هذه السياسة.

عمليات الابعاد والتهجير والنزوح

بدأت هذه العمليات مع بداية قيام اسرائيل. ودون الدخول في تفاصيل تاريخية أضحت معروفة حول تهجير أبناء الشعب الفلسطيني وتحويلهم الى لاجئين، وبخاصة في غضون أحداث النكبة العام ١٩٤٨، نلاحظ كيف أن احتلال بقية أرض فلسطين التاريخية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واكبته، ولحقته، عمليات خروج جماعية من الضفة والقطاع. وقد شجّعت اسرائيل هذه العمليات، وفتحت لها الأبواب؛ ثمّ أردفتها بعمليات للتهجير القسري والابعاد. وكان جرّاء هذا الواقع أنه بين العامين ١٩٦٧ و ١٩٨٢، أي عقب ١٦ عاماً من الاحتلال، خرج من الضفة والقطاع، قسراً، أو طوعاً في الظاهر، اكثر من ربع مليون نسمة (١٤٨ ألفاً من الضفة ومئة ألف من القطاع)؛ ثمّ استمر هذا النزيف منذ العام ١٩٨٢ بمعدل ١٦ ألفاً في العام[٤٢]. ومعنى هذا، انه لو بقيت أبواب الضفة والقطاع موصدة، لزاد تعدادهما السكاني عمّا هو معروف الآن بأكثر من ربع مليون نفس على أقل تقدير[٤٣].

التضييق الأقتصادي

ويتضمّن نهب مصادر المياه، وتضييق فرص الكسب، وربط اقتصاديات الضفة والقطاع بالاقتصاديات الاسرائيلية المتدهورة باستمرار، وضرب الزراعة والصناعة العربية، الخ. وتبدو الانعكاسات السكانية لهذه السياسة واضحة، حين نلاحظ أنها قادت ـ ولا تزال تقود ـ الى هجرة القوى البشرية الفلسطينية للبحث عن العمل ومصادر الرزق، خاصة من تلك العناصر المؤهلة عملياً والمدربة فنياً. ولمّا كانت هذه العناصر المهاجرة هي، في معظمها، من العناصر الشابة، من ناحية، ومن الذكور، من ناحية أخرى، فان سياسة التضييق الأقتصادي تصبح، في التحليل الأخير، أحد عوامل الحدّ من خصوبة المجتمع الفلسطيني.

وقد أثبتت دراسات مختصة، بالفعل، ميل النمو الطبيعي للمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة نحو انخفاض نسبة الذكور عن الاناث[٤٤]. وممّا يذكر، في هذا السياق، ان سياسة التضييق الاقتصادي لتحقيق نتائج تخصّ البعد السكاني، هي سياسة قديمة ولها جذور في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٤٨، أي ضد عرب ١٩٤٨ أو داخل ما يسمى بـ «الخط الأخضر». فالى جانب سياسة التمييز العنصري ضدهم، في العمل والتعليم والتنقل، عمدت سلطات الكيان الاستيطاني الى

وضع هذه الشريحة السكانية في ضائقة سكانية مستمرة بشكل مباشر. ان هذه الشريحة تعاني من نقص في عدد المساكن، وضيق الغرف في المساكن القائمة، وارتفاع متوسط عدد ساكني الغرفة الواحدة، ومنع تأجير الشقق الخالية لأبنائها، ومنع إصدار تصاريح للبناء بذرائع واهية مختلفة، وازالة الكثير ممّا يتمّ بناؤه؛ وهذا كله قاد الى انخفاض المستوى الصحي في الوسط العربي (داخل «الخط الأخضر») وعزوف أبنائه عن الزواج المبكر؛ وكانت المحصلة انخفاض في معدل التكاثر وتعطيل النمو السكاني(٤٥).

الاستيطان

من الطبيعي، والمنطقي، أن يكون لسياسة الاستيطان تداعيات سكانية. فالاستيطان لا يقوم دون سكان يهود، وفي الوقت عينه لا يتمّ دون تمهيد الارض باتباع سياسة تفريغ، وتضييق، وتحجيم، تجاه السكان الأصليين. وعلى هذه الخلفية، ومن منطلق مخطط مدروس للتأثير في الوجود الفلسطيني السكاني ومستقبله السياسي، زحف الاستيطان الصهيوني لكي يقتطع بين العامين ١٩٦٧ و ١٩٨٢ نحو ٤٠ بالمئة من اراضي الضفة الفلسطينية و ٣١ بالمئة من أراضي قطاع غزة(٤٦). وتمدّد عدد المستوطنين بين عهود المعراخ والليكود حتى بلغ، العام ١٩٨٤، نحو ٤٢ ألفاً. وثمة مساع لتوصيل هذا الرقم، في العام ٢٠١٠، الى نحو المليون مستوطن!(٤٧). يعنينا، في هذا الموضع، اثارة الحديث عن الآثار السكانية المباشرة لهذه السياسة، من الناحية الكمّية، باتجاه قلب الزيادة السكانية لصالح العنصر اليهودي، ومن الناحية الكيفية، بمحاولة تفتيت أوصال التجمّعات السكانية العربية الفلسطينية، وسوف تتعمق هذه الظواهر في المستقبل. وهنا يطرح السؤال التالي: اذا كان المستوطنون يستولون على الأرض والموارد المائية، فأين هي المساحات المخصصة لاستقبال التوسّع السكاني الفلسطيني مستقبلاً؟ ان هذا المخطط الاستيطاني يهدف، ولا شك، الى الاقتداء بالنموذج الاستيطاني في جنوب أفريقيا، وذلك بتطويق التوسّع السكاني الفلسطيني وشلّ حركته، وحصره في غيتوات محدّدة تشبه نظام البانتوستانات(٤٨). ولا تقتصر السياسة الاستيطانية على الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، وانما تمتد، أيضاً، الى أراضي الجليل الأعلى التي يتمترس فيها الوجود الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨. وفي هذا الاطار، تدور المساعي الاستيطانية الصهيونية حول إغراق عرب ١٩٤٨ ومزاحمتهم في أماكنهم. فبين العامين ١٩٥١ و١٩٥٩، أقامت اسرائيل، في المنطقة الشمالية، أكثر من ١٥٠ مستوطنة، ونجحت في إشغالها بالعنصر اليهودي، ممّا أدى الى خفض الأغلبية العربية حول مدينة الناصرة من ٦٠ بالمئة العام ١٩٤٨، الى ١١,٣ بالمئة العام ١٩٦٦(٤٩). ومع ذلك، لاحظ تقرير كينغ، الصادر في العام ١٩٧٦، ان منطقة الناصرة عادت لكي تصبح منطقة مختلطة وليست ذات أغلبية يهودية. وهو ما دفع صاحب التقرير الى التوصية باتباع وسيلتين أساسيتين لمقاومة «عروبة الجليل»، وهما توطين المهاجرين اليهود الجدد فيها، والحدّ من زيادة السكان العرب بمختلف الوسائل(٥٠). ولتحقيق ذلك، اقترح كينغ عدم تقديم منح إجتماعية الى العرب، وعدم التوسّع في النفقات العامة في مناطقهم، وإعطاء تفضيلات مختلفة للمجتمعات اليهودية في الشمال، وتربية قيادة يهودية صلبة في المناطق ذات الأغلبية العربية، واتباع سياسة «الثواب والعقاب» بحق القوى العربية التي تعبّر عن العداء تجاه اسرائيل، والتضييق على القوى الاسرائيلية اليسارية التي تتفاعل مع مطالب العرب في الجليل، والحذر من توسّع عرب اسرائيل ـ والتعبير لكينغ ـ في شراء الأراضي في تلك المنطقة(٥١).

تشجيع التكاثر داخل المجتمع اليهودي

وعت القيادة الصهيونية أهمية هذا الجانب منذ وقت مبكر من عمر المشروع الاستيطاني في فلسطين. ففي العام ١٩٤٣، طالب دافيد بن ـ غوريون الآباء والأمهات اليهود باداء واجبهم «السكاني»، قائلاً: «ان ٢,٢ طفلاً لكل أسرة [في ذلك الحين] ليس كافياً لتحقيق أغلبية يهودية». ثمّ أعلن عن ما سمي بـ «منحه الطفولة». وهي جائزة تمنح لكل أم تلد طفلها العاشر[٥٢]. وفي مرحلة تالية، تكفّلت سياسة الابادة والطرد الجماعي في سياق عام النكبة، ثم تدفق الهجرة اليهودية، بتحقيق الأغلبية اليهودية في حدود الكيان الاستيطاني بعد النكبة. ولكن المشكلة عادت تلحّ مع انخفاض معدلات الهجرة، وثبات معدلات النمو الطبيعي بين اليهود، أو انخفاضها؛ فاعتبر بن ـ غوريون، خلال عقد الستينات، بأن المشكلة السكانية لا تتعلق فقط بالحاجة الى زيادة العنصر اليهودي داخل الدولة، ولكن، أيضاً، بضرورة زيادة عدد اليهود أينما كانوا. ولذلك، فان على الوكالة اليهودية أن تتخذ إجراء ما إزاء هذه الظواهر. وبادر، من جانبه، بتشكيل لجنة سميت بـ «لجنة باتشي» بغرض إعداد اتجاهات التعداد السكاني مستقبلاً، وإعداد التوصيات بهذا الخصوص. وفي ذلك الحين، لم تقدم اللجنة حلولاً صريحة للمشكلة؛ الّا انها ذكرت «أن ثمة ملامح ومشكلات في الوضع السكاني في اسرائيل تثير القلق؛ ولذلك، فان تحقيق معدل عال للنمو السكاني يبدو أمراً مرغوباً فيه، من منطلق اعتبارات الأمن السياسي، والقومي»[٥٣]. وبوضوح ملامح الأزمة وتفاقمها بعد العام ١٩٦٧، أنشأت الحكومة الاسرائيلية، في مطلع السبعينات، ما سمى بـ «لجنة الخصوبة الوطنية». وأعلنت اللجنة عن ضرورة «انتهاج سياسة مؤيدة لزيادة النسل بين اليهود». ووضعت خطة تنطوي على توفير حوافز مادية اقتصادية، ونفسية معنوية، لهذا الغرض. وأعتقدت اللجنة بأنه «اذا أنجبت كل إمرأة يهودية طفلين فقط، فإنها بذلك تقود الى تطوّر سكاني في غير صالح اليهود في المستقبل. فاذا أنجبت ثلاثة أطفال، فان ذلك يعني ان يتساوى العرب باليهود في غضون ثلاثة أجيال. أما إذا أنجبت أربعة أطفال، فسوف تتمكن إسرائيل من الابقاء على كفّة اليهود راجحة في مقابل العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل في المستقبل»[٥٤]. والواضح، ان لجنة الخصوبة المذكورة تبنّت حلولاً فنية تنطوي على إجراء ما يمكن تسميته بمسابقة تناسلية عددية ـ اذا جاز التعبير ـ بين الأسرة اليهودية والأسرة العربية الفلسطينية.

ويلفت النظر الى أنه، بعد مرور نحو خمسة عقود من السنين على قرار منحة الطفولة الذي أعلنه بن ـ غوريون، عادت الحكومة الاسرائيلية، في أيار (مايو) ١٩٨٨، للبحث في أمر تشجيع الانجاب اليهودي. ودعا شمعون بيرس كل عائلة يهودية الى إنجاب أربعة أطفال على الأقل، للحاق بالعائلات العربية[٥٥].

ان طموح بيرس في هذا المجال أقل كثيراً من طموح زعيمه بن ـ غوريون الذي كان يطالب المرأة اليهودية بانجاب عشرة أطفال. أمّا الرئيس السابق لقسم الأحصاءات الحكومية، البروفسور روبر توباكي، فقدم مقترحات عملية لتحسين إنجاب المرأة اليهودية، مثل تحسين الشروط التعليمية والتربوية لأطفال العائلات الفقيرة، وتوسيع مدارس الاطفال، وتخفيف الأعباء المالية الواقعة على كواهل العائلات كثيرة الأولاد، وتقديم منح النساء، الحبالى منهن والوالدات، وتأمين المساكن للأزواج الشابة. بل ورأى توباكي امكانية استخدام العقول اليهودية في معالجة عقم النساء اللواتي لا يلدن![٥٦].

ويبدو أن قيادة المجتمع الاستيطاني الصهيوني بدأت تفقد الأمل في قدرة المرأة اليهودية على الانتصار في مسابقة التكاثر على المرأة الفلسطينية، فلجأت الى زيادة عدد الأطفال، بغض النظر

عن مصدر هذه الزيادة. اذ تحدّث البعض عن عمليات خطف اطفال الى اسرائيل، وتهويدهم، تقوم بها تنظيمات (عصابات) مختصة تحت حماية صمت رسمي إسرائيلي. وفي نطاق ما كشف النقاب عنه، يمكن القول ان عصابة برازيلية تقوم بخطف الاطفال في البرازيل، وتبيعهم الى عائلات إسرائيلية بمبالغ وصلت عشرة آلاف دولار للطفل الواحد (تساوي ثمن الطفل وتكلفة نقله). ومصدر هؤلاء الأطفال، امّا العلاقات غير الشرعية، وامّا ما تقدمه الأمهات طوعاً. وقد عرف، مؤخراً، ان أكثر من ألفي طفل برازيلي أستقدموا بهذه الوسيلة، يعيشون في منطقة بجوار قلقيلية، وأن معظم المخطوفين يتمّ توزيعهم على المستوطنات القائمة في المناطق التي يكثر فيها الازدحام العربي الفلسطيني ويقل فيها العنصر اليهودي. وذكرت المصادر أنه لمّا كانت عمليات تمويل الخطف والنقل مكلفة جداً، فالمنطقي أن توجد قوى منظمة ذات موارد مالية تقف وراءها. وأُشير، في هذا الصدد، الى ترؤس حاخام يهودي في حي بروكلين، في نيويورك، لمنظمة تقدم خدماتها وأستشاراتها الى الباحثين عن أطفال للتبنّي، ثم التردد على الأسر الفقيرة ونسائها الحوامل، وتسهيل عمليات بيع الأطفال، ونقلهم[٥٧]. وفي الحقيقة، ان المجتمع الاستيطاني الصهيوني بهذا الفعل يعيد إنتاج أحد طرائقه القديمة، لأن تراث الارهاب الصهيوني ينبىء عن وجود تجارب سابقة لعمليات تهريب الأطفال، منذ الثلاثينات والأربعينات، من بولندا وبلغاريا واليمن والعراق[٥٨].

بنظرة شاملة، نلاحظ كيف تترابط أبعاد السياسة السكانية الاسرائيلية، وبشكل لا يجعل من عملية تناول كل منها على حدة، سوى إجراء محض دراسي، بهدف تسهيل المعالجة والتحليل. فالتهجير والابعاد، من جهة، والتضييق الاقتصادي، من جهة أخرى، بعدان مترابطان تماماً على أرض الواقع ويمهّدان لقضية الاستيطان؛ أما تشجيع التكاثر بين العناصر اليهودية، فلا بد وأن يقابل بموقف سلبي تجاه التكاثر الفلسطيني العربي، وهكذا.

وفي معرض تقويم آثار أبعاد السياسة السكانية عموماً على المشكلة السكانية في النموذج الاستيطاني الصهيوني، يمكن التذكير بما سبقت الاشارة اليه، من أن هذه السياسة نجحت نسبياً حتى الآن في تجميد التطور السكاني الفلسطيني، على الأقل في حدود الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بحيث يتمّ افراغ هذه الأراضي من سكانها، أولاً بأول. ولكن من المشكوك فيه أن يستمر المجتمع الاستيطاني الصهيوني في تحمّل التكاليف المرهقة لحالة القلق السكاني التي يعاني منها. ولذلك، فان السؤال الذي يطرح ذاته، وربما في المستقبل القريب، يدور حول المدى الذي يمكن أن يحتمله هذا المجتمع في إطار المسألة السكانية وضغوطها؟ وألّا يحتمل أن تلجأ إسرائيل الى الحلول الأكثر حسماً لصالحها، مثل القيام بعمليات تهجير جماعية ضخمة يطرد فيها العنصر العربي الى الخارج، بعد خلق الظروف الملائمة لهذه الخطوة الأرهابية الكبرى. والواقع، ان اسئلة كهذه لا تثار لدينا من فراغ. وقد سبقت الاشارة الى أن ثمة قوى صهيونية ذات نفوذ سياسي متصاعد داخل المجتمع الاسرائيلي، لا ترى حلاً ناجعاً للمسألة السكانية سوى عمليات الطرد والتهجير الجماعي العام للفلسطينيين. لقد علت الأصوات الداعية الى هذا الحل، متجاوزة مجرّد اثارة المقترحات نحو الولوج في تفصيلات التنفيذ. فاريئيل شارون ويوفال نئمان ومئير كهانا ينادون بنقل الفلسطينيين نحو منطقة جنوب لبنان التي تخلو من أي سلطة. ورأى هؤلاء أن التفكير يجب أن ينصبّ على المحاور التي سيسلكها الفلسطينيون، وخاصة من الضفة وغزة، نحو لبنان (وليس حول عملية النقل أو الطرد ذاتها)؛ وانه بالنسبة الى سكان قطاع غزة، فمن الممكن طردهم عبر الحدود المصرية، غير أن هذا الأجراء سوف يفجّر معاهدة السلام مع مصر. لذا، يجب وضع تصوّر لطردهم عبر الأردن. وفي

كل الأحوال، يحتاج الأمر الى تصوّر آخر لمواجهة المقاومة التي سيبديها الفلسطينيون عند بداية هذه الخطوة. فقد تلجأ إسرائيل الى ارتكاب مذابح جماعية. ويعتقد هؤلاء بأن الطرد لا ينطبق على فلسطينيي الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ فقط، ولكن على عرب ١٩٤٨ أيضاً[٥٩].

أمّا زعيم حركة موليدت، رحبعام زئيفي، وهي الحركة التي حصلت على مقعدين في الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨)، فكان شرطه الوحيد لدعم حكومة يشكلها الليكود هو إجراء استفتاء حول ترحيل الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، تحت شعار «إما نحن أو هم»[٦٠].

نحو رؤية فلسطينية

تقدّم متابعة الجدل الدائر حول المسألة السكانية في المجتمع الاستيطاني الصهيوني فكرة كافية عن المشكلة التي يعاني منها هذا المجتمع على صعيد العمق البشري؛ كما تؤكد المتابعة، على نحو أو آخر، أن القيادات الاسرائيلية، السياسية والفكرية، تعي أبعاد هذه المشكلة، وتحاول معالجتها بمنطق تحكمه النظرة المستقبلية، ومحاولة تصدير المشكلة الى الجانب العربي.

ولذلك، فانه، في ضوء القناعة بالطبيعة الممتدة للصراع الدائر على أرض فلسطين ومن حولها، يصبح الجانب العربي الفلسطيني مطالباً بمعالجة مضادة للبعد السكاني في الصراع، تهدف الى تعميق الأزمة في المعسكر الاستيطاني الصهيوني، من جانب، وتقوية الجبهة العربية الفلسطينية في إطار هذا البعد، من جانب آخر. والتحرك الصحيح الى المعالجة المطلوبة يتمّ من منطلق حقيقة أن السكان في الصراع لا يمثلون، بالضرورة، مصدر قوة أو ضعف لأي طرف، وإنما يعتمد ذلك، في المقام الأول، على خصائص البشر وكيفية تعبئتهم، كمّاً وكيفاً. أي ان هذا الأمر يعتمد، بالأساس، على تقدير طاقات العنصر البشري، ثمّ توظيفها بشكل مناسب في إطار مشروع حضاري متكامل للمواجهة. والمتصوّر أنه يمكن الاقتراب من عنصر القوة السكانية في الجانب العربي من خلال مستويين: المستوى الأول (مستوى كلّي) يأخذ في الاعتبار الاطار الواسع للمواجهة بين الطرف العربي عموماً، مقابل الطرف الصهيوني عموماً. والمستوى الثاني (مستوى جزئي) يأخذ في الاعتبار المواجهة الدائرة في الاطار الأضيق بين الطرف الاسرائيلي والطرف الفلسطيني. ان هذه المقاربة تتيح الفرصة لتقويم حقيقي لمدى نجاح النموذج الاستيطاني الصهيوني من عدمه، على الصعيد السكاني.

في المستوى الكلي، يلاحظ وجود تفوّق بشري عربي على الجانب الصهيوني، وبخاصة اذا كان المعنى هو العنصر البشري اليهودي الصهيوني داخل اسرائيل وخارجها، وذلك بالمنظار الحالي والمستقبلي. فالدراسات الأكثر تفاؤلاً تقدر مجموع اليهود في العام ٢٠٠٠ ـ كما سبق وذكرنا ـ بما لا يتجاوز أربعة عشر مليوناً، هذا في الوقت الذي سيبلغ مجموع العرب في ذلك الحين نحو ٢٩٥ مليوناً. ولو نظرنا الى هذا البعد السكاني في المحيط الاقليمي الأضيق حول الكيان الصهيوني، أي دول الطوق العربي (سوريا ولبنان والأردن ومصر)، وفي حدود العام ٢٠٠٠ أيضاً، فسوف نجد أن التوازن السكاني سيكون، أيضاً، في صالح الجانب العربي (نحو ٩٤ مليوناً مقابل أربعة عشر)[٦١]. ومع ذلك، لا نستطيع القول ان هذا التفوق يمكن أن يؤدي الى حسم المواجهة، في حال استمرار أسلوب توظيف العنصر البشري بالشكل القائم حالياً.

وقد يظهر أن هذه الملاحظة تعتبر أمراً بديهياً. ومع ذلك، فان التأكيد عليها في هذا الموضع أمر مطلوب. فمعظم الاشارات العربية المتعلقة بالجانب السكاني من الصراع تكاد تهمل، تماماً،

ان العنصر البشري العربي هو في حالة تفوّق فعلي في الوقت الحالي، وفي المستقبل، في مقابل المجتمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وأن الخلل القائم يتعلق بعدم توظيف الجانب العربي لهذه القوّة البشرية في مجرى الصراع مع هذا المجتمع الاستيطاني. وبعبارة أخرى، ينظر الجانب العربي الى الصراع السكاني على أنه صراع بين المستوطنين اليهود عموماً والمجتمع الفلسطيني، وفي داخل حدود فلسطين المحتلة فقط. وبذلك يبدو العنصر اليهودي كعنصر متفوق من الناحيتين، الكمية والكيفية. وهذه نظرة جزئية تهمل الابعاد الحقيقية للصراع الصهيوني ـ العربي، وتحصره في نطاق ضيق، أي في حدود أنه صراع إسرائيلي ـ فلسطيني. ومنطقي ان هذه النظرة ـ التي تؤكد، في حال استمرارها، سيادة منطق التجزئة ـ سوف تعكس تداعياتها السلبية على شكل استمرار القصور في الجانب العربي الى أمد طويل. حتى أنه قد يأتي وقت لا تصبح المواجهة فيه بين إسرائيل والبلدان العربية جميعها، وانما بين إسرائيل ولبنان، أو بين إسرائيل والاردن، أو اسرائيل ومصر، أو إسرائيل وسوريا، الخ. وهنا، فان التفوق الاسرائيلي يضحي غالباً وباستمرار تفوق كمّي وكيفي دون حدود.

أمّا في المستوى الجزئي، فيلاحظ أن الاختلال السكاني لصالح الكيان الاستيطاني الصهيوني لم يتمّ الّا في أعقاب عام النكبة (١٩٤٨)، وعام النكسة (١٩٦٧)، وخروج أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني خارج حدود فلسطين التاريخية. وعلى الرغم من ذلك، فان تقويماً يأخذ في اعتباره حقيقة الشتات الفلسطيني لا بد وأن ينتهي الى تعظيم النجاح الفلسطيني في المواجهة السكانية الدائرة الآن على أرض فلسطين. لقد استطاع الجانب الفلسطيني توظيف قدراته البشرية بشكل صحيح في إطار واقع بالغ السوء. وهذا يؤكد ان توظيف القوى البشرية، كيفياً، هو الأصل في تحقيق الانجازات. فمقابل عجز عربي في المستوى الكلي للمواجهة السكانية، هناك نجاح نسبي على المستوى الجزئي الفلسطيني. والمقصود بالنجاح النسبي، في هذا الموضع، هو قدرة المجتمع الفلسطيني على اعادة تكوين ذاته، اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، في ظل أسوأ نماذج الاستعمار الاستيطاني. فلم يستطع النموذج الاستيطاني الصهيوني إبادة الشعب الفلسطيني، أو تفريغ قواه البشرية من مضمونها السياسي أو هويتها التاريخية. وممّا يجدر ذكره، في هذا الاطار، ان أحد دروس الانتفاضة الفلسطينية يتمثل في الاستفادة القصوى من القوى البشرية المتاحة. فالمفترض ان هذه القوى لا تدخل في حسابات المواجهة، الّا اذا بلغت الشباب والفتوة. ولكن الانتفاضة حطّمت هذه القاعدة حين تحوّل الطفل الفلسطيني، حتى دون سن الثانية عشرة، الى عنصر مؤثر في مواجهة المجتمع الاستيطاني. هذا الى جانب دروس أخرى تصل بنا الى النتيجة ذاتها، مثل استخدام الاناث الى جانب الذكور، وكذلك الاستفادة من الشيوخ الى جانب الشباب. وبذلك بدا الجانب الفلسطيني، في أثناء الانتفاضة، أكبر من حجمه الحقيقي، خصوصاً اذا أخذنا في الاعتبار أن حوالى ٤٥ ـ ٤٨ بالمئة من سكان الأرض المحتلة هم دون سن الخامسة عشرة[٦٢].

على أي حال، من غير المنطقي أن يركن الجانب العربي الى ان المواجهة السكانية مع المشروع الاستيطاني الصهيوني في مستواها الجزئي فقط، لأن المتصوّر أن للطرف الفلسطيني خطاً أحمر قد لا يستطيع تجاوزه دون أن يصاب بالانهاك في خط الصدام السكاني الاول داخل الارض المحتلة، وخارجها، خاصة وأن المخططات الصهيونية قائمة على قدم وساق من أجل كسب الصراع على هذا الصعيد، بغض النظر عمّا يمكن أن تتمخّض هذه المخططات عنه من ردود أفعال. وفي حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه، كيف سيتمكن أبناء الأرض المحتلة من التوسّع السكاني، على الصعيدين الكمّي والكيفي، في ضوء مخططات تهويد أرضهم بما عليها وما يحوي باطنها من موارد،

وأهمال مستواهم الصحي والتعليمي ؟ وبكلمات أخرى، أين سيتوسع الفلسطينيون ؟ وكيف ؟ ان هذه الاسئلة تقود الى ضرورة توسيع إطار المواجهة السكانية وتصعيدها في مستواها الكلي. وهو أمر يخشاه الكيان الاستيطاني ويتحسّب له، وقد ذكرنا قبل ذلك كيف اعتبر المؤرخ الاسرائيلي براور أن المستوطنين الصليبيين لم يكونوا يواجهون العرب في مناطق احتلالهم فقط، بل ويواجهون معهم العرب المسلمين بين النيل والعراق، وان ذلك كان أحد أهم عناصر الفشل الصليبي. وقال أبا إيبن: «ان المشكلة السكانية للعرب في إسرائيل أنهم يمثلون أقلية في إطار الدولة اليهودية؛ أمّا اليهود، فيمثلون أقلية في إطار المنطقة ككل»[٦٣]. والمطلوب هو تحويل رؤية كل من براور وايبن الى واقع حقيقي، يرعوي عنده الكيان الاستيطاني ويشعر بأنه لا يشكل سوى جيب صغير في محيط كبير. فاذا كان هذا الهدف يبدو بعيد المنال في الوقت الحاضر، وحتى في المستقبل المنظور، فلا أقل من أن يتمّ تدعيم القدرة الفلسطينية (في المستوى الجزئي)، وتعزيز إمكانات الصمود السكاني (البشري) الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، وخارجها. وفي سبيل تحقيق ذلك، ودون التخلي عن الهدف الأمثل في المستوى الكلي، يُقترح اتخاذ الخطوات التالية:

○ العمل على تثبيت الفلسطينيين على تراب الوطن في فلسطين. وهنا ينظر الى قرار الحكومة الأردنية، العام ١٩٨٣، الذي قضى بوضع ضوابط لانتقال العناصر الشابة من الضفة[٦٤] على انه قرار معقول. ولكنه، وأمثاله، يظل مقصراً، ان لم يقترن بتقديم متطلبات الصمود الفلسطيني الأخرى، مثل العمل على دعم عمليات توسيع رقعة الاراضي الزراعية باستصلاح الأراضي المتبقية في الضفة والقطاع، لتعويض الأراضي المصادرة. وقد لاحظت الدراسات المختصة أن اصلاح الأراضي لا يتطلب اذناً مسبقاً من سلطات الاحتلال[٦٥]. والتركيز على قطاع الزراعة ينطلق من أن الزراعة من أكثر القطاعات التي تربط الأنسان بالارض. ويرتبط بهذا دعم بقية متطلبات الصمود الاقتصادي، كتسهيل مرور منتجات الأرض المحتلة الى المنطقة العربية، ومنحها تفضيلات في مجال البيع (بعدم وضع العراقيل الحكومية أمامها) والشراء (بتوعية الجماهير العربية بأهمية استهلاكها، ولو بسعر مرتفع قليلاً، كدعم غير مباشر للوجود الفلسطيني في فلسطين).

○ تقوية قطاع الاسكان، وبخاصة من طريق التوسّع الأفقي في المساكن في الأراضي المحتلة، الأمر الذي يحول دون مزيد من التوسّع الاستيطاني الصهيوني، ويوفّر عيشاً لائقاً للأسر الفلسطينية التي نطمح في توسّعها العددي. وقد يتطلب الأمر تشكيل «مجلس عربي أعلى للسكان في الأرض المحتلة»، تشرف عليه مؤسسة فلسطينية، مدعومة عربياً، وذلك لمتابعة كل ما يطرأ على التطور السكاني في فلسطين المحتلة، ومعالجة المشكلات السكانية والاسكانية الفلسطينية، أولاً بأول[٦٦].

○ دعم ومساندة الأجهزة الصحية في الأرض المحتلة، لتقديم خدمات مجانية الى الأمهات الفلسطينيات، الوالدات منهن والحوامل. وتقديم علاوات ومنح دورية الى الأمهات العاملات للتخفيف عن الأسر كثيرة العدد. وفي الاطار ذاته، يتوجب الاهتمام بجهود المؤسسات التي ترعى المشروعات العائلية بكل أنواعها، واستكمال بناء مؤسسات شبيهة في المدن والقرى التي لا يتوفر فيها مثل هذه الأجهزة.

○ مراعاة أن التمدد السكاني الفلسطيني لا يتمّ داخل الأرض المحتلة فقط، وإنما بين فلسطينيي الشتات أيضاً. ولا يخفى أن القوة البشرية الفلسطينية خارج الأرض المحتلة شكّلت، دوماً، مصدر دعم مادي ومالي للصمود الفلسطيني الأقتصادي في الأراضي المحتلة. لذا، ينبغي العمل

على تسهيل مهمة القوى الفلسطينية في ميادين العمل والاقامة والتعليم والتنقل في المنطقة العربية. إن ذلك يقوّي، في التحليل الأول والأخير، فرص الصمود الفلسطيني على المواجهة السكانية المفروضة على الشعب الفلسطيني من قبل المشروع الاستيطاني الصهيوني.

○ ضرورة منح مزيد من العناية للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للقوى الفلسطينية تحت الاحتلال الصهيوني منذ العام ١٩٤٨، للارتقاء بمستوى الخطر الذي تمثله على تطور الكيان الاستيطاني الصهيوني.

○ الاهتمام بمواقف الدول التي تحوي أقليات يهودية، بغرض الحؤول دون هجرة هذه الأقليات الى فلسطين، مع إشعار هذه الدول بأن هذه الهجرة تمثّل حقناً بشرياً للنموذج الاستيطاني الصهيوني في المنطقة العربية.

○ اعتماد مخطط عربي منظّم لتشجيع تيارات الهجرة اليهودية المعاكسة الى خارج الكيان الصهيوني، وبخاصة بعد أن اكتشفت قوى يهودية كثيرة ـ كبعض اليهود الشرقيين ـ مدى عقم هذا الكيان، وعقم الحل الصهيوني، وعنصرية المؤسسات الحاكمة الاسرائيلية ضدهم(٦٧).

○ وأخيراً، يظل من الأهمية بمكان، بالنسبة الى صانع القرار الفلسطيني، والعربي، اعتبار البعد السكاني، وتطوره، على الجانب الاسرائيلي ـ الصهيوني كأحد محددات سلوك السياسة الاسرائيلية تجاه المنطقة العربية، بعامة، ومستقبل تسوية القضية الفلسطينية، بخاصة. ومن ثمّ، فان مراقبة تطور المسألة السكانية، ومواقف القوى السياسية الحاكمة في المجتمع الاستيطاني الاسرائيلي منها، تضيف مفتاحاً جديداً الى عملية فهم سلوك السياسة الاسرائيلية في المنطقة.

---

(١) د. قاسم عبده قاسم، **رؤية اسرائيلية للحروب الصليبية**، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٢، ص ٧٠؛ نقلاً عن Prawer, J.; *The World of Crusaders,* New York and Jerusalem: 1972

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٧١.

(٣) د. هيثم الكيلاني، «الصليبية والصهيونية؛ دراسة مقارنة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٣٩.

(٤) يهوشع براور، «المنطقة الاستراتيجية السياسية في النظرية الامنية الصليبية»، **العمق الاستراتيجي في الحروب الحديثة**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٢.

(٥) د. الكيلاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩.

(٦) د. قاسم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٣.

(٨) براور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦.

(٩) د. قاسم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٣؛ ود. اسامة الغزالي حرب، **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٥٠.

(١٠) د. جمال حمدان، **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣، ص ١٣٨.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٠٨.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠٨ ـ ١١٣.

(١٣) للمزيد راجع د. والتر رودني، **اوروبا والتخلّف في افريقيا** (ترجمة أحمد القصير)، الكويت: وزارة الثقافة، سلسلة عالم المعرفة، الرقم ١٣٢، ١٩٨٨، ص ١٣٥ ـ ٢١٣؛ وجون هنريك كلارك وفينسنت هاردنغ، **تجارة الرق والرقيق**، القاهرة: كتاب الهلال، ١٩٨١.

(١٤) انظر وليام فهيم، «موجات الهجرة الصهيونية الى فلسطين»، في السيد يس ود. علي الدين هلال (اشراف وتحرير)، **الاستعمار الاستيطاني**

الصهيوني في فلسطين، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ١٤٣ ـ ١٨٤.

(١٥) رودني، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩ ـ ١٤١.

(١٦) تقرير عن الوضع السكاني، الرقم ٣٣٣١، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨/١٠/٢٩.

(١٧) رينارد فايمر، «الصهيونية والعرب بعد قيام دولة اسرائيل»، في الكسندر شولش وآخرون، الفلسطينيون عبر «الخط الاخضر» (ترجمة محمد هشام)، القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦، ص ٨٣.

(١٨) أحمد شاهين، «فلسطينيو الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨؛ الخيارات الصعبة»، شؤون عربية، العدد ٥٥، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، ص ١٠٤.

(١٩) د. محمد محيي الدين، «البعد السكاني في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، قضايا فكرية (القاهرة)، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٤٤.

(٢٠) تقرير دار الجليل الاسبوعي محدود النشر (عمّان)، ١٩٨٨/١٠/٢٩؛ نقلاً عن الاذاعة العبرية، نشرة السابعة صباحاً، ١٩٨٨/١٠/١٩.

(٢١) د. نظام بركات، الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٩٣.

(٢٢) محمد عبدالرحمن، «العرب في اسرائيل»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٠٥، آب (اغسطس) ١٩٨٥، ص ١٦٢.

(٢٣) شاهين، مصدر سبق ذكره؛ ويوسف جويل، «عرب اسرائيل... الى أين؟»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٣٠٦٩، ١٩٨٧/٢/٢١؛ نقلاً عن الجيروزاليم بوست، ١٩٨٧/١/١٤؛ وميرون بنبينستي، «دولة مزدوجة الجنسية تنفجر»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ١٢٢٠، ١٩٨٨/١/١٦؛ نقلاً عن حداشوت، ١٩٨٧/١٢/٢٥؛ وايلي تبور، «كانون الاول [ديسمبر] الساخن وعرب ١٩٤٨»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ١٢٢٢، ١٩٨٨/١/٢٣؛ نقلاً عن يديعوت أحرونوت، ١٩٨٧/١٢/٢٥.

(٢٤) فايمر، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٢٥) «تقرير عن الوضع السكاني، الرقم ٣٣٣١»، مصدر سبق ذكره.

(٢٦) شاهين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢٧) د. بركات، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.

(٢٨) د. محيي الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ ـ ٤٥؛ وأيضاً ياكير تسور، «الانقراض يهدد يهود العالم»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٣٠٤٨، ١٩٨٧/١/٣، نقلاً عن دافار، ١٩٨٦/١٢/٥.

(٢٩) مصطفي عبدالعزيز، الاقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية، بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.

(٣٠) للمزيد، انظر عبدالقادر ياسين، «هجرة اليهود السوفيات؛ الدوافع، التطورات، الآفاق»، المنار (القاهرة)، العدد ٣٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، ص ٥٤ ـ ٧٩.

(٣١) اسحق دويتش، «المشكلة السكانية وعام ٢٠٠٠»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٣١٨١، ١٩٨٧/١١/٧؛ نقلاً عن هاتسوفيه، ١٩٨٧/٩/٢٣.

(٣٢) انظر ايتان الموج، «ندوة حول المشكلة السكانية في إسرائيل»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٣٠٩٦، ١٩٨٧/٤/٢٥؛ نقلاً عن الاذاعة العبرية، ١٩٨٧/١/٣.

(٣٣) دويتش، مصدر سبق ذكره.

(٣٤) انظر أرنون سوفير، «الشيطان الديمغرافي نهاية الحكم الصهيوني»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٣٣٣١، ١٩٨٨/١٠/٢٩؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٨/٨/٣.

(٣٥) للمزيد، راجع برون زيلغ، «المواطنون العرب يرسمون موقعهم على الخارطة السياسية الاسرائيلية»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٨٨٤، ١٩٨٤/٨/٤؛ نقلاً عن عل همشمار، ١٩٨٤/٧/٢٩؛ وحاييم ربيب، «عرب ١٩٤٨ يستبدلون قوميتهم في البطاقات الشخصية»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٣٠٧٦؛ نقلاً عن بمحانيه، ١٩٨٧/٢/٤.

(٣٦) اليشع افرات، «الخطر السكاني»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٣١٨٤، ١٩٨٧/١١/١٤؛ نقلاً عن هآرتس، ١٩٨٧/١٠/٢٠.

(٣٧) انظر شلومو غلندن، «الهجرة المعاكسة والأخطار الماثلة»، تقرير دار الجليل للنشر، الرقم ٣٠٧٣، ١٩٨٧/٢/٢٨؛ نقلاً عن عل همشمار،

١٩٨٧/١/٢.

(٣٨) سوفير، مصدر سبق ذكره.

(٣٩) **التقرير الأسبوعي الخاص محدود النشر والتوزيع حول مناقشات الكنيست والاحزاب في اسرائيل**، عمان: دار الجليل للنشر، ١٥/١٠/١٩٨٨؛ نقلاً عن **دافار**، ١٠/١٠/١٩٨٨.

(٤٠) د. جورج قصيفي، «الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة والقطاع، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣»، **الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، بيروت: دار النضال، ١٩٨٥، ص ٢٠٨.

(٤١) انظر **تقرير دار الجليل للنشر**، الرقم ٣٠٩٩، ٢/٥/١٩٨٧؛ نقلاً عن **النهار** (القدس)، ٢٠/٢/١٩٨٧.

(٤٢) د. قصيفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٨.

(٤٣) أكد د. موسى سمحه أن عدد النازحين من الضفة والقطاع، منذ العام ١٩٦٧ ، يفوق ربع المليون. أنظر د. موسى سمحه، «التغيرات السكانية في فلسطين؛ دراسة في النمو السكاني والصراع الديمغرافي»، في «الخصائص الديمغرافية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٧؛ كذلك، اليشع ايلان، «تهجير الفلسطينيين»، **تقرير دار الجليل للنشر**، الرقم ٣٢٠٣، ٢/١/١٩٨٨؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ١٣/١١/١٩٨٨.

(٤٤) أنظر، د. محمد كاظم المهاجر، «مكوّنات السياسة السكانية للعرب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة»، «الخصائص الديمغرافية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥.

(٤٥) «الواقع السكاني في الوسط العربي في اسرائيل»، **تقرير دار الجليل للنشر**، الرقم ٣١٠٣، ٢٣/٥/١٩٨٧. وحول سياسة التمييز العنصري الاقتصادي، والتعليمي، والسياسي، ضد عرب ١٩٤٨، راجع صبري جريس، **العرب في إسرائيل**، الطبعة الثانية، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ١٨٤ ـ ١٠٢؛ والياس سعد، **اسرائيل والبطالة**، بيروت: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ٩٤ ـ ٩٩؛ وفوزي الأسمر، **عربي في إسرائيل** (ترجمة نظمي لوقا وصوفي عبدالله)، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥، ص ٨ و١٦ و٣٢٣؛ ومحجوب عمر، «عرب ١٩٤٨ قوة استراتيجية لا يمكن تحديدها»، **دراسات عربية** (بيروت)، حزيران (يونيو) ١٩٨٠، ص ٦ ـ ١٤؛ وشولش وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣ ـ ١٠٨؛ وياثير سيبح، «العرب في دولة اليهود»، **تقرير دار الجليل للنشر**، الرقم ٣٠٤٠، ١٣/١٢/١٩٨٨؛ نقلاً عن **بمحانيه**، ١٢/١١/١٩٨٨.

(٤٦) د. بركات، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٧.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ١٩٨.

(٤٨) د. محيي الدين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٢.

(٥٠) د. عبدالمنعم سعيد، **وثيقة كيننغ وعرب الأرض المحتلة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٤٤.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٤٧ ـ ٦٣.

(٥٢) فايمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤؛ وجدع جلاوي، **اسرائيل نحو الانفجار من الداخل**، القاهرة: دار البيادر، ١٩٨٨، ص ١٩٠.

(٥٣) فايمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(٥٤) د. سمحه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٠.

(٥٥) **المنبر** (باريس)، العدد ٣٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٤٠.

(٥٦) دويتش، **مصدر سبق ذكره**.

(٥٧) **المنبر**، العدد ٣٣، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٥٨) جلاوي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥ و١٠٣ و١٠٧.

(٥٩) **دافار**، ١٨/٣/١٩٨٨؛ وفايمر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٦٠) علاء سالم، «الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٧٤؛ ونتان زهافي، «شعار المؤتمر التأسيسي لحركة موليدت ' إما نحن أو هم ' »، **التقرير الاسبوعي عن مناقشات وقرارات الكنيست والأحزاب في إسرائيل**، عمّان: دار الجليل للنشر، ٣/٩/١٩٨٨، نقلاً عن **حداشوت**، ٢٤/٨/١٩٨٨.

(٦١) أنظر ناجي علوش، **الوطن العربي**؛

الجغرافيا الطبيعية والبشرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٨٧.

(٦٢) حول الملاحظة ذاتها، ولمزيد من التفصيل، راجع د. حرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦ وما بعدها.

(٦٣) حول جوانب أخرى لابداعات العنصر البشري الفلسطيني، وبخاصة الاطفال، راجع، د. ابراهيم رضوان الجندي، «الطفل الفلسطيني في ظل الاحتلال الصهيوني»، **شؤون عربية**، العدد ٥٦، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، ص ١٨٢ ـ ١٩٧.

(٦٤) د. سعيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.

(٦٥) د. قصيفي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢١.

(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٢.

(٦٧) حول المقترح ذاته، وإنْ بصيغة أخرى، أنظر د. سمحه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٣.

الادراك الأميركي المتغير للقضية الفلسطينية

د. نبيل حيدري

اخيراً، تغيّرت الادارة في الولايات المتحدة الاميركية، فمرّ الرئيس رونالد ريغان، وذهب معه وزير خارجيته ومستشاره للامن القومي، وحتى بعض الناطقين باسمه. وفي خضمّ هذا التحوّل في الاسماء، والاشكال، والنبرات، لا نزال نبحث في ملامح وجه الرئيس الآتي ووجوه من حملهم معه الى البيت الابيض عن اسباب للامل، وفي الاعتقاد، على الارجح، ان لدى واشنطن امكانات حلّ ممكن لبعض مصائبنا. وفي ما خص منظمة التحرير الفلسطينية، زادت ثلاثة عناصر هامة في حدّة ترقّبها للجديد الآتي، وهـذه العناصر هي زخم الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، والتحوّل العميق الذي شهدته في مواقفها، ورهانها المستجد على مشروع الحوار مع واشنطن.

تحاول هذه الدراسة، اذاً، فهم التصور الاميركي «الفلسطيني» ـ اذا جاز التعبير ـ ويعني هذا الامر، بالذات، مقاربة هذا التصور من زاوية التحديات التي واجهتها الادارة السابقة، وفشلها، الى حد كبير، فيها، ثمّ محاولة تبصّر السمات الاساسية للعناصر الفكرية التي ادت الى نموّ تيّار فكري سائـد يحمل في طياته اعادة نظر جوهرية في وسائل معالجة هذه التحديات، وبتنويه خاص ببعض المفكرين الاكثر تأثيراً في صنع القرار الخارجي، مع الاشارة، بصورة عرضية، الى مجمل التعيينات في طاقم الادارة الجديد، اضافة الى استخلاص بعض ملامح السياسة الاميركية في المنطقة للسنوات الاربع المقبلة.

يجدر التشديد، في البداية، على اهمية دور المفكر في التأثير في صنع القرار الخارجي في الولايات المتحـدة. لقد استلهم العديد من الكتاب، ولو جزئياً، المنهج الفيبري (نسبة الى ماكس فيبر) في تنميطه المثالي لكل من المفكر وصانع القرار، وتقديم كل منهما في صورة مغرقة في النقاء[1]. فالمفكر، حسب هؤلاء، يتعامل مع المعضلات الكبرى وإعمال الذهن في تحليلها، والبيان في صوغها، والخيال في ايجاد الحلول لها؛ وإنْ هو اهتم بالقضايا التفصيلية الجزئية، فمن اجل ربطها بصورة محكمة، بهدف الوصول الى انساق شمولية؛ وإن هو تعامل مع ما هو نسبي وملموس وبراغماتي، فمن اجل السعي الى المطلق والمجرّد والمثالي. امّا صانع القرار الذي يتابع ما يجري عن كثب، فهو مفرط، اجمالاً، في اهتمامه بالنواحي السياسية شديدة التماس بالواقع، ولا يستطيع، بالتالي، الاستدلال منها على ما هو اعمق وأبعد مدى. ومن المفيد، في سياق التفكير الاميركي تجاه منطقتنا، ان نقتطف من مداخلة للمدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، مارتن انديك، تأكيداً لهذا التنميط، في قوله: «ان السياسة، في واشنطن، لا تصنع من فراغ؛ فالافكار والتحليلات والمحاججات تصبّ، بمجملها، في بوتقة صنع السياسة؛ كما ان مراكز البحوث في واشنطن، وفي باقي البلاد، هي التي تنتج الافكار التي لها دور حاسم في صنع سياسة الولايات المتحدة الخارجية». امّا بالنسبة الى قضايا الشرق

الاوسط، «فان المناخ الذي اشاعه، ردحاً من الزمن، ما يطلق على تسميتهم بـ ' المستعربين' ، كان له تأثير قوي في تشكيل السياسة؛ بيد ان المحصلة النهائية كانت، في الاجمال، ضئيلة». وفي الاطار ذاته، ذكر ان وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، كان شكّل نقطة التقاء بين تيارين في صنع السياسة، «المستعربين» من جهة، و«الواقعيين»، من جهة اخرى[٢].

لقد وصل الرئيس المنتخب جورج بوش الى البيت الابيض في ظروف متميّزة. من الصعب الاشارة، هنا، الى مجمل التحديات التي كانت واشنطن تواجهها بينما الحملة الانتخابية على اشدّها. ولعلّنا نحسن التذكير ببعضها. لقد شعر عدد متزايد من الاميركيين بأن تغيّراً ما حصل في منطقة الشرق الاوسط[٣]، سارع في تكوينه، من دون تردّد، تفجّر الانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ كما سارع في تكوينه الترابط بين مجمل قضايا المنطقة، لبنان والنفط ووقف اطلاق النار في الخليج، في اطار الوفاق الدولي الجديد. ولم يكن اتساع جبهة التغيير واضحاً بهذه الحدّة، لولا القرار الاردني بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية.

من ناحية اخرى، تصاعد الشعور في الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفياتي قد استفاد، الى حد كبير، من مرحلة الوفاق. وان المخاطب السوفياتي قد أحسن استخدام الوفاق لمصلحته، فقنّن جهوده باتجاه جديد من نوعه في المعادلة العربية ـ الاسرائيلية، واصبح ينافس الولايات المتحدة، إن لم يكن، فعلياً، قد فاقها. والهدف السوفياتي المعلن من ذلك كله لم يعد احباط عملية السلام في المنطقة، وانما اصبح قائماً على اساس لعب دور «العرّاب» لموقف عربي موحّد على اساس جامع مشترك عملي يشكّل ورقة عربية، موازية، في اهميتها، للورقة الاسرائيلية في يد الاميركيين[٤].

وهنا، ايضاً، تجدر الاشارة، بقوة، الى المتغيرات على الصعيد الاوروبي. فعلى الرغم من ان المجموعة الاوروبية لم تشكّل، يوماً، وفق المصطلحات المتداولة، بلدان «الحل والربط»، غير انه استوجب، منذ العام ١٩٨٨، تصحيح هذا الحكم: فمن جهة، اعاد توقيع اتفاقيات الحدّ من الاسلحة الاستراتيجية بين العملاقين بعضاً من «الاطمئنان» النسبي الى الجسم الاوروبي، الذي كان يجد في مظلة واشنطن النووية درعاً «يحتمي خلفه من شبح الضربة السوفياتية الاولى»، مع ما استوجبته تلك الحماية من تهميش للقرار الاوروبي المخالف لقناعاته ومصالحه في المنطقة، لصالح هيمنة اميركية مطلقة. ان هذا الاطمئنان النسبي ولّد شعوراً اوروبياً ببعض الاستقلالية في القرار عن ايديولوجيا الحرب الباردة التي تبنّاها ريغان، منذ وصوله، في العام ١٩٨١، الى سدة الرئاسة، ممّا سمح لبعض بلدان تلك المجموعة المساهمة، بصورة فعّالة، في تنشيط فكرة المؤتمر الدولي للسلام، من منطلقات واهداف مغايرة لفكرة التفرّد الاميركي في اسلوب الحل[٥].

ثمّ هناك، اخيراً، الاطار الفلسطيني. لقد توالت التحديات في هذا الاطار، دون الشعور بأن لدى واشنطن القدرة على مواجهتها[٦]. ويمكن، على الارجح، اعتبار نهاية العام ١٩٨٧ نقطة البدء في تصاعد الشعور بأن الولايات المتحدة فقدت، تدريجاً، دورها كقوة مهيمنة في السياق الاقليمي الشرق اوسطي. هكذا بدأت خطط الادارة الاميركية بالتراجع النسبي، وبات في الامكان القول، ان المحرك الاساس لمبادراتها، في شهورها الاخيرة، كان تقليص وتحجيم الخسائر ما امكن ذلك، على ان لا يؤدي هذا الى الانهيار الشامل لبنية السياسة الخارجية الاميركية. وهذا هو الكابوس الذي هدّد ادارة الرئيس السابق ريغان، حيث لم يكن لديها من خيار سوى «شدشدة» مفاصل هذه السياسة، واعادة «تشميع» خيوط شبكة الهيمنة المهدّدة، لاكثر من سبب، بالتقطع والتمزق، حتى تتولى الادارة

الجديدة ورئيسها الآتي مسؤولية اجراء التغيير الجذري، او الاستمرار على القديم[٧].

لقد ترافقت هذه التحديات الخارجية مع تطورات داخلية لا يتسع المجال، هنا، لذكرها؛ وان اكتفينا بلحظ اهمّها، فاننا نرى ثمة اعترافاً دفيناً كان مضمراً مفاده ان الولايات المتحدة لم تعد ذلك المارد الاقتصادي المؤهل لقيادة العالم دون منازع، بعد ان اصبحت الدولة الاكثر مديونية في العالم، وان حجم الزعامة الاقتصادية الاميركية بات، منذ بضع سنوات، غير متناسق مع حجم زعامتها النقدية. وليس من المبالغة في شيء القول ان الزعامة النقدية في العالم عاشت فراغاً كان ينتظر اقدام دولة، او اكثر، من دول الفائض على ملئه. وكان انهيار «الوول ستريت»، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧، نتيجة متوقعة لفقدان الثقة بالقيادة السياسية الاميركية على اعادة الاستقرار الى اقتصادها القومي[٨]. وبفقدان زعامتها المطلقة للشأن المالي في العالم، برز ماردان اقتصاديان آخران يصعب تجاهلهما: المانيا الاتحادية واليابان. وباتت اي محاولة لتوجيه مسار اقتصاد العالم الصناعي مستحيلة من دون تعاونهما[٩].

وفي المنظور نفسه، لم تنزلق فضيحة ايران ـ كونترا من على جلد ريغان. فهي الاولى التي علقت على الرئيس الاميركي وهددت بعزله، وجاءت الاستفتاءات الشعبية لتسحب عنه تسامح الرأي العام الاميركي له[١٠]. غير ان البعض قال، حينها، ان اميركا لا تريد تنحية رئيسين لها في غضون خمس عشرة سنة لما يرافق ذلك القرار من معاناة نفسية بالغة، والحاق وصمة الفضائح بالبيت الابيض، مع ما ينطوي عليه من انعكاسات سلبية على مركز هذه الدولة العظمى في معادلة الاستقطاب الدولي، وعلى صعيد قيادة المعسكر الغربي[١١].

لقد عرضنا في مكان آخر الانطباع الذي ساد بأن ادارة ريغان كررت، بدورها، ما كان شولتس يراه عيب الادارة السابقة الاساس: التخبّط والتراجع والتناقض في مجال السياسة الخارجية[١٢]. وفي ضوء هذا «العيب»، اتضحت الطبيعة المتذبذبة للمسلك الاميركي ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وفشلها، الى حدّ كبير، فيه. وإن اكتفينا بالسنة الاخيرة فحسب، فالامثلة عديدة: اكتفت قمّتا واشنطن وموسكو بين ريغان وغورباتشيوف بأخذ العلم بالنزاع، لأنهما كانتا «محشورتين»، بسبب ضيق الوقت، لمعالجة رزمة من النزاعات الاقليمية[١٣]. وبهذا المعنى، فقد كان التطرق الى ملف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بعامة، والشق الفلسطيني منه، بخاصة، عارضاً، و«بالواسطة»[١٤]. غير اننا لمسنا، في الوقت عينه، اتجاهاً يدعو الى الحاجة الملحّة الى «سرعة التحرك»؛ وليس ثمة ما يعزز هذه الظاهرة سوى تلك السابقة في تاريخ الدبلوماسية الاميركية بأن تكون السنة الاخيرة من سنوات الرئاسة على هذا المستوى من الديناميكية والعمل. ولا عجب بعد ذلك ان يضطر شولتس الى الرد على كمّ هائل من الاسئلة، ويحتاج الى قدر كبير من علم الكلام لافهام موقف اميركي، مؤداه معالجة الاوضاع في الارض المحتلة على مرحلتين: واحدة انتقالية سريعة، لاحتواء التصعيد هناك، عبر مدّ السكان بقدر من الحكم الذاتي من دون شرط المفاوضات المباشرة بين الاسرائيليين والاردنيين والمصريين، مع نوع من المباحثات المباشرة مع بعض فلسطينيي الارض المحتلة، وسلطات الاحتلال، ومع الاستعداد الاميركي للعب دور الدبلوماسية المكوكية ما بين الاطراف المعنية، ثمّ، في المرحلة الثانية، يتمّ البحث في مستقبل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ووضعهما النهائي، في مفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة[١٥].

وبما ان النتائج تطورت، في المنطقة، خارج الاسئلة التي طرحها شولتس، اختارت الدبلوماسية

الاميركية، مرة اخرى، المواجهة، عندما رفضت الموافقة على تأشيرة الدخول للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لمخاطبة الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك[١٦]، ثمّ اضطرت، بعد ذلك، الى ان «تتجرّع السم» وتعلن استعداد واشنطن الدخول في حوار «جوهري» ورسمي مباشر مع ممثلين عن المنظمة[١٧].

مرة اخرى ظهر التناقض لدى الادارة السابقة في التعاطي مع اسلوب اسرائيل القمعي في الارض المحتلة، الذي سار، في الاجمال، في اتجاهين اثنين: الحرص على التعامل مع تل ـ ابيب عبر القنوات الدبلوماسية وفي مجلس الأمن الدولي لحمايتها والحؤول دون ادانتها، ولكنها تعمّدت، في الوقت عينه، الظهور بمظهر «المتعاطف» مع الانتفاضة، بوقوفها مرة بالامتناع عن التصويت، واخرى بالتصويت بـ «نعم» الى جانب قرارين في مجلس الامن مناهضين لاسرائيل[١٨].

بيد ان الموقف الاميركي ظل يراوح مكانه، لجهة رفضه فكرة المؤتمر الدولي، بطبعاته المختلفة، انطلاقاً من التبنّي الكامل للرؤيا الاسرائيلية الى النتائج غير المباشرة التي ظلت تتوخّاها من الهزيمة العربية في حرب العام ١٩٦٧، وهي تحقيق صلح واعتراف عربيين باسرائيل، مشروطين بمفاوضات مباشرة. من هنا باتت آلية العمل الدبلوماسي رتيبة على النحو التالي: اميركا تضغط على الدول العربية بمواقف اساسها اسرائيلي، فتلجأ الدول العربية الى اوروبا كمعادل موضوعي يمكن ان يخفّف من وطأة الضغط الاميركي، فيعاد تقسيم الادوار بين واشنطن وتل ـ ابيب، فتتولى الاخيرة اعادة انتاج موقف سياسي ايديولوجي في اوروبا، لا يختلف، في جوهره، عن المواقف السابقة، في حين تتولى واشنطن ممارسة الابتزاز الأمني والاستراتيجي عبر آليات تحالف الاطلسي، والابتزاز الاقتصادي في الحرب التجارية داخل الاسواق الاوروبية وحول العالم، للقبول بالموقف الاسرائيلي الذي يعاد طرحه، من جديد، على الدول العربية، بعد فترة «تبريد» نسبية، نتجت، في الاساس، من انتظار اكتمال الدورة الدبلوماسية الثلاثية المذكورة[١٩].

المهم، ان الادارة السابقة وجدت نفسها لا تكفّ، مهما تغيرت الظروف وتقلّبت الموازين، عن التحدث عن دور اسرائيل الاستراتيجي في المنطقة. فالاخيرة رصيد مضمون لا غنى عنه، وقاعدة ثمينة لمواجهة الحركات الراديكالية، وقلعة حصينة مستقرة في بحر من عدم الاستقرار، ويمكن الاتكال عليها في كل الظروف للمحافظة على المصالح الاميركية؛ واستنتجت تلك الادارة من كل ذلك، انه ليس من مصلحة الولايات المتحدة ازعاج حليف بالضغط عليه من اجل الانسحاب من اراض قد يهيمن عليها «ارهابيون»، ومن اجل ارضاء انظمة غير مستقرة أساساً[٢٠]. وفي جميع الاحوال، يمكن القول، ان السياسة التي انتهجتها ادارة ريغان تميّزت بعدم الاستعداد لمواجهة اسرائيل، من جهة، و«الامتعاض» من بعض مواقف حكومة شامير، من جهة اخرى، خاصة تلك التي يبدو انها هدّدت المقدرة الاميركية على «استغلال الفرصة الفريدة» المتاحة لها في المنطقة، في اعقاب الانتفاضة الفلسطينية.

على ان التخبط المشار اليه لا ينحصر، قطعاً، في الشهور الاخيرة من ولاية ريغان، وقد كتب الكثير عن تردده وتناقضه، انما الذي نقصده، اساساً، هو هذا التخبّط الناجم عن التناقضات الجذرية التي لازمت السياسة الموضوعة منذ بدء ولايته. وبالطبع لا يحسن التوقف كثيراً عند هذه المسألة لفهم خلفية العهد الجديد الذي يمثّله بوش؛ فقد يكون توماس فريدمان، في محاولته كشف هذه التناقضات، افضل من وصف وضع الادارة الحالية. قال فريدمان، ان هذه الادارة تعلّمت من خبرتها انه اذا

ما بدأت دبلوماسيتك الشرق اوسطية بطرح مبادرات ضخمة للسلام، فانها «سوف تنعكس على كل الاطراف التي تبدأ بالتراجع وتأخذ بمهاجمتها». فبالنسبة الى «الحمائم» الاسرائيليين الذين يريدون من واشنطن ان «تنقذ اسرائيل من نفسها» سوف تكون النتائج ضئيلة؛ وبالنسبة الى الاسرائيليين المتشددين سوف تكون باهظة التكاليف؛ امّا بالنسبة الى حلفاء واشنطن العرب وم.ت.ف. فسوف تبدو تافهة، لا سيما في ظل التعاطف العالمي بعد مرور اكثر من عام على انطلاقة الانتفاضة في الارض المحتلة، وايمانهم الراسخ بأن هذا التعاطف ينبغي ان يتحول الى مكاسب مادية ملموسة على الارض[٢١]. ما هي، والحال كذلك، السياسة الاميركية المقترحة ؟

ان احد الاسباب التي تجعل الادارة الاميركية تشعر، بوضوح، بأنها تستطيع منح اسلوب الخطوة خطوة فاعليته ـ اضاف فريدمان ـ هو وجود قليل من الضغط الداخلي الاميركي للقيام بدور الوسيط الفعّال من اجل اقرار السلام في الشرق الاوسط، حيث لا يوجد تهديد نفطي، كما كان الحال عليه بعد حرب العام ١٩٧٣، والذي حمل كيسنجر وكارتر، فيما بعد، الى وضع الشرق الاوسط على رأس جدول اعمال سياستهما الخارجية. ثمّ ان الامر الاكثر اهمية هو طبيعة النزاع العربي ـ الاسرائيلي التي تغيرّت معطياتها. ففي عقد السبعينات، كان النزاع يدور، اساساً، بين اسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة، وبين الدول العربية المدعومة من الاتحاد السوفياتي؛ بمعنى ان اي معركة كان يمكن ان تصعّد، بسرعة، مواجهة القوتين العظميين. امّا اليوم، فقد اصبح النزاع الاساس بين اسرائيل وفلسطينيي الارض المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، تعتقد الادارة الاميركية الجديدة، بوضوح، بأنه من الترف ترك الاوضاع في المنطقة حتى تنضج؛ فلا تزال هناك شكوك كبيرة موجودة عند خبراء الشرق الاوسط الرئيسين في ادارة بوش حول ما اذا كانت الانتفاضة الفلسطينية ستجبر الاسرائيليين او الفلسطينيين على تبديل مواقعهما الاساسية. وان افضل سبيل الى اختبار ذلك هو الطلب من الجانبين «وضع بعض العناصر الجديدة في اسلوب خطابهما»[٢٢].

هنا يقترب التحليل من الواقع السياسي المعاش. فبما ان هذا الوضع ينطوي على وقائع جديدة متحركة، فان الحاجة الى سياسة جديدة ناشطة ومنعشة باتت ملحّة، كي تخرج الامور من حالة الركود القائمة. والسؤال، الآن: ما هي الارضية الفكرية لهذه السياسة، او على الاقل، ما هي سماتها الاساسية في مجال السياسة الخارجية الاميركية تجاه الموضوع الفلسطيني ؟

اولوية التفاوض المباشر

من الطبيعي القول، ان النخبة المسؤولة عن صنع القرار في الولايات المتحدة ليست كتلة متماسكة متراصة؛ وعليه، فلا بدّ لأي مناقشة جدية للتعقيدات والملابسات المحيطة بصنع القرار الاميركي حيال الموضوع الفلسطيني ان تأخذ، في الاعتبار، التمايز بين الكتابات السائدة التي تعكسها التيارات المختلفة، وفق عناصرها الفكرية، بغية الوصول الى محاولة القبض على مفاتيح رسم السياسة العامة.

وسواء أكان القارىء اطلع على هذه الكتابات، او لم يطّلع عليها، فاننا قد عمدنا، بسبب طبيعة واهمية الافكار الواردة فيها، الى ايراد اقتباسات ضافية منها، سواء أكانت تتضمن شواهد من الماضي، أم كانت تتضمن احكاماً واستنتاجات مبنيّة على هذه الشواهد، ام كانت تتضمن الاثنين معاً. ونظنّ ان هذه الكتابات اتسمت بجامع مشترك اعظم؛ فهي، جميعاً، اعتمدت على منهجية الحذف، ومنهجية تفريغ النزاع العربي ـ الاسرائيلي من ابعاده الاقليمية، ومنهجية التناول الجزئي

والمقايسات الصورية. ومهما بدت هذه الاطالة بعيدة من الموضوع قيد البحث، للوهلة الاولى. فان ارتباطها به سيتجلى ـ او هذا ما نأمله ـ في سياق تبيان السمات الاساسية لهذه الكتابات في مجال التأثير في صنع القرار الخارجي الاميركي ازاء الموضوع الفلسطيني.

وقد يكون تقرير «بناء في سبيل السلام؛ استراتيجية اميركية للشرق الاوسط»[٢٣]، الصادر عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى»، من اكثر الكتابات اهمية في اللحظة الراهنة. وهذه الاهمية متأتية، في الاساس، من هوية موقعيّة الذين قفز معظمهم الى الصدارة في ادارة بوش الجديدة[٢٤]. والواضح، ان التقرير يعجّ بالافكار، وهي ليست دائماً متناسقة في منطقها، انما الفكرة الأهمّ على الاطلاق هي دعوة الادارة الجديدة الى عدم التسرّع في اطلاق خطة سلام في الشرق الاوسط، بينما تقرير بروكينغز، على العكس، يدعوها بالذات الى ذلك[٢٥]. فالمطلوب هو التقدم ببطء وحذر ورويّة؛ ذلك ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي يعود، تدريجاً، الى اصوله المحلية، كنوع من «النزاع الطائفي» بين الفلسطينيين والاسرائيليين. واورد التقرير، ان هذا النزاع بات «مزمناً»؛ وعليه، فان صنع العجائب السلمية، في هذا الاطار، غير ممكن، ان لم يكن شبه مستحيل، ومن المطلوب، تحديداً، ان تُقدم الحكومة الاميركية على تشجيع «الحوار» بين الاطراف المتنازعة، او، على الاقل، تنظيمه في المستقبل القريب، لأن لا فائدة ترتجى من ذلك في ظل الظروف الراهنة[٢٦].

ولحظ التقرير ضرورة خلق «مناخ» مؤات تستطيع الاطراف الثلاثة (اسرائيل والاردن والفلسطينيون)، بموجبه، التفاوض على «وضع مستقر»، يضمن لاسرائيل «الأمن» و «الحكم الذاتي» للفلسطينيين و «الاستقرار» للاردن. وأعاد التقرير الى الذاكرة المشاريع الاميركية المتعلقة بالحكم الذاتي المنبثقة من اتفاقيتي كامب ديفيد، خصوصاً لجهة قيام «مرحلة انتقالية» في الارض المحتلة، تؤكد نوايا الفلسطينيين «بالعيش في سلام مع كل من اسرائيل والاردن». وبالطبع، فان بيت القصيد هو في هوية «ممثلي الفلسطينيين»، والتقرير واضح، هنا، بلا شك؛ اذ دعا، علناً، الى تشجيع قيام «قيادة فلسطينية مسؤولة»، خصوصاً ان فلسطينيي الارض المحتلة اظهروا، خلال الفترة الماضية، «استعداداً» لمقاومة اسرائيل، لكنهم لم يظهروا استعداداً لاقناع اسرائيل بأنهم مستعدون للعيش بسلام معها، وهم في حاجة الى ابراز قيادة قادرة على الاتصال باسرائيل والتزام التعايش معها. واقترح التقرير على الفلسطينيين في الارض المحتلة ان «يتحمّلوا مسؤولية مستقبلهم السياسي، والامتناع عن استعمال الفتن، والدخول في العملية السياسية».

هجس التقرير، اذاً، بـ «المرحلة الانتقالية» في معالجة المشكلة الفلسطينية، اي تحريك المفاوضات الثلاثية ما بين اسرائيل وفلسطينيين من الضفة والقطاع والاردن. ويصبح المطلوب من م.ت.ف. بالتالي، ولو ضمناً، امران اساسيان: اعطاء الضوء الاخضر لمفاوضين من الداخل للتوصل الى ترتيبات «بناء الثقة» في المرحلة الانتقالية، والرضى عن «ربط» ما بين المرحلة الانتقالية والتسوية النهائية. والطلبان غاليان بالطبع؛ اذ ان الاول يطالب المنظمة بأن ترهن احدى اهم اوراقها في ممثلين محليين من دون ان يتمكن هؤلاء الممثلون من الانتماء، رسمياً، الى صفوفها؛ والثاني، وهو الاخطر، ان ما يطلبه التقرير يمثّل، في الواقع، تراجعاً عمّا قدّمه وزير الخارجية السابق، شولتس، حول الترابط ما بين المرحلة الانتقالية والتسوية النهائية. فلقد طرح شولتس اطاراً زمنياً محدداً للمرحلة الانتقالية، يتمّ الاتفاق عليه مسبقاً، مثلما يتمّ الربط الوثيق ما بين المرحلتين.

«ولأن م.ت.ف. قد فشلت، مراراً وتكراراً، في امتحان المسؤولية»، حسبما اورد التقرير، فان

هذا التقرير دعا، عملياً، الى تجاهلها، والى التركيز على ان سكان الارض المحتلة قد استطاعوا اكتساب شرعية سياسية ذاتية من خلال «فقدان صبرهم ازاء منظمة عاجزة عن تحقيق الغايات»[٢٧]. وبينما يدرك كتّاب التقرير صعوبة تحقيق ذلك، فانهم لا يعتبرونه مستحيلاً. والسبب؟ حسب تقويم التقرير الضمني للانتفاضة الذي يقول بأن الدورة الطبيعية «لعمرها»، اذا صحّ التعبير، تقتضي زوال مفعولها وزخمها لاعتبارات عملية تتعلق بقدرة السكان على تحمّل المعاناة المترتبة على العصيان المدني اذا تمّ قطع امدادات الدعم من الخارج؛ وبالتالي ليس امام المنظمة سوى القبول بالترتيبات الانتقالية، انما لا ضمانات عندما يحين وقت التفاوض على الوضع النهائي للارض المحتلة.

وشدّد التقرير على ان تعيد الادارة الاميركية تأكيد «علاقات الثقة» مع اسرائيل، المرتكزة على العلاقات الحيوية معها والالتزام الاميركي الاستراتيجي بأمنها. ومتى تمّ ذلك، ففي الامكان اشراك الحكومة الاسرائيلية «في حوار» حول كيفية تطوير «علاقات بنّاءة مع الفلسطينيين»[٢٨]. وهكذا، فان الورقة الاهم التي اشار اليها التقرير هي العلاقة العضوية ما بين الولايات المتحدة واسرائيل. وتباهى كتّاب التقرير بخصوصية هذه العلاقة التي يعتبرونها المفتاح الاساس لأي سلام في المنطقة؛ بمعنى ان العرب، عموماً، والفلسطينيين، على وجه الخصوص، بحاجة الى قبول اسرائيل بالتفاوض للانسحاب من بعض الاراضي المحتلة، وان مفتاح اقناع اسرائيل بذلك اميركي محض، لا يمكن لأحد المنافسة عليه.

وتقتضي الخطة، كذلك، ان يبدأ سكان الارض المحتلة بالتخلّي عن «العنف واعمال الشغب»؛ كما دعا التقرير هؤلاء الفلسطينيين المحليين الى تصوّر مستقبلهم بطريقة مشروطة، في الاساس، بأمن اسرائيل. وإنْ اعترف هؤلاء الفلسطينيون بهذين الشرطين، تقوم اسرائيل بتنظيم انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على أمل ان تخرج من تلك الانتخابات تلك القيادة المحلية «المسؤولة» سابقة الذكر. وعندئذٍ فقط، يمكن بدء المفاوضات لاحلال «نظام انتقالي» للاراضي يتمكّن من تسلّم السلطة بالنسبة الى «بعض جوانب الحكم الذاتي»[٢٩].

افكار التقرير تدور في فلك ترتيبات وصياغة جديدة للحكم الذاتي، مع قدر معيّن من السيادة المحلية الجدّية التي تتعدى البلديات والمجارير لتساهم في بناء الثقة ما بين الاسرائيليين والفلسطينيين بأمل توسيع حلقة التفاوض لاحقاً ليشمل آخرين في بحث الوضع النهائي للارض المحتلة. ولكن من هم هؤلاء «الآخرون»؟ شدد التقرير على ضرورة «المحافظة على دور الاردن»، علماً بأن المفاوضات في شأن «الوضع النهائي» تتطلب «مشاركة اردنية رئيسة»، وذلك لأن في استطاعة الاردن، وحده، تأمين «المرساة» لقيام «هوية فلسطينية»؛ كما يستطيع تأمين الضمانات لحل مستقر تحتاجه اسرائيل، اضافة الى ان الاردن سوف يكون بوّابة الفلسطينيين الى العالم العربي[٣٠].

لم ير التقرير بديلاً من الاردن، الذي رأى ان افضل ما يمكن تحقيقه، في هذه المرحلة، هو ترميم الطريق امام الاطراف الرئيسة الثلاثة، والبحث في «الخطوات المنطقية» في اطار وضع ترتيبات بناء الثقة في المرحلة الانتقالية. امّا على الساحتين، الاقليمية والدولية، فدعا التقرير، عملياً، الى عزل سوريا، وضمناً الى منع الاوروبيين من التدخل في الشرق الاوسط. امّا في ما يختص بالاتحاد السوفياتي، فمن الافضل تأخير دخوله الى ساح التفاوض أطول وقت ممكن، لا سيما وان «فكرة المؤتمر الدولي غير ملائمة للمصالح الاميركية»؛ وبالتالي، فمن الافضل تجنّبه ما امكن الى ذلك سبيلا[٣١].

مقاربة الخطوة ـ خطوة

في مقابل المهتمين بمحاولة اعادة صوغ صنع القرار الاميركي بمجمله، هناك خبراء السياسة الحائمون، اليوم، حول ادارة بوش، والذين يسعون الى التأثير في صنع القرار بصورة غير مباشرة. لذا، فطابع كتاباتهم ينصبّ على السياسة الشرق اوسطية في جانبها «التنظيري». وبالطبع، ليس المجال، هنا، لذكرهم جميعاً، ولعرض تصوراتهم في كل ميدان، انما التركيز على بعض الاقطاب الذين يعبرون، بصورة أو بأخرى، عن اتجاهات اساسية في التأثير في صنع هذه السياسة.

ولعلّ روبرت هانتر، الذي شغل، بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨١، مناصب عدة تتعلق بشؤون الشرق الاوسط، ليس اقلّها اهمية مجلس الامن القومي، احد أهم هؤلاء الذين تتميز كتاباتهم بالبعد «التنظيري» للامور، والذين تميزوا بمواقف تكاد تكون متفرّدة، خلال الفترة الماضية. فهو الذي صاغ «مبدأ كارتر» بشأن قوات التدخل السريع في الخليج لتشديد الهيمنة الاميركية في تلك المنطقة الغنية بالموارد النفطية، وكان، دائماً، احد الدعاة المتحمسين الى اعادة نظر الولايات المتحدة في علاقاتها، حتى مع العرب «المعتدلين»[٣٢].

وقد اعطى هانتر، في مقالة هامّة له، شعوراً محدثاً لهذه المواقف، بقوله ان التاريخ الدبلوماسي الاميركي في الشرق الاوسط طبعه، اساساً، اسلوبان عريضان: أولهما يعرف بـ «الشامل» الذي سعى الى تأمين مخطط لحل جميع النزاعات الكبرى القائمة؛ وثانيهما الاسلوب الذي اطلق عليه «الخطوة ـ خطوة»، وهو يستوجب التقدم، ببطء، من قضية الى أخرى، بأمل ان يؤدي تفكيك النزاع العام الى مصادره الاولية التي يتألف منها، ممّا يجعل اي واحد منها اكثر مطواعية، بحيث ان النجاح في موقع ما يخلق حوافز للتقدم الى مواقع اخرى[٣٣].

ويبدو ان النهج الاخير هو الأكثر اثارة لديه، حيث لاحظ ان النجاحات الدبلوماسية التي تحققت، حتى يومنا هذا، جاءت نتيجة اتباع هذا الاسلوب، بينما بقيت التنظيرات المؤيدة للحل «الشامل» هدفاً للعديد من الدبلوماسيين الذين يرون ان هذا الحل يوفر اساساً متيناً لتمثيل مصالح جميع الاطراف في المفاوضات، الامر الذي يحصر مهمة الكل باستهداف النجاح. وأخذ هانتر على هذا الاسلوب عدم كفايته، والسبب ؟ ان هنالك اطرافاً رفضت، من حيث الأساس، الانخراط فيه، ولا يتوقع اي تغيّر في هذا السياق.

في تقويم كهذا، تظهر، جلياً، دعوة الكاتب الى تبنّي الحلول الواقعية على صعيد الجبهة الاسرائيلية ـ الفلسطينية المنفردة، وعبر ترتيبات انتقالية، مع تأجيل الحل الشامل الذي لا بد لسوريا والاردن ولبنان ومصر المشاركة فيه لاحقاً. ومن خلال تأجيل الحل الشامل، دون التراجع عنه، يتمّ تأجيل تناول العنصر السوري الاكثر تعقيداً في حلقة هذا الحل، حسب رأي هانتر. كذلك من خلال تأجيل التسوية النهائية يتمّ تأجيل عقد المؤتمر الدولي برعاية اميركية ـ سوفياتية، بينما يتمّ تنفيذ اسلوب «الخطوة ـ خطوة»[٣٤].

وفي طيّات تجنّب الحل الشامل في مؤتمر دولي اعتبارات يشكّل بعضها تحولاً جوهرياً في السياسة الاميركية المعتمدة في السنوات الاخيرة الماضية. واستخلص هانتر النتائج السياسية لهذا التحوّل بقوله: «على مدار السنوات القليلة الماضية، انحصرت البدائل العملية للدبلوماسية، بالنسبة الى الارض المحتلة، باثنين يعرفان، اختصاراً، ' الارض مقابل السلام' و ' الحكم الذاتي' . للأول

تاريخ أطول، فهو قائم على قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، الذي شكّل الاتفاق الصلب المتحكّم بالمساومات العربية ـ الاسرائيلية بمجملها، مع العلم بأن هذا القرار ترك غموضاً متعمّداً حول وجوب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧»[٣٥]. ان جوهر المفهوم بسيط، ولو ان تفاصيله في منتهى التعقيد: مقابل تغيير حاسم ودائم في علاقات اسرائيل مع جاراتها (الاردن وكيان، من نوع ما، فلسطيني)، يتوقع من اسرائيل ان تنسحب من جزء غير محدّد من الارض المحتلة. امّا مداه، ومكانه، وضماناته، فكلها نقاط لم يجر تحديدها حتى اللحظة الراهنة. امّا مفهوم «الحكم الذاتي»، فهو، حسب هانتر، مثل اسلوب «الخطوة ـ خطوة»: اعتراف ببلوغ مأزق، وتسليم بمحدودية مرونة تناول النزاع، فهو لا يمنع التسوية في شأن الارض، لكنه يوفر السبيل الى بلوغها، او الى بلوغ اي هدف آخر، وهو اكثر واقعية من محاولة حل هذه المسألة المثيرة بضربة واحدة. وفي اتفاقيتي كامب ديفيد، جاء الحكم الذاتي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة ليوفّر مرحلة مؤقتة قبل المفاوضات بشأن الوضع النهائي للارض المحتلة[٣٦].

هكذا، اقترح هانتر على الادارة الجديدة التملّص من مبدأ مقايضة الارض بالسلام؛ ورسالته الضمنية الى الجانب العربي تقوم على ابلاغه، بوضوح، ان مواقف شامير «تطورت» الى درجة كبيرة، فاستبدل رفضه القاطع لاتفاقيتي كامب ديفيد باستعداده للقبول بها من خلال التفاوض. وبالتالي، فان مبدأ مقايضة الارض بالسلام ليس وارداً في ذهن شامير. وعليه، نصح هانتر الادارة بعدم فرضه كأساس للمفاوضات. ويشكّل هذا التفكير طعنة لصلب السياسة المصرية، لكنه قالها صراحة، انه ليس امام العرب الّا ان يطلقوا فكرة التفاوض على اساس هذا المبدأ؛ واعتبر الاصرار عليه شرطاً مرفوضاً يدخل في خانة المطالبة العربية بنتائج مسبقة. وفي هذا التصور نقض وتراجع عن تعهدات سابقة للسياسة الخارجية الاميركية التي وضعها شولتس.

في المقابل، وهذا ما يسترعي الانتباه، وصف مبادرة شولتس بأنها «تحمل من الشجاعة اكثر مما انطوى عليه الاحساس الواضح بصياغتها». عيبها الاصغر انها وضعت جدولاً زمنياً لقضايا عديدة ومتشابكة. ان هذه الازمة الاقليمية المستعصية على الحل منذ عشرات السنين تتطلب وقتاً اكبر من ادارة تدق ساعتها الدقات الاخيرة. ففي منطقة يعتبر الزمن فيها، من ناحية سياسية، لا نهاية له، فان «الاستعجال» من قبل آخرين يستخدم للتأثير في الداعين اليه. واذا كان ذلك صحيحاً، فان حل الازمة لا يزال غير ناضج، على الرغم من كل التطورات المعروفة التي من شأن تفاقمها تحقيق النضج. وليس ثمة معادل موضوعي لذلك، سوى القول ان حل القضية الفلسطينية لا يزال، بدوره، غير ناضج. وهذا الواقع يضعها في خطر شديد، باعتبار ان ربط حل القضية بحل الازمات الاقليمية الاخرى قد يؤدي الى جعل بعض الحل الاقليمي على حسابها.

امّا عيب مبادرة شولتس الاعظم، فيتكون من شقين: اولهما، وضع قبول التسوية الاقليمية شرطاً مسبقاً للمفاوضات، وليس نتيجة محتملة، بل مرغوب فيها؛ وثانيهما، فتح السبيل لمشاركة سوفياتية فعّالة في هذه العملية. ولا بد من ان يكون للشق الاول أثر كابح داخل اسرائيل، بينما يمثّل الثاني تنازلاً غير مثمر للاتحاد السوفياتي[٣٧].

كلام هانتر هذا قاطع في تحديده: اسرائيل ثقل استراتيجي، لا يمكن لواشنطن، في حساباتها، ان تتخلى عنه. وكان لا بد، في حال الاحداث التي تمرّ بالارض المحتلة، ان ترمي بثقلها للمحافظة، حسب هانتر، على تثبيت الوضع القائم، او تجميد مؤقت ومحدود له، باعتبار ان زمن

الحلول والمبادرات لم يحن بعد، لا بالنسبة الى العرب وازماتهم المتداخلة، وقد استوعبوا هذه الحقيقة وكفّوا، جدياً، منذ كامب ديفيد، عن تحديها، ولا بالنسبة الى اسرائيل التي اصبح، عندها، البحث عن تحجيم نفوذ م.ت.ف. وزيادة القمع العسكري بتفعيل «القبضة الحديدية» في الارض المحتلة الرد على التحدي الناشىء. كما ان هانتر يفهم الانفراج الجديد في العلاقات بين العملاقين على انه ليس سوى مرحلة من مراحل العداء والحوار فيما بينهما، ويضعه في معادلة تقول، ان السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، منذ مؤتمر يالطا الى عصر غورباتشيوف، كان هدفها حرمان الاتحاد السوفياتي من ان يكون شريكاً في حل نزاعات المنطقة، وان لا يجد له موطىء قدم فيها.

من هنا، أكد هانتر على ان تحرص الدبلوماسية الاميركية المقبلة على اضفاء قدر من الضبابية والغموض على تحرّكاتها[٣٨]، وان تقدمها الى الاطراف المعنيّة بالنزاع على شكل اكسير، هو مزيج من الافكار والمقترحات القابلة للنقاش، والاخذ والرد، على ان تؤدي هذه التحركات، التي قد تجرى بطريقة نصف سريـة ونصف علنيـة، الى التوصل الى اتفاق لتحريك عملية السلام. وهذا ما يدعو الادارة الجديدة الى «الحذر»، وليس الى السلبية، ولكي تكون هذه الادارة موضع التقدير، بوصفها مفاوضاً، ينبغي عليها ان تبدأ بكسب «ثقة» جميع الاطراف المعنيّة بالحل النهائي للازمة[٣٩].

امّا «ينبغيّات» الادارة المقبلة، فهي التأكيد ان هدف التحرك الاميركي العمل بحيث تنتهج جارات اسرائيل خيارات هذه الاخيرة في كل الميادين الممكنة، والى أبعد حدّ ممكن. ان مثل هذا الوضع يضمن لواشنطن موقعاً منحازاً الى جانب اسرائيل، ويتيح، بدوره، فرض تسوية تضعها الولايات المتحدة، ويتيح، ايضاً، اختبار المواقف السوفياتية ازاء المنطقة[٤٠].

من المشاريع الى الممارسة

حاولنـا، فيما سبق، ابراز الخلفية الفكرية التي باتت الادارة الاميركية الحالية تستلهم منها العديد من منطلقاتها الاساسية، والكشف، في المقابل، عن بعض اسرار «التباطؤ» و «الحذر» اللذين رسما التحرك الدبلوماسي الاميركي ازاء الشرق الاوسط. بيد ان التحرك الدبلوماسي المذكور قد انجز مرحلة سحب كل الخيـوط الى عمق مكوكيات عمله، او، بمعنى آخر، استيعاب حركية الاطراف في الحضن الاميركي، ويبقى على الادارة الجديدة تشغيل آليتها الخارجية لتبدأ المرحلة الثانية، مرحلة تعقيد الخيوط، او نسجها، على مهل. والسؤال هو: كم يستغرق هذا من الوقت ؟

قد يكـون ارون ديفيـد ميلر، العضو الناشط في دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، من ابرز منظّري الحقبة الجديدة. ان نقطة الانطلاق الاساسية في تحليله، هي ان ثمة تحدياً يواجه الولايات المتحدة يتمثّل في تحويل الاثر الايجابي الذي طرأ على المواقف العربية ازاء اسرائيل الى مكاسب سياسية تكتسب صفة الدوام والثبات؛ وهذا يعني المضيّ، قدماً، في صنع عملية السلام في المنطقة، الاّ انه رأى عدداً من المعضلات تقف في طريق تحقيق ذلك، لكنه مرّ بهذا التحوّل مروراً عابراً، يكاد ان يمسخه صفراً، ثمّ قفز من فوقه بكل لطف، واودعه رفوف النسيان، ليؤكد أن معاهدات السلام العربية ـ الاسرائيلية اكثر شكل مرغوب من اشكال التعايش، لكنها ليست اسهلها في التحقق. لماذا؟ لأن الاطراف الاقليمية نفسها والوسيط الخارجي على حدّ سواء، لا بدّ ان يتعاملوا مع نزاع عربي ـ اسرائيـلي يقـع في منطقة ما بين الحل الرسمي والمواجهة المباشرة، ذلك ان حالة اللاحرب واللاسلم لا تقضي على فرض ابرام معاهدات سلام اضافية، وان كانت تشير الى ان النزاع ذاته يمكن ان يبقى مهملاً لفترة طويلة من الزمن[٤١].

امّا اقتراحاته لمواجهة هذه الحالة، فتقضي، اولاً، بالاحتفاظ بالنموذج الوحيد للسلام العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ ان معاهدة سلام «واحدة في اليد خير من عشر على الشجرة»، ذلك ان التقدم في عملية السلام من شأنه ان يساعد في تدعيم العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية. ويمكن للولايات المتحدة ان تساعد في حل طائفة واسعة من المعضلات الثنائية. والنقطة الثانية، هي في مواصلة عملية السلام؛ فالجمود الحالي لا يستبعد اقرار سلام عربي ـ اسرائيلي اوسع نطاقاً، وقد ارست كل من اسرائيل والاردن ارضية مشتركة بشأن شروط التفاوض، وهو اساس يستحق البناء عليه. واياً كانت عملية التفاوض التي ستنشأ من ذلك، فانها لا بد وأن تشمل تمثيلاً فلسطينياً في كل مرحلة من المراحل، كما لا ينبغي غلق الباب في وجه المشاركة السورية، والسوفياتية. ثالثاً: التركيز على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ ففي الوقت الذي يتعيّن على كل من اسرائيل والاردن تحسين اوضاع الفلسطينيين هناك، فان هذه المناطق تمثل آخر ما تبقى من قواعد يمكن ان يرتكز عليها اي حل للقضية الفلسطينية. رابعاً: تقليل مخاطر نشوب مواجهة سورية ـ اسرائيلية، وايجاد حل في جنوب لبنان يسمح بانسحاب اسرائيل مع استقرار اوضاع الجنوب الامنية، الامر الذي يسهم، بدرجة كبيرة، في استبعاد هذه المواجهة[٤٢].

ان هذه، وغيرها، من الاهداف التي على صانع القرار الاميركي ان يستلهمها قبل ان يلتفت الى شؤون المنطقة، تحتاج الى صبر وأناة القارىء، الذي يدرك، ببصيرته النافذة، ان الحديث لا يدور، قطعاً، حول «حكايات من الماضي»، بل حول وقائع خارقة في الحاضر؛ «فالميت يمسك بتلابيب الحي»؛ وهذه القصة الشائعة، بعد اجراء التعديلات المناسبة، هي قصتنا مع ميلر. فهو قال انه ليس من طبيعة السياسة الاميركية في الشرق الاوسط دائماً ان تقدم حلولاً ونتائج واضحة ومباشرة وغير مبهمة للازمة المعنيّة، بل ان التغييرات ـ حتى عندما تكون ناجمة عن صراعات عنيفة ـ تأتي «مجزّأة»، وغالباً ما تكون «بطيئة»؛ فغياب معاهدات السلام الرسمية لا يعني الانجرار، بصورة حتمية، الى الحرب. ومع ذلك، قرر ان العنصر الرئيس في السلام الدائم ليس موجوداً بعد، والتعايش الدائم لن يأتي الاّ عندما يقرر العرب والاسرائيليون ان تكاليف المواجهة فيما بينهما مكلفة بدرجة اكبر من اللازم؛ حينها، فقط، يمكن للوساطة الاميركية ان تلعب دوراً هاماً في تقليل احتمالات وفرص المواجهة، وفي «تحسين المناخ»، بمجرد ان يتحقق هذا التوافق في المصالح[٤٣].

هذه افكار الرجل الثاني في مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية. وهي توجهات وافكار طرحت في مرحلة صياغة السياسة الاميركية الرسمية، وطبعت مصطلحات ذات دلالة تتعدى التعابير اللغوية لترسم توجهات رئيسة في اذهان الاطراف المعنية بالنزاع. ومن الادلّة على ما في هذه التعابير من قوة الالزام، ان الكلام عليها قد استعار، في كثير من احواله واطواره، لغة الطبيعيات، في ما يصل منها الى المخيلة العامة، وهي اكثر اللغات قدرة على حمل الاقناع وصوغه. نعود الى لغة الطبيعيات، ونعفّ عن التبصّر في امر عبارة «تحسين المناخ» التي شحّ تداولها، منذ مدة، على الرغم من اننا غارقون في مسماها اكثر من اي وقت مضى، وننظر، مثلاً، الى عبارة «حراثة الارض» لتصبح قابلة لزرع «بذور» المفاوضات المباشرة، ونوجز، ايضاً، في ذكر «تنفيس الاحتقان» التي تؤازر، عادة، في عملها لحراثة الارض، وجميعها تتطلب بذل المزيد من الوقت.

يلتقي هذا الاتجاه بوضوح مع الكلام الذي ردّده دانيال بايبس، حيث رأى ان الفرصة التي اتاحها قرار الملك حسين بفك الارتباط الاداري عن الضفة الفلسطينية لاسرائيل اكثر من

واضحة: فبخروج الاردن، مؤقتاً، من الصورة، تستطيع اسرائيل ان تردّد حججاً مقنعة بأن ليس هناك من محاور عربي يمكن الجلوس معه في محادثات سلام، ومن ثمّ ليس هناك مناص من اقامة اسرائيل الكبرى(٤٤).

في كلام كهذا نفخ شاميري واضح؛ وفيه، ايضاً، تطوير نشط لمفهوم «الاردن هي فلسطين»، الذي يحاول بايبس ليس احياءه فحسب، بل سبغ اهمية فائقة عليه. «فباختفاء الخيار الاردني»، قال بايبس، سوف تواجه اسرائيل، على ما يبدو، خيارين لا ثالث لهما: ضم الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، او تسليمهما الى م.ت.ف. واي من هذين الخيارين لهو أسوأ ممّا يبدو لاول وهلة، لأن الضم سوف يؤدي امّا الى ازمة سكانية في اسرائيل، او ترحيل السكان العرب بالقوة؛ امّا ضخ القوة في جسد م.ت.ف. فان هذا سيعني، ببساطة، تتويج دولة شديدة العداء الى جانب اسرائيل. الخيار الاول ينبىء بكارثة تحل بحياة اسرائيل الداخلية، وبشكل الثاني تهديداً خارجياً اضافياً(٤٥).

ولمّا كانت هذه الحقيقة غير مريحة، خصوصاً لدى الدبلوماسيين الاميركيين الذين يشعرون بأن من الواجب على اسرائيل ان تفعل شيئاً، فان بايبس سأل: هل حقاً يجب عليها ان تفعل شيئاً؟ واجاب بأن العمل من اجل العمل لا يجدي نفعاً، وان افضل ما تفرزه الظروف الراهنة هو «الانتظار»، اقلّه لرؤية ما ستسفر عنه هذه المعركة الحامية. واضاف، ان عدم التحرك الدبلوماسي لا يخلق فراغاً سياسياً؛ فالظروف تدعو فقط الى اعادة تأكيد المبادىء الاولى، وفي مقدمها عملية البحث عن محاور عربي. وعليه، فان الذين يتحرّقون شوقاً للوصول الى حل للمشكلة يجب عليهم ان يناشدوا العرب، وليس الاسرائيليين، لتغيير مواقفهم؛ وما لم يحدث ذلك، فليس هناك احتمال لحدوث تحسّن كبير بالنسبة الى الموقف المحزن الذي يسود في المنطقة اليوم(٤٦).

امّا هنري كيسنجر، الذي يتمتع اليوم بهيمنة نسبية لمدرسته على ادارة الخارجية الاميركية، سواء عبر تولّي عدد من مساعديه السابقين مسؤوليات جديدة، او فيما يشاع بانه يشكّل مرجعاً غير رسمي للادارة الحالية، فقد كتب مقالة مطوّلة بعنوان «اسرائيل وم.ت.ف. أماني وحقائق» وضع فيها العديد من النصائح والاقتراحات لعملية السلام في المنطقة، محذّراً الادارة الاميركية من مغبّة «اضعاف الروح الاسرائيلية من خلال الضغط عليها» خوفاً «من دفعها الى الدخول في حرب مع العرب لانقاذ الوضع وخلق معطيات جديدة في المنطقة». واقترح، في المقابل، ان تتفاوض اسرائيل مع سكان الارض المحتلة، «لأن الظروف من اجل حل نهائي ليست متوفرة حتى الآن»(٤٧). وكان كيسنجر كتب مع سايروس فانس مقالة طويلة شاملة عن السياسة الخارجية الاميركية، يمكن اعتبارها، على الارجح، تلخيصاً أميناً لمجمل فكره الاستراتيجي. رأى كيسنجر ثلاث نقاط متميزة يجب ان ينحصر اطار المفاوضات فيها: الاولى، ان اسرائيل ليس في مستطاعها البقاء في الارض المحتلة، فالتطور الديمغرافي وتزايد نزعات العدوان تجاهها من قبل سكان هذه المناطق، ونمو التيارات الراديكالية في المنطقة العربية، بالاجمال، ضد بقائها؛ والثانية، ان لاسرائيل حقاً في ضمان أمن حدودها، وهذا الحق الاساس يضمنه القرار ٢٤٢ منذ عشرين عاماً خلت؛ اما الثالثة، فهي ان للفلسطينيين حقوقاً مشروعة، ينبغي الاقرار بها، في مقابل اعترافهم بحق اسرائيل في العيش بأمن وسلام داخل حدودها. لكنه، في الوقت عينه، اقترح على الادارة الاميركية المقبلة تطوير افكار للحل، ترتكز على الحل من خلال المفاوضات المباشرة. وبلغ حماسه مبلغه، بحيث هتف، بعد هذا الاقتراح: «اذا كانت النتيجة هذه قد تمّ التوصل اليها، فان الاجراءات ينبغي ان تأتي في المرتبة الثانية من الاهمية؛ والاّ، فان التجميد هو الشعار المناسب»(٤٨).

بيد ان جيفري كامب، الذي عمل فترة مديدة في مجلس الامن القومي، كمسؤول لدائرة الشرق الادنى وجنوب آسيا، لم يركن الى «البحث عن محاور عربي»، ولا الى «التجميد». ففي رأيه ان عملية «حراثة الارض» يجب ان تتركز على عملية اجراء انتخابات في الارض المحتلة في غضون ستة شهور، والسماح لمراقبين دوليين بالاشراف على هذه العملية. امّا دور الولايات المتحدة، فهو كسب موافقة اسرائيل وم.ت.ف. وهذا ليس سوى شكل معدّل قد يكون الطريقة الوحيدة لكسر الجمود السائد في المنطقة(٤٩).

هذه الصيغة «الحريصة» تعني ان المرحلة المقبلة هي، في افضل الاحوال، المرحلة الانتقالية الطويلة نسبياً؛ وعندما تتمّ، لا يعدو الحديث عن ربط الاجراءات الانتقالية باتفاق لاحق حول الوضع النهائي للارض المحتلة مقبولاً من جميع الاطراف، ولا يعدو كونه موقفاً «مبدئياً» و «نظرياً» بات يردّد حول مسألة مؤجلة ليس لها طابع الالحاح. وبما ان واشنطن لا تريد طرح اي مبادرات سياسية جريئة، او القيام بتحركات بارزة في منطقة الشرق الاوسط، فقد وجدت، على الارجح، في الكتابات السابقة، ركائز مشجعة؛ وهي تريد، الآن، العمل على تطويرها بأمل اقناع الاطراف الاقليمية المتنازعة بقبولها. ولا عجب ان تكون هذه الكتابات قدّمت زاداً فكرياً تفتقده الادارة الحالية لميلها المعلن نحو «الحذر» و«الروية»، وكأنها، في هذا المجال، تسير على «حبل مشدود» ما بين الزخم الدولي لتحريك ازمة الشرق الاوسط بسرعة خارج الوضع الراهن، وبين رغبتها في «التريّث» في تناول ملف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبين ابقاء الخيوط مشدودة الى البيت الابيض.

ولا شيء يعزز هذا الاستنتاج سوى تلك السابقة في ملء الوظائف العليا في الادارة الحالية. ولا ريب في ان مجمل التعيينات، في وزارة الخارجية ومجلس الامن القومي، هي، على الاقل، مثيرة للقلق. ولن ندخل، هنا، في التفاصيل. ان بعضاً من الامثلة كفيل باعطاء فكرة، ولو اولية، عن هذا الموضوع. لقد عيّن لورانس ايغلبرغر نائباً لوزير الخارجية، وهو منصب هام في الولايات المتحدة، له ابعاد سياسية كبيرة؛ وعيّن، في وزارة الخارجية ايضاً، دنيس روس، مديراً لمكتب التخطيط السياسي، ويساعده ارون ديفيد ميلر ودانيال كيرتزر وهارفي سيشرمان كاتب خطب جيمس بيكر، ومسؤول الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي ريتشارد هاس (وهو منصب احتله هارولد ساوندرز، صاحب تقرير بروكينغز الشهير)(٥٠).

وليس محض صدفة ان يأتي هذا الكادر من معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى (تأسّس في العام ١٩٨٤) والذي يعتبر اسرائيل كنزاً استراتيجياً ثميناً للدفاع عن مصالح واشنطن في الشرق الاوسط. ويضمّ المعهد الى هؤلاء وزير الخارجية الاسبق الكسندر هيغ، والسفير السابق في اسرائيل صموئيل لويس، ومندوبة واشنطن السابقة في الامم المتحدة جين كيركباتريك، والمستشار السابق لشؤون الامن القومي روبرت ماكفيرلين. كما ان دنيس روس شكّل مجموعة محيطة بوزير الخارجية مكوّنة من روبرت كيميت وروبرت زوليك ومارغريت تتوايلر. ويمكن القول، للوهلة الاولى، ان هذا الصف من المسؤولين، يفتقر، باستثناء روس، الى معرفة مباشرة بالمنطقة، والى مواقف معتدلة من النزاع العربي ـ الاسرائيلي(٥١).

غير ان مؤشرات قليلة يمكن استحضارها في الذهن لتصوّر العناصر الصلبة التي يمكن ان تبنى عليها سياسة اميركية واضحة المعالم للشرق الاوسط. لقد حصل انفراجان هامّان، احدهما طاول العلاقات الاميركية ـ السوفياتية، والآخر شمل العلاقات بين كل من القوتين العظميين واطراف

النـزاع في المنـطقة، فبات في الوسـع التحدث، للمرة الاولى منذ سنوات طويلة، عن حوار اميركي - فلسطيني، وآخر سوفياتي - اسرائيلي. وهذان التطوران حرّرا النزاع العربي - الاسرائيلي من امكانات تجـدده وتفـاقمـه على ايـدي القوى الخارجية. بيد ان هذين التطورين، اللذين يشيعان الامل في احتمالات السلام، لم يترافقا مع تطور يوازيهما على جبهة العلاقات بين القوى الاقليمية المتنازعة نفسها. ومثل هذا الجمود يسدّ طريق الحل على القوى الاقليمية، ويجعل التحرك نحو السلام يبدو عبر الوسيط الاميركي؛ وهذا الحلّ يبدو، بحد ذاته، عملية تحتاج الى وقت طويل، لا ينتفي فيه امكان حصول متغيرات اقليمية، من شأنها ان تقلّل، او تعظّم، من فرص الحل.

بيد اننا نغامر، هنا، بالخوض في ميدان لا يقل تعقيداً عن ذلك الذي أوشكنا على تحديد اطاره، ولو بشكل اولي، من خلال اثارة الاسئلة، دون الادعاء بالقدرة على تقديم كل الاجابات.

---

(١) من الكتابات الكلاسيكية التي تقادمت بحكم عامل الزمن حول الدور التاريخي للمفكرين في علاقتهم بصـانعي القرار في الولايات المتحدة، انظر، على وجه الخصوص: Lipser, Martin Seymour; *The Political Man; The Social Bases of Politics*, Garden City, N.Y.: Doubleday, 1960 ؛ ولقراءة محدثة عن دور المؤسسات في صناعة القرار الخارجي الاميركي، انظر Lewis, Michael; "The Institutions of Foreign Policy; Why Political Interference is Good for the State Department", *ORBIS*, Vol. 32, No. 2, Spring 1988, pp. 167 - 176 ؛ ولا يفوتنا التأكيد ان هناك امثلة عديدة لمفكرين قاربـوا من صفـاتهم صنّـاع القـرار (مثـل هنـري كيسنجر)، وصنّاع قرار قاربوا من صفاتهم المفكرين (مثل ريتشارد نيكسون).

(٢) Indyk, Martin; "Think Tanks, Political Parties, and Ethnicity", in Shai Feldman (Ed.), *U.S. Middle East Policy; The Domsestic Setting*, Tel-Aviv: Tel - Aviv University - Jaffee Center for Strategic Studies, 1988, pp. 40 - 43.

(٣) Galston, William A. and Christopher J. Makins; "Campaign'88 and Foreign Policy", *Foreign Policy*, No. 71, Summer 1988, pp. 20 - 21.

(٤) Ullman, Richard H.; "Ending the Cold War", *Foreign Policy*, No. 72, Fall 1988, p. 144; and Eberstadt, Mary Tedeschi; "Arms Control & it's Casualties", *Commentary, Vol. 85, No. 4, April 1988, pp. 43 - 44.*

(٥) Tucker, Robert W.; "Reagan's Foreign Policy", *Foreign Affairs*, Vol. 68, No. 1, 1988/1989, pp. 17 - 19.

(٦) ان كلاماً قاسياً على الادارة الاميركية كان واسـع الانتشـار، خصـوصـاً قبـل بدء الانتفـاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، انظر، على سبيل المثال Podhoretz, Norman; "No, it's not to Blame", *Washington Post*, November 11, 1987; and Pipes, Daniel; "The Middle East's New No. 1 Problem", *New York Times*, November 29, 1988.

(٧) *Time*, March 19, 1988

(٨) *Newsweek*, November 2, 1987

(٩) Nye, Jr., Joseph S.; "Understating U.S. Strength", *Foreign Policy*, No. 72, Fall 1988, pp. 105 - 129.

(١٠) العمليـة السريـة التي امتدت من الشرق الاوسط الى أميركا الوسطى، عبر المصارف الاوروبية، أدّت بالرئيس ريغان الى الاعتراف، في خطابه الاول عبر التلفـزة، بجهله بعملية غير قانونية تمّت عبر «ملجأ» البيت الابيض، وجنّدت صفوف الكونغرس في معركة ضد الادارة الاميركية. غير ان واحداً فقط من اصل خمسـة اميركيين اعتبروا ما جاء على لسان رئيسهم يحمل الصدق، انظر *Newsweek*, September 8, 1986; and *Time*, November 17, 1986.

(١١) Blumenthul, Sidney; "Dateline Washington; The Conservative Crackup", *Foreign Policy*, No. 69, Winter 1987 - 1988, pp. 166 - 188; and Grovitz, Gordon; "How

Ronald Reagan Weakened the Presidency", *Commentary*, Vol. 86, No. 3, September 1988, pp. 26 - 28.

(١٢) انظر مقالنا «حدود الفرصة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية ، العدد ١٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، ص ١٥ ـ ٢٨.

(١٣) *International Herald Tribune*, December 12 - 13, 1987; and *Newsweek*, December 21, 1987.

(١٤) *Time*, May 30, 1988

(١٥) عن مبادرة شولتس واخفاقاته، انظر توثيقاً حسناً لها عند Christison, Kathleen; "The Arab - Israeli Policy of George Shultz", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 2 (70), Winter 1989, pp. 38 - 43.

(١٦) *New York Times*, November 28, 1988; and *International Herald Tribune*, November 29, 1988.

(١٧) Neff, Donald; "Shultz's Volte Face", *Middle East International*, January 6, 1989, pp. 8 - 9.

(١٨) *Jerusalem Post*, January 2, 1988; and *Christian Science Monitor*, June 7, 1988.

(١٩) Murphy, Richard W.; "The Search for Peace in the Middle East; An American Perspective", *American - Arab Affairs*, No. 27, Winter 1988/1989, pp. 1 - 6.

(٢٠) Podhoretz, Norman; "Israel; A Lamentation from the Future", *Commentary*, Vol. 87, No. 3, March 1989, pp. 15 - 21; and Bar-Illan, David; "Can Israel Withdraw?", *Commentary*, Vol. 85, No. 4, April 1988, pp. 33 - 38.

(٢١) Friedman, Thomas L.; "Bush Mideast Policy; No Rush", *International Herald Tribune*, March 17, 1989.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) Washington Institute for Near East Policy, *Building for Peace; An American Strategy for the Middle East Policy*, Washington, D.C.: The Institute, 1988, pp. 18 - 22.

(٢٤) من امثال لورانس ايغلبرغر، ودنيس روس، وارون ديفيد ميلر، وريتشارد هاس، وهارفي سيشرمان، وفرانك فوكاياما، ود انيال كيرتزر، وارنولد كانتر.

(٢٥) The Brookings Institute, *Toward Arab-Israeli Peace*, Washington, D.C.: The Institute, 1988, pp. 41 - 42.

(٢٦) "Building for Peace...", op. cit.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) Hunter, Robert E.; "United State Policy in the Middle East", *Current History*, Vol. 87, No. 526, February 1988, pp. 50 - 52 & 89 - 90.

(٣٣) ــــ ,ــــ ; "Seeking Middle East Peace", *Foreign Policy*, No. 73, Winter 1988 - 1989, p. 5.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤١) Miller, David Aaron; "Changing Arab Attitudes Toward Israel", *ORBIS*, Vol. 32, No. 1, Winter 1988, pp. 80 - 81.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) Pipes, Daniel and Adam Garfinkle; "Is Jordan Palestine?", *Commentary*, Vol. 86, No. 4, October 1988, p. 35.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) *Washington Post*, March 21, 1989.

(٤٨) Kissinger, Henry and Cyrus Vance; "Bipartisan Objectives for American Foreign Policy", *Foreign Affairs*, Vol. 66, No. 5, Summer 1988, pp. 914 - 916.

(٤٩) Kemp, Geoffrey; "Middle East Opportunities", *Foreign Affairs*, Vol. 68, No. 1, 1988/1989, pp. 142 - 143.

(٥٠) Neff, Donald; "Small Stick and Large Carrot", *Middle East International*, March 31, 1989, pp. 4 - 6.

(٥١) المصدر نفسه.

السلام الاسرائيلي في الوجه الاقتصادي

عماد شعيبي

عندما نبحث في مخططات اسرائيل الاقتصادية تجاه وجودها وتجاه المنطقة، فاننا نؤكد، سلفاً، ان هذه المخططات لا تشكل، على المستوى الواقعي، الاّ اتجاهاً صوب «الحلم الاستراتيجي»، وهو الحلم الذي يبدو وكأنه تخطيط محكم تعمل الادارة العسكرية، ومن ثمّ الديبلوماسية، لجعله واقعاً. وما قد يظهر للعيان على انه نجاح في تحقيق هذه المخططات ليس، عملياً، اكثر من نجاحات محدودة، خاصة اذا قرأنا المخططات الاسرائيلية قراءة متفحصة.

والحال، فاننا سنضع في اعتبارنا ان أي مخطط مستقبلي لا يعدو ان يكون قراءة تنبؤية وليست قراءة توقّعية. والتنبؤ، هنا، يأخذ بعداً غير واقعي في حلّ المخطط ـ الموضوع، لأنه لا يستند الى وقائع ظاهرة، او ممكنة الظهور، وفقاً لمقدمات واضحة، انما يستند الى «أحلام» ممكنة التحقق. وما يؤكد لنا هذا الامر ان لغة الوثوق التي تكاد تزخر بها هذه المخطات تنبىء بوضع عكسي تماماً، أي بوضع مأزقي؛ ذلك ان لغة التوقع لغة احتمالية تضع في الاعتبار جملة متحولات، وجملة ردود وآفاق متحولة أيضاً، بما يتوافق معها، بينما تبقى لغة التنبؤ لغة احلام، أي لغة وثوقية تعكس سيكولوجية رغبوية خاصة.

أولاً: المشكلة الاقتصادية الوجودية

تنبع المشكلة الاقتصادية، في بعدها الوجودي، من عدد السكان الصغير الذي لا يتجاوز ٣,٥ ملايين نسمة[١] وفقاً لاحصاءات العام ١٩٨٥. وهذا العدد القليل من السكان لا يستطيع ان يفي، إنْ قليلاً او كثيراً، بمتطلبات نشوء واستمرار الدول وخروجها من دائرة الاعتماد المفرط على الآخرين.

ومن المؤكد ان اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة الاميركية، خاصة على مساعداتها التي وصلت، العام ١٩٨٨، ثلاثة مليارات دولار[٢]، فضلاً عن ديون تصل ما بين ٢ ـ ٣ مليارات دولار سنوياً، يعني، بالنسبة الى حسابات مقاييس انشاء واستمرارية الدول، وهماً بالانشاء ووثوقية بعدم الاستمرار. والواقع، ان حسابات المشروع الوجودي الاسرائيلي تُبنى على أساس اختراق المحيط العربي والعالم الثالث والعالم الصناعي بتجارات واسعة النطاق، وفي مقدمها تجارة الاسلحة والماس والمنتجات الزراعية المحلية، الخ. وهذه الحسابات لا تنطبق على المميزات الشخصية للبنية الاجتماعية ـ السكانية، أو للمكانة الحقيقية الواقعية للاقتصاد الاسرائيلي.

وسنواجه، عند قراءة متأنية للاقتصاد الاسرائيلي، بجملة علائم مميزة ستظهر واضحة للغاية، ولا تحتاج الى قراءة ابعد من السطح، ذلك انها تدل، ببساطة، على مشكلة وجودية بنيوية في اقتصاد المشروع الاسرائيلي للوجود برمّته. ونعد منها للمثال لا للحصر:

١ ـ التضخم العالي جداً، والذي فاق حدود الـ ٦٠٠ بالمئة.

٢ ـ مشاريع الدولرة، حيث تمّ الاقتراح بالغاء الشيكل كنقد متداول واعتماد الدولار الاميركي نقداً متداولاً، بهدف الاصلاح الاقتصادي وانقاذ اسرائيل من طابع المسار التضخّمي «الذي لا يأتي من حجم العجز المالي الحقيقي في ميزانية الحكومة، او من مستوى النفقات الحقيقية في الميزانية»[٣]، حيث يمكن، عبر الدولار، الوثوق باستقرار القدرة الشرائية للعملة، الامر الذي عارضته الحكومة الاسرائيلية، حفاظاً على البقية المتبقية من ماء الوجه، على الرغم من طرح المشروع من قبل وزير المالية بالذات. وعلى الرغم من أي شيء، فان واقع الامور يسير نحو الدولرة هذه، وان كانت الحكومات الاسرائيلية لن تقدم على خطوة علنية كهذه في المدى المنظور. فمن المعروف ان غالبية الشركات تضع ميزانياتها بالدولار؛ كما ان قيم عقود بيع المنازل والسيارات والاقامة في الفنادق وثمن وجبات الطعام قد اصبحت تدفع بالدولار[٤].

٣ ـ ارتفاع حجم الارتهان للمساعدات الاميركية، التي ارتفعت، منذ العام ١٩٧٠، من ٧١ مليون دولار الى ٢٦١٠ ملايين دولار لعام ١٩٨٤[٥] الى ما يفوق خمسة مليارات دولار في العام ١٩٨٨.

٤ ـ ارتفاع حجم الديون الخارجية والذي وصل، العام ١٩٨٤، الى ٢١,٥ مليار دولار تدين بعشرة مليارات منها لحكومات اجنبية، كأميركا والمانيا ومؤسسات دولية، وثلاثة مليارات دولار من السندات، و٤,٧٤ مليارات كتسهيلات ائتمانية من المصارف الاسرائيلية ذاتها[٦]. وهذه الديون ترتّب مبلغاً قدره ٦٠٠٠ دولار للفرد في اسرائيل، وهو مبلغ سائر باتجاه الزيادة والتراكم.

وفي مراجعة ما سبق، تبدو اشكالية الاقتصاد الاسرائيلي، الذي يعني وضعاً استثنائياً يأخذ تبريره الوجودي من اسباب سياسية واستراتيجية مؤقتة حكماً، لانها ترتبط بموازين القوى الدولية وطبيعة الاستراتيجيات الجيو ـ سياسية السائدة. ومن المؤكد، كما سنرى، ان اسرائيل تسعى جاهدة الى ايجاد مخرج لها عبر الانتقال الى مواطن تثمير مالية واقتصادية وصناعية وزراعية في المحيط العربي، وذلك بعد ان امتدت في افريقيا وبعضاً من آسيا خلال العقود الثلاثة السابقة، وخاصة مع جنوب افريقيا[٧].

والواقع، ان المشروع الاسرائيلي لاستمرارية «الدولة» يضع في اعتباره، منذ البداية، شرط الانتقال الى المحيط العربي، والعمل على استنزافه اقتصادياً، بتشكيل مركزة اقتصادية اسرائيلية في هذا الواقع الجغرافي.

وقد تأذّت اسرائيل كثيراً من المقاطعة العربية، التي تبنّتها لجنة مجلس جامعة الدول العربية في دورتها الثانية العام ١٩٤٥، والتي انبثقت منها مؤسسة تدعى مكتب مقاطعة اسرائيل (١٩٥٢)، حيث حدّت من استيراد اسرائيل للكثير من المواد الاولية وافضت الى ان تصدّر بعيداً، الامر الذي عنى المزيد من النفقات، وغيرها. وقد وصل حجم الخسائر الاسرائيلية الى ما بين ٦٠ ـ ٧٠ مليون دولار سنوياً في فترة الستينات وحدها. وقد تحمّلت الدول العربية، خاصة سوريا ومصر ولبنان والعراق، جملة خسائر لها أهميتها، وذلك في مقابل تطويق التوجه الاسرائيلي صوب التوسّع الاقتصادي في المنطقة العربية.

بين الحلم والواقع

يتعامل المشروع الاسرائيلي مع المسألة السياسية بواقعية مرحلية وعقلانية ظرفية خاصة.

فعلى الرغم ممّا تمثّله اسرائيل من أداة غربية في الشرق الاوسط، فانها ترى في مشروعها لانشاء، واستمرارية، الدولة وضعاً أبعد من هذا الموقع الوظيفي، حيث تدرك حاجة العالم الى دول كتلية تشكل امّا تجمّعاً لمجموعة دول في منطقة جيو ـ سياسية معيّنة، أو دولة ـ أمة ذات كتلة اقتصادية ـ بشرية ضخمة (كما الصين مثلاً). والحال، ان اسرائيل حتى ولو استطاعت ان تجمع كل يهود العالم، المقدر عددهم بـ ١٣,٥ مليوناً، على أرض فلسطين ومحيطها، فانها لن تستطيع ان تبني دولة ـ أمة. اذن، فالخيار المتبقي هنا هو ايجاد «توليفة» شرق أوسطية خاصة، بعد ان فشلت كل المحاولات التخريبية للالتحاق بالسوق الاوروبية المشتركة، والتي ستتبلور العام ١٩٩٢ كأوروبا الموحدة اقتصادياً في استقطاب يغيّر ثنائية الاستقطاب الجيو ـ سياسي السابق، ليصبح استقطاباً متعدداً «خاصة بعد ادراك محاولات الصين واليابان للدخول على خط هذا الاستقطاب، بل وتدميره لصالح تعددية عالمية».

ان المشروع الاسرائيلي يتجلى على شكل «حلم استراتيجي» بانشاء دولة عظمى في منطقة الشرق الاوسط ممركزة في اسرائيل، او متفردة فيها اسرائيل. فأبا ايبن طرح في كتابه «صوت اسرائيل» مشروعاً يوتوبيّاً قوامه علاقة مع الدول العربية كنموذج الولايات المتحدة واميركا اللاتينية[٨]. أي انه يتمثل في علاقة بين دولة عظمى ودول محيطية عاجزة، بل ومتأخرة.

وذهب يوري افنيري، وهو من التيار المنادي بالسلام، الى ايجاد مبررات تنسجم مع «الهوى» الاسرائيلي في هذا الصوب، ويستخدمها خدمة لما يسميه الاندماج الاقتصادي عبر السلام. كتب: «لن يؤدي السلام الى تقليص قوتنا السياسية، وانما الى بناء دولة عالمية كبرى جديدة نكون فيها شريكاً هاماً، ودولة كبرى تجمع ما بين قوة العالم العربي الضخمة وقوة العالم اليهودي»[٩].

ويتصور البعض ان استثماراً جدياً لامكانات الشرق الاوسط من الثروات الطبيعية والاموال العربية والخبرات الاسرائيلية قد يكون مقدمة لثورة عالمية تحدث تحولات في العالم مشابهة لتلك التي احدثتها الثورة الصناعية في اوروبا، ولتلك التي احدثتها الولايات المتحدة بقيامها، والتي احدثتها اليابان بثورتها التقنية[١٠].

وتبدو الامور كمن يود ان يصنع تحوّلات درامية، كمقدمة للتحوّل العالمي المرتقب على شكل تكتلات جماعية كبرى.

وفي واقع الحال، ان المشروعات الاسرائيلية الاقتصادية تبدولنا تخريجاً وهمياً، الى حدّ ما، لأزمة المشروع الاسرائيلي برمّته. فهي تتبنّى احتمالية السلم الاقتصادي، وذلك لا من طريق واضح لسلام قائم على العدل، انما من طريق امتداد ذهني لواقع منطق القوة والاكراه السائدين في المنطق الاسرائيلي المؤسس على أساس الهرب، دوماً، الى أمام من طريق العنف.

ويأتينا منطق المركزية الاسرائيلية في المشاريع الموضوعة كافة ليعطينا برهاناً على ما سبق ذكره. ذلك ان اسرائيل تعتبر انها «ستكون» المركز الحيوي للسيناريوهات المحتملة لمشاريع السلام الاقتصادي، وذلك في تعارض مع «طبيعة الاشياء» وطبيعة المسارات التي انتجت كتلاً اقتصادية عالمية. فمن المعروف ان الكتل الاقتصادية ـ الجغرافية العالمية لم تتحقق الاّ عندما توفّرت الشروط التالية:

١ ـ التقارب الاقتصادي بين دول هذه الكتلة أو تلك.

٢ ـ التقارب السياسي في المنظومة الايديولوجية ـ السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية.

٣ ـ توفّر مصلحة مشتركة، حيوية، لزيادة المستوى المتطور لكل اعضاء هذه المنظومة.

٤ ـ عدم وجود مركز طفيلي بالمعنى الخاص في الوجود السياسي لاعضاء الكتل الاقتصادية.

٥ ـ عدم التوصّل الى مبدأ الكتلة من طريق العنف العسكري الاحباطي المباشر.

ومن هذا، نستطيع القول ان التخريجة الاقتصادية للكتلة المقترحة في منطقة الشرق الاوسط لا تحتوي على العناصر التكوينية سابقة الذكر، الامر الذي يجعلنا نذهب الى حدّ اعتبارها خارج دائرة التخطيط الاستراتيجي وأقرب الى ما يمكن ان نسميه الوهم الاستراتيجي. وهو وهم يظهر على شكل حلم لا يستند الى وقائع في مسارها الصحيح، انما الى وقائع مفترض ان تشذّ عن مسارها الحقيقي لصالح تخريجة تنقذ وضعاً مأزقياً ووجودياً لدولة قامت لاعتبارات دولية وخارج حدود تأسيس ما يعرف بالدولة ـ الامة وفق شروط تكوينها المعاصرة.

ان واقع السلام، كما تفترضه اسرائيل، يذهب الى حدّ عدم الخروج من مأزق القوة ومنطق ارغام الآخرين، حيث انها تتصور مركزيتها انطلاقاً من قوتها السياسية والعسكرية في المنطقة، الامر الذي يوهمها بامكان ادراج لعبة السياسة العسكرية وفق منطق كلاوزفيتز، أي تصارع ارادات في مستوى اقتصادي ادنى يعتمد مبدأ فرض الارادات العسكرية ـ الاقتصادية، وهو ما لم يتوفر في أي نموذج من النماذج التي عرفتها تجربة الكتل الكبرى.

ثانياً: عناصر المخططات الاقتصادية

المركزة المالية: ترى اسرائيل في رأس المال الصهيوني العالمي اداة يمكن تحويل مركزيتها المتعددة بحيث تطال اسرائيل. ويعتقد بعض منظري المخططات الاقتصادية بأن المال النفطي العربي سيجد مجالاً لتثميره في اسرائيل، كمركز مالي، بدلاً من توضّعه في المصارف البريطانية والسويسرية والاميركية. وبذلك يتم جعل الشيكل عملة قابلة للتداول واخراجها من مأزق المحدودية، وبالتالي تأمين غطاء اقتصادي مالي يثبّت العملة الاسرائيلية، من حيث القدرة الشرائية.

وتستلهم الدراسات نموذج لبنان، ودوره المالي قبل العام ١٩٧٥، حيث رأى موشي مندلباوم ان لدى اسرائيل البنية التحتية لوسائل الاتصال المتطورة، القادرة على المساعدة في تسيير نشاط المركز المالي البديل من لبنان، حيث ثبت ان اسرائيل أكثر استقراراً في العمق(١١).

ويعتقد البعض بأن القدس، بما تشكله من وزن روحي وسياحي وتاريخي، ستكون المكان المفضل لقيادة هذه المركزة المالية المقترحة، الامر الذي سيزيد في حجم التشدّد حول هذه المدينة ومصيرها في أية مفاوضات لاحقة، أو مفترضة. وسيستتبع المركزة المالية مزيد من الحراك الاقتصادي، والبشري، والسياحي، والاعلامي، الامر الذي ستستفيد اسرائيل منه، بطبيعة الاحوال، في تدعيم وجودها العالمي، وابرازها كدولة عظمى، تستمد، تدريجياً، التشريع التاريخي لوجودها بعد ان نالت، التشريع الحقوقي! وبطبيعة الاحوال، فان المركزة المالية ستكون مقدمة طبيعية لتثمير السيولة النقدية الجارية في مشاريع اقتصادية متنوعة تعيد ادراج الكمّ المالي المتناثر في دورة رأس المال العالمي.

التجارة والاقتصاد: في دراسة نشرت العام ١٩٦٧، بعنوان «أهمية السلام بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي»، قدم الباحث فيها مبررات هذه الاهمية من طريق التركيز على التعاون الاقليمي لتصنيع قوي وانتاجية قادرة على المزاحمة في السوق التجاري العالمي، فضلاً عن تخفيض العجز

في الميزان التجاري[١٢]. وفي دراسة اصدرتها «رابطة السلام»، العام ١٩٧٠، بعنوان «الشرق الاوسط العام ٢٠٠٠»، ذهبت هذه الرابطة في تنبؤها لسلام بين العرب واسرائيل الى ان اسرائيل، في حال قيام السلام الاقتصادي، ستؤدي دوراً رئيساً في تجارة الدول العربية بموقعها الفاصل الواصل بين قارّات العالم، وباعتبارها الدولة الرئيسة في الانتاج المتطور[١٣]، متوقعة ان يذهب ثلث التجارة الاسرائيلية الى الدول العربية.

وعندما درس هورفيتس ما يسهم به السلام بالنسبة الى اسرائيل، فانه رأى ان مصر ولبنان والاردن، وكذلك اسرائيل، تعتمد على التجارة الخارجية، الامر الذي يمكن ان يؤمن، في حالة السلام، اكثر من مليار دولار كحجم لتجارة سنوية متوقعة[١٤].

وفي الحقيقة، فاننا، بمراجعة خسارة المستوطن الاسرائيلي في الداخل، الناجمة عن تدهور شروط التبادل (أي نسبة ارتفاع اسعار التصدير وحجم الصادرات ونسبة ارتفاع اسعار الاستيراد وحجم الواردات)، نستطيع ان نستنتج اشكالية الهوّة بين الاستيراد والتصدير الناجمة عن ركود اقتصادي مفاده عدم قدرة اسرائيل على موافقة مشاريعها الانتاجية مع حجم المضاربة في السوق العالمية. وهذه المراجعة تبيّن لنا مأزق التجارة الاسرائيلية التي تجعل التفاوت بين الربح والخسارة، بين العام ١٩٧٤ والعام ١٩٧٧، هائلاً في الاتجاه الموجب، وبين ١٩٧٧ و١٩٨٠ هائلاً، أيضاً، في الاتجاه السالب، فضلاً عن الارتفاع الأسّي من ٢٦ الى ٢٥٩ بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤، أي خلال عامين فقط.

وهذا المأزق يشير الى المأزق الوجودي، من ناحية، والى مأزق الفقر، من ناحية أخرى، الذي تشير الاحصائيات الى انه في تنامٍ كبير، وان وعود اسرائيل بالرفاه والعدالة والمساواة لا تزال وعوداً طوباوية بالنسبة الى المستوطن الاسرائيلي، حيث يعيش تحت خط الفقر ٢٢٠ ألف نسمة تقريباً، منهم ١١٠ آلاف طفل، فيما وصل عدد الخارجين عن دائرة العمل نحو ٣٠٠ ألف نسمة، حيث يتراوح الفقر بين العائلات التي لدى الواحدة منها ثلاثة أولاد بنسبة ٣٦ بالمئة، وبنحو ٣٢ بالمئة لدى العائلات التي لدى الواحدة منها أربعة أولاد فقط[١٥]. ولو نسبنا عدد السكان الفقراء ـ وفقاً للاحصاءات الرسمية ـ الى عدد السكان الكلّي، لوجدنا نسبة الفقر تكاد تصل ١٥ بالمئة من عدد السكان. ولهذا، فان أي حديث عن سلام اقتصادي مع المحيط العربي انما يعني انقاذاً لاسرائيل من مأزق تجارتها المنهارة وتخبّط السوق التجاري، وبالتالي الصناعي والانتاجي، وعدم الاستقرار الناجم عن عدم توازن المشاريع مع الامكانات الحقيقية لـ «مشروع اسرائيل».

ان واقع الاقتصاد العربي، الواقع تحت شروط المبادلة غير المتكافئة عالمياً، يمكن ان يجد حلّه في شروط تكامل اقتصادي عربي جدي. لكن اشكالية الاقتصاد الاسرائيلي لا يمكن الاّ ان تعتمد على عجز الاقتصاد العربي في شروط تجارة بيئية مفترضة، أو مرغوبة، باسقاط اسرائيلي، وهي لا تأخذ بعدها الاّ من خلال هذا العجز؛ وبالتالي، فشرط السلام التجاري ـ الاقتصادي لا يخدم، عملياً، الاّ التجارة الاسرائيلية، خاصة اذا أخذنا ما أتت به دراسة عاطف قبرصي[١٦] من ان مستوردات الدول العربية المشرقية تنسجم، بل تتطابق، مع نوعية البضائع التي اختصت اسرائيل بتصديرها، أكثر من توافق صادرات الدول المشرقية سالفة الذكر مع واردات اسرائيل. والمسألة، في رأينا، ليست مخططة كما قد يبدو، لكننا نردّها الى الطبيعة المتكاملة، تاريخياً وجغرافياً ومناخياً، وبالتالي زراعياً، بين فلسطين وبقية بلاد الشام العربية.

المواصلات والسياحة: تحاول اسرائيل ان تستفيد من كونها شكّلت، بانشائها

وبامتدادها خارج حدود التقسيم بالقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧، اسفيناً عازلاً بين آسيا وافريقيا. وهي تودّ لو تستطيع استثمار هذا الموقع الجغرافي الذي يمكن القول انه كان موقعاً «نقمة» بالنسبة الى اسرائيل وليس «نعمة»، حيث احاطت هذه الدولة حدود جغرافية ـ عسكرية واسعة في الوقت الذي خسرت اسرائيل، تماماً، امكان استخدام هذا الموقع لتجارة الترانزيت.

وقد أدركت اسرائيل الاختناق الجغرافي الذي اوقعتها فيه المقاطعة العربية وسنوات الصراع العسكري الطويلة، فحاولت ان تشرط أي مشروع للسلام في المنطقة بفتح تجارة الترانزيت، وحقوق النقل البري والجوي عبرها، وربط ذلك بالمشاريع السياحية التي تود اسرائيل، عبرها، ان تسرق بريق لبنان السياحي، الذي عرفه هذا البلد قبل حرب العام ١٩٧٥.

وتبدو المشاريع الاسرائيلية بصدد المواصلات وكأنها تستند الى امكانات متوفرة فعلاً، في الوقت الذي لم تكن قد اتضحت اية اتجاهات صوب حل سلمي للصراع في المنطقة، خاصة اذا راجعنا مشروع التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط في مجال المواصلات الذي قدمه وزير المواصلات في حكومة رابين، جاد يعقوبي، العام ١٩٧٥، حيث تصور امكان انشاء شبكة مواصلات جوية وبرية وبحرية تربط، بشكل رئيس، بين الاردن واسرائيل بانشاء منطقة مزدوجة القومية بينهما على غرار مطار بازل السويسري ـ الفرنسي، وكذلك بتطوير شبكة سكة حديد، حيث تربط الاردن بالبحر المتوسط، وصولاً الى السويس، فبيروت. ويمكن، أيضاً، مراجعة مشروع القناة المفترض شقّها بشكل مشترك مع العرب بين البحر الميت والبحر الاحمر لتجاوز مشكلة النقل الى ايلات[١٧].

وبتضافر مشاريع للمواصلات، كتلك المفترضة، ستنتعش السياحة الاسرائيلية التي تشكل مدخلاً هامّاً للسيولة النقدية من العملة الصعبة؛ كما ستستخدم هذه السياحة في العملية المستمرة منذ فترة طويلة لاعادة تكوين الذهنية الغربية اعلامياً وفق الصورة المراد تعميمها عن اسرائيل.

وتعتبر احدى الدراسات المقترحة بهذا الخصوص ان اسرائيل ستكون في مقدم الدول السياحية، لاعتبارات متعددة، أهمها:

(أ) ان اسرائيل قد تحوّلت الى بلد سياحي عالمي.

(ب) وجود طبيعة مساعدة على سواحل البحر الاحمر، والابيض المتوسط، والميت، وبحيرة طبريا، بالاضافة الى جبل الشيخ وصفد والجليل والكرمل.

(ج) وجود الاماكن المقدسة لدى جميع الديانات في القدس والناصرة[١٨]، الامر الذي سيجعل من السياحة الدينية والحج الديني للطوائف الدينية الثلاث مادة ثرية للاقتصاد الاسرائيلية.

(د) وجود ما ليس متوفراً غالباً في مناطق السياحة الاوروبية، أي السياحة الصيفية والشتوية بسبب المناخ ما فوق المداري.

(هـ) توفّر الخدمات المختلفة، كالمواصلات والكوادر السياحية.

وفي ضوء هذا النشاط السياحي المأمول، ستكون حركة مطار بن ـ غوريون أهم من أي حركة مطار جوي في الشرق الاوسط، وسيستطيع ان يتجاوز المطارات العربية الهامة ذات الحركة العالية المرتبة على الشكل التالي: القاهرة، بيروت، دمشق. كما انه سيتمّ تخصيص مئة باص، مع من ألف الى ثلاثة آلاف سيارة خاصة، يومياً، لنقل السياح على الطرق البرية التي تصل اسرائيل

بالدول العربية، وتخصيص عدة قطارات لتعمل على خطوط السكك الحديد مع كل من لبنان وسوريا والاردن، وكذلك السعودية[١٩].

واذا سارت الامور كما يتصور اصحاب الدراسات، فان المشاريع السياحية ستدرّ على اسرائيل ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار سنوياً، الامر الذي سيغني الاخيرة عن المساعدة التي تدفعها الولايات المتحدة الاميركية. وهذا سيشكل، في رأي هؤلاء، مدخلاً هاماً للاستقلال الاقتصادي المنشود، الامر الذي سيمهّد لسياسة منفصلة تعبث بالشؤون الاقليمية، تماماً كما الدول الكبرى.

المشروعات المشتركة: ان مذكرة يعقوبي سالفة الذكر قد تطورت الى اقتراح بسوق شرق أوسطية مشتركة تضمّ، في المرحلة الاولى، مصر واسرائيل والضفة وقطاع غزة، وفي مرحلة ثانية الاردن[٢٠]. وحدّدت لها اهداف، منها اقامة منطقة تجارة حرة بين الاطراف الاعضاء، وانشاء هيئة مشتركة للتطوير الزراعي، وايجاد اساليب للتعاون في تطوير مصادر الطاقة والمياه. وقد جدّد دافيد هوروفيتس هذا المشروع، داعياً الى خلق كتلة اقتصادية[٢١] واحدة في المنطقة، تتحرك فيها التجارة ورؤوس الاموال والتكنولوجيا بحرية، وتزدهر فيها المشروعات المشتركة التي تحتل فيها اسرائيل دور «العقل المفكر في تقسيم العمل الجديد». ويقترح لذلك تكاملاً اقتصادياً في خمسة مجالات اساسية، هي: «تعمير الصحارى، وترشيد استخدام المياه، وتحسين المواصلات ووسائل الاتصلال، والغاء الحواجز الجمركية، وتطوير مصادر جديدة للطاقة»[٢٢].

وقد طور هذا المشروع ـ الفكرة الى مشروع مارشال للشرق الاوسط الذي طرحه شمعون بيرس، في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، محاولاً استلهام فكرة مشروع مارشال لاعادة تعمير اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا المشروع المقترح يقدم في اطار سياسة «العصا والجزرة» التي تعتمدها اسرائيل عموماً، وذلك بهدف دفع العرب صوب تسوية سلمية تكون مدخلاً لتخريج ازمة النمو الاقتصادي العربي ظاهرياً وربط الاقتصادات العربية المحيطية بفكرة المركزية الاقتصادية الاسرائيلية. ويلخّص الاقتراح في تشكيل صندوق لتنمية الشرق الاوسط برأسمال يقدر بنحو ٢٥ مليار دولار تموّله الولايات المتحدة ودول صناعية اخرى. والواقع ان مشروعاً كهذا ستستفيد اسرائيل منه في الدرجة الاولى لتخريج ازمتها الاقتصادية الخانقة، والازمة البنيوية في الدرجة الثانية. وبطبيعة الاحوال، فان النمو الاقتصادي للمحيط العربي، وفقاً لمثل هكذا مشروع، سينعكس بالارتباط مع معاهدات للتعاون العربي ـ الاسرائيلي، على شكل المزيد من الدينامية في الحراك الاقتصادي صوب اسرائيل، على اعتبار انها ستكون «المركز» الحيوي الاساسي، كشرط لمثل هكذا مشروع.

ولا يواري الباحثون في ان أي سلام لاحق يجب ان يؤسس اقتصاد الدول العربية كاقتصاد معتمد على الاقتصاد الاسرائيلي[٢٣]، وان العملية هي، ببساطة، عملية احتواء للاقتصادات العربية، واستثمار الامكانات والثروات الطبيعية العربية[٢٤].

---

(١) يشعياهو بن بورات، «الخطر الديمغرافي»، **يديعوت احرونوت** (الملحق)، ٢٣/١٠/١٩٨٧.

(٢) بول فندلي، «تصريح للقناة ٣٣ في تلفزيون الامارات»، **البيان** (دبي)، ٢٩/٢/١٩٨٨.

(٣) نيسان ليفيتان، «مشروع دولرة الاقتصاد»، **عل همشمار**، ١٦ و١٧/١/١٩٨٤.

(٤) يوفال اليتسور، «اسرائيل ترتهن للدولار»، **معاريف**، ١٤/١٠/١٩٨٣.

(٥) دان عوفري، «المساعدات الاميركية والديون»، **بمحانيه**، ٢٣/١١/١٩٨٣.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) بنيامين بيت هلحمي، «الرابطة الاسرائيلية»، **البيان**، ٢٧/١٢/١٩٨٧ الى ٢٠/١/١٩٨٨.

(٨) Eban, Abba; *Voice of Israel*, New York: Horizon Press, 1957, p. 60 - 79.

(٩) انظر يوري افنيري، **هعولام هزيه**، ٢٢/٢/١٩٧٨.

(١٠) دان بابلي، **دافار**، ٢١/١١/١٩٧٧.

(١١) انظر موشي مندلباوم، **هاتسوفيه**، ٢٢/٦/١٩٧٨.

(١٢) شاؤول زارحي، **الفكر الصهيوني المعاصر**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ٢٧٥.

(١٣) *The Middle East in the Year 2000; A Project beyond The Fronteirs of Time*, Tel - Aviv: The Association of Peace, 1970.

(١٤) ا. هوروفيتس، «الامل الاقتصادي للسلام»، **دافار**، ٩/٧/١٩٨٧.

(١٥) جدعون الون، **هآرتس**، ١٧/١/١٩٨٤.

(١٦) عاطف قبرصي، **الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٢.

(١٧) سمير جبّور (اعداد)، **مخططات اسرائيل الاقتصادية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠؛ نقلاً عن **معاريف**، ٢/١٢/١٩٧٧.

(١٨) حاييم شيكيد، **الدور الاقتصادي الذي يمكن لاسرائيل ان تلعبه في ظل علاقات السلام والتعاون**، رحوفوت: معهد وايزمان للسلام، ١٩٧٣، ص ١٤٩.

(١٩) شمشوني جدعون، **السلام آمال ومخاطر**، تل ـ ابيب: معهد شيلواح لدراسات الشرق الاوسط وافريقيا، ١٩٧٨، ص ١٢٢.

(٢٠) ابراهيم عبدالكريم، «السلام الاقتصادي مع العرب»، **التعاون** (الرياض)، السنة الثالثة، العدد ١٠، ١٩٨٨، صفحة ٢٩.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٣١.

(٢٢) د. فؤاد مرسي، «الآثار الاقتصادية للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١٨، ص ٤٥.

(٢٣) Feldman, Shai; "Peace-making in The Middle East", *Foreign Affairs*, 1982.

(٢٤) انظر «المعاهدة والتطبيع الاقتصادي في وثائق كامب ديفيد»، **صامد الاقتصادي** (بيروت)، ١٨/٣/١٩٨٠.

الكاتب اليهـودي سامي ميخائيل
محاولة محاكمة الماضي والحاضر

رياض بيدس

أثارت كتابات سامي ميخائيل، دائماً، ردود فعل متضاربة. فهو احد الكتّاب العبريين الذين بدأوا الكتـابـة بالعربية، ثمّ انقلب الى الكتابة بالعبرية، معبّراً عمّا يجول في نفسه تجاه العالم العربي، والشخصية العربية، وتجربته في النضال مع زملاء عرب من الشيوعيين.

ولد الكـاتب سامي ميخـائيـل في بغـداد، سنة ١٩٢٦. وشارك في النضال السياسي (الحركة الشيوعية) وهو في مقتبل العمر في العراق. وبسبب مشاركته في الحركات الثورية السرية اضطر الى مغادرة بغداد الى ايران سنة ١٩٤٨؛ وبعدها انتقل الى اسرائيل. بعد انهائه الخدمة العسكرية، بدأ يكتب في صحف ومجلات عدة تصدر باللغة العربية (احداها مجلة «الجديد» الحيفاوية) وكان رفيق حزب. وله روايات عديدة تعكس مضامين واقعية استمدها الكاتب من تجربته في العراق واسرائيل.

لذا، قبل البدء بتناول عالم الكاتب، نرى من الضروري الاشارة الى مقالتين هامتين جداً نشرهما الكاتب قبل بضع سنوات، حيث اوضح فيهما مواقفه تجاه ما يجري؛ ثمّ ننتقل، بعدئذٍ، بلمحة، الى رواياته التي تعالج موقفه من العالم العربي ـ الروايات التي تدور في العراق وتنطلق منها الى رؤيته الشاملة للواقع العربي في اسرائيل، والذي يتجلى في ابرز مظاهره في روايتيه «إجارة» و«بوق في الوادي».

كتب سامي ميخائيل عن تجربة انتقاله من لغة الى اخرى ما يلي: «وصلت من العراق احمل شحنة روحانية مبلورة، لكنها مختلفة، بلغة عربية كانت جزءاً مني. كنت مستعداً للتخلي عن اللغة، ولكن، قطعاً، ليس عن الشحنة الروحانية التي استمددتها من الثقافة العربية التقدمية التي تحارب من اجل البعث بطرق مؤلمة. هذه الثقافة استمدت القيم عبر استعداد لانتقاء الجيد من المختلف، ومن خلال رغبة في الحفاظ على كل ما هو حيوي من التراث. وبهذا الجهد ـ دمج اللغة العبرية مع الشحنة الروحانية المناضلة التي استمددتها في العراق، كنت، وبقيت، مثل جزيرة معزولة في حقل الثقافة الاسرائيلية. لست نادماً على ذلك، فقد احتللت مكاني، واني اكتفي به».

من هذه الجزيرة المعزولة، التي اعلن عنها سامي ميخائيل، صراحة، في مقالته، بدأت حملته على الحياة في العراق وشخصية العربي السلبية التي وصفها هنا. ففي مقالة أخرى كتب ما يلي: «من اوساط جيلي خرج اوائل الكتّاب العراقيون، وكانت غالبيتهم العظمى من اليهود. هؤلاء اليهود، مثل اسطفان هايم وانطون شمّاس، عرفوا شيئاً وقالوا غيره... وبلغ بهم الحذر الى حدّ انهم تجنّبوا اطلاق اي اسم يهـودي على شخصيـات قصصهم. اسحق بار ـ موشي هو نمـوذج جيـد لذلك. واليـوم،

بعد عودته الى [اسرائيل] بخمسة وثلاثين عاماً، لا يزال يتخذ نفس وسائل الحذر، وشخصياته مجرّد ملامح مميزة من الناحية القومية، لأنه ما زال يكتب باللغة العربية ذاتها. حتى ان الارضية محايدة. كل ذلك لأنه ظل يستخدم لغة غربته، على الرغم من انه تسلّق الى مركز مرموق في المؤسسة الاسرائيلية. افكاره متضاربة. وهو، كذلك، يعرف شيئاً ويقول شيئاً آخر. لو انه عكس، في قصصه، افكاره الحقيقية في المسألة اليهودية ـ العربية لأثار ضده جمهور قرائه. انه يخفي شيئاً يضطره الى ان يقول ما لا يفكر به. وشمّاس يخفي شيئاً هو الآخر؛ لكن ما يخفيه قد يجعله يدفع ثمناً باهظاً اكثر».

ومع ان المقالة، بجملتها، كانت موجهّة ضد انطون شمّاس، الذي يكتب بالعبرية، الّا ان المقالة احتوت على زبدة تفكير ومواقف الكاتب سامي ميخائيل، وأوضح لنا الكثير من مواقفه: «لكن القول بأن الصهيونية هي التي خلقت اللاجئين الفلسطينيين يعتبر حقيقة جزئية فقط. فتجربة يهود الدول العربية لا تقل صعوبة عن تجربة اللاجئين الفلسطينيين. والفرق كامن في ان يهود الدول العربية توصلوا الى تحسين حالتهم في مكان آخر، بينما يواصل اللاجئون الفلسطينيون الانتظار. وبعد خمس وثلاثين سنة على الهجرة الكبرى، لم تكتب القصة الحقيقية ليهود الدول العربية، الذين يشكلون، الى جانب نسلهم، نصف سكان اسرائيل.

«هـؤلاء اليهود القدامى لا يعيشون في فراغ: صحيح انه لم ينهض من بينهم شعراء يبكون شجرة الزيتون وبئر الماء المتروكة والاطفال الذين ضاعوا في الطريق، ولكنهم اضطروا الى ان يتركوا وراءهم... ممتلكات كثيرة... ومثلما انه لا يمكن تصوّر يافا وحيفا والقدس حتى قيام اسرائيل بدون عرب، فانه لا يمكن تصور الاسكندرية، وبغداد، وبيروت، وحلب، بدون اليهود الذين عاشوا فيها. اعرف انه في بغداد، على الاقل، عاصمة الخلافة العباسية، لم تتعطل الحركة التجارية في ايام الجمعة والآحـاد، وانما في ايام السبت بالذات. لم يكن العرب الفلسطينيون متداخلين في الحياة الثقافية والسياسية للاستيطان اليهودي في البلاد؛ ازاء ذلك، كان يهود مصر والعراق جزءاً عضوياً من مسيرة تلك البلدان حتى القرن العشرين». وبالطبع، لا نريد، هنا، في الدخول في نقاشات حول الفرق بين يهود العراق الذين تسلّموا المناصب العالية وذاقوا حلاوة العيش في العراق والدول العربية وبين اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم؛ لكننا نورد هذا الاقتباس لندلل على التفكير الذي يحمله سامي ميخائيل للدول العربية، وكيف تمّ اسقاطه على رواياته.

صدمة الواقع الجديد واسقاطاته على الماضي

اعتاد ميخائيل ان يقدّم الينا، في اعماله الروائية، رصيداً كبيراً من الاحداث الواقعية التي دارت في العالم العربي ـ العراق تحديداً ـ واسرائيل. وتجربة الكاتب المتعلقة بالعالم العربي تسجّلت في ثلاث روايات: «متساوون، ومتساوون اكثر»؛ و«عاصفة بين النخيل» (رواية للشبيبة)؛ و«حفنة من ضباب».

«متساوون، ومتساوون اكثر»

لا تنتمي روايـة ميخائيل الاولى «متساوون، ومتساوون اكثر» الى روايتيه الاخريين التي جاء فيهما وصف اوضاع يهود العراق («عاصفة بين النخيل» و «حفنة من ضباب»)، بل انها تقع في مرحلة الوسط: مرحلة القدوم الى اسرائيل، وما لاقاه يهود العراق، هنا، في المعبراه.

تصـوّر روايـة «متسـاوون، ومتساوون اكثر» مأساة اليهودي الشرقي وسياسة التمييز التي

يلقاها من اليهود الآخرين؛ وذلك يتجلى في الخيبة التي تصيب العائلة القادمة من العراق الى اسرائيل في المطار.

زمن الروايـة يبدأ من الثاني من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ويستمر الى ما بعد حرب حزيران (يونيو) بقليل. «وهناك حربان: كلهم [اليهود] يقومون بحرب ضد عدو مشترك [العرب]، وهناك تواز للحرب الكبرى الدائرة: حرب السفارادين والاشكنازيين».

اسم الراوي دافيد (وهو عراقي، كالكاتب، من مواليد العراق). يشق ابنا ابي شاؤول طريقهما بنجاح في الحياة: شاؤول يدرس المحاماة، ودافيد يشتغل في الجيش.

يتزوج دافيد مرغليت الاشكنازية (امّ مرغليت ترفض دافيد بسبب شرقيته ولونه «الاسود»، لكن مرجليت تتزوجه). وبعد فترة، يتطلقان، وذلك بسبب احباط دافيد النابع من طائفيته (شرقيته)، على الرغم من انه يحبها وتحبه. امّا تسيبورا، والدة مرغليت، فهي رمز الحرب والكراهية: تكره «شاي» (ابن مرغليت) دون ان تعرفه.

لقـد كانت لدافيـد علاقة جنسية مع مادلين ذات الاصل العراقي. وكل من مادلين الشرقية، ومرغليت الاشكنازية، تشده الى ناحيتها. ومع ان مادلين، التي تشتغل عاهرة عند ابي حلاوة، تقتل، الّا ان دافيد يظل يشعر بانشداد ازاءها. لقد اثبت له مقتل مادلين ان «الغنى» السريع ليس وارداً؛ لذا، رأى ان النشاط والدراسة هما الكفيلان بالاثراء.

الرواية تقدّم الينا صورة لعالم «المعبراه»، والراوي دافيد يرجع بنا الى وراء: منذ طفولته وقدوم والديه الى اسرائيل والحياة في «المعبراه»، وبعض وقائع الحرب والجوائز التي حصل عليها بعد حرب الخـامس من حزيـران (يونيو) سنة ١٩٦٧، والاهانات التي يلقاها اليهودي الشرقي، واحساسه بدونيته، والتعب والجهد الذي يبذلهما لكي يحصّل بعضاً من طموحاته؛ كل ذلك مسجّل في الرواية؛ حتى ان دونيّته تقوده، في النهاية، الى طلاق مرغليت، مع انه يحبها.

الرواية، في مجملها، تقدّم واقعاً مرّاً: هناك متساوون، وهناك متساوون اكثر. ثمة شقان يهود: الشرقيون والاشكنازيون. وعائلة ابي شاؤول تقدّم نموذجاً صارخاً على معاناة العائلات الشرقية، التي عانت الأمرّين بسبب استعلاء الغربيين عليها وسياسة الحكومة التمييزية. وما انهيار الاب جسدياً (ابو شاؤول)، واصابته بالعمى، سوى تواز للانهيار الداخلي الحاصل في الشخصيات من صدمة الحياة. وابو شاؤول يعترف: «نأتي مثلما نرجع الى البيت. يهود بين يهود. شعب واحد. لكن الامر ليس كذلك. ثمة من يقسّمهم، هنا، شعبين. انت تذكر، ضايقونا في العراق، لكننا لم نكن اقل منهم! هنا، نشكر الله، لا يطاردون اليهود، لكننا قبل ان نأتي حدّدوا لنا مستوىً آخر، مستوى من نوع ثان» (ص ٢٥). والابن شاؤول قال: «انا بحاجة الى مبلغ كبير لآخذ ابي في رحلة الى كافة ارجاء البلاد: القدس، صفد، طبريا. حتى الآن يجلس في اسرائيل ويرى فقط المؤخرة البشعة لهذه الدولة: المعبراه» (ص ٦٧).

باستطاعتنا القول ان «المعبراه» هي نقطة الانطلاق والبؤرة المركزية لتحركات عالم ميخائيل. ومن هنـا بدأت تصفية حساباته واسقاطاته على العالم العربي وشخصية العربي الفلسطيني. فرواية «متساوون، ومتساوون اكثر» تشكّل الكبسولة الاساسية لفهم عالم ميخائيل: الهرب من مطاردات العـراق (كمـا صوّرت الروايـة ذلك) والخيبة التي يمنى بها ابو شاؤول وعائلته، والاهانات التي

يلقاها الشرقي من ابناء جنسه الآخرين، بسبب شرقيته، او لونه، او ثقافته، او طبيعة حياته، وصدمة اللقاء غير الطبيعي مع الآخر (الاشكنازي)، ومحاولة التأقلم، على الرغم من كل الصعاب.

«عاصفة بين النخيل»؛ العودة الى مرحلة البلوغ

بطل رواية «عاصفة بين النخيل» هو نوري، ولد في طور البلوغ. يبدو نوري، في احيان، كفتى سعيد، تحبّه جارته دينيس، ويلعب معها، ويحترم والديه. ويبدو نوري فتى منفتحاً اجتماعياً. وله اصدقاء من اليهود والعرب.

يمثّل نوري، في الرواية، البطل الذي يحارب لاجل شرف الجماعة التي تلقى العداء من البيئة حولها. وما يراه نوري حوله يثيره، خاصة الكتابة على الحيطان: «هتلر يبيد الجراثيم». وقبل ان يترك نايف العربي، صديق نوري الحميم، الحي، ينوي الانتقام من نوري على نحو مثير وتنميطي واضح، فيقول لنوري: «يا كلب يهودي... الآن ازهق روحك... تعال وكل ضربات قاتلة... ها هي يدي قبّلها واطلب السماح... بعد ذلك، قل ثلاث مرّات: أنا يهودي مهان ووسخ...» (ص ٤٨). وما يواجهه نوري صعب وقاس؛ الاّ ان الجد يعلن «ان كل المذابح لم تستطع القضاء على... اليهود؛ فهناك، دائماً، كان ايمان قوي بالنجاة ومواصلة الحياة. امّا الحل الثاني، فهو القدوم الى اسرائيل، وهذا ما فعله حاييم وامرأته راحيل وطفلهما، في حين كانت عاصفة خطرة تهب على اليهود... اليهود يذبحون...».

يصعب تلخيص مجريات هذه الرواية. لكن سؤالاً يلحّ باستمرار: هل هذا هو الواقع الذي عاناه يهود العراق؟ وما هو الهدف من كتابة مثل هذا الادب لشبيبة في اول مطلعها؟

«حفنة من ضباب»؛ الخيبة من اليسار

تدور احداث رواية «حفنة من ضباب» في اواخر سنوات الاربعين في العراق، سنوات الغليان والثورات. فالحزب الشيوعي يضمّ بين اعضائه يهوداً وعرباً. والمخابرات تثير الرعب في قلوب الاهالي والحزبيين. واخبار اوضاع اليهود تصل الى اهالي بغداد بواسطة الكتب.

عائلة رمزي الشيوعي ـ الشخصية المركزية في الرواية ـ هي عائلة يهودية ميسورة الحال. فالاب يعمل، والابن البكر جورج يساعده. امّا الشاب الثاني، اكرم، فهو صهيوني يعلن، دائماً، رغبته بقيام الدولة الصهيونية والعيش فيها.

وبدلاً من ان يجد رمزي صداقة حقيقية مع زملائه في الحركة الشيوعية السرية، فانه يلقى العكس. ويجد رمزي اليهودي ملجأً حقيقياً بين اقربائه اليهود الذين يساعدونه على الهرب الى ايران، ومن هناك يتابع الهرب الى اسرائيل. فرمزي الشيوعي اليهودي لم يجد له مكاناً بين زملائه الشيوعيين العرب. لذا يتزايد احساس رمزي بعالمه المنفصل: تحركه بين شيوعيين عرب، من ناحية، ويهوديته، من ناحية أخرى. ويصل رمزي الى النتيجة التالية، التي ارادها الكاتب ان تكون عنواناً للكتاب ولاسئلة رمزي: «ـ معنى الامر ان كل شيء يذوب كحفنة من ضباب»، قال لرمزي.

« ـ لم افهم.

« ـ اذا كنت انت، الديك، قد جئت للاختباء عندنا، ماذا بقي لنا نحن اليهود الصغار لنفعله؟» (ص ٢٣٢).

زبدة الرواية، مع كل الشخصيات التي تدور في فلكها، هي ان رمزي لا يجد مكانه في

العـراق. والكاتب يقسّم الشيوعيين الى اسلام ويهود ومسيحيين، وهذا امر غريب على حركة سرية شيوعية، وعلى الواقع العربي عامة؛ لكن الكاتب، الذي يعامل على اساس انه شرقي، يلجأ، احياناً كثيرة، الى اسقاط هذا الامر على العرب ايضاً، لكي يخفّف من وقع صدمة التقسيم المتداول في اسرائيل.

ثمة تناقضات كبيرة في عالم هذا الروائي. فمن ناحية، يصف وضع اليهود الممتاز بعد الحرب العالمية الثانية (ص ٧٧) والعلاقة الطيبة بين اليهود والعرب (ص ١٢٧) والمصاعب التي يلقاها اليهود نتيجة يهوديتهم، ناهيك عن تنميط شخصية العربي في الرواية.

لقـد اراد ميخائيل، المصاب بخيبة امل كبيرة من الواقع الصهيوني، ان يصفّي حساباته مع العالم العربي. وهاتان الروايتان («عاصفة بين النخيل» و «حفنة من ضباب») ليستا الّا تأكيداً على ذلك. وحتى يؤكد الكاتب قناعاته السلبية عن العالم العربي الذي عاش فيه، فانه يجيز لنفسه تغيير مواقف البطل الايجابي («نايف» جار نوري في «عاصفة بين النخيل») الى شخصية سلبية. وتتركز ازمة الشخصية اليهودية في انها مرفوضة، مع اننا قرأنا عكس ذلك تماماً في ادبيات القادمين من العراق عن احوال يهود العراق والعالم العربي.

ومـع ان الشخصيات العربية، في الرواية، تبدو طبيعية ومنمّطة احياناً، الّا انها جاءت لتؤكد الغاية التي يود الكاتب تأكيدها: عدم امكانية لقاء اليهودي مع العربي، حتى لو كانا من نفس البيئة ولهما نفس الاهداف، وبالتالي كان على رمزي، الذي وقع في حب سهام، ان يبحث عن بديل آخر لكل عالمه؛ وذلك البديل تحقق بهرب رمزي الى اسرائيل، مع ان رمزي كان يعارض، في البداية، اقامة دولة صهيونية، ويختلف مع مبادىء الحركة الصهيونية.

لقد استطاعت الخيبة الكبيرة المصوّرة في رواية ميخائيل الاولى «متساوون، ومتساوون اكثر» ان تدفع الكاتب الى ان يجري حساباً عسيراً مع كل عالمه. ولقد قام الكاتب باسقاط الكثير من المشاكل على العالم العربي، وحاول ان يكبّر السيئات، مع اننا لاحظنا، في احيان، مدى كبر حنينه للعالم الذي ولد ونشأ وترعرع فيه. وعلى الرغم من كل ذلك، اجرى الكاتب حساباً آخر مع الحركة الشيوعية هنا، كما سنرى في رواية «إجارة»، ونمّط العربي فيها وفي رواية «بوق في الوادي».

الواقع في الداخل

في مجال البحث في عالم ميخائيل، نجد ان رواية «إجارة» هي اهمّ عمل له. ففي هذا العمل، نجد ان اغلب الشخصيـات مصابة بانفصام في الشخصية، وتقول غير ما تفكر، وتؤمن، به، باستثناء المتقاعد طوبيا.

فمـا نلاحـظه في هذه الرواية ان الادب العبري، في مجمله، يأتي كاستجابة لمجريات الواقع، وخاصة الحرب. فخوفاً على الشاعر العربي الشيوعي فتحي من مطاردات الشرطة تجيره شولا في بيتها في زمن «حرب الغفران». طوال هذه الفترة، يسوق لنا الكاتب مناقشات لافكار، ويقدّم الينا شخصيات عديدة: مردوخ زوج شولا الذي يحارب في سيناء، واميل، وعماليا، وفؤاد زوج شوشانا. كل هذا يدور على ارضية ازمة الحرب. وفي النهاية، يخلص الكاتب الى ان الايديولوجيات اليسارية لا تنتصر، بل القوميات هي التي تنتصر في النهاية، ويفترق الجميع بعد خيبة كبيرة. ونرى ان التمزّق الغالب في الشخصيـات ما هو الّا نتيجة لاحساس الشخصيات القومي ونسيانها ما تؤمن به. ولأهمية هذه الروايـة، رأينـا ان نقـوم بتقديم كل من الشخصيات الرئيسة على حدة. والملاحظة الرئيسة التي

نخرج بها، بعد قراءتنا الرواية، هو ان ميخائيل، استكمالاً لما بدأه في «حفنة من ضباب»، يستكمل عملية تصفية حساباته مع الحركة الشيوعية في اسرائيل، ليقدّم الينا عالماً مهزوزاً في روايته الاخيرة «بوق في الوادي».

فتحي؛ الانقسام على الذات: فتحي هو عربي مشهور كشاعر، ويشارك زملاءه اليهود العمل في الحزب الشيوعي الاسرائيلي.

يقيم فتحي في قرية يرى اهلها به انه انسان فقد عروبته، ويرى به اليهود انه عربي متطرف. ولقد خطب فتحي اخت وصفي، مع انه ما زال يقيم علاقة مع «دفنه» اليهودية التي تزوره في بيت شولا.

احاسيس فتحي القومية لا تتماشى مع شيوعيته (اميته)، بل تزداد حين يعلم بأن الجيوش العربية انتصرت على الجيش الاسرائيلي في بعض المواقع. واحلامه القومية تطغى، في احيان، على الايديولوجيا الشيوعية التي يؤمن بها. لذا، فهو يحمل نقيض ما يؤمن به، ويحلم باسترداد البلاد التي اغتصبت على ايدي اليهود. وتنتاب فتحي مشاعر متضاربة بشأن صديقيه، شولا ومردوخ، اللذين اجاراه في محنته. ويرى انه سيساعدهما حين يسترد الوطن المسلوب وسيحميهما، فهو يلجأ في دارهما. ويظل فتحي اسير البيت واسير افكاره، دون ان يقوم بأي فعل. ويدرك، في النهاية، ان شولا ليست الاّ يهودية، وهو ليس الاّ عربياً.

تثير شخصية فتحي اسئلة كثيرة. لكننا ندرك، من خلال قراءة الرواية، انها شخصية واقعية (وليست مجرّد بوق، او رمز، لتفريغ آراء الكاتب بواسطتها)، وفيها تناقضات جمّة. لكن كل هذا لم يمنع ان تكون شخصية نمطية ومقولبة من الطراز الاول، وحتى مشوّهة في احيان كثيرة.

اذا اردنا ان نعدّد سلبيات الشاعر الشيوعي فتحي، فسنجد الكثير. فالشاعر فتحي يحمل نظرة تعال على ابناء شعبه في المناطق المحتلة (ص ٤٦)، ويرى الشاعر بدم احد الشهداء الفلسطينيين وسخاً: «لم اقصد ذلك يا ابتسام. الدم مثل أي وسخ آخر، يكفي غسله مرة واحدة» (ص ١١٨). واللقاء الذي يجرى بين عبلة ومجيد والشاعر في المناطق المحتلة ما هو الاّ تأكيد على نذالة الشاعر وانتهازيته وساديته. ولا يقتصر الامر على ذلك، بل ان الشاعر يغضب ويشعر بأنه مهان (هو المسلم) امام فؤاد المسيحي! والفتاة البتول التي يحلم الشاعر بالزواج بها وخطيبته الساذجة هيام (ص ٩٧) ونقاش شوشانا مع شولا في ان الشاعر سيؤكد لاصحابه انه نام في بيت شولا وقت الحرب، واثباتاً على رجولته وفحولته سيؤكد لهم انه ضاجعها (ص ١٩٦ ـ ١٩٧). والشاعر تقوده غرائزيته وحيوانيته الى استغلال كونه شاعراً لاقامة علاقات مع فتيات وابتزازهنّ جنسياً. أهذا هو العربي والشاعر كما يراه ميخائيل؟!

ولا يترك الكاتب الأمر دون ان يؤكد حقيقة انقسام الذات الذي يحمله الشاعر في نفسه: مع انه يستجير في بيت يهودي ورفيق حزب، يحلم الشاعر بالقضاء على اسرائيل. فقبل نشوب الحرب بيوم قال الشاعر لوصفي:

« ـ هذا لن يستمر زمناً طويلاً.

« ـ ستترك الحزب ؟

« ـ لا، دولتهم ستمحى» (ص ٣٤٣).

وطوبيا المتقاعد الذي يعرف ان شولا تجير الشاعر العربي في بيتها يثور ويقول لها: «انها تخبىء عدواً في بيتها» (ص ٣٦٤). ومع ان الشاعر فتحي هو صديق ورفيق مردوخ، فانه يحاول الايقاع بشولا والنوم معها، ضارباً بالقيم والاخلاق عرض الحائط. ومن ناحية اخرى، يقوم بممارسة الجنس مع «دفنه»، التي جاءت لزيارته في بيت مردوخ.

يصعب القيام بحصر تناقضات الشاعر هنا. لكن ممّا يؤكد نمطية هذه الشخصية هو ان الكاتب مسخ هذه الشخصية وجعلها اقرب الى الحالة المرضية (النرجسية، الانتهازية، السادية، الخيانة، التفاهة احياناً، وعقد النقص، الخ). ولم يترك الكاتب للقارىء اي فرصة للاقتناع بكل رذائل هذه الشخصية، بل حشاها بمختلف الصفات والخصائص السلبية.

ان دراسة شخصية الشاعر فتحي تستدعي فصل الحقيقي عن الزائف منها؛ وهذا هو ما اوقع الكاتب في قولبة هذه الشخصية الى اقصى الحدود. لقد اراد الكاتب، عبر هذه الشخصية المثقفة، ان يؤكد لنا ان لا امكانية للقاء مع العربي، حتى ولو كان ابن البلاد ويشتغل مع اليهودي في المكان ذاته، ويزامله، حزبياً وفكرياً. فما يبقى من هذا الشاعر الشيوعي ليس الاّ قوميته المتطرفة التي تقضي على شيوعيته، وتدفعه الى التفكير بمختلف الافكار النمطية المختلفة التي قام الكاتب بالصاقها به، محاولاً إظهاره بمظهر الانسان النرجسي، والمريض، والمنفصم شخصياً، والذي لا يفكر الاّ بعروبته، ناسياً كل من ساعدوه ومدّوا له يد العون.

شولا؛ التمزق والحقيقة: قامت امّ شولا بدفع ابنتها الى الزواج من الشيوعي مردوخ، مع ان الابنة كانت تحب رامي الصهيوني. وحين علمت شولا بأن رامي قتل في الحرب ذهبت الى تعزية اهله.

تلعب شولا دوراً هاماً في الرواية. فهي صاحبة البيت الذي يختبىء الشاعر فيه. وهي تعاني من خيبة كبيرة من كل ما يدور حولها. وتنتظر مكالمة هاتفية من زوجها مردوخ الذي يعتنق مبادىء شيوعية ويذهب للمحاربة في سيناء ليؤكد ولاءه لاسرائيل التي قدم إليها من العالم العربي. وتدرك شولا حقيقة زيف الافكار التي يحملها الحزبيون؛ لذا، تعمل على الحفاظ على عالمها الخاص في خضمّ هذه المعمعة التي تدور حولها، وترى، بالتالي، زيف افكار امها التي تحاول اظهار ايمانها بأفكار الحزب، وتفعل ما يناقض ذلك.

حين تعلن شولا رفضها وتخلّيها عن معتقدات الحزب، تبدأ بالتحرر. وترى، في النهاية، ان ما من امكانية للتعايش في هذا الوضع، ومن الصعب اكثر تحمّل زيف الافكار، فنرى ان شولا ومردوخ يعانيان من ازمة الولاء للدولة الصهيونية والتناقض الحياتي الذي يخلقه الفكر الذي يحملانه؛ لذا، تلجأ شولا الى التحرّر من هذا الوهم وعيش الحياة الحقيقية كما هي، دون اية رتوش. ويؤكد الزوج الشيوعي مردوخ عدم إيمانه بالافكار التي يحملها بمشاركته في الحرب وتحمّسه لها.

فؤاد وشوشانا: فؤاد هو عربي مسيحي تزوّج من شوشانا اليهودية. يعاني فؤاد من عقدة نقص على طول الروايـة، ولا يجد راحة الاّ في التهجّم على الآخرين، والشتائم، والعصبية الزائدة. وشخصيته نمطية تخضع، احياناً، في تصرفاتها، لغمزات ولمزات قلم الكاتب نفسه. وفؤاد لا يحسب على الطرف العربي كعربي، وعلى اليهود يحسب كمتطرف. واولاده يعانون بسبب تبنّي كل منهم هوية خاصة به. وشوشانا تعاني من ارتباطها بفؤاد. فهي اكتشفت حقيقته بعد ان تزوجته. وهي تعمل مسـاعـدة لشـولا على تربية «عيدو». ولا ترتاح شوشانا، الاّ بعد ان تجري مكالمة مع اخيها بعد

انقطاع عن اهلها وعالمها دام تسع عشرة سنة. والمضايقات التي يلقاها فؤاد وشوشانا، بسبب ارتباطهما، كثيرة، ويعاني الاولاد هم الآخرون بسبب هذا الارتباط غير الناجح بين العربي واليهودية.

عماليا واميل: تظهر عماليا في الرواية كامرأة ذات شخصية قوية جداً. وهي ابنة عضو كنيست، وتعمل كمعلمة. وزواجها من اميل العربي المسيحي كان ناجحاً؛ لكنها استطاعت ان تغيّر شخصية اميل كثيراً، الى درجة انه لم يعد عربياً بعد ارتباطه بعماليا؛ ويدرك القارىء انه اصبح انساناً رهن يدي عماليا.

اللقاء بين شوشانا وفؤاد، من جهة، وعماليا واميل، من جهة أخرى، صعب جداً. ففؤاد يتهم عماليا بأنها حولّت اميل الى انسان آخر تماماً، ويشكّك، ايضاً، بنزاهة عماليا. وعماليا، من جهتها، لا تريد رؤية شوشانا وفؤاد عند شولا.

يحاول ميخائيل، من النقاش الدائر بين افراد الحزب والازواج ان يثبت لنا امرين: عدم نجاح الزواج من يهودية بالتقريب بين فئتين، وسقوط الايديولوجيا امام حقيقة الواقع الراهن. فالثمن الذي دفعه اميل للزواج من عماليا كان كبيراً: فهو لم يعد العربي الذي كانه قبلاً، ولم يتحوّل الى يهودي، ويرضى بواقعه، ويتحمّل الكثير بسبب ارتباطه بعماليا.

وصفي: مع ان وصفي ليس شخصية مركزية في الرواية، الاّ انه شخصية هامة، لأن الكاتب ميخائيل اسقط عليها الكثير من الامور والقضايا التي يجدر مناقشتها. وصفي هو صديق الشاعر فتحي وأخو خطيبته. يسافر والشاعر لزيارة اصدقاء لهما في المناطق المحتلة (مجيد وعبلة). وفي اثناء وجود الشاعر في بيت عبلة ومجيد تنشب «حرب الغفران».

وصفي هو واحد من فلسطينيي الـ ١٩٤٨ الذين اغتنوا بعد بقائهم في البلاد؛ لذلك، هو واحد من فئة المستفيدين من كل ما جرى.

في طريق سفرهما (الشاعر ووصفي) يسخّر الكاتب قلمه لتأكيد برجوازية الشاعر، ووصفي يوّبخ الشاعر قائلاً له ان ابناء المخيمات هم فلسطينيون ايضاً، ويدحض نظرة الشاعر المتعالية على ابناء شعبه.

امرأة شقيق وصفي الارملة تعيش في مخيّم بجانب جنين؛ لذلك، يقوم وصفي والشاعر بزيارتها. وحين يصل وصفي ويسأل عن ابنة اخيه، يقول له ابن اخيه انها تظل تمشي في المخيم من ناحية لناحية، ويؤكد لعمّه: «لا تقلق يا عم وصفي؛ عندما اكبر ساقتلها. لن يمس شرفك بسبب هذه الملعونة» (ص ٥١). هذه هي الصورة الاولى التي قدّمها الينا ميخائيل عن حالة المخيم، وعن حالة ابنة شقيق الشاعر ابنة الـ ١٤ سنة. ثمّ تابع الكاتب، عبر وصفي، وصفه لحالة الفقر المدقع في المخيم وثراء وصفي.

يقرّر وصفي قضاء ليلة في المخيم عند امرأة اخيه ويطلب من ولديها النوم في سيارته الاميركية لحراستها، وذلك خوفاً من اللص الشارد في المخيم (الاشارة التي يفتعلها ميخائيل لضرورات اكزوتيكية). وتبدأ امرأة اخيه تشرح له كم كان شوق اخيه الميت كبيراً لرؤيتهم قبل موته؛ وتقول له انهم (وصفي واهله) اهملوه بسبب اهتمامه بالارض. بمعنى آخر، نسوه لاجل مصالحهم الخاصة. وابلغ ما في الامر، هو ان ميخائيل قولب وصفي وأظهره بمظهر الانسان النذل الذي تدفعه غرائزه وكبته لارتكاب افظع المحرّمات، وهو اشتهاء ابنة اخيه «امل» (ص ٧٥).

بهذا وضع ميخائيل شخصية وصفي في وضع يصعب تصديقه: اشتهاء المحارم ومحاولة اقامة علاقة جنسية مع ابنة اخيه القاصر.

لقد اراد ميخائيل ان يقدّم، الينا، في هذه الرواية، وجبة دسمة عن إفلاس الايديولوجيات اليسارية، محاولاً ان يؤكد ان السبيل امام مردوخ وشولا هو فعل عكس ما يؤمنان به تماماً. ويجدان راحتهما بعد ان يلبس مردوخ ثياب الجندية وتترك شولا الحزب نهائياً. هنا التحرّر يبدأ. وكذلك يصل الشاعر فتحي الى النتيجة عينها، حين حاول تقبيل شولا في النهاية: «كان مجرد عربي، وكانت هي مجرد يهودية» (ص ٣٧٢). هذا الحاجز الذي قام بين فتحي وشولا ما هو الا تأكيد لاستكشاف الشخصيات لذواتها: كل واحد من هاته الشخصيات تنزع الى الحل القومي، ولم يبق من شيوعية هذه الشخصيات سوى الكلمات الرنانة التي يتبادلونها فيما بينهم.

لقد اثبت الكاتب ان لا لقاء يتمّ عبر الايديولوجيا اليسارية (الحزب الشيوعي). فمع كل الشعارات الوحدوية والاخوية، والاهمية التي يرفعها الحزب للمساواة بين القوميات، فانه لا لقاء حقيقياً بين هذه الاطراف. والانكى من ذلك هو ان لا لقاء، ايضاً، على المستوى الشخصي: فعلاقة دفنه مع الشاعر فتحي تنتهي بحكم مواقف الشاعر المقرفة؛ اذ انه يبحث عن فتاة بتول. وعلاقة شوشانا بفؤاد تذوي في ضوء الواقع القاسي وشعور فؤاد الزائد بالنقص، واميل يتحوّل الى لعبة في ايدي عماليا المسيطرة.

لقد اكد الكاتب ميخائيل (عبر تنميط الشاعر، وقولبته، وتشويه الشخصيات العربية الاخرى) عدم امكان اللقاء. وثمة اعتراف يجدر تسجيله لصالح الكاتب، وهو انه استطاع ان يقدّم الينا شخصيات عربية تنبض من الواقع، لكنه لم يدّخر جهداً في ان يقذف عليها مواقفه وآراءه وشططه؛ لذا، بدت الشخصيات العربية، وخاصة شخصية الشاعر، شخصيات مقولبة ونمطية جاءت لتخدم فكرة الكاتب الاساسية: خيبة في العالم العربي (لا لقاء بين الشيوعيين العرب واليهود في العراق) وعدم امكان اللقاء بين افراد الحزب الواحد في حيفا.

والنهاية هي ان كلاً من هاته الشخصيات تبحث عن ملجأ قومي تلوذ به في ضوء الصراع القائم. بناءً على ذلك، نرى ان محاولة ميخائيل، منذ البداية، هدفت الى النفاذ الى دواخل ابطاله، في محاولة منه لتأكيد عدم امكان اللقاء تحت المظلات اليسارية، والشيوعية خصوصاً. وممّا غذّى شعور الكاتب بهذا الامر هو خيبته منذ فترة قدومه الى البلاد، كما جاء في روايته «متساوون، ومتساوون اكثر».

هذه الازدواجية التي يحملها الكاتب في داخله ما زالت تعود وتتردد في سائر اعماله: ثمة عربي ويهودي دائماً؛ ثمة خير وشر؛ ثمة انقسام بين عالمين (عربي ويهودي). نعترف بأن هذه الثنائية قد تفيد الكاتب؛ لكننا نرى، من جهة اخرى، انها قصّرت من فهمه لحقيقة الصراع الدائر. ومهما كانت هذه الثنائية قائمة وموجودة على سبيل الافتراض، فانه ليست هناك ثنائيات مطلقة، كالخير والشر وما اليهما. ثمة خير وشر في الشاعر. لكننا نرى ان الشاعر ينزع الى الشر دائماً (وهذا قد يكون مبعثه التقسيم الداخلي النابع من ذات الكاتب في الاساس). ولو ان الكاتب استطاع ان يتخلّص من الاسقاطات والانتهازية لاستطاع ان يقدّم الينا اعمالاً انزه واجدر ممّا قدّم. لكن هذه الازدواجية، من ناحية، واستماتة الكاتب لتأكيد مقولة «يؤمنون بشيء ويفعلون شيئاً آخر»، دفعته، في النهاية، الى تشويه حقيقة الواقع والاسقاط عليه. ومع كل ذلك، لم يستطع الكاتب ان يصفّي حساباته مع كل اليسار والواقع؛ فلقد نسي، او تناسى، ان الصراع هو الذي يشوّه الواقع، وراح يصفّي حساباته

مع الماضي والحاضر، محاولاً، قدر الامكان، التخلّص من آثار علاقاته مع الحزب وبناء عالم جديد يتناقض مع الصراع القائم الذي يشوّه الحياة في البلاد.

«بوق في الوادي»

رواية «بوق في الوادي» هي محاولة للمصالحة مع الواقع خارج اطار الايديولوجيا (تفريغ الشخصيات من انتماءاتها الايديولوجية والواقعية ليسقط الكاتب عليها ما يريده) وخارج اطار الصراع العام. وقراءة مدققة للرواية تبدي لنا ان الرواية لم تستطع نقل الحدث الخاص المهزوز الى المستوى العام؛ فظلّت القصة المحورية في الرواية تتأرجح كقصة فردية، قد تحدث وقد لا تحدث؛ لكن ما يهم القارىء هو انها لا تمّت الى عالمه ـ عالم الصراع ـ بصلة.

لقد افرغ ميخائيل غضبه في رواياته السابقة، وها هو يعاود نبش الواقع من خلال ازدواجية عالمه المنقسم على ذاته: العربي واليهودي.

هدى فتاة عربية اسرائيلية تحلم برجل شاعر كيهودا عميحاي، وهي مغرمة بالحياة الاسرائيلية وتعيش حياة شبه هادئة مع جدها الياس واختها ماري في وادي النسناس.

القادم الجديد، من روسيا، أليكس، يأتي مع بوقه ليسكن في العمارة التي تسكن فيها هدى، التي تقع في حبه وتصاحبه على نيّة الزواج منه. سنة ١٩٨٢، يقوم حكّام اسرائيل بشن هجوم همجي على لبنان؛ وبنهاية مفتعلة يسقط أليكس ضحية في الحرب ويترك لنا الكاتب باب النقاش مفتوحاً حول امكان نجاح الزواج بين عربية ويهودي، وكأن الحل يكمن بالزواج وبالعلاقات بين الافراد.

بمثل هذه الاحداث التي يصعب ان تنقل حقيقة وابعاد الصراع والوضع يقدّم ميخائيل الينا حبكة ضعيفة وغير مستساغة، ويتركنا ازاء اسئلة كثيرة. وأحد هذه الاسئلة هو: لماذا لم تبدأ الرواية من بعد منتصفها، اي بارتباط هدى وأليكس، والصراع والخلاف الذي يترتّب على هذا الامر؟ او تأثير الاوضاع على زواجهما؟ لكن الكاتب، وهذا حقه، بدلاً من ذلك ادخلنا الى قصة رومانسية ولم يدخل الى جوهر الأمر، وبقي يبحث في سطح الامور، وقدّم الينا، في النهاية، رواية نستطيع ان نعتبرها سيرة ذاتية لفتاة معقدة، تشعر بالنقص، وتحاول ان تكون اسرائيلية. والكاتب لا يزوّجها ـ لكي لا يدخل في تناقضات الموضوع ـ بل يتركها تواجه ازمة موت حبيبها في الحرب، ونرى انه من حق ماري ان تعلن: «الآن، كل شيء سيتغير. وقعت ماري في حب صاحب بوق» (ص ٦٧). ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل لم يترك الكاتب للقارىء مناسبة الاّ وقدّم اليه التقسيم الطائفي لابطال القصة: فابو نخلة المسلم، صاحب العمارة، أتي لخطبة الحفيدة المسيحية ماري لابنه المسلم زهير. وهدى اجتهدت في التنكر لهويتها القومية (ص ٢٠) وكأن هذا هو الشرط الاساسي لدخولها جنة الحياة الاسرائيلية! وشخصية هدى نمّطت وقولبت؛ فهي حلمت، بعد رفضها الزواج من بهيج، بأنها قد تحب قواداً (ص ٧٠)؛ والازعر في الرواية هو العربي زهير، الذي يقوم أليكس بردعه عن ماري واسالة دمه. والكاتب نمّط: «اليوم جاءت مع ابن اختها، المحامي حليم، شخصية محترمة ولطيفة في الوادي. كان سميناً جداً. جاء، الآن، محتذياً شبشباً ومرتدياً معطفاً طويلاً فوق البيجاما. كان، من عادته، ان يتأنق في ملبسه ويسير في الوادي برأس مرفوع. عرب كثيرون يرفعون رأسهم، اليوم، في البلاد؛ لكن المحامي السمين رفع رأسه في بداية سنوات الخمسين، في وقت بدا لقسم من العرب انفسهم انه لمن المخجل ان تكون عربياً» (ص ٧٥).

وتنازعت هدى مشاعر متضاربة: هل تنام مع اليهودي أليكس، ام لا؟ هدى معجبة بأليكس

اشد الاعجاب، واغلب فصول الرواية دارت حول هذا الامر، وكأن الصراع ليس الّا صراع حب وجسد بين الشعبين. وما وجدته هدى مع أليكس العاشق الحنون لم تجده مع بهيج العربي. فاليهودي عاشق جيد، وهدى تبحث عن عاشق جيد بكل جوارحها. أهكذا تطرح الامور؟!

وبساعة فكرت هدى بوحيد، خطيب اختها ماري، رأينا التنميط والقولبة يبلغان اقصى مدى: «لكن وحيداً كان مهماً في نظري في تلك الساعة، لأنه كان عربياً واضح الجذور اكثر منّي ومن ماري. انه يعيش في قرية ولا يردد اشعار عميحاي غيباً. ومع ان ثيابه اسرائيلية عصرية، الّا انه، بروحه وطريقة تفكيره، ما زال ملتصقاً بالجذور» (ص ١٥٣).

لذا، بدت ازمة هدى انها ليست لصيقة بالجذور، وما بحثت عنه يخالف هذه الجذور. وسافرت هدى وماري مع أليكس ووحيد الى ايلات. وهناك نامت ماري مع خطيبها وحيد وأصيبت بفزع (ص ١٨٢ ـ ١٨٣)، بينما لم تصب هدى بأي فزع مع أليكس الحنون.

وحين عادت ماري وهدى الى البيت علمتا بأن قريبهما في بيروت قتل. وبدأت ادانة أليكس من قبل الجميع؛ وبدأ الكاتب بافتعال المواقف لضرب العلاقة (ص ١٨٧)، مع ان الجد حاول تهدئة الجو ورؤية الامور بشكل آخر.

وأُخذ أليكس الى الجندية، ولم تره هدى قبل ان يسافر. وبعد مضي فترة، عرفت انه قتل في الحرب. وما فكرت به هدى قدّم الينا صورة واضحة عن الصراع الذي دار في داخلها: «لقد ربطت مصيري بيهودي؛ لكن مخاوفي كانت مخاوف عربية؛ حتى اني لم اجرؤ على الاقتراب وسؤال الناس القلقين الواقفين على الرصيف. خيّل الي انهم كلهم يرون ذلك على وجهي؛ شعرت بأني اسير كعربية؛ انظر كعربية؛ افكر كعربية. شيّع الرجال والنساء الواقفون على الرصيف الابناء والاخوة والازواج والآباء الذاهبين الى حرب يهودية، بنظرة يهودية. تعاظمت الغربة في داخلي مع كل خطوة خطوتها...» (ص ٢٢٠).

هذا الصراع المنمّط تأزم في داخل هدى، الى ان علمت، بعد فترة، بأنها حامل من أليكس. وظل الجنين بقايا اسئلة حملتها هدى في داخلها عن المستقبل.

لم تنجح الرواية في تقديم ارضية حقيقية للشخصيات العاملة على تطوير الحدث. وكما رأينا في السابق، فان قضية المزواجة بين العربي واليهودي بشكل مفتعل، كما طرحها ميخائيل، سقطت. وفي هذه الرواية الاخيرة، فشل ميخائيل في تقديم واقع حقيقي ينبع من الصراع، بل انه قدّم، خارج اطار الايديولوجيا والصراع، عالماً هشّاً لفتاة حالمة نمّط شخصيتها وقولبها وجعلها اداة لبناء رواية ضعيفة.

يبقى سؤال يتردد: لماذا قتل أليكس؟ ألَم يكن الاجدر ان يظهر في بداية الرواية، لنرى ما قد يحدث بعد زواجه من هدى؟ الأزمة ليست ازمة افراد، ولا أزمة احزاب، ولا ازمة عقد واسقاطات، بل الازمة ازمة صراع يستمر ويستنزف القوى. والرواية دليل على فشل ميخائيل في التقاط جزئيات الواقع لاعادة تركيبها، ولطرح معادل موضوعي للصراع.

خلاصة

قدّم ميخائيل الينا، في مجموع رواياته التي سبق ذكرها، عالماً عاشه، واراد من تقديمه لهذا العالم ان يؤكد لنا حقيقة افلاس الايديولوجيا اليسارية (وخصوصاً الشيوعية) وعدم امكان اللقاء

مع الطرف الآخر، حتى في اقسى واصعب الظروف. ولم يكلّفه هذا الامر عناءً كبيراً. فميخائيل صاحب تجربة في الحزب الشيوعي العراقي ويعرف الواقع العربي عن كثب. لذا، في محاولة منه للتخلص من تأثير صدمة الواقع الجديد («المعبراه» في رواية «متساوون، ومتساوون اكثر»)، رأى ان يدين الحركات الشيوعية كافة، وان يندّد بكل ما كان. ورأى ان لا امكان للقاء، حتى عبر الاحزاب التي تنادي بالمساواة والاخوّة.

ولكي يؤكد هذا الامر ويضرب الحركة الشيوعية العراقية كتب كل ما كتبه واسقط ما اسقطه على شخصياته العربية. فرمزي الشيوعي في رواية «حفنة من ضباب» لم يجيره احد من زملائه الشيوعيين العرب، بل اجاره يهود العراق، وساعدوه على الهرب الى ايران؛ بينما الشاعر فتحي، المقولب، وجد استجارة عند شولا حتى في وقت غياب زوجها في سيناء؛ وشوشانا تعاني بصمت من زواج فؤاد (في «إجارة»)؛ وعماليا تسيطر على اميل؛ بينما أليكس الطيب، والحنون، والرقيق، يموت في الحرب، تاركاً جنيناً في بطن هدى، دون ان نعرف كيف كان سيعامل هدى لو تزوجها واستمرت حياتهما سوية!

قدّم ميخائيل الينا، في رواياته كافة، عالماً منقسماً على ذاته، ومزدوجاً. ومع ان الازمة ليست ازمة افراد، او حزب يساري، او علاقات رومانسية، الّا ان ميخائيل أكد ذلك، ودفع أبطال رواياته الى معالجة هذا الواقع، مسقطاً عليه ما عاناه ميخائيل، ويعانيه، بسبب سياسة التمييز، حتى تجاهه، لكونه ابن طائفة شرقية.

جوهر الصراع الحقيقي ولبّه لم يفهمه ميخائيل، او تحاشى الاقتراب منه: الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو الذي ترك آثاره في ابطاله وشوّه علاقاتهم، وليس فوارق الطوائف، او الحزب، او الفرد. هنالك سياسة تمييز واضحة تجاه العربي، نتيجة لكل الصراع القائم، الّا ان ميخائيل رأى ان اسهل الطرق لتصفية حساباته، ولتحقيق مصالحه الضيقة، هو ان يكتب بالعبرية، ثمّ ان يدين عالمه القديم، وان يؤكد افلاس اليسار. وبعيداً من الصراعات في داخل الحزب الشيوعي، كتب ميخائيل رواية «بوق في الوادي»، وهي رواية هشّة وغير مقنعة. والنتيجة: موت أليكس وبقاء هدى والجنين، كعلامة سؤال امام الواقع القاسي.

ان التوازيات والثنائيات التي حاول ميخائيل خلقها لم تنجح في عكس الواقع. ويبقى امر هامّ حاول الكاتب تأكيده، وهو ان ابطاله آمنوا بشيء وفعلوا شيئاً آخر؛ لذا، كتب كل ما كتبه لفضح الكذبة، متناسياً ان كذبة الاحتلال هي الكذبة الاساسية التي تترك أثرها في الافراد والعلاقات وتشوّه الحياة.

المراجع

سامي ميخائيل، «الانتقال من لغة الى اخرى»، **لقاء** (كفار سابا، تل ابيب)، العدد ٣، ربيع ١٩٨٦؛ و«نقوش عربية على جدار الصهيونية»، **المصدر نفسه**، العدد ٤/٥، شتاء ١٩٨٦؛ **ومتساوون ومتساوون اكثر**، تل ـ أبيب: هوتسآت بوستان، ١٩٧٤؛ **وعاصفة بين النخيل**، تل ـ ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٥؛ **وحفنة من ضباب**، تل ـ ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٧؛ **وبوق في الوادي**، تل ـ ابيب: عام عوفيد، ١٩٨٧.

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

اسلحة جديدة وتعيينات

ان الحديث الابرز بلا منازع في مجال الشؤون العسكرية الاسرائيلية، خلال الشهور الثلاثة آذار ونيسان وأيار (مارس وابريل ومايو) ١٩٨٩، هو الكشف عن دبابة قتال رئيسة جديدة هي «مركافا ـ ٣». كذلك أعلنت اسرائيل، خلال الفترة عينها، عن تطوّرات تسليحية عدّة هامة، تمثّلت في احياء مشروع اقتناء غواصتين جديدتين لحساب سلاح البحرية، وشراء طائرات مروحية أميركية، واستلام أولى طائرات «فانتوم ـ ٢٠٠٠» المعدّلة محلياً. والى جانب هذه الامور، فقد أجريت تعيينات اضافية داخل المؤسسة الدفاعية، فيما سجّلت شركات الصناعة العسكرية اوضاعاً متفاوتة بين تحسّن وتراجع.

دبابة «مركافاه ـ ٣»

كشفت اسرائيل، في الرابع من أيار (مايو)، عن دبابة القتال «مركافاه ـ ٣» التي طورتها شركة «الصناعة العسكرية الاسرائيلية» الحكومية. والمعروف ان هذه هي النموذج الثالث للدبابة «مركافاه»، التي هي من التصميم والانتاج الاسرائيليين بالكامل. وكان سبق لاسرائيل ان باشرت بانتاج النموذج «مركافاه ـ ١» في العام ١٩٧٨، بعد البدء بتطويره في أعقاب حرب العام ١٩٧٣، وسلّمت ٤٠٠ دبابة من هذا الطراز للقوات البرية حتى وقف الانتاج في العام ١٩٨٢. وقد شهدت «مركافاه ـ ١» القتال للمرة الاولى خلال غزو لبنان، علماً بأن نماذج تجريبية ربما اشتركت في معارك آذار (مارس) ١٩٧٨، في جنوب لبنان. غير ان النواقص في اداء الدبابة، وخصوصاً في مجال ضعف محرّكها وآليات الحركة والتعليق، أدّت الى تطوير نموذج ثان محسّن هو «مركافاه ـ ٢»، الذي استمر انتاجه بين ١٩٨٢ و١٩٨٩. وعلى الرغم من قدرة اسرائيل على انتاج مئة الى ١٥٠ دبابة سنوياً، غير ان عدد دبابات «مركافاه ـ ١» في الخدمة يبلغ حوالى ٤٠٠، وعدد «مركافاه ـ ٢» ٤٠٠ أيضاً، ويمثل ذلك أقل من خُمس (٢٠ بالمئة) القوة المدرّعة الاجمالية البالغة ٤٠٠٠ ـ ٤٢٠٠ دبابة (**الحياة**، لندن، ٦/٦/١٩٨٩).

غير ان الطراز «مركافاه ـ ٣» لا يشكل تطويراً اعتيادياً للنموذجين السابقين. اذ انه تمّ استبدال جميع النظم الفرعية والتسليحية والحركية فيها تقريباً، باستثناء جهاز نقل الحركة، بحيث لم يبق من «مركافاه ـ ١» و«مركافاه ـ ٢» سوى التصميم الاساسي للهيكل والبرج، على الرغم من وجود تعديلات هامة فيهما، من حيث تكوين التدريع ونوعيته. ويجدر التذكير، في هذا المجال، بأن ما ميّز التصميم الاساسي لدبابة «مركافاه» وأكد انه تطوير اسرائيلي صرف، هو وضع المحرك في مقدم الهيكل بدلاً من مؤخرته، من اجل زيادة حماية الطاقم، وايجاد مقصورة في الخلف تتسع لنقل ثمانية جنود، أو ٤ ـ ٥ جرحى، او قذائف ووقود اضافية، ووضع البرج في موقع خلفي نسبياً على ظهر الهيكل (علاوة على شكله الهندسي المتميّز).

تتمحور التغييرات المدخلة على «مركافاه ـ ٣» في أربعة مجالات رئيسة، هي: الحماية، والسيطرة على الرماية، والمحرك، والتسليح. فقد أكد المسؤولون الاسرائيليون، وفي مقدمهم الجنرال (متقاعد) يسرائيل طل، الذي يعتبر «أب» دبابة «مركافاه»، ان هناك ثلاثة تعديلات في التصفيح. فقد كانت «مركافاه ـ ١» تتزود بتصفيح مؤلف من طبقتين منفصلتين (تفصلهما طبقة هوائية ونظام كبح حرائق) من الفولاذ، بينما أُضيفت طبقة من التصفيح الخاص الى مقدم وجوانب البرج ومقدم الهيكل وفوق الجنزير والعجلات الحديدية. غير انه تمّ الغاء نظام الطبقتين الفولاذيتين كلياً في البرج في «مركافاه ـ ٣»، بحيث صار يتشكل من قالب فولاذي مصبوب بطبقة

واحدة وعليه نتوءات لتركيب الصفائح المنفصلة القابلة للنزع والاستبدال عند الحاجة (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٥/١٩٨٩). أمّا الهيكل، فما زال يتألف من طبقتين، غير ان الطبقة الخارجية في الجوانب لم تعد من الفولاذ الاعتيادي بل من التصفيح الخاص، فيما تمّ تركيب الصفائح الخاصة الاضافية في المقدمة وحول حجرة السائق التي تبقى معرّضة للاصابة من جهة اليسار. وأهم ما في الامر هو اعتماد الصفائح الخارجية ذات الاشكال والمقاييس المحددة، بحيث تركّب على النتوءات الخاصة المثبّتة على تصفيح الهيكل والبرج، وحيث يمكن استبدالها «في أي وقت، وحتى داخل الميدان»، حسب تأكيد الجنرال طل (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٣/٥/١٩٨٩). ويعني ذلك تسهيل استبدال التصفيح الخارجي كلّما تمّ تطوير انواع جديدة أكثر حداثة وفعالية. امّا الآن، فبينما يبقى التصفيح الاساسي لدبابة «مركافاه» مصنوعاً من الفولاذ والسبائك الخزفية، فان الصفائح الخارجية هي من النوع «النشط» الذي يحتوي المتفجرات ويؤدي انفجارها الى تبديد، او تدمير، القذائف المعادية التي تصيبها. هذا، وتمّ تحسين حماية الجنزير والعجلات من خلال استبدال «السترة» الواقية الفولاذية الثابتة بأخرى «خاصة» قابلة للتحرك لتلقي الصدمات، بينما تعزّزت حماية المؤخرة من خلال وضع حجرتي تخزين وخزاني وقود ـ وجميعها مصفّح ـ في الخلف، وتوفير سبل تفريغ وقذف الوقود خارج الدبابة، في حال اصابتها (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٥/١٩٨٩). وفي أسفل «مركافاه ـ ٣»، تمّ ازالة الوقود الذي كان يخزن بين طبقتي التصفيح، فيما تمّت تقوية التصفيح وتوسيع الفاصل الهوائي بين الطبقتين واستخدام الطي بدلاً من اللحام لتشكيل التصفيح الخارجي؛ وكل ذلك لتخفيف أثر الالغام.

كذلك، شهدت أجهزة الرؤية والتحكم المختلفة تغييراً شاملاً في «مركافاه ـ ٣». وأبرز ما في ذلك هو ادخال نظام انذار مبكر ضد العربات المدرعة المعادية، هو الاول من نوعه في العالم، الى الخدمة على متن الدبابة الجديدة، وذلك للتنبيه من نشاط أجهزة التوجيه العدوّة العاملة بأشعة اللايزر، وربما، ايضاً، بالموجات الميليمترية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٣/٥/١٩٨٩). ويوفّر النظام، الذي طورته شركة «امكورام»، الانذار بمدار ٣٦٠ درجة بفضل جهازي كشف في مؤخرة البرج، وثالث مركب فوق المدفع، ويتمّ تنبيه القائد بواسطة شاشة صغيرة قبالته. هذا، وتتمتع «مركافاه ـ ٣» بميزة اخرى، تسهيلاً وتسريعاً لعملها، هي استخدام محركات كهربائية لتحريك البرج دورانياً، والمدفع علوياً، بدلاً من النظام الكهربائي ـ الهيدروليكي (العامل بالضغط) الموجود لدى النماذج السابقة وغالبية الدبابات في العالم (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٥/١٩٨٩). اضافة الى ما سبق، تمّ استبدال اجهزة ضبط النيران جميعاً، ضمن نظام جديد طوّرته شركتا «البط» و«ال ـ اوب». ويشمل ما سبق منظاراً جديداً للرامي بقوة مضاعفة بنسبة ١٢ ضعفاً، وتثبيت اتجاه المدفع على الرغم من التحركات العلوية والافقية، والرؤية الليلية والنهارية مرفقة بجهاز لايزر لتحديد المدى؛ كما يرتبط ذلك بحاسب الكتروني باليستيكي (لتحديد مسار القذيفة)، وبأجهزة لاقطة حسّاسة لقياس الاحوال الجوية بواسطة هوائي خاص قابل للاخفاء داخل البرج، علاوة على سمات اخرى لم يتمّ الكشف عنها (**المصدر نفسه**).

كانت مسألة الدفع هي أهمّ نقاط الضعف في دبابتي «مركافاه ـ ١» و«مركافاه ـ ٢»، علماً بأن النموذج الثاني تمتع بوضع أفضل من الاول. فقد كانت قوة المحرك الاميركي في الاول ٧٥٠ حصاناً، والثاني ٩٨٠ حصاناً، ممّا اعطى نسبة دفع ـ الى ـ الوزن منخفضة، ممّا يعيق الحركة في الميدان وعند اجتياز العوائق، امّا «مركافاه ـ ٣»، فزوّدت بمحرك معدّل هو «تليداين كونتيننتال أ.في. د. س ـ ١٩٧٠ ـ ٩أر» المبرّد هوائياً، والعامل بوقود الديزل، ممّا يقدم قوة دفع تبلغ ١٢٠٠ حصان، فترتفع نسبة الدفع ـ الى ـ الوزن من ١٥,٥ الى ١٩، نظراً الى ارتفاع وزن «مركافاه ـ ٣» الى ٦١ طناً، مقارنة بوزن ٥٨ و٦٠ طناً للنموذجين السابقين، على التوالي (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٣/٥/١٩٨٩). كما ازداد مدى عمل الدبابة الى ٥٠٠ كيلومتر، أو اكثر، بفضل تخزين الوقود الاضافي، ممّا يمثل زيادة ٢٥ بالمئة عن مدى «مركافاه ـ ١» (**الحياة**، ٦/٦/١٩٨٩). وفي هذا المجال، أُبقي على جهاز نقل الحركة الاصلي مع بعض التعديلات الطفيفة؛ لكن تمّ استخدام آلية تعليق جديدة تماماً تشمل حركة مستقلة للعجلات الحديدية لغاية ٦٠ سنتيمتراً علوياً ونظام امتصاص الصدمة، بنبض لولبي، ممّا يتيح الحركة السريعة فوق الارض الوعرة (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٥/١٩٨٩).

واخيراً، فان أبرز تغيير في دبابة «مركافاه ـ ٣» هو استبدال المدفع «ل ـ ٧» عيار ١٠٥ ملم مُحلَّزن بآخر أملس عيار ١٢٠ ملم من التطوير والانتاج المحلي (شركة الصناعة العسكرية الاسرائيلية)، الذي يستخدم ذخيرة مصنوعة محلياً ايضاً. ويعني ذلك زيادة القوة التدميرية، من جهة، وزيادة المدى الفعّال من ٢٥٠٠ متر الى ٤٠٠٠ متر. كما ان نظام امتصاص الصدمة قد تغيّر، فصار يعمل بواسطة نبض غازي (نيتروجيني) بدلاً من النبض اللولبي، ممّا قلّص حجم المدفع، فيما أصبح بالامكان نزع المدفع من المقدمة دون رفع البرج، تسهيلاً للصيانة والتبديل (**المصدر نفسه**). هذا، ويتمتع التسليح الرئيس بحسنات اخرى، مثل غلاف حراري جديد للمدفع، وحركة علوية تبلغ ٢٨ درجة كمجموع، وحجرات تخزين فردية للقذائف، التي يتمّ تلقيمها آلياً. وتحمل «مركافاه ـ ٣» ٥٠ قذيفة، وهو رقم أقل من النموذجين السابقين، نظراً الى اختلاف العيار ولكن أكبر من سعة غالبية الدبابات الاخرى العاملة بمدفع ١٢٠ أو ١٢٥ ملم، علماً بأن الدبابة تتسلّح، أيضاً، بمدفع هاون ٦٠ ملم (على البرج) وثلاثة رشاشات ٧,٦٢ ملم (مع عشرة آلاف طلقة) وقاذفات دخانية.

يعني كل ما سبق ان «مركافاه ـ ٣» هي، بالفعل، «دبابة عقد التسعينات»، كما أعلن الجنرال طل، وجميع عناصرها من التطوير والانتاج المحليين باستثناء المحرك (الاميركي الاصل). وليس واضحاً هل سيتم تصدير «مركافاه ـ ١» و«مركافاه ٢»، كما أوضح طل، ام انه سيتم تعديلها الى مستوى «مركافاه ـ ٣»، ليصبح مجموع عدد دبابات مركافاه في الخدمة الاسرائيلية حوالى ١٢٠٠ في منتصف التسعينات، كما أكدت مصادر اخرى (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٣/٥/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٦/٦/١٩٨٩).

غواصات لسلاح البحرية

عادت الحكومة الاسرائيلية، مؤخراً، الى احياء احتمال اقتناء غواصتين لحساب سلاح البحرية، بعد ان كانت جمّدت الميزانية المخصّصة لذلك في أواخر آذار (مارس). وكان قائد البحرية السابق، الاميرال ابراهام بن ـ شوشان، توقع، قبل ترك منصبه في منتصف ذلك الشهر، انه سيتم تجميد مشروع شراء غواصتين من فئة «دولفين»، بسبب الضائقة المالية وعدم اهتمام قيادة الجيش (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٣/١٩٨٩). والمعروف ان مشروع تحديث سلاح البحرية كان يتضمن انتاج اربعة زوارق هجومية «ساعر ـ ٥» ايضاً، بكلفة اجمالية تبلغ ١,٢٥ مليار دولار (**معاريف**، ٢٨/٣/١٩٨٩). وقد قامت الحكومة، بناء على توصية رئيس هيئة الاركان، بتجميد الميزانية وتأجيل الموضوع، فيما اعتبره سلاح البحرية «دفناً» له.

الّا ان وزارة الدفاع قد أعادت النظر بالمشروع، فأصدرت مسودة اتفاق مع شركة «هوفالد تسفركه» الالمانية الاتحادية لبناء غواصتين من نوع «تايب ـ ٢٠٩» (الملقب «دولفين») في الاحواض الالمانية، علماً بأنه يبقى الحصول على الموافقة الكاملة للحكومة (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٧/٦/١٩٨٩). وبانتظار ذلك، يبدو ان فكرة بناء غواصة ثالثة قد أُسقطت نهائياً، على الرغم من لزوم استبدال ثلاث غواصات «آي.ك.ل/فيكرز تايب ـ ٥٤٠» متقادمة في الخدمة حالياً، وبعد ان وافقت الشركة الالمانية على تخفيض الاسعار. والمعروف ان التمويل اميركي ضمن برنامج «المبيعات العسكرية الخارجية»، وان صاحب التعاقد هو قسم «انغالس لبناء السفن» التابع لشركة «ليتون» الاميركية. هذا، ويفترض ان تتسلّح غواصتا «دولفين» بالطوربيد الثقيل، ربما من طراز «مارك ـ ٤٨»، اضافة الى صواريخ «هاربون» المضادة للسفن.

الى جانب ذلك، يدرس سلاح البحرية احتمال شراء نظام «كيتيما سيبروب ـ ١٢٢٠» للانذار وحراسة الموانىء، وذلك للتنبيه الى وجود السباحين، أو الغواصات الفردية، حتى مسافة ٣٠٠ ـ ٥٠٠ متر (**المصدر نفسه**، ١٥/٤/١٩٨٩).

أسلحة لسلاح الجو

اتخذ سلاح الجو خطوتين هامتين باتجاه تحديث تسليحه في الآونة الاخيرة. وقد تمثّل ذلك، في

البداية، باستلام طائرات مقاتلة ـ قاذفة من طراز «فانتوم ـ ٢٠٠٠» وبقرار شراء طائرات مروحية هجومية اميركية من طراز «أباتشي».

حصلت الخطوة الاولى في التاسع من أيار (مايو)، حين احتفل سلاح الجو بتسلّمه النموذج المحسّن لطائرة القتال «فانتوم ف ـ ٥»، بعد تعديلها في مصنع «شهام» التابع لشركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية» الحكومية (هآرتس، ١٠/٤/١٩٨٩). والمعروف انه تمّت اطالة الحياة العملية للطائرة، من خلال تعديل هيكلها واستبدال شبكاتها الكهربائية والتحليقية، ممّا استوجب تغيير بعض النظم والحاسبات الالكترونية ايضاً. وشمل ذلك، أيضاً، استبدال جهاز الرادار واضافة «شاشة عرض رأسية» للطيار، ممّا يضمن عمل حوالى ١٣٠ طائرة «فانتوم» الى ما بعد العام ٢٠٠٠ (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ١٢/١٩٨٨).

جاءت الخطوة الثانية في برنامج التسليح لسلاح الجو في مطلع أيار (مايو) ايضاً، حين تقرر شراء الطائرة المروحية الهجومية الاميركية «أباتشي». وكانت اسرائيل تقدمت الى الولايات المتحدة، في شباط (فبراير) الفائت، بطلب لاستئجار سرب من تلك ا لطائرات، رغبة منها بتقليص الانفاق العسكري (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٥/٢/١٩٨٩)؛ غير ان هذا المشروع لم يتم، ممّا دفع اسرائيل نحو التفكير بشراء «أباتشي»، فيما برز منافس لها هو الطراز «بلاكهوك». وقد أُجري نقاش داخلي حول اختيار احدى الطائرتين، حيث فضلت المؤسسة الصناعية المحلية شراء الطراز «بلاكهوك» على الرغم من كونه مخصصاً للنقل الخفيف، اذا أملت بالحصول على صفقات لتعديل الطائرات وتسليحها، ممّا يوفر العمل والدخل لها (**يديعوت احرونوت**، ٤/٤/١٩٨٩). ومال سلاح الجو، في المقابل، نحو «أباتشي»، التي تتسلّح بالصواريخ الموجهة المضادة للدبابات طراز «هيلفاير» والقذائف الصاروخية والرشاشات. وقد انحسم الامر، عملياً، بتقديم طلب اسرائيلي رسمي لشراء ١٦ «أباتشي» من شركة «ماكدونيل دوغلاس» الاميركية، في أوائل نيسان (ابريل)، في اثناء زيارة رئيس الوزراء، اسحق شامير، لواشنطن (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٢/٤/١٩٨٩). ويقترب الطرفان من عقد الصفقة بعد اقرار الطلب الاسرائيلي في مطلع أيار (مايو)، وتقديمه الى الكونغرس الاميركي من قبل الادارة الاميركية (**يديعوت احرونوت**، ٣/٥/١٩٨٩).

تعيينات جديدة

شهدت المؤسسة العسكرية مجموعة جديدة من التعيينات، بعد الجولة التي أُجريت في الشهور الاولى من العام الحالي. وتمثّل الاجراء الاول بتعيين العميد زئيف ليفنه مساعداً لرئيس شعبة العمليات في هيئة الاركان، بعد العمل منذ بدء الانتفاضة كقائد للقوات في «اقليم بنيامين» (**دافار**، ١٧/٣/١٩٨٩)، وقد حلّ مكان العميد غيورا روم، الذي ينتقل الى منصب آخر في الجيش. اما ليفنه، المولود في الاتحاد السوفياتي العام ١٩٤٥، فقد عمل ضمن «الناحال»، ثمّ في سلاح الدروع بعد حرب العام ١٩٦٧، حتى تولّى قيادة فرقة في القطاع الشرقي داخل لبنان في اثناء حرب العام ١٩٨٢. امّا التعيين الثاني، فتعلق بالعقيد اوري شوهام، النائب السابق لرئيس المدعين العسكريين الذي بات رئيساً للمحكمة العسكرية للاستئناف. وتمّ تعيين المقدم احاز بن ـ آري مستشاراً قضائياً للضفة الفلسطينية المحتلة بعد ترقيته الى رتبة عقيد (**عل همشمار**، ١٩/٣/١٩٨٩). كما شهدت النيابة العسكرية حلول العميد دور ياهاف مكان العقيد زينغر، رئيساً لفرع القانون الدولي، وتعيين المقدّم حال راز رئيساً لفرع الاستشارات القانونية والتشريع (**المصدر نفسه**).

شملت هذه الجولة، كذلك، العيمد يوسي بن حنان الذي رُقّي الى رتبة لواء ليتسلم قيادة «كلية الامن القومي»، خلفاً للواء يعقوب لبيدوت، بعد ترك منصبه كقائد للمدرعات (**معاريف**، ٢٤/٣/١٩٨٩). وتبع ذلك، ضمن مسلسل التعيينات، انتقال العميد ابراهام رونا من سلاح البحرية الى منصب الملحق العسكري في ايطاليا، مكان العقيد عاسيه ـ بركوني (**عل همشمار**، ٤/٤/١٩٨٩). وتسلّم العقيد يشاي دوتان مهامّه قائداً لسلاح الهندسة، بعد ان غادر العميد يوسف ايال منصبه الى منصب آخر، في الجيش، اثر نهاية خدمة بلغت ثلاث سنوات. وقد سبق لدوتان، البالغ من العمر ٤٣ عاماً، ان عمل، باستمرار، في سلاح الهندسة منذ العام

١٩٤٦، حتى تولّى قيادة الجبهة الشمالية في اثناء حرب العام ١٩٨٢ (**معاريف**، ١٤/٤/١٩٨٩). واخيراً، فقد رُقّي العقيد يسرائيل عيناب الى رتبة عميد، كي يتولّى رئاسة السكرتارية العسكرية خلفاً للعميد اهارون اوفير الذي يغادر الجيش بعد ان تولّى مناصب مشابهة وأخرى تدريبية في السابق (**هآرتس**، ٨/٥/١٩٨٩؛ **ومعاريف**، ٨/٥/١٩٨٩).

أوضاع شركات الصناعة العسكرية

استمراراً للازمة المالية التي عانت منها الصناعة العسكرية الاسرائيلية خلال العام ١٩٨٨، ظلت شركات عدة تسجّل الخسائر منذ مطلع العام ١٩٨٩. غير ان بعضها حسّن اوضاعه؛ اذ حقق أرباحاً صافية خلال الفترة عينها. فمن جهة، سجلت شركة المحركات «بيت شيمش» خسارة اضافية، وهي المؤلفة من رأسمال مشترك للحكومة والقطاع الخاص، فيما اضطرت شركة «ال ـ غال» الحكومية للالكترونيات الى الاغلاق تماماً في منتصف نيسان (ابريل)، بعد قيام «بنك ديسكاونت اسرائيل» بمطالبتها بدفع ديون تبلغ قيمتها مليونا شيكل (١,١ مليون دولار)؛ ويذكر ان «ال ـ غال» التي هي فرع لشركة «غالرون» (التي هي بدورها فرع لهيئة التسليح الحكومية «رفائيل»)، مدينة لـ «رفائيل» ايضاً بمبلغ ١,٧ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ١١/٣/١٩٨٩ و٢٩/٤/١٩٨٩). امّا شركة «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، كبرى المؤسسات الانتاجية الاسرائيلية، فقد أعلنت خسارة قدرها ٢١,٢ مليون دولار خلال العام ١٩٨٨ (**هآرتس**، ١١/٥/١٩٨٩). وفي الوقت عينه، ربما سيتجه مجمّع «كور» الصناعي الى غلق فرعه لانتاج المدافع والذخائر «سولطام»، اذا لم يوافق المساهمون على تحمّل نفقات احياء الشركة من خلال تقليص قوة عملها بنسبة ٥٠ بالمئة وتخفيض كافة الرواتب بنسبة ٢٠ بالمئة، ممّا سيكلف ١٥ مليون دولار ثمن تعويضات، فيما تمّ الغاء مشروع انشاء مصنع انتاج مدافع وقذائف هاون بالاشتراك مع شركة «مارتن ماريبتا» الاميركية (**جينز ديفينس ويكلي**، ٣/٦/١٩٨٩). وفي هذه الاثناء، تعرّض فرع آخر من فروع «كور»، هو شركة «تاديران»، لنكسة، بعد احتمال ايقاف مشاريع انتاجية له في ولاية اميركية بسبب ارتباطاته المالية بنظام جنوب افريقيا العنصري والبالغة ٨٠ مليون دولار مع مجمّع «كور» (**المصدر نفسه**، ١٠/٦/١٩٨٩). ولكن، في المقابل، شهدت شركة «ألبط» الخاصة التابعة لشركة «الرون الالكترونية» ربحاً مقداره ١٠,٧ ملايين دولار في العام ١٩٨٨ بعد تحقيق وارَدات بلغت ١٥٨,٤ مليون دولار وتسجيل طلبات جديدة قيمتها ٣١٦ مليون دولار؛ كما تمكّن مجمّع «كور» من تحقيق ربح صافٍ، في الربع الاول من العام ١٩٨٩، مقداره ١١,٥ مليون دولار، بعد تكبّد خسارة قدرها ٥٠٠ مليون دولار، خلال العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٨/٣/١٩٨٩ و١٧/٦/١٩٨٩).

د. يزيد صايغ

القسّام وسيرته الجهادية

بيان نويهض الحوت، **الشيخ عزالدين القسّام في تاريخ فلسطين**، بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٨٧.

تكتسب دراسة الشخصيات التاريخية أهمية خاصة، لما تتضمّنه حركتها من تأثيرات في الحياة العامة، وبشكل يتعذر معه الفصل بين ما هو ذاتي (شخصي) وما هو موضوعي عام.

ولعل دراسة الشخصيات التاريخية الفلسطينية، في المرحلة الراهنة، تدل على ما وصلت اليه الدراسات التاريخية الفلسطينية من تخصص، وما تمكّنت من التعرض اليه بشكل متعمق. وفي هذا الاطار، أثارت، ولا تزال تثير، شخصية عزالدين القسام العديد من الاسئلة، لاسيما ان ما قام به القسام شكل حدثاً ملهماً في تاريخ الثورة الوطنية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وجاء في وقت لم تكن القيادة السياسية الفلسطينية قد حسمت امرها ازاء «اللاتعاون» مع الانتداب البريطاني، ورفع راية مقاومته؛ اضافة الى ان القسّام، نفسه، لم يكن شخصية خلافية في الوسط الفلسطيني، بل تمتع بسيرة حسنة في مختلف الاوساط، على تباين آرائها.

من حيث الموضوع، يمكن اعتبار كتاب بيان نويهض الحوت عن القسّام وحدة متكاملة. ونظراً الى ما تمتع به من ايجاز، يمكن تقسيم هذه الوحدة الى فقرات متتالية مترابطة، تمكّنت، في مجموعها، من تقديم شخصية القسّام في تاريخ فلسطين، بشكل موجز، وغير مخل.

بدأ الكتاب في وصف معركة يَعْبَد الشهيرة، التي وقعت بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥ بين عصبة من المجاهدين بقيادة القسّام وبين القوات البريطانية، اسفرت عن استشهاد القسّام. وجاء وصف المعركة استناداً الى رواية مراسل جريدة «الجامعة الاسلامية»، التي نشرت بتاريخ ٢٠/١١/١٩٣٥، وهي الرواية ذاتها التي استشهد بها معظم من كتبوا عن القسام. وخلصت الكاتبة، في نهاية مدخلها، الى طرح السؤال التالي: «ما هو سر الاجماع على قائد ما أراد القيادة ؟ أو... ما سر القسام ؟». وأجابت: «ان ذلك السؤال المبسّط يتطلب العودة الى فلسطين عشية مرحلة القسام، والى سيرة الرجل المجاهد، وسيرة صحبه المجاهدين، وأخيراً الى الجديد الذي طرحه القسّام».

ولرسم صورة الوضع العام، خصّص الكتاب فقرة خاصة عن فلسطين سنة ١٩٣٥، وما اكتنف أوضاعها السياسية والاجتماعية من اضطراب واضح، جرّاء القوانين البريطانية الهادفة الى اقامة «وطن قومي» لليهود في فلسطين، وبروز مشكلة الاراضي، ولجوء الصهيونيين الى الاستيلاء على الاراضي بواسطة الجنود المسلّحين، كما حصل في وادي الحوارث، اضافة الى بروز مشكلة التسلّح الصهيوني، وذلك بعدما تمّ اكتشاف شحنة للأسلحة في ميناء يافا، كانت معبّأة في ثلاثة وسبعين برميلاً. وفي المقابل، وازاء ما شهدته فلسطين من حالة غليان شعبي عارم، «لم تكن القيادة السياسية، آنذاك، قد اختطت لنفسها نهجاً ثورياً بعد». وبعد رسم صورة الوضع الفلسطيني سنة ١٩٣٥، انتقلت الكاتبة الى تفاصيل معركة يعبد، باعتبارها «اعلاناً لثورة وتجسيداً لنهج»، ثمّ الى استشهاد القسّام، ووصف جنازته في حيفا بتاريخ ٢١/١١/١٩٣٥، مستعرضة، بعد ذلك، نشأة القسام، وحياته، بدءاً من ولادته في جبلة ـ اللاذقية (شمال سوريا) سنة ١٨٧١، مروراً بانتقاله الى مصر للدراسة في الازهر، تلميذاً على يد الشيخ محمد عبده، وكذلك التطرق الى علاقاته مع رشيد رضا؛ ومن ثمّ عودته الى

جبلة، وبروز دوره كرجل مصلح، ينهج نهج جمال الدين الافغاني ويستلهم دروس ثورة عرابي وأفكار مصطفى كامل ورفاعة الطهطاوي، الامر الذي يؤكد انتماء القسام الى «تيار الجامعة الاسلامية» بما يتمتع به هذا التيار من عودة واضحة بالاسلام الى أصوله، واسقاط البدع والخرافات، ونبذ الطائفية، واستلهام سيرة الرسول محمد (صلعم) واعتبار الثورة على الاستعمار واجباً وطنياً جهادياً، والتوفيق فيما بين الاسلام والقومية.

ومن خلال رؤية القسّام النظرية، تطرق الكتاب، الى بدايات نضالات القسام بدءاً من قيادة التظاهرات، اثر محاصرة الاسطول الايطالي لطرابلس الغرب سنة ١٩١١، مروراً بانخراطه في مقاومة الاحتلال الفرنسي منذ ان وطأت اقدام جنوده الساحل السوري سنة ١٩١٨، الى ان حسمت معركة ميسلون، في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) سنة ١٩٢٠، مصير الحكومة الفيصلية. وأشارت الكاتبة الى ان التطرق الى الاحداث آنفة الذكر يأتي في سياق تأكيد جذور الجهاد في نفس القسام.

وبانتهاء مرحلة نضاله في سوريا، انتقل القسام الى فلسطين، لقربها ومتاخمتها الحدود السورية، من جهة، ولخروجها عن اطار الهيمنة الفرنسية، من جهة أخرى، واستقر في حيفا، حاملاً معه خلاصة تجربته الكفاحية، بكل ذكرياتها وعبرها.

حسب ما ورد في الكتاب، وصل القسام حيفا في العام ١٩٢٠، وذلك استناداً الى وثيقة موقّعة في ٥/٤/١٩٢٠، من وجهاء المسلمين في حيفا، مرفوعة الى المندوب السامي، تطالبه بتعيين الحاج امين الحسيني مفتياً للقدس. وتتضمّن الوثيقة توقيع القسام، الذي كان مدرساً في مدرسة البرج الاسلامية، التي انشأتها الجمعية الاسلامية في حيفا في مطلع العشرينات. ومنذ العام ١٩٢٥، أصبح القسام اماماً لجامع الاستقلال. ومن خلال خطبه، أصبح هذا المسجد أكثر المساجد شهرة في فلسطين؛ وفيه، ومن خلاله، تعرّف القسام على أعضاء خلاياه الاولى.

ولعل ما أعطى القسام فرصة أكبر لتنظيم قواه، هو انه، في أواخر العشرينات، عيّن من قبل المحكمة الشرعية في حيفا مأذوناً شرعياً، الأمر الذي أتاح له الاتصال الدائم مع الناس، ودخول بيوتهم، والتعرف اليهم، ومن ثمّ تنظيم قواهم، وتدريبهم سراً. وأشارت الكاتبة، في فقرة خاصة، الى التسميات التي ظهرت بعد استشهاد القسام والتي جاءت من مؤيديه، أو من اولئك الذين نهجوا نهجه، خاصة ابان الثورة الوطنية الكبرى ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، مثل تسمية «القساميون» أو «عصبة القسام» أو «جماعة القسام». وتتعرض هذه الفقرة الى الوسائل الداخلية السرية لتنظيم القسام، والتي تقدر الكاتبة عدده، وفقاً لمقابلات شخصية مباشرة اجرتها مع بعض «القسّاميين»، الى نحو المئة. وان تنظيم القسام اعتمد على تبرعات الاعضاء، والاعضاء المؤازرين. ويبرز الكتاب عمليتين لـ «القساميين» قبل معركة يعبد: الاولى حصلت في ليل ٢٢/١٢/١٩٣٢، اذ تمّ القاء قنبلة على منزل يوسف يعقوبي في مستعمرة نحلال، أدت الى مقتله وابنه، وقد أثارت هذه العملية السلطات البريطانية، فأعلنت عن مكافأة قدرها خمسمئة جنيه فلسطيني لأي شخص يدلي بمعلومات عن الحادثة؛ امّا العملية الثانية، فوقعت عندما قام بعض «القساميين» بنصب كمين على طريق الناصرة، قاده عبدالله حوراني ومحمود زعرورة، وهاجم القساميون فيه عربة تجرّها البغال، ممّا أدى الى مقتل احد عشر مستوطناً صهيونياً. وبعد هاتين العمليتين، حصلت معركة يعبد.

وعلى الرغم من استشهاد القسّام خلال هذه المعركة، الّا انها شكّلت المقدمة الاساسية لاشعال الثورة العربية الكبرى في فلسطين. حتى ان اولى عمليات الثورة قام بها «القساميون» أنفسهم، خلال ليل الخامس من نيسان (ابريل) ١٩٣٦؛ اذ هاجم ثلاثة من «القساميين» قافلة صهيونية على الطريق العام بالقرب من عنبتا ـ قضاء نابلس. وقد عرف، فيما بعد، ان المهاجمين كانوا بقيادة الشيخ فرحان السعدي. وأشارت الكاتبة «من خلال قراءة الاحداث المتلاحقة» الى «ان القساميين ارادوا تحدي الائتلاف الحزبي، وتحدي أسلوب التفاوض السياسي، وهم الذين لم يوافقوا، يوماً، على مفاوضة الحاكم الاجنبي المستعمر، فكيف عندما لا يكون التفاوض أكثر من اعتذار لذاك الحاكم». كذلك تطرّقت الى دور القساميين في ثورة ١٩٣٦، والى ما انتهجه القساميون

ازاء تصفية العملاء، مشيرة الى اغتيال مساعد مدير الامن العام البريطاني، حليم البسطة، ومساعده احمد نايف، واغتيال اندروس. وبعد ذلك، انتقلت الكاتبة الى البحث في موضوع القسّام والاحزاب السياسية، مؤكدة عدم انتماء القسام الى أي من الاحزاب، وانه لم يطرح نظريات، او اطروحات، فكرية، «فالقسّام لم يقدم الى الفكر الثوري نظرية جديدة، ولم يضف شيئاً الى علم الثورات، ولم يبتدع اسلوباً جديداً في الكفاح المسلّح». وفي آخر الكتاب، ثبّت ملحقان اساسيان: أولهما، مقتطفات في رثاء القسام، سبق وان نشرت في الصحف الفلسطينية في ذكرى أربعين القسام؛ والثاني تضمّن جدولاً بأسماء اعضاء «عصبة القسّام».

ملحوظات منهجية

يبدو، من خلال أقسام الكتاب وطريقة عرض الافكار، لجوء الكاتبة الى الاسلوب السردي الذي كاد يخلو من الاستنتاجات، وزج المعلومات والاستشهادات لطرح الفكرة المراد عرضها، على الرغم من ان العديد من الحقائق تمّ استيفاؤها من مصادر أساسية، عبر لقاءات ومقابلات قامت بها المؤلفة.

وبالمقارنة مع ما كتبه معاصرو القسام عنه، وأبرزهم صبحي ياسين، في كتابه «الثورة العربية الكبرى»، وأكرم زعيتر في يومياته (الصفحات ٢٧ ـ ٣٠)، اضافة الى ما كتبه آخرون، مثل علي حسين خلف في «تجربة الشيخ عزالدين القسام» (١٩٨٤)، وسميح حموده في «دراسة في حياة وجهاد الشيخ عزالدين القسّام، ١٨٨٢ ـ ١٩٣٥» (١٩٨٦)، وما كتبته بيان نويهض الحوت عن القسام في كتابها «القيادات السياسية في فلسطين» (١٩٧٩)، تحت عنوان «عصبة القسام» السرية، يمكننا القول، ان كتاب «الشيخ عزالدين القسّام في تاريخ فلسطين» لم يأت بجديد في هذا المضمار، بل انه أعاد طرح الموضوع، الأمر الذي يثير، بدوره، سؤال حول جدوى تكرار الكتابة عن الشخصيات، اذا لم يتضمّن الجديد جديداً.

سميح شبيب

نشأة اسرائيل وسياسة بن ـ غوريون

توم سيغف، **الاسرائيليـون الاوائـل، ١٩٤٩** (مترجم)، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦، ٤٠٠ صفحة.

روى توم سيغف في كتابه «الاسرائيليون الاوائل، ١٩٤٩» احداث عام واحد هو العام ١٩٤٩، وركّز على رجل واحد هو دافيد بن ـ غوريون، الذي رأى فيه سيغف الرجل الاكثر ادراكاً من غيره لاحتياجات اسرائيل، والذي وضع افكاره فوق اي اعتبار آخر، حتى ولو أدّى ذلك الى خلق بذور الانقسام والانشقاق في المجتمع، بين متدينين وعلمانيين، ويمين ويسار، وشرقيين وغربيين، ويهود وعرب، الخ؛ بل حتى لو اقتضى الأمر المجازفة بالاقتراب من شفير الحرب الاهلية.

في النصف الثاني من العام ١٩٤٩، استدعى بن ـ غوريون عدداً من ابرز المفكرين والمثقفين في اسرائيل، وعقـد معهم حوارات فكرية ولاهوتية على غرار مجمع «قلدونيا» الكنسي الذي دعي اليه الامبراطور الروماني قسطنطين. وكان الهدف من هذه الحوارات «التصدي للوهن الذي أصاب الرؤيا»، و«تعزيز روح الدولة» التي رأت النور للتو. وقد أُجري حوار بين الفيلسوف مارتن بوبر وبن ـ غوريون. قال بوبر: «لم يبق لنا ذريعة». وطرح اسئلة، اعتبر بن ـ غوريون، بعد ذلك، بأنه من غير الممكن الاجابة عنها. كانت مسألة العقيدة تشغل بال بوبر، وتقلقـه الرؤيـا. وكان يفكر بالطابع الرسالي لاسرائيل: علاقة اسرائيل بيهود العالم، وموقفها من الاغيار. كان يتحدث وهو يكرر ترديد صدى المجادلات التوراتية القديمة. أمّا بن ـ غوريون، فقد كان يفكر بوجود اسرائيل وبالابعاد المتوقعة: مشكلة الأمن، واستيعاب المهاجرين، والحفاظ على مستوى معيشة لائق.

من الأمن يبدأ كل شيء؛ منه ينفتح الستار على الحكاية، ومعه تستمر الملهاة ـ المأساة. ففي العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩، كانت القضايا الرئيسة تتمحور في المشكلة ذاتها.

لقد سارت مفاوضات الهدنة كما كان يأمل الاسرائيليون الاوائل. كانوا مدركين لمواطن الضعف والارتباك عند اعدائهم. وعملوا على استغلالها بأكبر قدر ممكن. وقد كان بن ـ غوريون ـ كما تبنّى تلاميذه، من بعده، الاعتقاد ذاته ـ يعتقد بأن فرضية الزمن تعمل لصالح اسرائيل، اذا استطاعت الصمود وتعزيز قوتها، وبناء قوة رادعة. ولكن هذه النزعة البراغماتية، المقامرة، التي ميّزت نهج بن ـ غوريون، لم يشأ أحد، في ذلك الوقت، التكهن بأنها تضع الاساس للأزمة، فيما بعد. ولم يكن السؤال، على أية حال، وارداً في تفكير بن ـ غوريون حول الاثر الذي سيتركه التصلب الاسرائيلي، والعناد الذي طبع تفكير الدولة. ربما كان هناك آخرون يفكرون بعكس ذلك. لكن اولئك كانوا هامشيين؛ صوت بن ـ غوريون هو الطاغي.

عشيـة توقيع «وثيقة الاستقلال» طلب وزير العدل، بنحاس روزين، ذكر حدود الدولة. وقد عارض بن ـ غوريون هذا الطلب؛ وسجل الحوار الآتي:

« ـ روزين: هناك مسألة الحدود؛ ويستحيل عدم التطرق اليها.

« ـ بن غوريون: كل شيء ممكن. إذا قررنا، هنا، عدم ذكر قضية الحدود، فاننا، عندئذٍ لن نتكلم فيها. ليس هناك أي شيء بديهي.

« ـ روزين: هذا ليس بداهة، لكنه أمر قانوني.

« ـ بن ـ غوريون: القانون هو أمر من الامور التي يصنعها البشر».

لقد قرّر بن ـ غوريون ان الحرب سوف ترسم حدود الدولة. وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصصتها لها الأمم المتحدة. وذكر المؤلف: «ان الاسرائيليين الاوائل ظلوا يتحركون بين هذين القطبين: الاول يتمسك بالشرعية ويعترف بوجود المستحيل؛ والآخر عملي يقول بأن كل شيء ممكن». ومنذ ذلك الوقت، تكرس في العقل الاسرائيلي موقف يصل الى حدود العقيدة، مفاده «ان القانون الدولي لا يفرض علينا الانتحار».

وهكذا وضعت اتفاقيات الهدنة حداً للحرب مؤقتاً. ومع هذه الاتفاقيات كانت اسرائيل سيطرت على منطقة أوسع ممّا خصص لها قرار ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٤٧ (قرار التقسيم الشهير). ولم يثر هذا الانجاز الكثير من الجدل، أو الخلاف. لكن كان هناك بين الاسرائيليين الاوائل من عزا الى بن ـ غوريون التخلي عن السلام من أجل الحفاظ على التوتر المطلوب لتوحيد المجتمع الاسرائيلي.

في الواقع، كان التوتر الاول هامشياً؛ أو هكذا بدا. لقد نقلت اتفاقيات الهدنة مشكلة الصراع بين الصهيونيين والعرب من اطار المواجهة على الحدود، لتصبح مواجهة داخل البلد، بين اكثرية يهودية واقلّية فلسطينية: «كان ذلك لقاء صعباً؛ مزيجاً من القسوة والرأفة، من الاستبداد والاحسان، من الظلم والارتياب والخوف». ولكن، عندما افتتحت الجلسة الاولى للكنيست الاول، لم يمنع ذلك من ان يكون من بين اعضائه المئة والعشرين ثلاثة من العرب.

كان ثمة من رأى في وجود عرب في الكنيست اهانة لاسرائيل. بيد ان مظاهر التشفيّ والاهانات التي استمرت تبرز خلال المشادات الجانبية في الكنيست، لم تكن تقلل من مسعاهم الى ربط العرب بالدولة، بصورة ما. وقد كانت الاسباب لذلك المسعى، ولا تزال، تتعلق بدوافع الصراع والتنافس على السلطة، لاسباب انتخابية وامنية ايضاً. وهكذا قرر حزب مباي تأهيل التنظيم العمالي العربي الذي يخضع مباشرة لاشراف الهستدروت. ولمقتضى الانتخابات، ايضاً، قام مباي (الحزب الحاكم والمسؤول) بتشكيل كتل انتخابية عربية نصبّ عليها إشخاصاً ينتمون الى الزعامة التقليدية. لقد سعت سياسة مباي الى الحؤول دون تبلور هذه الكتل في كتلة عربية مستقلة. ولهذا، كان من الضروري ان يتجنّب الحزب بلورة أية ايديولوجيا من اجل ناخبيه العرب.

وهكذا، فقد تمّ ربط الاقلية العربية بالدولة في سياق عملية متناقضة؛ اذ بينما سعت الاحزاب الصهيونية المختلفة الى استمالة المواطنين العرب، لاسباب انتخابية، مصلحية، الاّ ان هذه الاحزاب شجعت، في الواقع، على انتهاج سياسة من شأنها ان تؤدي الى عزل السكان العرب عن النظام السياسي والاداري؛ وذلك حتى تكون المراقبة السياسية المفروضة عليهم ناجحة. لقد اشركوا العرب في اللعبة الانتخابية، لكنهم اقصوهم عن المشاركة في تقرير النظام السياسي للدولة. ومن هنا تبدأ المعضلة ـ الازمة ايضاً في العلاقة بين الاكثرية اليهودية والاقلية العربية داخل اسرائيل.

لقد لخّصت، فيما بعد، أهداف الحكم العسكري خلال السنوات الاولى على هذا النحو: تقسيم السكان العرب إلى طوائف، ومناطق، وتعميق اجواء التنافس والانقسام فيما بينهم (سياسة الانتداب البريطاني نفسها ـ «فرق تسد»). وقد هدفت هذه السياسة الى منع تبلور الشخصية الفلسطينية في وحدة واحدة، والى تأمين سيطرة الحكم العسكري في تلك الفترة بصورة كاملة ومطلقة. وفي هذا الاطار، كان الجدل يتمحور حول سياسة «اليد القوية» و «اليد اللينة»، بين سياسة العزل وسياسة الدمج في الدولة، وبصورة لا تخلو من «ارتباك حقيقي ونفاق». كان هناك من يتبجح في الكنيست:

« ـ بفضل [مجزرة] دير ياسين انتصرنا سيدي!»؛ فيما همس آخرون:

« ـ ان هذا الاعتراف أمر مخجل».

انه الانفصام عينه القديم ـ الجديد الذي يضرب على التوتر اليهودي التقليدي، بين بوبر وبن ـ غوريون، بين مائير كهانا والآخرين؛ لكن من غير الممكن فهم الطابع الفظّ، والقسوة غير الاخلاقية التي ميّزت سلوك

هؤلاء المنتصرين ازاء اعدائهم كما ظهر في الطريقة التي تمّ بها «توزيع الغنائم».

ان ملفات «القيّم على املاك العدو» ـ كما اسموها ـ حافلة بمئات القضايا، والاوراق، والملفات التي تبرز شاهداً على عمليات النهب، والسلب، والسرقة، والفساد. وقد قال بن ـ غوريون عن ذلك، في احدى جلسات الحكومة: «ان المفاجأة الوحيدة التي واجهتني كانت اكتشاف عيوب خلقية في داخلنا؛ عيوب لم اشك في وجودها؛ اقصد النهب الجماعي الذي اشترك فيه كل اوساط الييشوف».

ان الصورة التي رسمتها الوثائق عن هذه المرحلة تترك انطباعاً وحيداً عن هذا الييشوف: «مجموعة من الرعاع البدائيين، والوحوش الظامئة للسرقة والقتل... قبائل تفتقد لأي قابلية للتنظيم؛ أناس يتحركون بغرائزهم... شيء شبيه فقط بغزوات البرابرة في التاريخ القديم».

عشرات الآلاف من الاسرائيليين؛ جنود ومدنيون وقادة محليون ورجال دولة، نالوا قسطهم من الغنائم: واحد صادر مقعداً وآخر بساطاً؛ واحد أخذ آلة حياكة وآخر آلة حصاد؛ واحد استولى على مسكن وآخر على كرم زيتون. «وبسرعة فائقة ومن دون صعوبة ولدت، خلال هذا الاجتياح، طبقة من الاغنياء الجدد، والتجار، والسماسرة، والمقاولين، والوسطاء على انواعهم».

لكن، اذا وجد في ذلك الوقت من اعطى تبريراً لهذا الوضع، باعتبار ان غرائز الانقسام، والتبرير الخلقي، والاغراءات، ضلّلت كثيرين، أو «لأنه في غياب سلطة مستقرة في كل مجالات الحياة وضع الييشوف القاتل والمنتصر أمام اغراء مادي اجاز له التمتع بغنائم العدو على هذا النحو...»، أو من هتف على نحو فلسفي: «حقاً ان التاريخ يعيد نفسه في كل ما يتعلق بالغريزة الانسانية»، فان عمليات النهب التي نظمها الصهيونيون من خلال القوانين التي سُنّت لتحديد صلاحيات «القيّم على املاك العدو»، وتعريفها الطريف لـ «الغائب»، هي التي استأثرت، في الواقع، بالقسم الاكبر من اعمال النهب لممتلكات الغائبين، الذين كانوا، غالباً، حاضرين وشهوداً على مصادرة أملاكهم.

لقد كانت طرائق مصادرة املاك الغائبين الشغل الشاغل لبن ـ غوريون، الذي ألحّ على ضرورة سن قوانين اضافية لقوانين الطوارىء تتيح للحكومة جعل الغائبين، قانونياً، غائبين الى الابد. ولقد لخّص الغرائب الفقهية لقانون الغائب ما قاله أحدهم متهكماً في الكنيست: «انه، بناء على هذا القانون، فان جيش الدفاع الاسرائيلي هو جيش غائبين»؛ فالحكم بأن كل شخص ترك مدينته، بعد ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، هو غائب ما لم يتسلم وثيقة تثبت انه ليس غائباً، كان ينطبق، ايضاً، على أفراد الجيش الاسرائيلي. وهكذا صودرت، وفق هذا القانون العجيب الغريب، ملايين الدونمات من الأراضي، ومنازل، وحوانيت، وأمتعة، وأموال، وودائع، ومخازن، ومحلات تجارية، الخ. بل ووصل الأمر حد تجميد أملاك الوقف الاسلامي ايضاً، باعتبار ان املاك الوقف الاسلامي، حسب الشريعة الاسلامية، هي ملك الله، وهي، اذاً، كأنها املاك غائب!

لقد نفّذ بن ـ غوريون بالنصب «القانوني» كل هذه السرقات، وذلك دائماً حسب مبدأه القائل، ان مصلحة الدولة يجب ان تكون فوق أي اعتبار آخر، وفوق أي اعتبار اخلاقي بالتأكيد. ان مصلحة الدولة أيضاً ـ وهذه عبارة غامضة ومطاطية ـ هي التي ستبرر وتوجّه النشاط الكبير في الخارج لجلب المهاجرين الجدد من اليهود الى اسرائيل. كان بن ـ غوريون يرى في الهجرة «أهمّ عنصر من عناصر الأمن القومي، والقوة العسكرية لدولة اسرائيل». هذا هو الهدف الذي يسمو على ما عداه. أمّا الحاجة الى انقاذ اليهود من الاضطهاد، وهي الايديولوجيا الرسمية التي روّجت لها الحكومة، فنادراً ما تحدث بن ـ غوريون عنها.

كان يؤرقه الهاجس ذاته الذي أرق زعماء اسرائيل بعد اربعين عاماً على تأسيسها؛ أي سعي اسرائيل الى تجاوز هوّة عدم التجانس الكمّي بينها وبين اعدائها العرب. ولهذا الاعتبار، ظهر التركيز على اولوية تنشيط عمليات الهجرة في السياسة الخارجية للدولة. وقد نظر، منذ ذلك الوقت، الى وظيفة الدبلوماسية كتابع للأمن.

ان فكرة الدولة المحاربة التي تعتمد على القوة والسيف سبيلاً وحيداً الى الحياة وجدت بذورها في ذلك

المنطق الذي ارساه بن ـ غوريون، وشجع عليه، ليتحوّل، فيما بعد، الى عقيدة يصبح الخروج عليها نوعاً من الكفر. وهكذا نشط جيش من الدبلوماسيين، والسماسرة، ورجال الاستخبارات، والموظفين، والعملاء، في انحاء العالم، جنوباً وشمالاً، شرقاً وغرباً، من اجل حثّ اليهود هناك على الهجرة. وعقدت صفقات تجارية واقتصادية مع حكومات اوروبا الشرقية، غايتها الاساسية المقايضة على هجرة اليهود؛ بل لقد وصل الأمر، في احيان كثيرة، الى حد دفع مبالغ مالية، ضريبة، عن كل شخص يهودي، واحياناً كانت الصفقة تشتمل على جدول تسعيرة بحسب نوعية الاشخاص. فالشبان ليسوا كالكهول والشيوخ، والاصحاء الاقوياء ليسوا كالمرضى وذوي العاهات. هكذا سارت الامور في اوروبا. أمّا في الدول التي لم تمنح حرية الهجرة لليهود، كما كان الأمر في شمال أفريقيا والعراق واليمن، فقد نظم مبعوثو مؤسسة الهجرة خطوط تهريب ليلية عبر الغابات والمسارب الجبلية. واستعانت المؤسسة، مثلها مثل أي جهاز استخبارات سري، باسماء مستعارة ورموز: فالمبعوث الى «غوشن» (مصر) لم يكن يوقع الا باسمه المستعار «ماكسي»؛ وكان العراق يسمى «برمان»؛ وايران «غولدمان»، وهكذا دواليك. واستعانوا بشبكة من المتعاونين والمخبرين من كل الانواع تضم مفتشي جمارك وشرطة حدود ورجال شرطة سرية ومحافظين وضباطاً عسكريين وقناصل دول اجنبية وحتى وزراء ورؤساء دول. وفي كل مكان، تقريباً، كان مبعوثو مؤسسة الهجرة يعرضون الرشوة، وقد فتحت حسابات مالية في مصارف سويسرية لهذا الغرض. كان الوزراء المغاربة، في ذلك الوقت، يفضلون الرشوة من طريق هذه المصارف؛ فيما كان سلاطين اليمن يفضلون دولارات نقدية؛ وكذلك كان الرومانيون يفضلون، ايضاً، أموالاً نقدية.

بيد ان هؤلاء المبعوثين لم يكونوا سماسرة محترفين ومتعهدين أذكياء فحسب؛ بل كانوا، الى جانب ذلك، محترفي دعاية، وارهابيين. وقد تضمنت الدعاية التي بثّوها الترهيب والترغيب. كانوا يحذّرون اليهود من ان انهم اذا لم يخرجوا، فوراً، فلن يستطيعوا الخروج فيما بعد؛ ولم يصوّروا لهم الامر على حقيقته في اسرائيل، حيث كان المهاجرون الجدد يقيمون في معسكرات شبيهة بمعسكرات الاعتقال. وقد عملوا، لمقتضى نجاح الدعاية، لفرض الرقابة على رسائل المهاجرين من اسرائيل، خشية افتضاح ما يحدث، وكشف الاكاذيب حول الوعود التي اعطوها لهم. وهذه رسالة واحدة من تلك التي اوقفها الرقيب، من مهاجر الى امّه، كتب فيها:

«لقد كذبوا علي، اريد ان أعود فوراً. اذا لم أعد خلال اسبوع، فسأقضي جوعاً. رجاء، عزيزتي، اجمعي تبرّعات؛ أطلبي قروضاً؛ اسرقي؛ ارهني ما لديك؛ المهم ان تبعثي اليّ بنقود... ان هذا البلد لا ربّ له».

لقد كانت الدوافع أقوى من عواطف ذلك الشاب المسكين، الذي لم تستطع امّه ان تتسلم رسالته. فالهجرة ليست لانقاذ اليهود، وانما لانقاذ «الدولة»، التي تحتاج إلى«الايدي التي تعمل وتقاتل». ولهذا الاعتبار، فقد سعوا الى التشديد على هجرة الشباب وترك المسنين وذوي العاهات. وكان هذا هو أول مؤشر الى انفصال «الدولة» عن الدعوة. ولبناء الدولة المحاربة، شدّدوا على أولوية الاهتمام بجلب اليهود الاوروبيين الاكثر تشرباً للحضارة والعلم والقيم الغربية ـ النوعية، ولم يعبأوا بالمشكلات المعقدة والخطيرة التي واجهت عمليات استيعاب المهاجرين الجدد، وتوفير المسكن والحياة اللائقة لهم.

وحين بدأت الانتقادات، وأخذ الصراخ يعلو، بسبب نقص القدرة على استيعاب المهاجرين الجدد، كان هناك من رأى في ذلك «انهزامية»، وقلّة ايمان. أي كان هناك من استخدم الارهاب الفكري في قمع هذه الاصوات. ولقد عارض بن ـ غوريون أي تقييد على الهجرة كما هو متوقع منه، ولم يجد أمامه غير التوراة ليشحذ همم «الانهزاميين» في الدولة. «بحسب علمي لم تكن هناك منازل، ولا عمل، لستة آلاف يهودي خرجوا من مصر. وعلى الرغم من ذلك، فان موسى لم يتردد لحظة واحدة في اخراجهم». وهكذا نظر الى الهجرة ايضاً، باعتبارها مغامرة تقارن بالخروج اليهودي في العهد القديم، يجب الانتصار فيها. ان الرهان اليهودي التقليدي الذي وصل حدود المقامرة، هو الذي تحكم، في وقت مبكر، في تغليب الارتجال على التنظيم. كانت القاعدة الموجّهة في الدولة تتلخص في ان الهجرة يجب ان تستمر بأي ثمن. ولا ينبغي ان يحول نقص الامكانات في الاستيعاب دون ذلك. وعلى هذا النحو، كان ينظر الى ما يجري في معسكرات الهجرة من مشكلات، باعتبارها اموراً ثانوية، على الرغم من

ان الوضع في تلك المعسكرات كان يصل حدود الكارثة.

في معسكرات الهجرة، لم تكن مجاعة وبطالة وامراض وازدحام فحسب؛ وانما، ايضاً، الصراعات الاجتماعية والايديولوجية التي انتقلت الى اسرائيل. فقد بدأت تلك الصراعات تبرز على نحو واضح: الصراع بين القدامى والجدد، بين الغربيين والشرقيين، بين اليمين واليسار، بين العلمانيين والمتدينين، بين الدولة والمنظمة الصهيونية، بين الواقع والحلم.

كان ليهود اوروبا الاولوية في الهجرة، والأولوية في المسكن، وقد أعطي افضل الاراضي الجيدة والخصبة للاشكناز، فيما أوكل القسم الاصعب والاقل كسباً للسفاراديم (الشرقيين). وقد أدى ذلك الى تعميق الهوّة الطائفية التي كانت قائمة أيام الانتداب. لكن وجد، ايضاً، من اعطى تبريراً لهذا الأمر، حيث اعتبر هذا البعض «ان البلاد العربية كانت خارج مجال نشاط الحركة الصهيونية تقريباً، سواء بسبب الاخطار، أو بسبب الغربة التي أحس بها قادتها ازاء ما بدا في نظرهم محيطاً بدائياً». ولنا ان نعيد صياغة هذا التبرير ـ الموقف الذي يفصح عن اشكال أعمق. فالحركة الصهيونية ليست سوى امتداد للنزعة الاستعمارية الغربية، ولايديولوجيتها التي تقيم فصلاً بين عالمين. وتوتر العلاقة بين الاشكناز والسفاراديم، بهذا المعنى، هو امتداد لتوتر العلاقة بين الغرب والشرق. لقد كتب بن ـ غوريون بصورة لا يعتريها الشك: «ان يهود اوروبا شكلوا شخصية الشعب اليهودي في العالم بأسره؛ لكنهم لم يمارسوا في البلاد الاسلامية، خلال مئات السنين الاخيرة، سوى دور سلبي في تاريخ الشعب [اليهودي]». أي، بحسب قوله، فان الصهيونية كانت، في الاساس، حركة اليهود الغربيين. فاليهود الشرقيون، حتى لو كانوا لا ينتمون الى فئات الشيوخ والمرضى والمحتاجين والى ذوي المساعدات الاجتماعية، وحتى لو خدموا الدولة باخلاص، فان ثقافتهم لم تكن هي الثقافة الاوروبية التي ارادت اسرائيل ان تتبنّاها.

كان الاحساس بالغبن قاسياً جداً عند الشرقيين اذاً. ومع ان قادة مباي كانوا مدركين مضار سياسة الانغلاق الاشكنازي الذي انتهجوه، فانهم تحركوا، غالباً، لمواجهة هذه المشكلة بلامبالاة. فحين حذّر البعض منهم من ان الطوائف الشرقية ستذهب باصواتها الى حزب حيروت، ودعا الى مواجهة هذه السياسة الحمقاء بضم وزير سفارادي الى الحكومة، لم يكن هذا الرأي مقبولاً من الجميع في حكومة بن ـ غوريون؛ بل ان أحد اعضاء مكتب مباي رأى، في مثل هذا الاقتراح، نوعاً من الهرطقة الخطيرة: «اذا دخل وزير سفارادي الحكومة، فاننا سنعزز هذه العصابة [هكذا!] الطائفية لعشرات السنين. اننا لسنا بحاجة الى ذلك على الاطلاق».

لكن بن ـ غوريون، باحساسه الحاد، كان مدركاً ابعاد المشكلة على المدى البعيد، منطلقاً من حسابات الدولة. ولذلك، كان تفكيره منصبّاً على السؤال التالي: ما هو الجسر الذي سيعبر هؤلاء الغربيون ـ العلمانيون ـ بواسطته الى الشرقيين، وسيعبر هؤلاء الاخيرون بواسطته الى احضان الغربيين؟ أو بطريقة أخرى، كيف يمكن الحد من انفصام الثقافة؟ وكان الجواب الذي اعطي للمشكلة يتلخص بكلمة واحدة: «سحر الدولة»! وقد وضع لهذه الرؤيا هدفاً مباشراً، عملانياً، يتمثل في ادخال اسس الحضارة والمعرفة الغربية في اذهان هؤلاء القوم الشرقيين البدائيين.

كان الصراع بين العلمانيين والمتدينين، في جوهره، يعكس غياب الاتفاق على القيم والمفاهيم. ومرة أخرى، كان صدى الجدال اليهودي القديم يطل برأسه من الصراع الدامي وغير الدامي، العنيف والسلمي، حول السبت، والاعياد والفرائض اليهودية، وبين اسرائيل ـ الدولة والتوراة؛ أي، باختصار، كان الجدال بين العلمانيين والمتدينين يتعلق بمسار الالتحام الداخلي ـ انصهار الثقافات ـ الذي هو شرط مسبق لبقاء اسرائيل واستمرارها. وهنا، في المسافة الفاصلة بين «أسباط بني اسرائيل الاكثر اصالة في الشرق»، واولئك «الاكثر حضارة في الغرب»، كان بن ـ غوريون الوحيد الذي عرف كيف يوفّر على المجتمع الاسرائيلي الدخول في الحرب الاهلية. لقد عرف كيف يمسك العصا من منتصفها، ولم تكن براغماتية بن ـ غوريون بدون ضحايا، وتنازلات، واكباش فداء. وهكذا قرر الاسرائيليون الاوائل عدم حسم الصراع، وبقوا بلا دستور يحدّد مكانة الدين في الدولة. لقد توصلوا، اذاً،

الى الاتفاق على تعريف «ما هي الدولة؟» التي اعتبروها «دولة جميع اليهود في العالم». بيد انهم فشلوا في تحديد «من هو اليهودي؟».

ولكن على العكس من الطريقة التي انتهجها بن ـ غوريون تجاه الأزمة بين المتدينين والعلمانيين، كان موقفه خلال الصراع مع اليسار، ومع المؤسسة الصهيونية، اكثر حسماً، وبعداً من المرونة. لم يكن الأمر يتعلق، هنا، بالفصل بين الحقائق، وانما بالصراع على السلطة، وتثبيت دورها. لقد كانت الحروب التي بدأت بعد شهور قليلة من اعلان اسرائيل، تفرضها ضرورات النزاع على السلطة. ولذلك، لم يكن ثمة مفرّ من مواجهتها، أو تأجيلها.

وهكذا لم تكد الحرب تضع اوزارها ضد الدول العربية، حتى بدأت المعركة مع المنظمة الصهيونية التي بدأت تنحسر اهميتها ـ دورها ـ تدريجياً منذ ذلك الوقت. وقد بدىء، أولاً، بغلق مؤسسة الهجرة التي حلّت، رسمياً، في آذار (مارس) ١٩٥٢، بعد نشر انباء الفضائح المالية، والفساد الذي رافق اعمالها في الخارج؛ كما تمّ تشديد القيود على مؤسسة الاستيطان، بعد تحميلها مسؤولية العجز عن تأمين السكن والعمل للمهاجرين الجدد. والواقع، ان الصراع بين الدولة والمؤسسة الصهيونية كان تعبيراً عن رغبة بن ـ غوريون في انهاء مرحلة الازدواجية في الادوار والوظائف؛ كما كان تعبيراً عن انتصار فكرة اسرائيل نفسها على حساب «التيار النضالي» للحركة الصهيونية في المهجر، حيث رغب بن ـ غوريون في التشجيع على تولي اسرائيل الاشراف المباشر، واحتكار الدور الذي كانت تضطلع به المنظمة الصهيونية.

وفي ذلك الوقت، لم يكن ثمة من انتبه للمسار. كانت مهمة اعطاء الصلاحيات كافة للدولة هو الاتجاه الطاغي. ولكن بينما كان الصراع بين الدولة والمؤسسة الصهيونية يبدو مبرراً، منطقياً، مع تغيير الظروف، فقد كان الصراع داخل بؤرة السلطة بين الكتل الحزبية، لا سيما في التنافس على كسب ولاء الجيش، نسخة أخرى من الصراع الذي عرفته دول العالم الثالث حديثة العهد في التنافس على الحكم؛ حيث ينظر الى مؤسسة الجيش باعتبارها الموقع الاكثر خطورة في هيكل السلطة.

ولم يتأخر بن ـ غوريون، في مناخ يتسم بفقدان الثقة والشكوك والهواجس المتبادلة، في توجيه الضربة الحاسمة، حين قرر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، حل قيادة البلماح. وقد نظر خصوم مباي في حزب مبام، الذي كانت له السيطرة في قيادة البلماح، الى الخطوة التي اتخذها بن ـ غوريون بحل قيادة البلماح باعتبارها عملية انقلابية. أمّا بن ـ غوريون، فقد نظر الى دعوة قادة البلماح الى احياء ذكرى حلها، بعد مرور سنة على ذلك، باعتباره عملاً أسوأ من حادثة «التلينا» (الباخرة التي استأجرها مناحيم بيغن لنقل اسلحة ومتطوعين، وقد أمر بن ـ غوريون، في حزيران ـ يونيو ١٩٤٨، بقصفها قبالة شاطىء تل ـ ابيب، واحترقت، وقتل فيها ١٥ شخصاً)، أي باعتباره عملاً من تحدي السلطة. كانوا جميعاً يعيشون هاجس الخوف والحذر المتبادل؛ رأت «حيروت» في التمسك بقوانين الطوارىء عملاً موجّهاً ضدها، ورأى بن ـ غوريون في نشاط مبام داخل الجيش عملاً تخريبياً موجهاً ضد مباي. وخلال النصف الثاني من العام ١٩٥٠، بلغ التوتر بين الكتلتين الكبيرتين ذروة لا مثيل لها من قبل، حين بدأت تتضح الخيارات الايديولوجية لكلا الحزبين العمّاليين، وحين بدأت، قبل ذلك، تتكشف ابعاد التدخلات الدولية في الصراع والتجاذب بين القوتين العظميين على كسب الدولة الجديدة، وكانت هذه الامور ظهرت في اثناء الازمة الكورية، التي فتحت مسار الحرب الباردة بين الجبارين.

لقد شجعت الولايات المتحدة الاميركية اسرائيل على الانخراط في دائرة نفوذها. وفي غضون ذلك، سعت الى تعزيز قوة مباي. فقبل الانتخابات للكنيست الاول ببضعة أيام، أعلن الاميركيون انهم مستعدون لاقراض اسرائيل مبلغ مئة مليون دولار، وكان هذا مبلغاً كبيراً جداً في حسابات تلك الايام. وقد أثار هذا التشجيع حفيظة حزب مبام، الذي اعتبر في نظر السفير الاميركي في اسرائيل آنذاك، جيمس ماكدونالد، عميلاً للاتحاد السوفياتي. وهكذا، نظر مبام بارتياب واضح الى وقوف اسرائيل الى جانب الولايات المتحدة من ازمة كوريا، ورأى في تلك السياسة تعارضاً مع «المصلحة الوطنية» لاسرائيل.

أمّا في مباي، فقد رحّبوا بالخيط الممدود اليهم من جانب الاميركيين، وسارعوا الى تشديد الارتباط،

فتقدموا بطلب آخر من الولايات المتحدة للسماح لهم بتدريب بعض ضباط الجيش الاسرائيلي في صفوف الجيش الاميركي، وفي وزارة الخارجية الاميركية استجابوا لهذا الطلب، باعتباره سيؤدي الى تعميق ارتباط اسرائيل بهم.

لقد بدأ التلاقي من هنا. كان ثمة من نظر الى الصراع بين اليمين واليسار في اسرائيل، اذاً، كامتداد للتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وان كان الأمر لا يخلو من التضليل. ففي حمأة الحرب الباردة بين القوتين العظميين لم تكن التقويمات تنجو من المغالاة، والمبالغة. فقد وصف بن ـ غوريون الصراع بين مباي ومبام كصراع بين الاشتراكية الصهيونية والشعبة اليهودية في الحزب الشيوعي السوفياتي، سواء على الصعيد اليهودي، أو على الصعيد الدولي. وفي لندن، بعث سفير الولايات المتحدة بتقويم «سرّي جداً» الى واشنطن، جاء فيه: «ان مناحيم بيغن قد يعطي الاتحاد السوفياتي نفوذاً في اسرائيل بسبب عدائهما المشترك لبريطانيا ولاسباب أخرى»! ومع ذلك، فقد استطاع بن ـ غوريون ان ينجح في المحافظة على استمرارية النظام واستقراره وسط كل هذه الصراعات. لقد نجح في ان يجعل من نفسه المصدر الأوحد للسلطة، وفي الالتفاف على خصومه وضربهم؛ كما نجح في ان يضفي على السلطة طابع افكاره؛ ونجح في أمر آخر يفوق كل نجاحاته أهمية، وهو ابقاء التوتر اليهودي قائماً داخل السلطة والمجتمع، وهو التوتر الذي ما انفك يلاحق اسرائيل بعد اربعين عاماً من نشأتها، والذي يجمع اليه دوام الصراع بين الاسرائيليين والفلسطينيين، الذي لم يشأ بن ـ غوريون أخذه عل محمل الجد.

إن حكاية الاسرائيليين الاوائل هي حكاية مزدوجة. لقد نجحوا في الحرب مع العرب، لكنهم لم يتمكنوا من القضاء على اسباب الحرب. لقد حلموا بأن يهود العالم سيأتون من اربعة اركان الارض فور اعلان اسرائيل؛ غير ان هؤلاء لم يأتوا؛ واسرائيل استمرت كما كانت؛ وستظل، أبداً، دولة صغيرة. وفي محور التاريخ، لن يكون بمقدور الاقلية التغلّب على الاكثرية. أمّا الانتصار على الفلسطينيين، فقد كان هو الخديعة الكبرى المضلّلة.

وليس ثمة مفارقة. ان مشكلة الاسرائيليين الاوائل هي مشكلة الاسرائيليين الجدد. وقد عكست العقود الاربعة الماضية اخفاق افكار بن ـ غوريون وفشل سياسته التي ظلت تطبع نهج حركة «العمل» الصهيونية. فمنذ العام ١٩٧٧، بدأ نجم حزب «العمل» (مباي) يذوي في الحياة السياسية. وفي خريف العام ١٩٨٨، عاد المتدينون الى سابق قوتهم التي كانوا عليها في بداية قيام اسرائيل؛ وما انتصار اليمين على اليسار في انتخابات الكنيست الثاني عشر، الاّ تعبيراً ساطعاً عن فشل وسقوط سياسة بن ـ غوريون. فاسرائيل لم تستطع ان تشكل الجسر الذي سيصهر الثقافات؛ وحنكة بن ـ غوريون لم تفعل اكثر من تأجيل انفجار التوترات إلى حين.

حسين حجازي

وجهة نظر اميركية حول طبيعة التسوية

Toward Arab-Israeli Peace, Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1988.

عشية انتخابات الرئاسة الاميركية، وفي أوج المعركة الانتخابية، وقبل تحديد الرئيس الاميركي الجديد، أصدر معهد بروكنغز الاميركي دراسة بعنوان «طريق السلام العربي ـ الاسرائيلي»، ليكون عوناً للرئيس الاميركي الجديد على تحديد سياسته تجاه قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتسوية السياسية المقبلة في المنطقة.

ويعتبر معهد بروكنغز أحد المعاهد العلمية المستقلة في الولايات المتحدة الاميركية، التي تهتم بدراسة قضايا السياسة الخارجية الاميركية، ويعمل فيه حوالى مئة باحث ومسؤول سابق في الادارة الاميركية، وعادة ما تكون دراساته موضع اهتمام مسؤولي البيت الابيض، والخارجية الاميركية.

ومن الجدير بالذكر ان المعهد كان أصدر، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥، تقريراً بعنوان «طريق السلام في الشرق الاوسط» (*Toward Middle East Peace*) قدّم الى الرئيس جيمي كارتر، فور انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، وساعده في تحديد مواقف ادارته من قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، واختار للعمل معه بعضاً من المشاركين في صنع التقرير، مثل بريجنسكي وفيليب كلوتزنيك ووليام كوانت.

كان من المقرر الانتهاء من التقرير الحديث في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، لكن الانتفاضة الفلسطينية أجبرت العاملين فيه على تأجيل صدوره لعدة شهور، وكان وليام كوانت رئيساً لمجموعة الدراسة التي اصدرته، كما كان من بينها يهود اميركيون، وفلسطينيان مقيمان في الولايات المتحدة. وبذلك تميّزت مجموعة دراسة ١٩٨٨، عن سابقتها، باشراكها شخصيتين اميركيتين من اصل عربي، هما رشيد الخالدي وفؤاد المغربي، ولكل منهما موقف مؤيد للحقوق الوطنية الفلسطينية؛ وقد دافعا، في الدراسة، عن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وضرورة ازالة العوائق القانونية التي تحول دون اقامة اتصالات مباشرة بين الولايات المتحدة الاميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ كما أكدا ان العلاقة بين الاردن والدولة الفلسطينية لا تحدّدها سوى المفاوضات الحرة المباشرة فيما بينهما. وبالطبع، خالفت آراؤهما آراء بقية المشاركين في الدراسة، فاضطرا الى تسجيلها في مقدمة التقرير.

على الجانب الآخر، اشترك في الدراسة بعض اليهود الاميركيين الاعضاء في مؤتمر ولجنة اليهود الاميركيين، ولجنة الشؤون العامة الاسرائيلية (ايباك)، وهي أقوى جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية. ولذلك، كان التقرير أكثر انسجاماً مع مواقف الجماعات الصهيونية الاميركية، التي لم تختلف مع ما جاء في التقرير، سواء في رفضها لأية اشارات عن الدولة الفلسطينية، أو اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات للسلام، أو اقامة أية اتصالات بين الولايات المتحدة الاميركية ومنظمة التحرير. وقد أصر كينيث وولاك، المدير السابق في ايباك واحد أعضاء المجموعة الدراسية، على تسجيل ذلك في مقدمة التقرير أيضاً.

ومن الملاحظ في التقرير انه اتخذ مواقف من الحقوق الفلسطينية المشروعة أكثر استجابة لرغبات اسرائيل واللوبي الصهيوني عن تلك التي دعا اليها تقرير العام ١٩٧٥، على الرغم من ان التقرير الجديد أُصدر والانتفاضة الفلسطينية ثائرة.

فقد أكد تقرير العام ١٩٧٥ ان السلام في الشرق الاوسط يقوم على أساس الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل خلال حرب العام ١٩٦٧، مع اجراء بعض التعديلات في الحدود، من خلال التفاوض بين أطراف الصراع، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، سواء في اقامة دولته المستقلة، او في ان تكون مرتبطة بالاردن. بينما نجد تقرير العام ١٩٨٨، أهمل النص على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، وان كان اكتفى بالاشارة الى القرار الرقم ٢٤٢ الصادر عن الامم المتحدة، متمسكاً بالصيغة الخاصة بانسحاب اسرائيل من «أراض عربية» احتلتها خلال حرب العام ١٩٦٧. كما أكد تعزيز دور الاردن في عملية السلام، بشكل يحدّ من استقلالية الدولة الفلسطينية التي يتحدث عنها. فيما عدا ذلك، فالاتفاق واضح بين التقريرين، خاصة في حثّ الادارة الاميركية على وضع قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في قائمة جدول أعمالها. وعلى أية حال، يعتبر صدور التقرير في حدّ ذاته حدثاً سياسياً هاماً، لما له من مكانة لدى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الاميركية.

أشار التقرير، في البداية، الى ان الموقف المتفجّر في المنطقة، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية، واستمرارها، تفرض ضرورة التحرك الاميركي لصنع سلام في المنطقة اكثر استقراراً، بدلاً من «الحلقة المفرغة» التي دارت فيها مشاريع السلام الاميركية السابقة. وبذلك حكم التقرير بفشل السياسات الاميركية السابقة للبحث عن سلام في الشرق الاوسط. كما حذّر من مخاطر تلك السياسات التي أصبحت تهدد المصالح الاميركية، والتي تتجسد في أربعة مخاطر، طبقاً لما جاء في التقرير. الاول: احتمالات نشوب حرب بين سوريا واسرائيل، قد تؤدي، في تصاعدها، الى مواجهة اميركية ـ سوفياتية غير مرغوب فيها. الثاني يتعلق بالانتفاضة الفلسطينية التي تزيد في احتمالات تدهور العلاقات العربية ـ الاميركية، من ناحية، وتدفع اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى التشدد في مواقفها، من ناحية أخرى. أمّا الثالث، فيتجسد في تطورات حرب الخليج بشكل يهدد أمن العديد من الانظمة العربية، واحتمالات تزايد موجات التطرف الديني (لاحظ ان التقرير صدر قبل بدء المفاوضات العراقية ـ الايرانية). والخطر الرابع والاخير يتمثل في التوترات التي تتعرّض لها العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، والتي قد تصاب بنكسة خطيرة.

وانتهى التقرير الى ضرورة اتباع استراتيجية اميركية «ماهرة» تأخذ في اعتبارها العناصر التالية:

- عجز اتفاقية السلام الاسرائيلية ـ المصرية عن اقامة علاقات طبيعية بينهما، وفشلها في ان تصبح قوة دافعة، أو أساساً لمفاوضات السلام المقبلة.

- ضرورة التشاور الاميركي مع اسرائيل عند صوغ سياستها ازاء المنطقة، تأكيداً للتحالف الاميركي ـ الاسرائيلي الذي اصبح أمراً واقعاً معترفاً به من الجانب العربي.

- الخلاف الاسرائيلي الداخلي حول اسس التسوية السلمية وسبل تحقيقها، مع التمسّك الاسرائيلي بعدم العودة الى حدود العام ١٩٦٧، ورفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتمسّك بالقدس كعاصمة لاسرائيل، ورفض فكرة المؤتمر الدولي واستبدالها بمفاوضات مباشرة ثنائية بين اسرائيل وكل طرف عربي على حدة.

- فشل فكرة اقامة المفاوضات على أساس مبدأ «الارض مقابل السلام» الذي جاء به القرار ٢٤٢، الصادر عن الامم المتحدة.

- تداخل اوضاع الفلسطينيين والاردن واسرائيل خلال العشرين عاماً الماضية، وهو ما يمكن ان يكون عنصراً ايجابياً في صياغة التسوية المقبلة.

وبذلك، حمل التقرير وجهة نظر أقرب الى موقف اسرائيل، فراعى مصالحها وأكد العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية الخاصة، ورفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأبدى ميلاً واضحاً الى ما كان يسمى «الخيار الاردني»، والذي اصبح لا مجال للتحدث عنه بعد قرار الاردن بفك الارتباط الاداري والقانوني مع

الضفة الفلسطينية.

وفي تطوّر مفـاجىء، وقبـل دخول الرئيس الاميركي الجديد، جورج بوش، البيت الابيض، أعلنت ادارة الرئيس رونالد ريغان بدء الحوار المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، ممّا أغضب اسرائيل والجماعات الموالية لها داخل الولايات المتحدة الاميركية.

ولا شك في ان هذا الموقف يبدو، ظاهرياً، متناقضاً الى حدّ كبير مع المواقف الاميركية المتعنّتة تجاه الحقوق المشروعة العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، في صراع الشرق الاوسط. وانه لا يمكن تفسيره الّا في اطار النشاط الدولي المتزايد لتسوية النزاعات الاقليمية في العالم، والذي يقوده الاتحاد السوفياتي بالتعاون مع دول اوروبا، والذي أجبر الولايات المتحدة على ضرورة التصدي لقيادة عمليات التفاوض المقبلة في الشرق الاوسط، كي لا تترك المبادرة لغيرها من القوى الدولية، كأوروبا مثلاً.

وفي ضوء ذلك، لا نستطيع ان نتوقع من الولايات المتحدة الاميركية الّا الاستمرار في تعنّتها، خاصة حول التمسـك بدور الاردن في عملية السلام، بشكل يحدّ من استقلالية الدولة الفلسطينية، والتمسّك بالمفاوضات الثنائية بين اسرائيل وكل طرف عربي على حدة، بالاضافة الى فرض شروط قاسية على الاطراف العربية تحت شعار صيانة أمن اسرائيل. وليس من المتوقع الاستعانة بالاطراف الدولية الاخرى لمواجهة هذا التعنّت، خاصة بعـد ان أعلن السـوفيات موافقتهم على اجراء مفاوضات ثنائية في اطار المؤتمر الدولي، ولا يمانعون في قيام كونفدرالية بين الاردن والدولة الفلسطينية.

على أيـة حال، يبـدو ان طريق السلام في الشرق الاوسط لم يمهّد بعد، على الرغم من الجهود العربية، والفلسطينية خصوصاً، التي تبذل في هذا السبيل.

خالد الفيشاوي

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

شروط الانتخابات في الاراضي المحتلة

تركّزت النشاطات السياسية الفلسطينية، في الآونة الأخيرة، على التحرّك السياسي، عربياً ودولياً، وفقاً لمقررات الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة، في الدار البيضاء، وما تركته من أثر واضح في مسار التحرك الفلسطيني عموماً. كما شهدت الساحة السياسية الفلسطينية عقد الجولة الثالثة للحوار الأميركي ـ الفلسطيني، في تونس، وما تخلّلها من طروحات فلسطينية بشأن الانتخابات في المناطق المحتلة.

م.ت.ف. والقمة الاستثنائية

أنهى ملوك ورؤساء الدول العربية مؤتمر القمة الاستثنائي في الدار البيضاء، في ٢٦/٥/١٩٨٩، بنجاح، على حدّ تعبير غالبيتهم؛ وأطلقت وسائل الاعلام العربية على تلك القمة «قمة الوفاق». وعلى الرغم من أن ما حكم نتائج تلك القمة هو لعبة التوازنات التي اقتضت، بدورها، أن يتنازل كل طرف من الأطراف الرئيسة في القمة عن بعض مواقفه ازاء قضية ما من قضايا البحث المدرجة على جدول الأعمال، مقابل أن تتبنى القمة مواقفه في قضية أخرى. وهكذا، فإن عودة مصر الى الصف العربي، قد قابلها، من جانب آخر، قرارات ايجابية بصدد القضية الفلسطينية (**الهدف**، نيقوسيا، ٤/٦/١٩٨٩). وبهذا المعنى، يمكن القول ان القضية الفلسطينية لم تشكّل مسألة خلافية، بل ان عقد القمة كان فرصة مؤاتية فلسطينياً، لتعريب المبادرة السلمية الفلسطينية، من جهة، واستنهاضاً للوضع العربي ازاء عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، من جهة أخرى. ولعل أبرز ما ساعد على ذلك هو عودة مصر الى الصف العربي، الامر الذي لاقى ترحيباً ملحوظاً من الطرف الفلسطيني. ويمكن اعادة هذا الترحيب الى ان الشعب الفلسطيني، وبسبب خصوصية قضيته، هو أكثر الشعوب العربية تحسساً بضرورة التضامن العربي؛ ذلك أنه عانى طويلاً من انعكاس الخلافات العربية والسياسات الاقليمية الضيّقة على قضيته. لذا، فقد كان لعودة مصر في قمة الدار البيضاء واعلان العرب عن دعمهم لمشروع السلام الفلسطيني والساعي الى مؤتمر دولي بهدف انهاء احتلال اسرائيل للاراضي العربية المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة صدىً ايجابياً في الاوساط الفلسطينية، عموماً، والتي رأت في نتائج القمة نجاحاً في تجاوز رهان انهيار الجبهة العربية حول فلسطين، معتبرة ذلك، بحد ذاته، «انتصاراً للموقف العربي الموحّد؛ كما أنه انتصار لـ م.ت.ف.». وأضافت أوساط صحافية، أنه يمكن القول، الآن، «ان نصف الطريق الوعرة قد تمّ اجتيازه من جانب الدول العربية، وبقيت قدرة الولايات المتحدة على اقناع [حليفها] اسرائيل باجتياز النصف الآخر للطريق؛ والكلام الاميركي الاخير مفيد لتعجيل هذه القناعة، لكنه يحتاج الى تتمة» (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٤/٦/١٩٨٩).

واعتبرت جهات سياسية فلسطينية قرارات القمة الاستثنائية انتصاراً للانتفاضة، ولدولة فلسطين؛ ذلك أن تبني القمة للبرنامج الفلسطيني يشكّل دعماً جديداً للتحرك السياسي للمنظمة على الساحة الدولية؛ ولا بد أن تؤتي ثمارها لاحقاً. وأكدت تلك الجهات انه، ولأول مرة، يوافق الزعماء العرب على «تبني مشروع السلام الفلسطيني ذي الصيغة الواقعية، وذلك بعكس القمم الاخرى التي حاولت فرض رؤيتها ومشروعاتها لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهي غالباً ما كانت تنطلق من المصالح الضيقة لهذا النظام العربي، أو ذاك، بغض النظر عن سلامة الموقف ومدى اقترابه من موقف الحركة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بـ م.ت.ف.» (**طريق الانتصار**، نيقوسيا، ١/٦/١٩٨٩).

وأكدت تلك الجهات أن العمل على ترجمة هذه القرارات الى برنامج عمل سياسي عربي من شأنه أن يقطع الطريق على تردد بعض الدول الاوروبية ويدفعها الى اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً وحسماً، لجهة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني؛ كما يسلّح الانتفاضة بجبهة تأييد عربية ودولية واسعة تمكّنها من اجبار الحكومة الاسرائيلية على تخفيف اجراءاتها الفاشية ضد الشعب الفلسطيني، وتمكينه من تنظيم حياته، وتحقيق الانفصال التدريجي عن سلطات الاحتلال، استعداداً لاقامة الدولة الفلسطينية، واستكمال بناء مؤسساتها المتحققة على الارض، لا سيما اذا اقترن الموقف السياسي العربي بالفعل، وأدّت الدول العربية التزاماتها السياسية والمالية ازاء الانتفاضة (المصدر نفسه).

وممّا لا شك فيه ان تعريب مبادرة السلام الفلسطينية، في قمة الدار البيضاء، وتأليف لجنة عربية عليا للتحرك على الساحة الدولية، سيساهمان، الى حدّ كبير، في استنهاض دور المجموعة الاوروبية والاتحاد السوفياتي والصين، وفي حمل الولايات المتحدة، تالياً، على اضفاء قدر أكبر من التوازن على دور الوسيط الذي تقوم به (جواد البشيتي، **فلسطين الثورة**، ١٨/٦/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، وتأسيساً على مكتسبات المنظمة في مؤتمر القمة، قامت قيادة م.ت.ف. بتعزيز التنسيق السياسي الفلسطيني ـ الاردني. وفي هذا الاطار، نقل عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، رسالة من رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى الملك الاردني حسين، بتاريخ ٨/٦/١٩٨٩ (**الدستور**، عمّان، ٩/٦/١٩٨٩)؛ ولاحظ المراقبون تزامن وصول الرسالة مع بدء الجولة الثالثة من الحوار الأميركي ـ الفلسطيني. كما وصل الرئيس الفلسطيني الى القاهرة، بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٩، في زيارة قصيرة ومفاجئة، فالتقى بالرئيس المصري، حسني مبارك، واجرى معه محادثات، بحث، خلالها، في اقتراح رئيس الوزراء الاسرائيلي اجراء انتخابات في الارض المحتلة، وفي موضوع عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وفي تطور الحوار الاميركي ـ الفلسطيني. وفي مؤتمر صحافي مشترك، عقداه بعد ساعتين من المحادثات، رحّب مبارك وعرفات بـ «التقدم الجديد في موقف الولايات المتحدة من السلام في المنطقة». وقال عرفات: «اننا ننظر بايجابية الى الموقف الأميركي الذي ورد في البيانات الأخيرة للرئيس [جورج] بوش، ووزير الخارجية، جيمس بيكر، الذي يتحدث عن انهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع» (**الاهرام**، القاهرة، ١٣/٦/١٩٨٩).

وجدير بالذكر ان زيارة عرفات للقاهرة تزامنت مع الزيارة التي قام بها وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، لتل ـ أبيب، لاجراء محادثات مع المسؤولين الاسرائيليين حول عملية السلام في الشرق الاوسط، ومسألة حقوق الفلسطينيين. ونسبت مصادر صحفية الى الوزير المصري قوله ان بلاده مستعدة للقيام بدور الوساطة في مفاوضات السلام الفلسطينية مع اسرائيل. وأفادت تلك المصادر بأن الحكومة الاسرائيلية رفضت هذا العرض الذي تضمن جعل السفارة المصرية في تل ـ أبيب نقطة اتصال بين الفلسطينيين في الأرض المحتلة وم.ت.ف. (**القبس**، الكويت، ١٣/٦/١٩٨٩).

الحوار الأميركي ـ الفلسطيني

قطع الحوار الفلسطيني ـ الأميركي ثلاث محطات: الأولى كانت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، وشهدت غلق ملف المقاطعة الاميركية للمنظمة، وتناولت اتصالات أولية عرض كل طرف خلالها وجهة نظره تجاه القضايا الهامة، وكيفية استمرار الحوار، وشروط تواصله؛ ليتقدم، في المحطة الثانية، خلال آذار (مارس) ١٩٨٩، الى مناقشة مسائل جوهرية تتعلق بتأكيد كل طرف لقناعاته المبدئية. وخلال جلستي الحوار، الأولى والثانية، كانت م.ت.ف، تطالب الادارة الأميركية بتفسير موقفها حيال تعطيلها لانتقاد مجلس الامن الدولي للبحث في الممارسات القمعية المختلفة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، واعطاء تبرير لامتناع الادارة الاميركية عن ادانة الارهاب الاسرائيلي ومساواة الجلاد بالضحية.

قبل بدء الجولة الثالثة من الحوار، أكد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف) أن المنظمة ستطالب الوفد الأميركي بضرورة

حثّ ادارته من أجل ممارسة الضغط على اسرائيل، لايقاف أعمالها الارهابية ضد المواطنين العزّل من السلاح؛ كما سيرفض الجانب الفلسطيني التعامل مع مشروع الانتخابات الذي طرحه رئيس وزراء اسرائيل، شامير، في وقت سابق، إلّا اذا كان ذلك جزءاً من مشروع متكامل للسلام، محدّد وفق برنامج زمني ينتهي بقيام دولة فلسطين مستقلة، على اعتبار أن خطة شامير ما هي إلّا وسيلة يسعى شامير، من خلالها، الى الالتفاف حول ما حققته الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ أكثر من تسعة عشر شهراً (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٨٩/٦/٨). وتوقعت المصادر الصحافية ان تكون «خطة السلام المقدمة من الحكومة الاسرائيلية الى الولايات المتحدة... القضية المحورية في الحوار الأميركي ـ الفلسطيني، خاصة بعد مناقشتها من قبل تل ـ أبيب وواشنطن خلال زيارتي وزيري الخارجية والدفاع، موشي أرنس واسحق رابين. وأظهرت التصريحات العلنية للمسؤولين لدى الطرفين وجود خلافات محسوسة بينهما بخصوص بعض القضايا الجوهرية، مع وجود خلاف أميركي ـ فلسطيني حول الغرض النهائي من عملية الانتخابات، لكن لا خلاف حول المبدأ نفسه» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٩/٦/٤).

بدأت الجولة الثالثة من الحوار الأميركي ـ الفلسطيني في الحادية عشرة والربع قبل ظهر ١٩٨٩/٦/٨، في ضاحية قرطاج، بالقرب من العاصمة التونسية، واستمرت أربع ساعات ونصف الساعة بلا انقطاع. ضمّ الوفد الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، ومدير الدائرة السياسية، عبداللطيف أبو حجلة، وسفير فلسطين في تونس، حكم بلعاوي؛ في حين ضمّ الوفد الأميركي سفير الولايات المتحدة في تونس، روبرت بيلّترو، والمستشار الأول للسفارة، غوردن براون، والمستشار السياسي، أدمون هيل. ومن خلال ما أعلن عن طبيعة الحوار، يمكن القول ان الحوار وصل، في محطته الثالثة، الى درجة البحث في الوسائل العملية للتقدم نحو تسوية شاملة، من خلال مفاوضات سياسية قائمة على أربعة بنود رئيسة، هي: قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، و«الارض مقابل السلام»، وأمن اسرائيل والاعتراف بها، والحقوق السياسية للفلسطينيين.

الّا ان المباحثات لم تظهر مضمون الموقف الاميركي، حيث ما زالت واشنطن متمسّكة بعدم تقديم تفسيرات محددة للعبارات السياسية المستعملة: ماذا تقصد واشنطن بحقوق الفلسطينيين؟ وما هي حقوقهم؟ وما هي متطلبات الامن الاسرائيلي وشروطه؟ ويبدو واضحاً ان واشنطن غير مستعجلة في تقديم اجابات سياسية محدّدة، ذلك انها لا تزال بحالة انتظار نتائج المعركة الطويلة النَفَس على الارض في المناطق المحتلة (حمادة فراعنة، **الدستور**، عمّان، ١٩٨٩/٦/١٢).

وفي السياق ذاته، اشار بعض المصادر القريبة من الوفد الفلسطيني، ان بيلّترو ركز، في جلسة الحوار الثالثة، على ضرورة ان تتعاطى المنظمة مع موضوع الانتخابات، وأن تناقشه، وتطوره، حيث من الممكن ـ حسب بيلّترو ـ تطوير مشروع شامير الذي يتضمن نقاطاً ايجابية، وهي عدم استبعاده لمشاركة فلسطينيي القدس العربية، وإغفاله انهاء الانتفاضة كشرط مسبق، ممّا يعني، في رأي واشنطن، أن شامير مستعد للبحث في اشراك اهالي القدس في الانتخابات، ولا يصرّ على انهاء الانتفاضة كمدخل لاجراء الانتخابات (**الحرية**، ١٩٨٩/٦/١٨).

الى ذلك، وبعد يومين من جولة الحوار الثالثة، طالب الرئيس عرفات الولايات المتحدة بضرورة اصدار «اعلان مبادىء» حول الشرق الاوسط، يشمل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقال عرفات ان من شأن ذلك أن يسمح بالانتقال الى البحث في مختلف الاقتراحات المعروضة لاطلاق عملية السلام (**وفا**، تونس، ١٩٨٩/٦/١٠). وفي السياق ذاته، أجاب عرفات عن سؤال صحافي حول نتائج حوار الجولة الثالثة، وعمّا اذا كان يمكن القول، الآن، ان هناك تطوراً قد طرأ على الموقف الاميركي: «نحن، بلا شك، ننظر بايجابية كاملة للتصريحات التي صدرت مؤخراً من الرئيس الأميركي، جورج بوش، والتي قال فيها ' نهاية الاحتلال الاسرائيلي ' ». وأضاف عرفات: «ان هذه النقطة هامّة جداً في توضيح اننا نتحدث عن نهاية الاحتلال الاسرائيلي؛ وكذلك التصريحات التي أدلى بها جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي، وهي تصريحات ايجابية، عندما قال أنه ' لا بد أن

تتخلّى اسرائيل عن حلم إقامة اسرائيل الكبرى، إضافة للجدية الكبيرة، والتعامل الدقيق في المباحثات الأميركية ـ الفلسطينية في الجولة الثالثة من الحوار، ممّا يدلل على الجدية التي توليها الادارة الاميركية لقضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية» (**الاهرام**، ١٣/٦/١٩٨٩).

من جهة أخرى، طالبت الأوساط السياسية الفلسطينية واشنطن بضرورة اعطاء أجوبة محدّدة عن الاسئلة الفلسطينية، وذلك بعد أن رفضت م.ت.ف. وقمّة الدار البيضاء مشروع الانتخابات وأصرّت القرارات الفلسطينية والعربية على الحل الشامل في اطار المؤتمر الدولي، وحق شعب فلسطين بالعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة، وان م.ت.ف. هي وحدها التي تمثّل الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج (من مقابلة مع نايف حواتمة، **الحرية**، ١١/٦/١٩٨٩).

ويعتقد، في ضوء نتائج الجولة الثالثة، بأن الحوار سيكون ماراثونياً، «ولاشيء يدعو للاعتقاد ان واشنطن على عجلة من أمرها للتقدم من تصوّر عام الى خطة واضحة»؛ فالادارة الاميركية ـ على ما يبدو ـ غير مهيّأة للاجابة بوضوح عن الاسئلة التي طرحتها م.ت.ف. عليها في آذار (مارس) الماضي، ومنها: ما هو التعريف الأميركي لعبارة «تأمين الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؟»؛ وماذا عن مشاركة فلسطينيي القدس الشرقية؟ وما هو المقصود بـ «الاشراف الدولي الملائم لاجراء الانتخابات؟»؛ وماذا عن تصور واشنطن لتأييد اجراء الانتخابات بحرية وديمقراطية؟ كل هذه الاسئلة شكلت جوهر المطالبة الفلسطينية للولايات المتحدة بـ «اعلان مبادىء» (علي حسين، **فلسطين الثورة**، ١٨/٦/١٩٨٩).

تجدر الاشارة، أخيراً، الى أن توقيت الجولة الثالثة من الحوار الاميركي ـ الفلسطيني سبق بفترة وجيزة لقاء خبراء وزارتي الخارجية الاميركية والسوفياتية، في واشنطن، للبحث في ملف الشرق الأوسط، كما أتفق على ذلك خلال زيارة الوزير الأميركي جيمس بيكر الى موسكو.

م.ت.ف. ومشروع شامير

ان عدم وقوع قيادة م.ت.ف. في فخ رفض فكرة الانتخابات أدّى، عملياً، الى ما تشهده اسرائيل من مأزق سياسي. فقول المنظمة انها تؤيد فكرة الانتخابات، الّا أن لكل انتخابات شروطها، ساهم، الى حد كبير، في توفير دعم دولي جديد للانتفاضة (خيرالله خيرالله، **الحياة**، لندن، ٢٠/٦/١٩٨٩). وعلى الرغم من وضوح موقف المنظمة من مشروع شامير الرامي الى اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، فان الولايات المتحدة لا تزال تراوغ، وتضغط، دونما أن تحاول، جدياً، التوصل الى صيغة سياسية بهذا الشأن. ومع ان م.ت.ف. لا تعارض، بل تؤيد اضطلاع الولايات المتحدة بدور الوسيط، من أجل التوصل الى حل مؤقت يبدأ باجراء الانتخابات، فانها تسعى الى تأمين كل ما يلزم من شروط لنجاح هذا الدور؛ وأول هذه الشروط هو جعل السياسية الاميركية في الشرق الاوسط أكثر توازناً (البشيتي، **مصدر سبق ذكره**). واضاف البعض انه، على الرغم من «الكلام الملاين الذي يقوله الأميركيون حول التحفّظات الفلسطينية، فانهم يتجاهلون مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية تجاهلاً كاملاً، ويحوّلون الحديث عن الاشراف الدولي على الانتخابات الى حديث عن رقابة، ملغين بذلك المغزى السياسي من وراء وجود اشراف دولي» (فيصل حوراني، **الحرية**، ١٨/٦/١٩٨٩).

وفي الاطار العام، يمكن تلخيص الموقف الفلسطيني بالموافقة على مبدأ اجراء الانتخابات اذا ما توفّرت الشروط الأساسية لنزاهتها. ومن أبرز هذه الشروط: الاشراف الدولي، والانسحابات الاسرائيلية، ومشاركة أهالي القدس الشرقية فيها، وضمانات للمرشحين بعدم الاعتقال، أو النفي، أو التعرّض لحياتهم، وحقهم في الدعاية الانتخابية؛ وضمانات من أطراف أخرى باحترام اسرائيل نتائج هذه الانتخابات؛ ومشاركة سكان الضفة والقطاع، المقيمين في الخارج، فيها؛ وقبل هذا كله أن تكون الانتخابات في اطار عملية سياسية متكاملة، (**فلسطين الثورة**، ١١/٦/١٩٨٩).

س. ش.

الموقف العربي بعد «القمّة»

أنهت «القمة» العربية أعمالها في ١٩٨٩/٥/٢٦ ببيان حدّد مواقف الدول العربية مجتمعة من القضايا التي كانت موضع نقاش داخل القمة، و «ربما ما كان لنا أن نتوقع أن تكون قمة الدار البيضاء نجاحاً خالصاً في كل القضايا، وعلى كل المستويات. لقد نجحت القمة في اعادة مصر، وتحقيق عدد من المصالحات بين الأنظمة العربية، ودعم الانتفاضة، واضفاء الشرعية على المنحى الجديد لمنظمة التحرير في تسوية القضية الفلسطينية من خلال مصالحة تاريخية مع اسرائيل. أمّا ما لم تنجح فيه القمة، فهو تحقيق أي تقدم محسوس في تسوية الأزمة اللبنانية. [و] ساد أجواء القمة نصف مصارحة، وليس مصارحة كاملة مع سوريا بالنسبة للبنان؛ وربما كان الحرص على المصالحة أقوى من الحرص على المصارحة في هذه المرحلة من اعادة ترميم التضامن العربي؛ وأملنا أن تعقد قمة جديدة... يكون فيها الحرص على المصارحة بنفس الحرص على المصالحة، ولا يكون أيهما بديلاً للآخر» (سعدالدين ابراهيم، **القبس**، الكويت، ١٩٨٩/٦/٧، ص ٦).

وحسب أحد المراقبين، فإن قمة الدار البيضاء أتاحت «لحركة الانطلاق الفلسطيني مناخ التحرر من أي تبعية، جهوية أو اقليمية أو دولية، بحيث أصبحت سيدة نفسها وصاحبة قرارها. وكانت نقطة التحول التاريخي، على هذا الصعيد، هي الاجماع العربي على تنفيذ القرار ٢٤٢ بعد ما يقرب من ٢٢ عاماً من رفض العمل به» (زكريا نيل، **الأهرام**، القاهرة، ١٩٨٩/٦/١٧، ص ٧)؛ و «هذا هو أول اتفاق عربي جماعي على خطة متكاملة لحل قضية فلسطين... [و] قضية العرب المركزية أصبحت محل اجماع عربي؛ والخلافات العربية التي استمرت لاكثر من ٤٠ عاماً حول فلسطين آن أوان تطويقها، والوفاق والواقعية فرضا نفسيهما في زمن يتطلب رصّ الصفوف وتوحيد القوى بدلاً من التشرذم والضياع» (احسان بكر، **المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٦/١٢، ص ٥).

ورأى مراقبون في قمة الدار البيضاء نقطة تحول في تاريخ العلاقات العربية؛ «ففي نهاية حقبة من الانقسام والتمزق، بدأت روح التعاون بين الدول العربية تتعزّز ... وهناك، الآن، تغيّر ملحوظ في الخطاب السياسي العربي، الذي بات يتصف بالمرونة والواقعية أكثر» (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٥٢، ١٩٨٩/٦/١١، ص ٣١)؛ و «الأمة العربية على ابواب عهد جديد بالفعل؛ فهناك دلائل جمّة تبشّر بشيء من الانفراج الجدي في مجمل التفاعلات بين الدول العربية... كما تبشّر بأن النظام العربي... بدأ، على نحو ما ظهر في لقاء القمة الاخير بالدار البيضاء، يتحرك الى أمام... [نحو] صيغة جديدة للنظام العربي تضمن الحد المطلوب من التعاون... أبرزها وضوحاً أن القضية الفلسطينية قد احتلت مركزيتها في التفاعلات العربية، بعد أن حسمت منظمة التحرير الفلسطينية اختياراتها، التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية، وهي الاختيارات التي التفّت من حولها الدول العربية مجتمعة، لأول مرة منذ بدء العمل العربي المشترك» (أحمد نافع، **الأهرام**، ١٩٨٩/٦/٩، ص ٥). وقال وزير الاعلام في دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ أحمد بن حامد، «ان الانتفاضة الشعبية في فلسطين هي حجر الزاوية لأي تحرك سياسي عربي يستهدف اقرار سلام دائم وعادل في المنطقة؛ وان استمرار الانتفاضة، واستمرار حصولها على الدعم المادي، من أسباب النجاح ووصول الشعب الفلسطيني الى حقوقه الوطنية المشروعة، واقامة دولته المستقلة؛ وأعتقد بأن قمة الدار البيضاء قد أكدت هذه المعاني، من خلال تأكيدها على دعم التحرك الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية، والدور الدبلوماسي الذي تلعبه القيادة الفلسطينية، وأهمية القرارات التي

أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، والتي أعطت قوة دفع معنوية كبيرة للانتفاضة الفلسطينية في الداخل، وللتحرك السياسي الخارجي لايجاد حل دائم وعادل في الشرق الاوسط» (من مقابلة مع الشيخ أحمد بن حامد، **اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٦٥، ٥/٦/١٩٨٩، ص ٢٠). ورأت القيادة الموحّدة للانتفاضة الفلسطينية، في بيانها الرقم ٤١، «ان القرارات التي خرجت بها القمة العربية بصدد قضيتنا لم تخرج عن الموقف الفلسطيني؛ ولكن شعبنا الرازح تحت الاحتلال في حاجة لأكثر من مجرد المواقف الكلامية المعلنة؛ فما نعانيه، منذ أكثر من عشرين عاماً، هو نتيجة مباشرة للقصور والعجز العربي المترسخ. فليترجموا قراراتهم الى أفعال، وليرموا بثقلهم السياسي والاقتصادي للضغط على الولايات المتحدة، داعمة عدونا الأولى، للكفّ عن المماطلة وأساليب الخطوة خطوة، والاقرار بحقوقنا المشروعة كمدخل حقيقي للسلام والأمن في المنطقة». ودعا البيان «الجماهير العربية [الى] القيام بمسيرات وتظاهرات، مساندة للانتفاضة الفلسطينية» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٥٣، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ٤).

وحدها مصر

من بين ما تقرّر في قمة الدار البيضاء لدعم التحرك السياسي الفلسطيني تشكيل لجنة من ملوك ورؤساء الدول العربية، برئاسة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب، تكون مهمتها زيارة الدول العظمى لعرض وجهة النظر العربية حول تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وردّدت أوساط صحفية أن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، كان «سيزور المغرب [خلال الأسبوع الثالث من حزيران (يونيو)]... للاتفاق مع الملك الحسن الثاني... بوصفه رئيس القمّة على اجراء الاتصالات الخاصة بتشكيل اللجنة العربية التي ينتظر أن تضم قادة مصر والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب والجزائر ودولة أخرى من دول الخليج العربي، وربما أكثر» (**القبس**، ١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٩)؛ إلّا أن تلك الزيارة لم تحصل؛ ولم تتشكل تلك اللجنة بعد؛ وقد ربط مراقبون بين تشكيل اللجنة وبين ما ستنتهي «اليه الاتصالات والمشاورات التي تجرى بخصوص اقتراح اسحق شامير، رئيس وزراء اسرائيل، بإجراء انتخابات بين سكان الضفة وغزة» (**اكتوبر**، القاهرة، العدد ٦٦٠، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ٨).

وعدم وجود نشاط عربي جماعي يذكر، ترجمة لمقررات القمة العربية، دفع بعض المتشائمين الى القول ان الانتفاضة لا يمكن أن تتحمّل، بمفردها، تلك المسؤولية الهائلة التي يقتضيها انشاء الدولة... والسؤال الذي يطرحه أحد هؤلاء المتشائمين: أين العرب؟ ثم يستدرك ليقول ان العرب موجودون في غرفة الانتظار؛ ولقد انتهى ذلك الوضع الذي كان فيه الاقبال الكبير على الخنادق: كل دولة عربية وضعت في دائرة الخطر، وليس هناك فائض عسكري، أو فائض نفسي يعطى للقضية الفلسطينية؛ أي أن الظروف مواتية تماماً لاستنزاف الفلسطينيين، الذين لا يرتطمون بالحائط الاسرائيلي وحسب، بل انهم يرتطمون بالحائط الأميركي» (**المراقب العربي**، **القبس**، ٢٤ ـ ٢٥/٦/١٩٨٩، ص ٨). وقال أحدهم: «اذا كان 'فلسطينيو المستقبل'، الصامدون في الوطن المحتل، قد جعلوا من أنفسهم وقود الانتفاضة وطليعتها المتصدية، وبالتالي ضمانة تحقيق الانتصار، فإن انتقال هذا التطور الأخير من نطاق الممكن الى نطاق الفعل يحتاج الى عوامل دولية مساعدة، والى عوامل اقليمية مشاركة، أو على الأقل مساعدة. وطالما أن العوامل الدولية هي خارج سيطرة العرب، فإن تغيّر العرب... المقيمين خارج المناطق المحتلة هو بيت القصيد... [فـ] هل نشهد انبثاق 'عرب المستقبل'، مثلما شهدنا انبثاق 'فلسطينيي المستقبل'، فتنتصر ارادة الانتفاضة بتقرير المصير؟» (أسعد عبدالرحمن، **المصدر نفسه**، ص ٦).

على أرض الواقع، ما زالت التمنيّات تحكم النشاط العربي حيال الموضوع الفلسطيني، حتى ان صندوق دعم صمود الأراضي المحتلة يكاد يكون خاوياً. وقد قال عضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. محمد ملحم، العضو في اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ان «صندوق الدعم شبه فارغ، وأن برامج مساعداته قد تتوقف، اذا لم تدفع الدول العربية الأموال المتأخرة عليها... [و] ان اغلاق الصندوق أمر خطير جداً، لأنه يتضمن كنزاً من المعلومات عن الضفة الغربية وقطاع غزة

المحتلين... [و] أن الصندوق قد يكون بنكاً للمعلومات في المستقبل فقط، ما دام العرب لم يدفعوا» (**الحياة**، لندن، ٢٨/٦/١٩٨٩). وقد اجتمعت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، في أواخر حزيران (يونيو)، برئاسة كل من وزير الخارجية الأردنية، مروان القاسم، عن الجانب الاردني، وعضو اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. محمود عباس (أبومازن)، عن الجانب الفلسطيني، و«عرضت الأوضاع التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبحثت [في] المواضيع المدرجة على جدول عملها ضمن الغايات المرجوّة من انشائها... وبحثت... في... العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

والمصالحة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدورها، تسير ببطء، مع وجود مؤشرات تدل على تطورها نحو الأحسن. ومن تلك المؤشرات «افراج سوريا عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين... كذلك، نقلت أوساط فلسطينية أخبار تفيد بأن سوريا طلبت من الفصائل الفلسطينية المعارضة لسياسة أبو عمار ايجاد الوسائل الكافية للتصالح والتفاهم؛ كما نقلت هذه المصادر أن السلطات السورية طلبت من العقيد ابو موسى اخلاء مقر الرئيس الفلسطيني، أبو عمار، والذي كان احتله أبو موسى بعد انشقاقه عن ' فتح ' » (**الحوادث**، لندن، العدد ١٧٠٣، ٢٣/٦/١٩٨٩، ص ١٠). وذكر مصدر فلسطيني «ان اتصالات سورية ـ فلسطينية تمّت أخيراً من طريق طرف ثالث... أدت الى الاتفاق على اطلاق مجموعات جديدة من المعتقلين الفلسطينيين قبل عيد الأضحى، استكمالاً للانفراج في العلاقات الفلسطينية ـ السورية... وأن وفداً فلسطينياً رفيعاً سيتوجه الى دمشق بعد العيد... وسيبحث هذا الوفد في القضايا الجوهرية المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ورؤية سوريا لآلية تحقيق السلام في المنطقة وامكانات التقريب بين التصورات الفلسطينية والتصورات السورية من هذه المسألة» (**الحياة**، ٢٨/٦/١٩٨٩).

في هذا المناخ العربي البعيد، نسبياً، من الاهتمام بالموضوع الفلسطيني، كانت مصر، وحدها، الدولة العربية التي وظفت نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً لدعم القضية الفلسطينية. ففي ٤/٦/١٩٨٩، توجّه وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الى دول أوروبا الغربية، في زيارة شملت بريطانيا والسويد والنرويج والدنمارك وفنلندا، لشرح مقررات قمة الدار البيضاء لقادة تلك الدول؛ وحمل معه الى رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، رسالة خطية من الرئيس المصري، حسني مبارك، تشرح «موقف مصر من تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط... [و] نتائج القمة العربية الطارئة التي عقدت بالدار البيضاء» (**الأهرام**، ٥/٦/١٩٨٩)، كما اجتمع عبدالمجيد، في القاهرة، مع سفراء دول المجموعة الأوروبية المعتمدين لدى مصر «لبحث تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصعيد الاجراءات القمعية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي... وطالب... سفراء المجموعة الأوروبية بابلاغ وزراء خارجية دول المجموعة قلق مصر العميق ازاء الاجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، والتي تؤثر [في]... عملية السلام في المنطقة... ويأتي اجتماع الدكتور عبدالمجيد مع سفراء المجموعة الأوروبية في اطار التحرك المصري من أجل دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وتحقيق السلام» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٦/١٩٨٩).

وفي اطار مناقشات مجلس الأمن للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حدّد السفير المصري، عبدالحليم بدوي، اطاراً لحل المسألة الفلسطينية على النحو التالي: «أولاً: ان قضية الشعب الفلسطيني هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط؛ ولذلك، فإن انهاء الصراع لا بد وأن يستهدف ممارسة شعب فلسطين لحق تقرير المصير؛ ثانياً: لا بد أن ترد اسرائيل وكافة الأطراف المعنية على المبادرات السلمية الفلسطينية، ويمكن لاسرائيل اظهار حسن نواياها بالالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بمعاملة المدنيين وقت الحرب؛ ثالثاً: أن تتفق كافة الأطراف على بدء محادثات مباشرة في اطار المؤتمر الدولي للسلام على أساس قراري المجلس ٢٤٢ و ٣٣٨ وقرارات الأمم المتحدة الأخرى» (**المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٨٩).

كما استمر التنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر على أعلى المستويات. وزار الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، القاهرة، في

١٩٨٩/٦/١٢، وبحث مع الرئيس المصري، حسني مبارك، «في موضوع تنسيق الرد العربي ـ الفلسطيني على خطة رئيس وزراء [اسرائيل]، اسحق شامير، الخاصة بالانتخابات... وتشكل هذه الحركة المصرية باتجاه التنسيق الوثيق مع م.ت.ف. و' استيضاح' اسرائيل تأكيداً عملياً من مصر الى اسرائيل أن اقتراح شامير بعقد اجتماع مع الرئيس مبارك، ومعه ومع الملك حسين، أو بين شامير ومبارك وبوش، غير مطروح في الاهتمامات المصرية، حيث تؤكد مصر لتل ـ ابيب، بشكل أو بآخر، أن السلام المصري ـ الاسرائيلي مرتبط، بشكل أكبر من ذي قبل، بحل مسألة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفق حق تقرير المصير» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٥٣، ١٩٨٩/٦/١٨، ص ٦).

وكان الرئيس مبارك أوفد الى اسرائيل، قبل يوم من وصول عرفات القاهرة، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، حاملاً رسالة من الرئيس مبارك الى رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير. وقال مبارك، في المؤتمر الصحافي المشترك مع عرفات: « لقد أرسلنا الدكتور بطرس غالي لشامير ليناقشه في مشروعه المقترح للانتخابات، ويبلغه عن تحفظاتنا وأسئلتنا التي تحتاج الى اجابة أكثر وضوحاً، لكي نصيغ قرارنا جيداً في هذا الصدد... وهي تنحصر في أنه على أي قانون ستجرى الانتخابات [؟] ومن الذي سيشارك فيها [؟] ونقاط أخرى، حوالى تسعة أو عشرة أسئلة، لتكون واضحة أمام الفلسطينيين» (**الأهرام**، ١٩٨٩/٦/١٣). وفور عودته من اسرائيل، اجتمع د. غالي الى الرئيس الفلسطيني، عرفات؛ وقال غالي: «انه قدم، خلال مباحثاته مع الرئيس الفلسطيني، شرحاً وافياً لنتائج المحادثات التي أجراها والقادة الاسرائيليين، وفي مقدمهم اسحق شامير، رئيس الوزراء، وحاييم هرتسوغ، رئيس الدولة، وموشي أرنس، وزير الخارجية، وعيزر وايزمان، وزير البحث العلمي؛ كما أنه بحث مع الرئيس الفلسطيني [في] نتائج لقائه مع القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس... [الذين] أكدوا ثلاثة مبادىء للعمل، وهي: حق تقرير المصير ووحدة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها؛ ومشروعية الانتفاضة... [و] أن الموقف الفلسطيني من خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي للانتخابات تحدده منظمة التحرير» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٦/١٤). وافاد بعض المصادر الصحفية بأن الاتصالات المصرية ـ الفلسطينية الأخيرة شهدت «اتفاقاً كاملاً على ضرورة أن تتضمّن أية صيغة للتسوية مبدأ حق تقرير المصير، الذي يحتل موضعاً محورياً في حركة الدبلوماسية المصرية في شأن الخطة الاسرائيلية؛ فثمة قناعة، في القاهرة، بأن هذه الخطة تعتبر تراجعاً عن روح ونصوص كامب ديفيد... ومن هنا تتحرك مصر لدى كل من اسرائيل والولايات المتحدة بهدف تطوير هذه الخطة، بحيث يمكن للفلسطينيين التعامل معها» (**الحياة**، ١٩٨٩/٦/٢٢).

مواقف عربية من خطة شامير

خلال زيارته لواشنطن، في أوائل نيسان (ابريل) الماضي، عرض رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، على الادارة الأميركية خطة لتسوية المسألة الفلسطينية على مرحلتين؛ وكان من أبرز عناصر تلك الخطة اجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد قبلت الادارة الأميركية خطة شامير وتبنّتها، مركزة على فكرة الانتخابات؛ ثمّ أقرت الحكومة الاسرائيلية تلك الخطة في ١٩٨٩/٥/١٥؛ ومنذ ذلك التاريخ صارت «فكرة الانتخابات» العنوان السياسي الذي تدور حوله مناقشات تسوية القضية الفلسطينية، دولياً وعربياً وفلسطينياً واسرائيلياً. وقد قال الرئيس الفلسطيني، عرفات: «نحن قبلنا مبدأ الانتخابات، ولكن بعد الانسحاب الاسرائيلي، وتحت اشراف مراقبي الأمم المتحدة» (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٨٩/٦/١١). وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده بالاشتراك مع الرئيس المصري في القاهرة، في ١٩٨٩/٦/١٢، قال عرفات: «يجب أن يكون واضحاً أن تكون الانتخابات جزءاً من عملية السلام الشاملة، وليست فقط انتخابات من أجل الانتخابات... اننا لم نرفض فكرة الانتخابات، ولكن لدينا ـ سواء كأمة عربية أو كشعب فلسطيني ـ أسئلة محدّدة حول هذا الموضوع... هل يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بلا حرية؟ وهل يمكن أن تكون ديمقراطية بلا حق تقرير المصير؟ وبالاضافة الى هذا، على أي قانون ستكون هذه الانتخابات؟... وهناك موقفان: الموقف العربي، الذي وافقت عليه القمة العربية بشأن هذا الموضوع، ويقول

ان الانتخابات يجب أن تجرى تحت اشراف دولي، وبعد الانسحاب الاسرائيلي، وأن تكون الانتخابات جزءاً من عملية سلام شاملة، وهذا ما اتفق عليه العرب... وهناك البديل الآخر، الذي طرحناه اكثر من مرة، وهو ما وافقت عليه الولايات المتحدة عندما وقّعت اتفاقية نيويورك الخاصة بناميبيا؛ وأعلنتُ، باسم اخواني في القيادة الفلسطينية، وباسم الشعب الفلسطيني، أننا نوافق على المثال الناميبي، وهو المثال الذي وافقت عليه الولايات المتحدة» (**الأهرام**، ١٣/٦/١٩٨٩). وذهب عرفات أبعد من ذلك حين طرح، في مؤتمر صحافي عقده في تونس، في ١٠/٦/١٩٨٩ ، بقوله: «أنا أتحدى اسرائيل. يريدون انتخابات؟ حسناً؛ ولتكن الانتخابات نفسها للجميع: الاسرائيليون والفلسطينيون، اليهود والمسلمون والمسيحيون. برلمان واحد وحكومة واحدة، فهل يوافقون؟» (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٥٣، ١٨/٦/١٩٨٩، ص ٧).

ونظراً الى الحساسية السياسية التي خلقتها فكرة الانتخابات، وتبني الولايات المتحدة الأميركية لها، «وضع السيد ياسر عرفات ضوابط على مستشاريه السياسيين، خاصة بما يتعلق بالحديث عن المشروع الاسرائيلي، الذي عرضه رئيس الوزراء، اسحق شامير، وطلب [عرفات] منهم عدم الادلاء بأي تصريح في هذا الشأن قبل عرضه عليه» (**القبس**، ١٦/٦/١٩٨٩).

وموقف مصر قريب من مواقف م.ت.ف. من مسألة اجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبالاضافة الى ما أسلفناه حول ايفاد غالي الى اسرائيل، قال الرئيس مبارك: «ان مصر مع الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، ومع الاقتراح؛ ولكن هناك عدة تساؤلات لا بد أن تتضح أولاً، ولا بد أن يكون الخط واضحاً» (**المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٨٩). أمّا الأردن، فقد قال الملك حسين، في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال»: «ان المقترحات الاسرائيلية القاضية باجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين غامضة الى درجة لا يمكن أخذها جدياً... [و] الحكومة الاسرائيلية لم توضح من هم الفلسطينيون الذين سيسمح لهم بالاقتراع[؟] وما هو الدور الذي سيلعبه الممثلون المنتخبون[؟]... [و] ان الاسرائيليين سيخطئون اذا اعتبروا الانتخابات وسيلة لتطوير قيادة منفصلة عن منظمة التحرير الفلسطينية؛ فذلك لن يحصل أبداً، لأن الفلسطينيين على علم تامّ بالمحاولات الرامية الى تقسيمهم» (**الحياة**، ٢٩/٦/١٩٨٩).

وفي مقابلة مع وزير اعلام دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ أحمد بن حامد، قال أن «القرار الصادر عن القمة بشأن الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان متجاوباً مع موقف منظمة التحرير الفلسطينية... الذي رفض اجراء الانتخابات في ظل الاحتلال وتحت اشرافه. وأعتقد بأن موقف منظمة التحرير الفلسطينية هو الموقف الحاكم في هذا المجال... أمّا الدور العربي، في هذا المجال، فهو توفير الدعم وأسباب الصمود لأبناء الشعب الفلسطيني حتى يتمكنوا من الاستمرار في رفضهم لمشروع الانتخابات المشبوه، وكذلك تقديم الدعم المعنوي، من خلال الاتصالات التي تجريها الدول العربية مع الدول الاجنبية، والعمل على فضح المخطط الاسرائيلي وشرح مختلف أبعاده. ولعل تكليف الملك الحسن الثاني بمهمة اجراء اتصالات مع عدد من الدول الأجنبية حول قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي يقع في اطار الدعم للموقف الفلسطيني» («من مقابلة مع أحمد بن حامد»، **مصدر سبق ذكره**).

والمحصلة ان الموقف العربي لا يرقى الى المستوى المطلوب الذي تقتضيه سخونة الأحداث. ورأى سياسي فلسطيني، أن «أصعب القرارات السياسية هي قراءة المواقف العربية في المرحلة المقبلة، بسبب ارتباط هذه المواقف بتشابكات من خلال الدخول في قضايا معقدة وصعبة...[و] بناء على ما ورد في قمة الدار البيضاء، يمكن التوصل الى النتائج التالية: ستؤدي المصالحات العربية بين سوريا ومصر، وبين سوريا وفلسطين، وبين مصر وليبيا، الى انتهاج المواقف التالية:

«١ ـ تفاهم سوري ـ مصري ـ اردني ـ فلسطيني على شكل الحل السياسي الذي يرضي منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا بشكل أساسي حول القضية الفلسطينية.

« ٢ ـ تفاهم سوري ـ فلسطيني على شكل

العمل السياسي في الساحة اللبنانية.

«٣ ـ تفاهم سوري ـ مصري ـ اردني حول التعامل مع المنطمة والنهج السياسي الذي تسير عليه في المرحلة المقبلة، والذي كان يثير تحفظات سورية طيلة الفترة الماضية... والموقف العربي يسير، الآن، وفي المستقبل القريب، الى... التمسّك بالحد الأدنى للتضامن العربي الذي تحقق في قمة الدار البيضاء؛ [و] ايجاد حلول نهائية للأزمة اللبنانية؛ [و] التمسك بالمبادرة الفلسطينية ودعمها» (سياسي فلسطيني كبير، **القبس**، ١٠ ـ ١٩٨٩/٦/١١، ص ١٤).

وعلّق احد المراقبين بالقول: «ان القمة العربية الأخيرة كانت قمة هامة بمنظور المستقبل؛ والمشكلة، الآن، ليست في القمة نفسها، بل في الأطراف التي لا تدرك ماذا يجري حولها دولياً، وأثره الحتمي على السياسات المحلية» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، العدد ٢٦٦، ١٩٨٩/٦/١٢، ص ٥).

أحمد شاهين

«ماراثون» الحلول

ماذا بعد جولة الحوار الثالثة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي وصفها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بأنها تناولت «مسائل جوهرية»؟ وماذا نتج عن جولة المحادثات الاميركية ـ السوفياتية على مستوى الخبراء، لجهة «دفع» عملية السلام في الشرق الاوسط الى أمام؟ وهل اقتنع الجانبان، الفلسطيني والسوفياتي، بالفكرة الاميركية الداعية الى دعم الانتخابات في الارض المحتلة؟ هذه هي الاسئلة التي تداولتها الاوساط الدبلوماسية، خلال الشهر الماضي، بحثاً عن تفسير لمواقف الاطراف الثلاثة في ما يتعلق بدفع العملية السياسية الى أمام، وما يترتب على ذلك من ابعاد على المفاوضات المستقبلية حول الوضع النهائي للارض المحتلة.

في هذا الاطار، وبهذا المعنى، توافرت التفسيرات، في ضوء الجولة الثالثة للحوار الاميركي ـ الفلسطيني، على دفع واشنطن م.ت.ف. باتجاه الموافقة على خطة الانتخابات في الارض المحتلة التي طرحها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. وحسب شرح السفير الاميركي لدى تونس، روبرت بيلّترو، فان أهمّ مسألة تركز عليها الحوار هي مفهوم الانتخابات في الارض المحتلة، بغية «الوصول الى حل سياسي تفاوضي قائم على أساس قراري مجلس الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يضمنان الامن لاسرائيل والاعتراف بوجودها، وكذلك الحقوق السياسية للفلسطينيين». واستطرد بيلّترو قوله: «لقد أكدتُ يقين الحكومة الاميركية من ان الانتخابات تمثّل وسيلة للتقدم نحو التسوية، وان الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة الاسرائيلية، في شأن تنظيم عملية الانتخابات، اقتراح عملي وبنّاء ويستحق رداً فلسطينياً ايجابياً»؛ ولاحظ ان مثل هذه الانتخابات «يجب ان تكون حرة ونزيهة ومفتوحة لأجهزة الاعلام ولمراقبين أجانب، ويشارك فيها أكبر عدد ممكن من الناخبين». وبما ان الوضع في المنطقة ينطوي على وقائع جديدة متحركة، وتوجد حاجة الى تفكير جديد، ناشط ومنعش، يخرج الامور من حالة الركود القائمة، دعا بيلّترو منظمة التحرير الى النظر، بجدية، «الى هذه الفكرة، وان تردّ عليها رداً ايجابياً وبنّاء»؛ فهذه هي الطريق التي نتقدم بها نحو السلام، أي «من الانتخابات الى المفاوضات» (**نيويورك تايمز**، ٩/٦/١٩٨٩).

وزير الخارجية، بيكر، تحدث عن تطلع الادارة الاميركية الى ان يحقق الحوار، في تونس، النتائج المرجوّة منه. وأكد، في خطاب له في نادي الصحافة الوطني في واشنطن، «ان الحوار مع م.ت.ف. يجب الاّ يكون نهاية في حدّ ذاته»، ويمكن ان يكون مثمراً «اذا دفعنا الى أمام نحو هدف تحقيق السلام في الشرق الاوسط». وكرر ان فكرة شامير عن الانتخابات، خصوصاً انها مطروحة في اطار قيام مفاوضات سياسية، تدفع عملية السلام الى امام (**المصدر نفسه**).

الواضح ان تركيز واشنطن قد انصبّ، في جولة الحوار الاخيرة، على ضرورة «اعطاء الخطة الاسرائيلية فرصة للنجاح». وقد أكدت مصادر دبلوماسية مسؤولة في العاصمة الاميركية، ان بيلّترو نقل الى الجانب الفلسطيني طلب ادارة بوش من م.ت.ف. الموافقة على الانتخابات، واعطاء «الضوء الاخضر للفلسطينيين المقيمين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة للمشاركة فيها» (هنري تانر، **انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٠/٦/١٩٨٩). وحسب تقويم مصادر فلسطينية مطلعة، ان جلسة الحوار الثالثة لم تتطرق الى بحث في التفاصيل، وان الجانب الفلسطيني قدّم سلسلة من الاسئلة والطروحات، في محاولة للحصول على ردّ اميركي واضح في شأنها. غير ان الجانب الاميركي كان يرى ضرورة القبول بالانتخابات، من حيث المبدأ، من دون الدخول في تفاصيلها، على الاقل في المرحلة الراهنة، في حين ان المنظمة ترغب في ان «ترى

كل شيء يتعلق بالعملية السلمية على الورق» (الحياة، لندن، ١٤/٦/١٩٨٩).

المراوحة

وغرابة تطورات الامور تكمن في الرسالة الاميركية الى م.ت.ف. في هذا المنعطف، وهي: اولاً، اكدت واشنطن تأييدها خطة شامير للانتخابات، وطلبت من م.ت.ف. التجاوب مع الخطة، باعتبارها ترتكز على ترتيبات انتقالية لانهائية؛ ثانياً، رفضت واشنطن فكرة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واقامة الدولة المستقلة، وقالت ان هذه الفكرة تقرر خلال المفاوضات، وليس قبلها؛ ثالثاً، حذّرت واشنطن م.ت.ف. من الاستمرار في العمليات العسكرية عبر الحدود اللبنانية، وقالت ان استمرار مثل هذه العمليات سوف يؤثر، سلباً، في الحوار؛ رابعاً، قالت واشنطن، بوضوح، انها لن تطلب من م.ت.ف. ايقاف الانتفاضة، «فنحن نعلم بأن هذا مستحيل؛ لكننا نطالب، في المقابل، ان تؤكد المنظمة حسن نيّاتها نحو السلام والتعايش مع اسرائيل»؛ خامساً، رفضت واشنطن، في شدة، تقديم تفسير لفهمها موضوع الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، واعتبرت الحاح المنظمة على التفسير نوعاً من الضغط المرفوض؛ سادساً، جددت واشنطن موقفها السلبي من دخول م.ت.ف. الهيئات الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة؛ سابعاً، وعد الاميركيون بتقديم مذكّرة رسمية مكتوبة تعكس جميع هذه المواقف (المصدر نفسه، ١٠ ـ ١١/٦/١٩٨٩).

واذا كان الامر كذلك، فهل ستتعطل «لغة الحوار»؟ مسؤول بارز في مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية قال: «على الرغم من اننا، بعد الجلسة الاخيرة، ما زلنا مختلفين مع المنظمة، وعلى الرغم من انها لم توافق على ما عرضناه عليها، ولم ترفضه في الوقت عينه، فان الحوار، في هذه الجلسة، كان جيداً، مكثفاً وهاماً ومفيداً، وان ظل على مستواه الراهن حتى تقرر م.ت.ف. في ما طلبناه منها». وفي معرض رده على سؤال حول ما اذا كانت جلسة الحوار الثالثة، التي وصفها بأنها جيدة وهامة، أدت الى أي نتيجة، قال: «ان من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن الوصول الى النتائج المطلوبة بسرعة وبسهولة، او ان عدم الوصول اليها يعني الفشل»؛ وأضاف: «ان ما يبعث على التفاؤل، حقاً، هو ان المنظمة قد تتحرك باتجاه المطالب والنقاط التي عرضت، وهي المتعلقة، في جوهرها، بالموافقة على الانتخابات والسماح للفلسطينيين داخل الارض المحتلة التفاوض مع الاسرائيليين وباتخاذ المنظمة قراراً في هذا الشأن. وما يبعث على التفاؤل، أيضاً، ان الاتحاد السوفياتي يقوم بدور ايجابي، الاّ ان الامر يحتاج الى مزيد من الوقت كي تتبلور المواقف بصورة قاطعة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٦/٦/١٩٨٩).

استمرار الحوار، اذاً، يتعلق بعصب ما تريده الولايات المتحدة منه. من هنا، استبعد مسؤول اميركي كبير اللقاء على مستوى رفيع مع قيادة المنظمة قريباً؛ كما استبعد تطوير درجة الحوار، وقال: «ان الحوار مستمر لهدف واضح»، من دون ان يذكر طبيعة هذا الهدف؛ لكنه مضى الى «ان العلاقات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. في ما يتعلق بالحوار، مرتبطة، بشكل رئيس، بدفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى امام، ولدينا الحوار، ولا أتوقع ان تتبدل طبيعته كثيراً لفترة من الزمن» (**الحياة**، ٢٦/٦/١٩٨٩).

بيد ان المسؤول البارز في مكتب التخطيط السياسي كان أكد وجود افكار قيد الاخذ والرد يمكن لها «ان تصل بنا الى الهدف المنشود»، ولكن بطريقة «غير مباشرة»، وان معالجتها تتمّ من خلال «هياكل الحوارات» القائمة، وأضاف: «ان العلاقة غير المباشرة تتمّ في معادلة الموازاة بين حوارين: الحوار الاميركي مع م.ت.ف. من جهة، والتعاطي العملي ما بين اسرائيل والفلسطينيين في الارض المحتلة اذا ما اتخذت اسرائيل مبادرات نحوهم، من جهة أخرى. عندئذٍ، تكتمل ملامح سيناريو العلاقة غير المباشرة». وتردد المسؤول الاميركي في استخدام عبارة «قيام علاقة الامر الواقع» ما بين فلسطينيي الداخل وم.ت.ف. من منطلق هوية الانتماء السياسي، مفضلاً استخدام تعبير «توازي الخطين، أو الطرفين»، وأضاف: «ان طبيعة الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير هي التي تفرض قيام العلاقة غير المباشرة» (**المصدر نفسه**).

اضافة الى هذا، فان استمرار الحوار مع

المنظمة يعني، في رأي واشنطن، عدم خسارتها ورقة هامّة في المعادلة الاميركية ـ السوفياتية، من ناحية التحاور مع جميع اطراف نزاع الشرق الاوسط، لا سيما وان موسكو، هي الاخرى، وسّعت قنوات «حوارها» مع اسرائيل. وقد لا يكون من قبيل الصدف ان تتم زيارة رئيس تحرير صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية لموسكو عشية المحادثات الاميركية ـ السوفياتية حول الشرق الاوسط، وان تتوافق، زمنياً على الاقل، مع زيارة قام بها لتل ـ ابيب رئيس تحرير مجلة «اوغنيوك» السوفياتية الاسبوعية، فيتالي كوروتيتش. وباستثناء العلاقات الدبلوماسية الرسمية، فان اسرائيل غدت، في الآونة الاخيرة، «الغائب الحاضر» في الاتحاد السوفياتي، من خلال نشاط الفريق القنصلي والزيارات المتبادلة للوجوه الثقافية والسياسية والوفود الفنية والرياضية وعبر «نشرة انباء الحياة الثقافية اليهودية في الاتحاد السوفياتي» التي تطبع في مطابع «ازفستيا» (**الحياة**، ١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٩).

تخطي العقبات

ورأى المراقبون في نتائج هذه التطورات دليلاً على توجّه سوفياتي عام، يعبّر عن استعداد اكبر لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع تل ـ أبيب، شرط ان تصدر عن الاخيرة مبادرة «حسن نيّة». واشار المراقبون، في هذا الشأن، الى ما ذكرته صحيفة «جويش كرونيكل» اليهودية البريطانية التي أشارت الى ان تغيّرات ملحوظة طرأت على التفكير السوفياتي في ما يتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ ومن ذلك ان موسكو لم تعد تصرّ على ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الاّ ان اسرائيل يجب ان توافق على اجراء مباحثات مع م.ت.ف. ولاحظت الصحيفة ان السوفيات يقدرون الصعوبات التي سوف يواجهها قادة اسرائيل داخلياً، جراء التحدث الى م.ت.ف. التي لا يزال الكثير من الاسرائيليين يعتقدون بأنها «منظمة ارهابية». وأضافت الصحيفة، ان خطة الانتخابات التي طرحها شامير صارت مقبولة، الآن، لدى الاتحاد السوفياتي، الذي بات ينظر اليها على انها خطوة الى أمام، لكن الانتخابات يجب ان تكون جزءاً من تسوية شاملة، وتؤدي الى عقد مؤتمر دولي. وكتبت الصحيفة، ان الاتحاد السوفياتي لم يعد يصر على ان النتيجة النهائية للمفاوضات العربية ـ الاسرائيلية يجب ان تكون، بالضرورة، اقامة دولة فلسطينية مستقلة، وفي هذا تنازل واضح لواشنطن وتل ـ ابيب. وفي هذا الشأن، ابلغت المصادر الدبلوماسية السوفياتية الى الصحيفة ان «على الفلسطينيين انفسهم تقرير ضرورة اقامة دولة مستقلة، او اقامة اتحاد كونفدرالي مع الاردن، فلا أحد يملك الحق في ان يملي على الفلسطينيين اي شيء؛ لكنهم، مع ذلك، ربما شعروا بسعادة أكبر باقامة كونفدرالية مع الاردن» (**المصدر نفسه**، ٣ ـ ٤/٦/١٩٨٩).

ولوحظ، على هامش لقاءات الوفد الفلسطيني، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، محمود عباس (ابو مازن)، الذي كان في زيارة لموسكو، تصريح النائب الاول لرئيس دائرة الاعلام في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بيرفيليف، الذي أشار الى ان الجانبين، السوفياتي والفلسطيني، بحثا، مطوّلاً، في الوضع في الشرق الاوسط، ورسما الاتجاهات المستقبلية لنشاطهما على اساس «مبدأ تعدد الخيارات في تطوير العملية السلمية، مع اقامة اعتبار للافكار الجديدة التي طرحت مؤخراً في مجرى النشاط الدبلوماسي في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١٥/٦/١٩٨٩).

وفسّر المراقبون قول المسؤول السوفياتي بأنه محاولة لترك الابواب مفتوحة لبدائل قد تطرح في ضوء جولة مباحثات الخبراء الاميركيين والسوفيات حول الشرق الاوسط، التي عقدت في واشنطن، منتصف الشهر الماضي، لمدة ١٤ ساعة، والتي مثّلها، عن الجانب الاميركي، مدير مكتب التخطيط السياسي والمسؤول الاول عن ملف الشرق الاوسط في وزارة الخارجية، دنيس روس، ومعه مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى، جون كيلي، وعن الجانب السوفياتي، رئيس قسم الشرق الاوسط وشمال اميركا في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، ومعه غينادي غيراسيموف الذي عيّن، مؤخراً، مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط.

المصادر الاميركية والسوفياتية أكدت ان جولة المباحثات تطرقت الى مناقشة مختلف «الصيغ» المتعلقة بتحريك عملية السلام في المنطقة الى

أمام، لكنها رفضت الافصاح عن طبيعة وفحوى هذه «الصيغ». غير ان مراقبين مطلعين عن كثب على مجرى المباحثات، اكدوا ان الجانبين، الاميركي والسوفياتي، ركزا على فكرة الانتخابات في الارض المحتلة، واطارها، وضمان حريتها، وكيفية اختيار المرشحين، ودور منظمة التحرير في تحريك عملية الانتخابات، من خلال اعطاء الضوء الاخضر لفلسطينيي الداخل في آليات الانتخابات مع الجانب الاسرائيلي، وما يترتب على ذلك من ابعاد على المفاوضات المستقبلية حول الوضع النهائي للارض المحتلة (جدعون رافائيل، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٥/٦/١٩٨٩).

هل وافقت موسكو مع واشنطن على ضرورة عدم التحدث عن مؤتمر دولي، الآن، لتتسنى الفرصة لبدء عملية الخطوة ـ خطوة عبر الانتخابات؟ مسؤول اميركي مطلع على نتيجة المباحثات قال ان هنالك بعض التباين بين الطرفين حول الانتخابات؛ «فمن جهتنا [الاميركيين]، لدينا تفاصيل حول ما يجب القيام به، عملياً، وعلى الارض، لتحريك الامور تجاه المفاوضات؛ امّا من جهتهم [السوفيات]، فليس في مواقفهم مثل هذه التفاصيل... انهم يتكلمون عن الفكرة، وعن توجه ما لتحريك الامور، بينما ما نتكلم نحن عنه هو اجراءات عملية تقوم بها الاطراف المعنيّة على الساحة الشرق أوسطية». واستطرد المسؤول قائلاً: «موقفنا هو ان مقترحات شامير للانتخابات تشكل منطلقاً عملياً جيداً، وهم يقولون: حسناً، فليبحثها الفلسطينيون مع الاسرائيليين؛ فالاسرائيليون هم الطرف الذي يحتاج الفلسطينيون ان يتكلموا معه، وليس نحن. ان الفلسطينيين يرغبون [في] التحاور معنا والتحدث مع الصحافة، كما انهم يتقدمون بمواقف مبنيّة على ' اذا تمّ هذا أو ذاك' . لكن سلسلة ' اذا' لا تفيد. فاذا ارادوا شرطاً، او آخر، لعقد الانتخابات، فليبحثوا الشروط مع الاسرائيليين. ومن جهتنا، اننا مستعدون للتدخل لتسهيل الامور. ولكن، وبكل وضوح، عليهم ان يبحثوا في التفاصيل مع الاسرائيليين. فنحن نعتقد بأن عملية التفاوض هي بدء الخطوة. وما نطلبه من م.ت.ف. هو ان تستخدم نفوذها للسماح للفلسطينيين في الداخل للبحث في الانتخابات التي من شأنها ان تكون بداية لعملية المفاوضات، والتي، بدورها، ستؤدي الى تسوية مسألة الارض» (**الحوادث**، لندن، ٣٠/٦/١٩٨٩، ص ٣٠).

ولا ريب في ان شعار اطفاء حريق «اقليم» الشرق الاوسط في القاموس الاميركي، والسوفياتي، يستدعي تطبيقه، كما حصل حتى الآن، استخدام كلمة «الحوار»، أي الكلمة التي لا يمكن ترجمتها انتصاراً لفريق، وهزيمة لآخر. ولكن يبدو ان لغة الانفراج تجد تعابيرها، بصعوبة، بعد حقبة كانت غنية بمفردات التحدي بين الطرفين. من هنا، يبدو ان «نتائج حوار الخبراء» الاميركيين والسوفيات باتت محسومة وغير محسومة في آن. الموقف الاميركي، في هذا المجال، بات معروفاً؛ فواشنطن ارادت من موسكو استئناف العلاقات الدبلوماسية مع تل ـ أبيب، وخفض امداد حلفائها في المنطقة، خصوصاً سوريا والعراق وليبيا، بالاسلحة، وتأييد فكرة اجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والعمل على اقناع منظمة التحرير بهذه الفكرة. وقالت المصادر الدبلوماسية ان ما حاولت واشنطن اقناع المسؤولين السوفيات به هو ان الانتخابات، في حال اجرائها، قد تكون خطوة أولى من مجموعة خطوات يمكن ان تؤدي، في خاتمة المطاف، الى المؤتمر الدولي (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٤/٦/١٩٨٩، ص ١ ـ ٢).

امّا سبب ثقة واشنطن بتجاوب موسكو معها، فانه يرتكز على عنصرين، من وجهة نظر المسؤولين الاميركيين، وهما: ان الاولوية السوفياتية هي ان يكون لها دور الشريك مع الولايات المتحدة في رعاية حلول مشكلة الشرق الاوسط؛ وبالتالي، فان السوفيات على استعداد للتخلي عن مبادرة رعاية الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن لمؤتمر دولي واستبدالها برعاية اميركية ـ سوفياتية على نسق مؤتمر جنيف العام ١٩٧٣، الذي رُفعت جلساته من دون ان يُختتم رسمياً؛ امّا العنصر الثاني، فانه جديد ولم يكن موجوداً في طروحات الادارة السابقة، ذلك لأنه يقدّم الى السوفيات فرصة المشاركة مع الولايات المتحدة في «رعاية» المرحلة الانتقالية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، والتي تشكل المرحلة الاولى في اسلوب الخطوة ـ خطوة (رافائيل، **مصدر سبق ذكره**).

امّا المطلوب، سوفياتياً، في هذا الاطار، فهو استخدام موسكو نفوذها مع المنظمة للسماح في تحقيق هدف عقد الانتخابات المحلية، كجزء من ترتيبات المرحلة الانتقالية.

وما لفت المراقبين هو كلام مدير مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، الذي تضمّن تفاصيل لم تذكر، علناً، من قبل عن كيفية تصور ادارة بوش للانتخابات في الارض المحتلة، وتفسيرها لعبارة «حرة وعادلة». قال روس، في حديثه التلفزيوني، ان التصوّر الاميركي للانتخابات هو انه يجب ان تكون «حرة وعادلة»؛ وهذا يعني «ان اجراء الانتخابات يجب الّا يكون حراً وعادلاً وخالياً من العنف والتهديد فحسب، بل يجب ان يعني حق الفلسطينيين، قبل اجراء هذه الانتخابات، في التمتع بظروف تسمح لهم بالقيام بحملات انتخابية، وان يكون لهم الحق في القاء الخطب وبعض حقوق التجمّع» (**الحياة**، ١٦/٦/١٩٨٩). وأضاف روس، الذي يعتقد المراقبون بأن كلامه هذا نُقل رسمياً الى الجانب السوفياتي، ان ذلك يشكّل «حقوقاً سياسية» للفلسطينيين مرتبطة بقيام انتخابات حرة وعادلة. وأوضح، انه، في حال تحقيق ذلك، فانه يعني «حصول تبدل مادي للظروف في الاراضي» (مع الملاحظة ان روس لم يستعمل كلمة «المحتلة» بعد كلمة «الاراضي»). واستعمل روس عبارة جديدة في القاموس الدبلوماسي الاميركي، وهي «الحكومة الذاتية»، بدلاً من «الحكم الذاتي»، مؤكداً استمرار بلاده في معارضة الدولة الفلسطينية المستقلة، لأن هذه الدولة ـ على حدّ زعمه ـ «غير قابلة للحياة»، مشيراً الى ان ذلك يحظى برضى كل من اسرائيل والاردن. وأوضح روس، في معرض تحدثه عن دور م.ت.ف. في العملية الانتخابية، انه «سبق وأكد الاسرائيليون والولايات المتحدة انهم مستعدون للقبول بنتائج الانتخابات». وقال ان الولايات المتحدة تنظر الى الانتخابات كوسيلة «الى فتح باب» العملية السياسية الاشمل لايجاد حل للمشكلة (**المصدر نفسه**).

توجه مشترك جديد

من وجهة النظر السوفياتية، وحسب قول مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية السوفياتية، «ان مواصلة الدولتين العظميين حوارهما بروح بنّاءة حول مشكلة الشرق الاوسط يؤكد سعيهما الى توسيع رقعة تحسين الاجواء الدولية، لتشمل، أيضاً، هذه المنطقة المتفجرة من العالم». وأضاف: «ولمّا كان الحديث يدور، قبل كل شيء، عن النزاع العربي ـ الاسرائيلي، فقد رأى الاتحاد السوفياتي ان تمسّكه بمنطقه السابق، وهو ان الطريق الى اقرار السلام في المنطقة يمر، لا محالة، عبر عقد مؤتمر دولي، باعتباره محفلاً شاملاً ومرناً يقدر على ازالة ما تراكم خلال عقود من مشاعر العداء والكراهية والمشاكل السياسية والعسكرية وغيرها»؛ واستطرد في القول: «ان هذه الرؤية لعملية السلام في المنطقة لا تستبعد ضرورة تحضير هذا المؤتمر على نحو جدي يأخذ في الاعتبار شتى الطرق، وبذل جهود متوازية في مختلف الاتجاهات. وهذا الهدف، بالذات، تتوخاه موسكو من اجتماعاتها الراهنة مع واشنطن». وقال: «وفي سياق التسوية الشاملة يمكن، أيضاً، مناقشة خطوات مرحلية، مثل فكرة الانتخابات في الارض المحتلة. على ان هذه الخطوة يجب ان تتمّ، من دون أي شك، في ظل توفّر الظروف اللازمة التي تضمن طابعها الديمقراطي الحرّ حقاً؛ والّا، فانها لن تخدم الّا صرف الاهتمام عن التسوية الحقيقية. وواضح، ايضاً، ان الفلسطينيين لن يقبلوا ببدائل زائفة لحل مشكلتهم» (**القبس**، الكويت، ٢٧/٦/١٩٨٩).

ان أي نظرة خاطفة الى طروحات الجانبين، الاميركي والسوفياتي، تبيّن لنا ان «الخلاف» بينهما ليس خلافاً كبيراً. فالطرفان يتكلمان عن «الخطوة الاولى في بناء الثقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين»، والتي تتمثل، في رأيهما، في عقد انتخابات على أساس «صفقة برنامج» تنسحب على أساسه القوات الاسرائيلية من الاماكن المكتظة بالسكان خلال الانتخابات، بينما يقوم جهاز ما غير منحاز بالاشراف على الانتخابات «الحرة والعادلة».

ويبقى بعض «الاشكالات» بحاجة الى توضيح؛ وهذا ما طالب به رئيس الوفد السوفياتي الى المفاوضات، بولياكوف، حيث قال للدبلوماسيين العرب في هيئة الامم المتحدة، ان بلاده طلبت من واشنطن «توضيحات كثيرة»، ولم يتمكن الاميركيون من

تقديمها؛ كما ان بلاده اصرّت على «عقد المؤتمر الدولي»؛ كما ان بولياكوف ابلغ الى الدبلوماسيين العرب، ان الانتخابات، اذا تمّت في اطارها الصحيح، فان ذلك لن يتعارض مع المؤتمر الدولي؛ وان الاتحاد السوفياتي يحاول «تنسيق المواقف مع الولايات المتحدة، لئلا يكون هناك تضارب»؛ كما انه يعتزم لعب دور «أكثر نشاطاً»، وانه ليس في وضع «صدامي» مع واشنطن، بل يعمل على تأكيد الثوابت ومساعدة الولايات المتحدة على الخروج من المأزق نتيجة التصلب في الموقف الاسرائيلي ومداخلات الكونغرس الاميركي (**الحياة**، ٢٣/٦/١٩٨٩).

الواضح، من خلال كلام بولياكوف، ان المباحثات مع الجانب الاميركي تطورت من مجرد اجتماعات «لعرض المواقف» الى مناقشات وتبادل «وجهات نظر» في المسائل المطروحة على طاولة البحث. وعلى هذا الاساس فسّر عدد من المراقبين الكتمان الذي أحاط المباحثات على اساس ان الهدف ليس تحقيق «نتائج سريعة وحاسمة» او «اتفاقات»، وانما محاولة معرفة حقيقة موقف كل طرف والمصالح الرئيسة التي تكمن وراء هذا الموقف من أجل التوصل الى تفهّم أكبر (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢١/٦/١٩٨٩).

اكثر من ذلك، فان السوفيات كانوا راغبين في ان يصدروا مع الجانب الاميركي «اعلان نوايا مشتركاً»، تتحدد فيه مبادىء اسس التسوية السلمية الشاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وتحديد، وتوضيح، عبارة «الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني»، وتأكيد ان اي حل مرحلي يجب ان يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية سلام شاملة تؤدي الى تسوية مختلف جوانب النزاع في المنطقة، ويشارك فيها جميع الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع، وتوضيح دور ومهمة مؤتمر السلام الدولي («جيروزاليم بوست ويكلي»، **مصدر سبق ذكره**).

هل وافق الجانب الاميركي على هذه المطالب السوفياتية؟ مصدر دبلوماسي اميركي قال ان ادارة بوش ترغب، بالفعل، في التعاون مع القيادة السوفياتية لتسوية النزاع، وترغب في الذهاب ابعد ممّا وصلت اليه العلاقة الاميركية ـ السوفياتية في هذا المجال في عهد الادارة السابقة؛ لكنها لا تريد ان يصل هذا التعاون الى حدّ وضع صيغة سلمية مشتركة ممّا سيبدو وكأنه محاولة لفرض السلام، فرضاً، على اسرائيل، ومن شأن ذلك ان يعقّد مفاوضات السلام، ويدفع الحكومة الاسرائيلية الى مزيد من التصلّب (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٦/٦/١٩٨٩).

بيد ان الدولتين العظميين اتفقتا على استمرار الحوار بينهما حول الشرق الاوسط خارج الامم المتحدة وخارج مجلس الامن أو اطار الدول الخمس دائمة العضوية فيه. فالاولوية السوفياتية، الآن، هي استمرار القبول الاميركي بمركزية الدور السوفياتي في البحث عن حلول لأزمة الشرق الاوسط وفي الحفاظ عليه؛ وبالتالي، فان موسكو تريد ان تطمئن واشنطن بأنها لن تتبنّى مواقف تعطّل، او تعرقل، دورها في المنطقة. وكما قال مسؤول سوفياتي: «يوجد في الولايات المتحدة المزيد من التفهّم بأنه ليس في امكان طرف دون غيره ان يأتي بالسلام الى الشرق الاوسط. وهذا يسعدنا». ثمّ استطرد قائلاً، انه، بغض النظر عن حواشي «التفاهم» او «الخلاف»، فان الامر الهام هو «ان تقوم الدولتان، معاً، بتحقيق تبادل واقعي بينهما في الجهود الرامية الى تسوية سياسية مبنيّة على ميزان المصالح». امّا دور هيئة الامم المتحدة، الذي سبق واصرّت عليه موسكو، مقترحة عقد مؤتمر تحضيري يسبق عقد المؤتمر الدولي بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، فانه لا يزال على الطاولة، وانْ تمّ وضعه عملياً، بصورة مؤقتة، على الرف. فدور هيئة الامم المتحدة هو «ضمن المسائل التي ينبغي بحثها في المباحثات الاميركية ـ السوفياتية»، حسب قول المسؤول السوفياتي، الذي اضاف « ان وسائل، وكيفية، ربط هيئة الامم المتحدة بعملية السلام لا بدّ من بحثها ملياً» (**الحوادث**، ٣٠/٦/١٩٨٩، ص ٣١).

لا شك في ان هذا موقف جديد قياساً على المواقف السوفياتية التقليدية. بل ان ما أضافه المسؤول السوفياتي يوضح قبول موسكو بتجميد الدور الفاعل للمنظمة الدولية، بينما تتقدم المباحثات الاميركية ـ السوفياتية. فلقد قال: «اننا نعتقد بأنه عندما تتقدم الجهود الرامية لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي الى المرحلة التي يتبين فيها احتمال حقيقي للتوصل الى اتفاقية، فلن نعارض،

عنـد ذاك، اذا قامـت الامـم المتحـدة، او الدول الخمس، بتقديم الضمانات. فنحن نعتقد بأن من الملائم، او من العمـلي، ان تقـوم دولتـان بمهـام المجموعة الدولية» (**المصدر نفسه**).

أمّـا التحـدث عن عقد مؤتمر دولي، فهو حق تحتفظ به موسكو، وان كانت قبلت، عملياً، بتجميده لتتيح الفرصة لاسلوب الخطوة ـ خطوة الاميركي. وحسب قول المسؤول السوفياتي: «اننا نعتقد بأن البـدء، مبكراً، بعملية السلام مع النظر الى البدء بالتحضير لمؤتمر دولي هو الشيء الصالح». وأشار المسؤول الى ان الولايات المتحدة «لا تستثني فكرة عقد مؤتمر دولي، لكنها تقول انها تحتاج لمزيد من التهيئة. ونحن نوافق على هذا الطرح». وسئل هل توافق موسكو مع واشنطن على ضرورة عدم التحدث عن مؤتمر دولي الآن، لتتسنى الفرصة للدبلوماسية الاميركية تنفيذ ما يجول في خاطرها؟ أجاب المسؤول قائـلاً: «لا يمكننا ان نوافق على عدم الكلام حول مؤتمر دولي للسلام... فمن حقنا ان نتكلم عمّا نريد؛ فاذا اختاروا ان لا يتكلموا عن مؤتمر دولي، فهذا لا يعني انه على الاتحاد السوفياتي ان يكفّ عن الكلام حوله؛ فنحن نتكلم كثيراً عن مؤتمر دولي مع جميع الاطراف المعنيّـة بالنـزاع ومـع الاوروبيـين ومـع الامـيركيـين؛ فهـذه ليست نقـطة خلاف». بل ان المـواقف الاميركية والسوفياتية «تتلاقى، بقدر ما، حول مبادىء التسوية، وان كان لا يزال هناك نقاط لا نرى فيهـا الامور بالنظرة نفسها»، حسب قول المسؤول السوفياتي، الذي أضاف: «اننا نأمل [في] ان نمضي معـاً بالعمل للتغلب على أي اختلاف في وجهـات النـظر. فالطرفان يعلّقان أهمية بالغة على تحقيق توجه سوفياتي ـ اميركي جديد نحو الشرق الاوسط، ذلك لأن النزاع هنالك خطر؛ بل انه اخطر النزاعات، ويجب حلّه» (**المصدر نفسه**).

انطلاقاً ممّا سبق، يعتقد المراقبون المتابعون للجهـود الراهنـة بأن التحركات الدبلوماسية التي تجرى، حالياً، على الساحة الدولية، سواء أكانت من الجـانب الفلسـطيني او الاميركي أو السوفياتي، تهدف الى «ابقاء الابواب مفتوحة»؛ اذ ان أحداً من الاطراف الثلاثة لا يريد ان يقول «لا» على أساس الاقتنـاع بضرورة استمـرار «الحوار»، وفي الوقت عينـه التمسّـك ببعض المواقف المسبقة. ومن هنا تفسّر «المناورات» التي أُجريت طوال الشهر الماضي، بغيـة تسجيـل نقـاط في انتظار حصول تبدلات في مواقف الاطراف الاقليمية المتنازعة.

ن. ح.

مواجهة حرب المستوطنين

بعد سنة ونصف السنة من المبادرات الفلسطينية على مختلف الاصعدة، ومن المحاولات الاسرائيلية بحثاً عن الاساليب الناجعة لقمع الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، فان الوضع هناك آخذ بالسير نحو حالة الحرب الحقيقية التي طالما حذّر منها المراقبون. واتضح ذلك، خلال الآونة الاخيرة، عبر مجالات عدة، من أهمها تطبيق الاجراءات الجماعية الشاملة وطرح أساليب اخرى عنيفة من قبل الطرف الاسرائيلي، وانتشار الاعمال المسلحة والهجومية لدى الطرف الفلسطيني. غير أن أبرز المؤشرات هي اندلاع حرب المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتنامي حالة الصدام الشامل، وفلتان الامور، والاقرار الضمني لسلطات الاحتلال بفقدان السيطرة والمبادرة، ممّا ينعكس بالتخلي عن المشاريع السياسية والاجراءات الجزئية. بل ويمكن التأكيد ان قوات الاحتلال قد تخلّت، تقريباً، عن اية سياسة عامة، وتتجه عملياً، إمّا الى ممارسة مجموعة تكتيكات صغرى دون رابط ونهاية واضحين، او الى تدمير عناصر وبنى المقاومة، كلّما، واينما، وجدت، بهدف تحقيق السحق الجسدي الكامل. اي قد ينتقل الهدف العام للقيادة العسكرية الاسرائيلية من السيطرة على الانتفاضة باختيار أساليب انتقائية متدرّجة الى محاربتها جسماً وقيادة كما في المعارك التقليدية مع الجيوش المعادية، فتتحول الاستراتيجية الاسرائيلية من استخدام الادارة العسكرية لتحقيق هدف سياسي ـ تقويض ارادة شعب تحت الاحتلال ـ الى استخدامها لتحقيق هدف عسكري ـ تحطيم الدولة الفلسطينية قيد الانشاء، وتدمير بناها وافرادها. وممّا يدل على ذلك الانتقال النوعي استبدال قائد المنطقة الوسطى اللواء عميرام متسناع، بعد استقالته، بالقائد السابق للمنطقة الجنوبية، اسحق مردخاي.

استراتيجية جديدة ؟

ان أبرز معالم الفشل الاسرائيلي، في المدة الاخيرة، هو الاجراءات الجماعية التي فرضت على قطاع غزة من أجل «ترويضه». فقد اعلن وزير الدفاع، اسحق رابين، في ١٦ أيار (مايو)، منع جميع العمال الفلسطينيين القادمين منه من التوجه الى اسرائيل للعمل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٧/٥/١٩٨٩). واتضح، لاحقاً، ان ذلك اجراء مؤقت فحسب، اتخذ من أجل ضبط الوضع والتمهيد لاجراءات اخرى. بل وأكد رابين، فيما بعد، معارضته لفكرة عزل المناطق المحتلة كلياً، لأن اسرائيل بحاجة اقتصادية اليها (**الحياة**، لندن، ٨/٦/١٩٨٩). امّا الاجراءات الاخرى، فشملت التفكير في ارغام كل عامل فلسطيني على الحصول على رخصة عمل قبل السماح له بالعمل داخل اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٩/٥/١٩٨٩). وتبيّن ان الترتيب الذي كان يمهّد له رابين هو ارغام جميع مواطني قطاع غزة على الحصول على بطاقات هوية جديدة، من نوع بلاستيكي عليه شريط مغناطيسي لتسهيل التعريف والمتابعة من خلال نظام كومبيوتري مركزي له فرع عند مفترق «ايرز». وابتدأ التوزيع في الاول من حزيران (يونيو)، على اساس حجب البطاقات عن ذوي السجلات الامنية البالغين حوالى ألفين، مع النية بتطبيق الاجراء لاحقاً في الضفة الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/٦/١٩٨٩). والمعروف ان مدة صلاحية بطاقات العمال المسجلين لدى وزارة العمل الاسرائيلية هي سنة واحدة، وستة شهور للآخرين، وان الرسم يبلغ ٢٠ شيكلاً، وان السلطات تنوي استكمال توزيع البطاقات خلال شهرين (**الحياة**، ٥ و٩ و١٤/٦/١٩٨٩).

صادفت هذه الاجراءات تصرفات اخرى تسير بالاتجاه ذاته، ومنها قيام مستوطنة اريئيل،

بارغام العمال العرب الزائرين على حمل البطاقات على صدورهم، مما أثار موجة احتجاجات بتهمة العنصرية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/٦/١٩٨٩). وقد سبق ذلك قيام بلدية تل ـ ابيب بوضع علامات خاصة تشير الى الاحياء والشوارع التي يقطنها العرب، فيما جاء لاحقاً قرار بلدية بيتح تكفا بفرض القيود على دخول العمال تمهيداً لاقامة تجمع خاص لهم وتوزيع البطاقات عليهم، وقرار بلدية اشدود تحريم دخول العمال العرب كلياً (**الحياة**، ٢٩/٥/١٩٨٩ و ٩/٦/١٩٨٩).

على صعيد آخر، تمثلت الاجراءات الاسرائيلية في حملة اعتقالات جديدة. وقد وقع الاختيار على حركة «حماس»، بعد فشل سياسة تشجيع الخلافات بينها وبين القيادة الوطنية الموحدة، فابتدأت الحملة في ١٨ أيار (مايو) باعتقال حوالى ١٥٠ من نشطاء الحركة وقادتها، بمن فيهم الشيخ احمد ياسين، واستمرت حتى وصل عدد المعتقلين الى حوالى ٢٥٠ (**المصدر نفسه**، ٢٠ ـ ٢١ و ٢٣/٥/١٩٨٩). واكد الناطق الاسرائيلي اكتشاف ١٨ نوعاً من الاسلحة، بما فيها بنادق آلية «م ـ ١٦»، لدى بعض المعتقلين. وأوضح اللواء عميرام متسناع، في الوقت عينه، ان هدف سلطات الاحتلال، خلال هذه الفترة، هو اعتقال قادة الانتفاضة ونشطاء «النواة الصلبة» (**جيروزاليم بوست**، ٢٤/٥/١٩٨٩). ويتطابق ذلك التوجه مع لجوء الجيش الاسرائيلي الى تنفيذ الاغارات المتكررة على المخيمات والقرى والمدن بعد تقليص وجوده داخل الاراضي المحتلة، حيث صار الاسلوب العام هو احكام الحصار حول تجمع سكني ما لمدة يوم الى ثلاثة ايام قبل اقتحامه (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/٦/١٩٨٩).

شملت حملة الاعتقالات الاسرائيلية، ايضاً، مئة من ابناء الجليل خلال اسبوع واحد، بتهمة تنفيذ «أعمال الشغب» والقاء قنابل المولوتوف ورفع علم فلسطين (**الحياة**، ٢٢/٥/١٩٨٩). كما تمّ اعتقال خمسة مواطنين من قرية المغير، في ٢٤ أيار (مايو)، بتهمة قتل عميل. وتلا ذلك كشف خلية في مخيمات جنين تضم ١٩ من أعضاء «فتح»، في الثاني من حزيران (يونيو)، والقبض على ثلاث خلايا اخرى في ١٣ الشهر، توزعت بين السموع وبيت امّر ونابلس (الاخيرة تابعة لـ «فتح» وفيها ٤٩ عضواً) وقامت بقتل العملاء وقذف قنابل المولوتوف، واعتقال شخصين من غزة، بعد يوم، بتهمة قتل اسرائيلي قبل شهر (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١١/٦/١٩٨٩؛ **والحياة**، ١٤ و ١٥/٦/١٩٨٩). وترافقت هذه الاعتقالات مع لجوء قوات الاحتلال، كعادتها، الى مختلف الاساليب لتحقيق أغراضها؛ مثلاً اختطاف شاب جريح من سرير في مستشفى، في نابلس، في ٢٥ أيار (مايو)، والتنكر بالثياب المدنية لدخول القرى واختطاف الشبان، واقتحام معتقل مجدّو وجرح ٢٢ معتقلاً فلسطينياً، في ١٤ الشهر التالي (**المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٨٩ و١٥/٦/١٩٨٩؛ **وفلسطين الثورة**، ٤/٦/١٩٨٩). ومع حملة الاعتقالات، تواصل اصدار الاحكام بحق المواطنين الفلسطينيين، وكانت الحالة البارزة الاولى هي الحكم بسجن عربي من النقب لمدة عشر سنوات بتهمة بيع القنابل اليدوية الى اعضاء في «فتح» لاستخدامها في العملية التي جرحت ٢٥ اسرائيلياً في حيفا (**الحياة**، ٢٣/٥/١٩٨٩). امّا المتهم بالقاء القنبلة، في آب (اغسطس) ١٩٨٨، وهو من ابناء الارض المحتلة العام ١٩٤٨، فقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة (**المصدر نفسه**، ٦/٦/١٩٨٩). وأصدر، في ١٢ حزيران (يونيو)، الحكم على مقاتلين من جبهة النضال الشعبي الفلسطيني مدة ٢٠ سنة، بعد أسرهما داخل «حزام الامن»، في جنوب لبنان، في وقت سابق (**المصدر نفسه**، ٥ و٦/٦/١٩٨٩).

غير ان الجانب الاكثر حدّة للقمع الاسرائيلي انعكس، كالعادة، باللجوء الى الرصاص والاسلحة الاخرى لمواجهة المتظاهرين، وتنفيذ عمليات الدهم؛ حيث دل الاحصاء اليومي على سقوط ٣٥ شهيداً بين ١٦ أيار (مايو) و ١٥ حزيران (يونيو)، فارتفع العدد الاجمالي، منذ بدء الانتفاضة، الى ٥٩٥. وقد اعترف وزير الدفاع، رابين، ضمناً، بعدم مصداقية الاحصاءات الاسرائيلية؛ اذ أقرّ الى لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست بأن عدد الشهداء بنيران الجيش بلغ ٤٧٢ شهيداً وعشرة آلاف جريح وسبعة آلاف معتقل حالياً (من أصل ٣٥ ألف كمجموع)، علماً بأنه أشار الى عدم اكتراث الفلسطينيين لعدد الاصابات وتدني مستوى

معيشتهم بنسبة ٤٠ بالمئة (**فلسطين الثورة**، ١١/٦/١٩٨٩). هذا، وقدّم قطاع غزة المثل الحي على حجم القمع خلال شهر أيار (مايو)، حيث أكدت احصاءات دقيقة سقوط ٢٠ شهيداً و٥٣١ جريحاً، فيما حوكم ٥٠٠ (منهم ١٦٠ بالسجن الفعلي) واحتجز ١٨٠ ادارياً، عدا ٥٠٠ تمّ اعتقالهم خلال النصف الثاني من الشهر (**الحياة**، ٥/٦/١٩٨٩).

تباينت ردات الفعل الاسرائيلية تجاه هذا السجل الدموي. فقد خرجت الطائفة الدرزية خصوصاً بادانة تصرفات قوة حرس الحدود، حيث طالب رئيس الطائفة، الشيخ امين طريف، بمقاطعة الدروز العاملين فيها، فيما نادى رئيس لجنة المبادرة الدرزية، الشيخ جمال معدي، بعدم تأدية خدمة العلم في الجيش الاسرائيلي (**حداشوت**، ٢٢/٥/١٩٨٩). امّا الحدث البارز فكان اعلان قرار قائد المنطقة الوسطى، متسناع، الاستقالة من منصبه في ١١ حزيران (يونيو) والسفر للدراسة في الولايات المتحدة، بسبب استيائه من السياسة الاسرائيلية التي يضطر الى تنفيذها (**الحياة**، ١٣/٦/١٩٨٩).

والى جانب ذلك، واصل القادة الآخرون مناقشة الاساليب والخيارات المتاحة، حيث أعرب رابين، في ١١ الشهر، عن نية توسيع السجون كي تستوعب عشرة آلاف معتقل بدلاً من ٨٥٠٠ في الوقت الحاضر (**المصدر نفسه**، ١٢/٦/١٩٨٩). كما أكدت المصادر الحكومية ان هناك تفكيراً باطالة مدة السجن الاداري من ستة شهور الى سنة، وبتوسيع تطبيق عقاب الابعاد، فيما طالب رئيس هيئة الاركان، دان شومرون، بتعجيل تنفيذ الابعاد كي لا يفقد مفعوله الرادع (**المصدر نفسه**، ١٤ و ١٥/٦/١٩٨٩). وقام شومرون برسم صورة الوضع الاجمالي على حقيقتها، في اثناء حديث الى رجال الاعمال في عسقلان، في ١٥ الشهر؛ اذ صرّح بأنه لا يمكن إخماد الانتفاضة الاّ بأحد ثلاثة سبل، لا يصح تطبيق اي منها، هي: الطرد، أو التجويع، أو الابادة الجسدية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٦/٦/١٩٨٩).

وبغض النظر عن مصير هذه النقاشات، فقد واصل الجيش الاسرائيلي تطوير الوسائل العسكرية لتعزيز القمع. حيث ظهرت في الخدمة طائرة خفيفة للمراقبة والادارة الجوية اطلق عليها لقب «ألترا ـ لايت»، وهي بمقعدين. وظهر، في الوقت عينه، قاذف على متن سيارة عسكرية يطلق رغوة بيضاء لاصقة للتدليل على المتظاهرين (**يديعوت احرونوت**، ١٨/٤/١٩٨٩). ثمّ تأكد استخدام قوات الاحتلال الرشاش» «م ـ ٨٥» لاطلاق رصاصات خاصة ملوّنة لترك علامات على المتظاهرين (**حداشوت**، ١٩/٥/١٩٨٩). ولم يمر وقت طويل حتى أعلنت قوات الاحتلال عن حيازتها لرصاصة جديدة تعمل بواسطة «الصدمة» لشل الخصم لبرهة من الزمن دون اختراق جسده، علماً بأنها اعترفت بمقتل مواطنين بها (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٦/١٩٨٩). وجدير بالذكر ان مساعد رئيس الاركان، اللواء ايهود براك، صرح، في وقت سابق، بأن نسبة الاصابات الفلسطينية قد انخفضت ٣٥ بالمئة منذ بدء استخدام الرصاص البلاستيكي، بين الاول من آب (اغسطس) ١٩٨٨ والاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، بعد قتل ٢٠٤ فلسطينيين بالرصاص الحي قبل ذلك، علماً بأن ٦١ من أصل ١٥٤ شهيداً قضوا بالرصاص البلاستيكي (**الحياة**، ١٧/٥/١٩٨٩).

ظهرت مؤشرات اخرى على ارتباك القيادة الاسرائيلية ومعاناتها من الضغوط الداخلية، أحدها الالتفاف حول مسألة محاكمة الضباط والجنود المتهمين بارتكاب مخالفات خطيرة في اثناء الخدمة. فقد قامت محكمة عسكرية بتبرئة أربعة جنود قتلوا فلسطينياً في قطاع غزة ضرباً، بحجة عدم امكانية اثبات «من ضرب الضربة القاضية»، فيما حكمت عليهم بالسجن بين ستة وتسعة شهور فعلياً بتهمة العنف الزائد (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٦/٥/١٩٨٩). ثمّ تبيّن انه تمّ تعيين قائد قوة حرس الحدود التي ارتكبت مجزرة نحالين مسؤولاً عن الوحدة في منطقة جنين، فيما أعلنت محكمة عسكرية اخرى اخلاء سبيل الضابط الذي قتل اسيراً فلسطينياً في مخيم الشاطىء، في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨ (**الحياة**، ٦ و١٣/٦/١٩٨٩). هذا، وأصدر الرئيس الاسرائيلي حاييم هيرتسوغ قراراً، خلال هذه الفترة، في السادس من الشهر ذاته، بتخفيض الاحكام على

ثلاثة ارهابيين يهود حاولوا قتل رؤساء البلديات الفلسطينيين العام ١٩٨٠، من ١٥ سنة الى عشر سنوات، وذلك للمرة الثالثة، بعد تخفيضها من المؤبد الى ٢٤ سنة، ثمّ الى ١٥ سنة سابقاً (**المصدر نفسه**، ٧/٦/١٩٨٩).

أخيراً، استمرت عمليات الهدم والاقتلاع التي اعتادها الجيش الاسرائيلي، بل وتزايدت عدداً واتساعاً، حيث ارتفع عدد المنازل المهدومة، بين ١٦ أيار (مايو) و ١٥ حزيران (يونيو)، الى ٤٠، منها مزرعتا دواجن ومخزن، اضافة الى غلق تسعة منازل، وانذار أصحاب ٢٨ منزلاً بهدم منازلهم قريباً. اي ان حصيلة شهر تعادل ربع الى خمس المجموع منذ بدء الانتفاضة وحتى ذلك الحين. وقد كشف داعية السلام الاسرائيلي ريهافا غالون عن أن ٧٣٠ منزلاً تمّ هدمها حتى منتصف حزيران (يونيو)، منها ٥٠٠ بحجة عدم الترخيص، ممّا تسبب بتشريد ثمانية آلاف مواطن، بينما أوضح الناطق الرسمي الاسرائيلي ان الجيش قام بنسف ٢١٥ منزلاً، وغلق ٦١، بتهم امنية (**المصدر نفسه**، ١٥/٦/١٩٨٩). وبموازاة ذلك، قام الجنود والمستوطنون الاسرائيليون باقتلاع ما مجموعه ١٧٠٠ شجرة مثمرة في انحاء الضفة الفلسطينية، عدا جرف ما يزيد على ١٧٠ دونماً من الاراضي الزراعية، او المشجّرة، علاوة على مصادرة مئة دونم من اراضي قرية كفر مالك، في ١٦ أيار (مايو).

حرب المستوطنين

تعززت الاتجاهات المتنامية منذ فترة، وخصوصاً خلال الربيع، لمشاركة المستوطنين اليهود بالضفة والقطاع في الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين، وفي محاولة قمع الانتفاضة، فتطور هذا النمط حتى تحول حرباً منظمة تخوضها مليشيا مسلّحة من المستوطنين. وقد قامت هذه العصابات بهجمات يومية على القرى والحقول الفلسطينية، علماً بأن تصدي المواطنين في احيان عدة، وحواجز الجيش في احيان اخرى، منعتها من تحقيق اهدافها، وقد ابتدأ مسلسل الدهم، مثلاً، في ١٧ ايار (مايو)، بالهجوم من كريات اربع على الخليل وحلحول. وتكرر ذلك في ٢١ الشهر، حين هاجم مستوطنو معاليه ادوميم قرية العيساوية وأحرقوا عدداً من السيارات العربية، وفي ٢٤ منه حين تعرضت العيزرية وعزون للهجوم. وفي اليوم عينه، قام اهالي بديا برد مستوطني اريئيل عن قريتهم، الا ان هؤلاء المستوطنين هاجموا، في اليوم التالي، قرية مردة، وحطموا بعض الممتلكات فيها. وتمثلت الحادثة الاخطر في اقتحام كفل حارس في ٢٩ الشهر، ممّا ادى الى استشهاد فتاة فلسطينية، فيما قام الجيش باعتقال ٢٠ ـ ٣٠ مستوطناً، احتفظ بستة منهم قيد الاعتقال (**فلسطين الثورة**، ١١/٦/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٣١/٥/١٩٨٩؛ **وانترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٦/١٩٨٩).

كذلك، عمد المستوطنون الى حرق الحقول وإتلاف المحاصيل الفلسطينية بشكل متزايد خلال الفترة قيد العرض. وقد تعرضت قرى وبلدات زعترة ورافات وطوباس وبيت عور الفوقا للاعتداء في ١٦ أيار (مايو)، فيما تمّ إتلاف ٣٠٠ طن من الحمضيات في اليوم التالي، وتعرضت مساحات زادت على ٥٠ دونماً للحرق في جوار صانور والمغير وبدرس والزاوية وكفر قدّوم، في ١٨ منه (اضافة الى اربع سيارات في نابلس). واستمر مسلسل الحرق والاتلاف والاقتلاع بعد ذلك ليشمل صوريف وعزون وبيتا وطولكرم (اقتلاع اشجار مثمرة) وعنبتا ودير بلوط (حرق ١٢٠٩ دونمات فيهما) وقريوت وتقوع وبيت ساحور وزيتا والمغير (٣٦ دونماً) وترمسعيّا (جميعها حرق).

المقاومة المدنية وشبه المسلحة

اتسمت المدة الاخيرة بتحوّل تدريجي ملموس لدى القوات الضاربة الفلسطينية، نحو تصعيد الهجمات العنيفة ضد الاهداف الاسرائيلية بمختلف الاساليب الشعبية، علماً بأنه تمّ استخدام الرصاص في مناسبات عدة. وقد استقرت موجة الهجمات بالحجارة والزجاجات الفارغة والعصي على العربات العسكرية وسيارات المستوطنين، على ما يبدو، عند مستوى مرتفع دون الهبوط عنه. وتكفي الاشارة الى تقرير وكالة الصحافة الفرنسية، الذي أكد تضرّر ٦٠٠ سيارة اسرائيلية في مدينة الخليل، خلال شهر ايار (مايو) وحده (**الحياة**، ٨/٦/١٩٨٩). كما استمرت الهجمات بالقنابل الحارقة، التي أصابت الدوريات والسيارات في

أماكن عديدة، توزعت من أريحا حتى تل ـ ابيب، حيث تمّ تسجيل ١٦ حالة منفصلة لهذه العمليات. وعادت «حرب الحرائق» الى الظهور، بنشوب حرائق هائلة في الجليل وحيفا والجولان، في ١٦ ايار (مايو). وأتت النيران على حقول مستوطنات عدة، مثل معاليه غلبواع، في ١١ حزيران (يونيو)، وأيضاً على السيارات والشاحنات والحافلات. وصرحت شركة «ايغد» الاسرائيلية بأن ٣١٣٦ باصاً، من باصاتها، اصيبت بعطل، او دمار كامل، بفعل هذه الهجمات، وغيرها، منذ بدء الانتفاضة (**المصدر نفسه**، ١٠ ـ ١١/٦/١٩٨٩).

قامت القوات الضاربة، ايضاً، بتنفيذ عمليات هجومية متطورة، نوعياً، عن أعمال قذف الحجارة والزجاجات. فقد حصل اشتباك بين مجموعة مسلحة، كانت تحاول قتل عميل، ودورية اسرائيلية بجوار بيت اولا، في ليلة ١٩ أيار (مايو)، ممّا ادى الى استشهاد ثلاثة فلسطينيين ومقتل جندي اسرائيلي وجرح خمسة آخرين وضابط (قائد كتيبة) من اصل ١٢ في الدورية (**المصدر نفسه**، ٢٠ ـ ٢١/٥/١٩٨٩). وعثر، لدى المجموعة، على رشيش عوزي وبندقية م ـ ١٦ ومسدس وقنابل اسرائيلية، وقد ثبت انتماؤها الى «فتح»، علماً بأن جماعة ابو موسى المنشقة ادعت بالمسؤولية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢٠ ـ ٢١/٥/١٩٨٩). وتكررت الاشتباكات المسلحة باطلاق النار من سيارة على مجموعة جنود (دون اصابتهم) في بئر السبع، في ٢٢ الشهر عينه، واطلاق ثلاثة عيارات على سيارة شرطة في بيت لحم، بعد يوم. هذا، وقتل جندي اسرائيلي وجرح اثنان عند انقلاب سيارتهم عند مدخل حلحول، في ١٣ حزيران (يونيو). ولم يتأكد اذا ارتبط هذا الحادث بهجوم فلسطيني، انما كان شاب حاول دهس مستوطنة بسيارته، قبل ستة أيام، في الخليل، ممّا عرضه للاصابة والاعتقال.

يشير ما سبق الى استمرار الهجمات الفردية، ومنها محاولة الاستيلاء على سلاح جندي في جمّاعين، في ١٨ أيار (مايو)، ممّا انتهى باستشهاد شاب، ومهاجمة سيارة الحاكم العسكري في رفح، في الاول من حزيران (يونيو)، ثم أعلنت سلطات الاحتلال، في الرابع من الشهر، انها تبحث، منذ اسبوع، عن جندي من إيلات اختفى في تل ـ ابيب، وتخشى عملية خطف وقتل تكون الثالثة من نوعها (**فلسطين الثورة**، ١١/٦/١٩٨٩). وكذلك، حصلت ثلاث حالات طعن بالسكاكين، الاولى ادّت الى جرح مدير مصنع نسيج عند مفرق ايرز، في ٢٩ أيار (مايو)؛ والثانية ادت الى جرح مستوطنة في القدس، في التاسع من حزيران (يونيو)؛ بينما وقعت الثالثة في ١٥ الشهر، حين تعرض سائق للطعن في بيت لاهيا، وجدير بالذكر، في هذا المجال، ان تصاعد الهجمات جاء تلبية للنداء الرقم ٤٠، الصادر في ٢٠ أيار (مايو)، حيث نادى بالدفاع عن النفس والاقتصاص من العدو لفرض ثمن ممارساته عليه (**الحياة**، ٢٢/٥/١٩٨٩).

حثّ النداء الرقم ٤٠، كذلك، على تأديب العملاء؛ واستجابت القوات الضاربة بتنفيذ ١٥ هجوماً على الاقل، منها ست حالات إعدام. فقد تعرضت متعاونة مع الاحتلال للقتل في خان يونس، في ١٦ أيار (مايو)؛ لحقها عميل في بيت لحم، في ٢٤ الشهر؛ ثمّ جاء دور ثالث في يَعْبَد، في الاول من حزيران (يونيو)؛ ورابع وجد مشنوقاً في نابلس، في السابع من الشهر؛ فيما تمّ الاجهاز على متعاون بالرصاص داخل المستشفى، في اثناء شفائه من هجوم سابق؛ وقد انتهى المسلسل بطعن عميل حتى الموت في خان يونس، في ١٥ منه، ممّا رفع المجموع العام، منذ بدء الانتفاضة، الى ٥٠، حسب المصادر الغربية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩/٦/١٩٨٩). وقد تعرض عميل آخر للاصابة بالرصاص في عصيرة الشمالية، في السابع من الشهر؛ بينما اصيب آخرون بالضرب، مثلاً في بيت اكسا وقلقيلية، في الثالث والرابع منه. وتعرضت ممتلكات المتعاونين للهجوم، ايضاً، بما في ذلك المنازل والسيارات.

العمليات الحدودية

شهدت الحدود الفلسطينية عمليات متكررة، خلال الفترة الاخيرة، بلغت ست حالات، قتل خلالها جندي اسرائيلي وجرح أربعة، عدا جندي قتل بتدهور سيارته في رأس الناقورة اللبنانية، في ١٢ حزيران (يونيو). فقد تعرضت دورية اسرائيلية في غور الاردن للهجوم في ٢٧ أيار (مايو)، ممّا ادى الى جرح جنديين، دون اصابة المهاجمين

(**الحياة**، ٢٩/٥/١٩٨٩). وحصلت محاولة ثانية، في اليوم عينه، عند الحدود الشمالية؛ اذ استشهد اربعة فدائيين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية، في اثناء التسلل باتجاه الجليل الاعلى (**المصدر نفسه**، ٢٩/٥/١٩٨٩). ولم يمر سوى يوم حتى سقطت صواريخ كاتيوشا على المطلة، ممّا ادى الى جرح اسرائيلي. وقد اجريت محاولة عبور جديدة في ٣١ الشهر، حين قتل كمين اسرائيلي ثلاثة فدائيين بجوار حوله (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٦/١٩٨٩). انما اختلف الوضع خلال المحاولة التالية؛ اذ اصطدمت مجموعة تابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالدوريات الاسرائيلية عند «حزام الامن» قبالة مسكاف عام، في الرابع من حزيران (يونيو)، ممّا ادّى الى استشهاد ثلاثة فدائيين ومقتل جندي اسرائيلي وجرح اثنين (**الحياة**، ٥ و٦/٦/١٩٨٩). وأكدت الجبهة ان رجالها احتجزوا جنوداً قبل استشهادهم. واخيراً، استشهد فدائيان اثر اشتباك مع العدو قرب حوله، في السابع من الشهر، دون الكشف عن هويتهم التنظيمية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨/٦/١٩٨٩).

وقام سلاح الجو الاسرائيلي بنشاط مقابل، حيث أغار على جوار لبعا (شرق صيدا) وسحمر (البقاع) في السابعة مساء، في ٣١ ايار (مايو)، ممّا ادى الى جرح ٢ ـ ٥ فدائيين تابعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**الحياة**، ١/٦/١٩٨٩). وعاود اغاراته على المواقع الوطنية في تلة مليتا (جباع) ويحمر ـ قليا، في ٧ و ١٥ حزيران (يونيو)، على التوالي. وجاءت الضربة الاقوى في ١٤ الشهر، حين أغارت ثلاث طائرات فانتوم على قاعدتين بجوار بشامون وقبر شمون عند الظهر، ممّا ادى الى استشهاد ثلاثة مقاتلين في مواقع تابعة للجبهة الشعبية ولجبهة التحرير الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٥/٦/١٩٨٩؛ و**الحياة**، ١٥/٦/١٩٨٩).

ونهاية، شهدت العلاقة السورية ـ الفلسطينية تحسناً طفيفاً في ١٤ حزيران (يونيو)، بعد الافراج السوري عن ١٨٥ معتقلاً فلسطينياً، منهم ١٤٠ تابعين لـ «فتح»، ممّا يرفع عدد المحرّرين على ثلاث دفعات، منذ مطلع ايار (مايو)، الى ٤٠٥، علماً بأن مصادر فلسطينية تحدثت عن بقاء أربعة آلاف سجين آخرين قيد الاعتقال في السجون السورية؛ وكان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، حدّد عددهم بحوالى الفين قبل عام (**المصدر نفسه**، ١٥ و ١٦/٦/١٩٨٩).

ي. ص.

المستوطنون يطالبون الجيش بشنّ «حرب كاملة» على شعب الانتفاضة

يعتبر الاسرائيليون ان الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة هي بمثابة «حرب كاملة» تخوضها اسرائيل، وان هذه الحرب هي أخطر ما واجهته اسرائيل منذ قيامها قبل أكثر من اربعين عاماً، كونها حرباً من نوع جديد لها سمات خاصة، وتمارس فعلها المؤثر في نسيج العلاقات داخل المجتمع الاسرائيلي، بكل تعقيداته وتعارضاته؛ فالانتفاضة، في استمراريتها، وتواصلها، تزيد في حجم التناقضات، الكثيرة والمتنوعة، داخل اسرائيل.

لقد اعتمدت الحركة الصهيونية، في المراحل الاولى لقيام اسرائيل، على الاستيطان لكي يشكل البنية التحتية للدولة الوليدة. وبعد قيام اسرائيل، بدأ المفهوم الايديولوجي «الطلائعي» للاستيطان يتراجع. وفي فترات معيّنة، اصبحت الحركات الاستيطانية، التي تحولت الى حركات سياسية، أو شبه سياسية، تستخدم أداة، أو وسيلة، اعتراض على بعض السياسات الرسمية الاسرائيلية، كما حدث في ياميت، في أثناء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء. وطالما أن احداث ياميت لا تزال ماثلة في أذهان المستوطنين، فان غلاة الصهيونيين العنصريين، امثال موشي ليفنغر والنائبة اليمينية غؤلاه كوهين، يدركون، ان الامور في اسرائيل تسير الى غير مصلحة الاستيطان.

ان استعراضاً سريعاً لمجموعات المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقودنا الى تمييز ثلاثة منها:

○ الأولى، هي مجموعة المستوطنين الأكثر تطرفاً من أعضاء حركة «كاخ» في كريات أربع وطلاب المدرسة الدينية «قبر يوسف» في نابلس. وتلجأ هذه المجموعة الى التحريض بهدف أن تؤدي أعمالهم الى «التفجير»، الذي يجبر الجيش الاسرائيلي على تكثيف نشاطاته.

○ المجموعة الثانية هي أعضاء حركة غوش إيمونيم الذين يتوزعون على عشرات المستوطنات في مختلف أنحاء الضفة الفلسطينية. وتقول السلطات الاسرائيلية انها تجري اتصالات دائمة مع قادة الحركة وتستطيع ضبط تصرفاتها.

○ المجموعة الثالثة، وهي الأكبر بين المجموعات الثلاث، هي المستوطنون الذين يعرفون باسم «سكان الخمس دقائق عن كفار ـ سابا». وقد استوطن هؤلاء في الاراضي المحتلة في مستوطنات مدينية للحصول على امتيازات السكن الرخيص، ومن أجل تحسين مستوى حياتهم. وهؤلاء هم الأكثر تطرفاً في اثارة الفوضى، حيث انهم يدافعون، في تصرفاتهم، عن امتيازاتهم الذاتية، «فالاهداف السياسية والايديولوجية لا تعنيهم؛ لذلك لا تردعهم الأضرار التي يمكن أن تسببه الاضطرابات في مكانة اسرائيل تجاه الرأي العام الدولي؛ وكذلك لا يهمهم ان تتسبب اعمالهم بالحاق الضرر في مكانة المستوطنين لدى الجمهور الاسرائيلي» (رون بن ـ يشاي، **يديعوت احرونوت**، ٢/٦/١٩٨٩).

ومهما يكن من أمر، فإن الجامع المشترك بين قطاعات المستوطنين في المناطق المحتلة، هو كراهيتهم الشديدة للعرب، ومطالبتهم الجيش الاسرائيلي بتشديد قمعه لايقاف الانتفاضة؛ أو أن يلجأ الجيش الى اتخاذ اجراءات متطرفة بعيدة المدى، تؤدي الى ما يسمونه «التفجير»، أي حصول صدامات واسعة، «وربما بالسلاح الناري، حيث يتحول الفلسطينيون، في نهايته، الى لاجئين يحملون أملاكهم المنقولة [ويغادرون] الضفة الغربية الى الاردن أو لبنان» (**المصدر نفسه**).

لقد مارس المستوطنون، خلال الفترة الماضية، ضغوطات كثيرة على المسؤولين الاسرائيليين، فوصفوا بعض أعضاء الكنيست بـ «الطابور الخامس» و «اليساريين» وهددوهم بالقتل، ووجهوا انتقادات قاسية الى قادة الجيش، ووصل بهم الأمر، مؤخراً، الى الاعتداء بالضرب على بعض الضباط. واذا كانت العنصرية لا تتجزأ، فقد بدأت تنتقل، رويداً رويداً، من كراهية ضد العرب، الى كراهية اليهود لليهود؛ الأمر الذي دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى التحذير من خطر الدخول في «حرب أهلية». لقد سمح المستوطنون لأنفسهم توزيع لقب «خائن» على كل من يعارض تصرفاتهم، وصبّوا جام غضبهم على الصحافيين واليساريين. وقد وصلت تصرفاتهم ذروتها بتاريخ ١٩٨٩/٦/٣ عندما هاجم مستوطنو اريئيل مراسلي الصحف الاسرائيلية وسط صرخات هستيرية، مثل: «يساريون، يجب حرقكم سوياً مع م.ت.ف.»، مما دفع رئيس النقابة القطرية للصحافيين في اسرائيل، يغئال لبيب، الى القول: «لقد فقد المستوطنون صورتهم الانسانية؛ وكشفوا عن خصائصهم، عندما أرادوا مسّ الصحافيين، فقط لأنهم يقومون بواجبهم» (**دافار**، ١٩٨٩/٦/٤). ولا تشمل القائمة الصحافيين واليساريين فحسب، فقد اشتملت، سابقاً، على عضوي الكنيست يوسي ساريد وشولاميت الوني، وهي تضم الآن زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، وعضو الكنيست امنون روبنشتاين، «بل ان تعبير ' خائن ' أصبح يطلق اليوم على رئيس الحكومة، اسحق شامير». وحتى يتحقق هدف «نقاء الدولة» العنصرية التي يطمح اليها غلاة المستوطنين، فان قائمة الطرد ـ حسب اعتقادهم ـ يجب ان تشمل العرب أولاً، فاليساريين والصحافيين، واعضاء المعراخ. ويجب أن يطرد، بعدهم، الجسم الرئيس المعتدل في الليكود. وفي مثل هذا المسار، فان اعداداً من اليهود فقط سوف يسمح لهم بحرية البقاء في الدولة النقية» (يغئال لبيب، **معاريف**، ١٩٨٩/٦/٢).

لقد دفع المستوطنون الوضع داخل اسرائيل، خلال الاسابيع القليلة الماضية، الى درجة ظهر فيها ان شرخاً عمودياً بدأ يظهر داخل المجتمع الاسرائيلي. ومع ان البعض يرى ان الامور لا تزال في منأى عن الـ «حرب اهلية»، «لكن الانقسام الداخلي ازاء موضوع المناطق [المحتلة]، والعرب، كبير الى درجة مخيفة» (داني روبنشتاين، **دافار**، ١٩٨٩/٦/٢).

والأمر المؤكد ان الذريعة التي يستخدمها المستوطنون في التحريض ضد الجيش الاسرائيلي وأذرع الأمن المختلفة حول «تسامحهم» في معاملتهم للانتفاضة لا أساس لها في الواقع. فعبر سنوات الاحتلال الطويلة، قدمت السلطات الاسرائيلية مختلف التسهيلات القانونية والادارية للمستوطنين، وأعطت غطاءً كاملاً لتجاوزاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. فحسب احصائية أوردها «المركز الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق [المحتلة]» جاء انه، منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ ولغاية نيسان (ابريل) ١٩٨٩، قدم المواطنون الفلسطينيون ١٢٧ شكوى ضد اسرائيليين، ٥٤ منها ما زالت قيد التحقيق، و١١ ملفاً تمّ تحويلها الى النيابة العامة، و ٤٠ ملفاً تمّ إغلاقها، واثنان منها فقط انتهت مناقشتهما من قبل المحاكم الاسرائيلية. امّا باقي الشكاوى، فتنتظر لاتخاذ قرار بشأنها. ومن بين عشرين ملف تحقيق حول حوادث قتل ارتكبها المستوطنون تداولت المحكمة الاسرائيلية في أمر اثنين منها، وأصدرت قرارها بخصوص واحد فقط، وهو حادث القتل الذي ارتكبه يسرائيل رئيف، من مستوطنة شيلو قرب رام الله، ضد مواطن فلسطيني كان يرعى اغنامه بالقرب من المستوطنة (**هآرتس**، ١٩٨٩/٦/٢١).

يطلبون المستحيل من الجيش

أمّا الجيش الاسرائيلي، الذي جعلته الانتفاضة في وضع لا يحسد عليه، فان ضغط المستوطنين عليه يجعله يعاني من عبء ثقيل اضافي. فالجيش ـ حسب اعتراف رئيس أركانه، الجنرال دان شومرون، للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ـ قد اضطر الى سحب جنوده النظاميين من مهام التدريب لصالح الخدمة في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٥/٢٥). وكان شومرون يشير بذلك الى الثمن الكبير الذي يدفعه الجيش في التصدي للانتفاضة. والجيش، على العكس من ادعاءات المستوطنين، يتحمّل العبء الاساسي في قمع الانتفاضة، وهو لم يعدم وسيلة الاّ وجرّبها على هذا الصعيد. واشارت المصادر الاسرائيلية الى ان الجيش الاسرائيلي قتل، حتى الآن، حوالى ٥٠٠

فلسطيني، وجرح نحو عشرة آلاف، وثمة سبعة آلاف فلسطيني قيد الاعتقال (**معاريف**، ٢/٦/١٩٨٩). والسؤال، كم فلسطينياً كان يجب على الجيش ان يقتل، ويجرح، ويعتقل، حتى يكون في نظر المستوطنين غير متسامح؟ فالمستوطنون الذين لا يرون أملاً في التغلب على الانتفاضة، يطالبون الجيش باعتبار الانتفاضة «حرباً كاملة» يجب عليه خوضها بكل ما تتطلبه قواعد الحرب العسكرية، أي «قتل العدو، والذي هو، في هذه الحالة، السكان المدنيين العرب» (روبنشتاين، **مصدر سبق ذكره**).

وفي ظل الوضع الجغرافي المعقّد، والتركيبة الديمغرافية القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة، يطالب المستوطنون الجيش بالمستحيل. فهم «يدركون أن الحكومة الاسرائيلية لن تضمّ المناطق [المحتلة]، ولن تطرد، ايضاً، العرب، أو تقضي على غالبيتهم. ان المستوطنين يقفزون ويرفسون بأقدامهم عندما لا يحصلون على مرادهم. وهم بذلك يقوّضون الجيش الاسرائيلي، أي يقوضون الحماية المتوفرة لنا جميعاً، ويشنون حملات عقابية ضد السكان، ويصبحون في حاجة، اكثر من ذي قبل، الى وسائل عديدة للحماية. ومن هو العنصر الذي يطالبونه بتوفير تلك الوسائل لحمايتهم؟ انه الجيش الاسرائيلي الذي يوجهون اليه الاهانات، ويثقلون كاهله بعبء ثقيل على الرغم من أنه غير قادر حتى على تحمّل العبء الحالي» (اريبه بيلغي، **عل همشمار**، ٣٠/٥/١٩٨٩).

العقلانيون من الاسرائيليين لا يرون ما يراه المستوطنون المتطرفون. فهؤلاء العقلانيون يعارضون ظاهرة انتشار «الميليشيات الشعبية»، لان انتشارها يقود الى فوضى كاملة قد تتدهور فيها الامور الى درجة تحويل الانتفاضة الى «حرب حقيقية». ويرون ان الجيش الاسرائيلي هو المؤسسة الرسمية؛ وبما أن رئيس الاركان يقف على رأس جيش «لشعب منقسم بين المطالبين بالمحافظة على تكامل البلد وبين من يرفض بشدة السيطرة على شعب آخر، فهو (اي رئيس الاركان) يسير على جسر ضيق يصل بين طرفي هوّة سحيقة؛ ومن يطلب من رئيس الاركان التصرف بأكثر مما يتصرف كأنه يطالب بتحطيم هذا الجسر» (شيفح فايتس، **دافار**، ٤/٦/١٩٨٩).

وأكثر من هذا، لقد بدأ بعض الاسرائيليين الحريصين على بقاء اسرائيل وسط المتغيرات الكثيرة، سواء بالنسبة الى المشروع الصهيوني وآفاقه، أو بالنسبة الى الظروف الاقليمية المحيطة، يدرك ان المستوطنين في تصرفاتهم انما «يدمّرون الهيكل الثالث ويقودون الجميع الى شفير الهاوية... وهم يسارعون في تقريب الحرب الاهلية» (**دافار**، ٨/٦/١٩٨٩)؛ بل ان هذا البعض راح يتحدث عن المشاكل الاخلاقية التي يسببها الاحتلال، معتبراً أن مصدر الخطأ في كل ما يجرى «يكمن في مشروع الاستيطان. فطالما ان الاستيطان قائم وموجود، وطالما لم يتمّ تقليصه الى احجام منطقية، وتسخيره لمبدأ ' أراض مقابل سلام' ، فسوف يظل من دون دفاع شامل. ومن دون هذا الدفاع، يشعر المستوطنون بأنهم مهملون، وأنهم تعرضوا للخيانة، ويتوجهون ضد الجيش الاسرائيلي حيث يضعفون من امننا جميعاً، وهكذا دواليك» (بيلغي، **مصدر سبق ذكره**).

والمأزق الحقيقي للجيش الاسرائيلي مصدره الانتفاضة التي تجذّرت وتصلّب عودها، وغدت نمط حياة للفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وقد أصبح لدى معظم قادة اسرائيل، العسكريين والسياسيين، انطباع بأنه من الصعب القضاء عسكرياً على الانتفاضة المتواصلة. وتكرر هذا الاعتراف مراراً، حتى من شامير، الذي قال في حضور أعضاء السكرتارية السياسية للكيبوتس الديني: «ان الانتفاضة هي احدى أشكال الحرب التي يخوضها أعداؤنا ضد وجودنا... لقد وصلنا الى وضع صعب... والمعركة الامنية صعبة، ووجود اسرائيل هو المعنيّ فيها... ونحن نبحث عن الاسلوب الأفضل لمعالجة هذا الموضوع، واعتقد بأننا نقترب من ذلك، على الرغم من أن هذا الأمر ليس سهلاً» (**معاريف**، ٦/٦/١٩٨٩). فالانتفاضة هي، من وجهة نظر الفلسطينيين ـ حسب قول أحد العسكريين الاسرائيليين المجرَّبين ـ «بمثابة انجاز. وكلما مرّ الوقت، كلما كان من الصعوبة أكثر اجبارهم على ايقافها. وعلى الرغم من تزايد عدد المصابين والمصاعب التي يواجهها السكان، فلا يبدو ان زيادة استخدام الاجراءات العسكرية (كمضاعفة عدد المنازل التي تهدمها السلطات،

ومضاعفة عدد المطرودين الى ما وراء الحدود، وزيادة عدد القتلى والجرحى) ستؤدي الى ايقاف الانتفاضة» (أرييه شاليف، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٥/٣٠).

المستوطنون اداة سياسية

يدرك المستوطنون، أكثر من غيرهم، حقيقة حجم قوتهم ازاء السكان الفلسطينيين. فهم، في أحسن الأحوال، لا يستطيعون الصمود أكثر من أسبوع في مستوطناتهم، لولا الوجود الفعّال للجيش الاسرائيلي» (**هآرتس**، ١٩٨٩/٥/٢٩). وعلى الرغم من رضوخ سلطات الأمن الاسرائيلية للكثير من اقتراحاتهم ازاء الوسائل والاساليب الواجب اتباعها ضد نشيطي الانتفاضة، الّا ان ذلك لم يوقف عجلة التحريض والكراهية التي يثيرونها ضد كل من يعارض مواقفهم. والسؤال هو هل ان دوافع المستوطنين أمنية فقط كما يدعون؟ وهل صحيح ان هجماتهم التي نفذوها ضد المواطنين الفلسطينيين كانت «تلقائية»، جراء تعرض الفلسطينيين لهم على طرقات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؟ يتفق كثير من الاسرائيليين على ان تصرفات المستوطنين لا تستهدف العرب بالذات فحسب، وانما تستهدف الضغط على الحكومة الاسرائيلية لتشديد اجراءاتها القمعية، وافشال مشروع الانتخابات الذي اقترحه شامير. وفي هذا السياق، طالب أكثر من مسؤول اسرائيلي، تصريحاً وتلميحاً، بأن يتوقف السياسيون عن تشجيع المستوطنين في تطبيق «القانون» بأيديهم (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٥/٢٥).

ورأى اسرائيليون كثيرون ان «التلقائية» التي يدعي بها المستوطنون بعيدة تماماً من تصرفات جرى تنظيمها، وتنفيذها، بدقة، في أماكن عديدة في آن. ففي فترات سابقة، رفض المستوطنون وزعماؤهم الانسياق وراء مجموعات هامشية صغيرة ارادت اتباع العنف لقمع تظاهرات الفلسطينيين في المراحل الأولى للانتفاضة. «حتى الحاخام ليفنغر لم يؤيدها». ومن الناحية العملية، فان الانتفاضة حافظت على سماتها العامة حتى الآن؛ لذلك فان ما دفع المستوطنين الى العمل، ليس غرضه الرد على ظواهر الانتفاضة، وانما «الرد على النتائج المتوقعة منها. فهم يدركون، ايضاً، ان الانتفاضة هي التي قادت الى مبادرة الانتخابات في المناطق [المحتلة] التي [أطلقها] شامير اضافة الى الضغط الاميركي المتزايد. ويشعر زعماء المستوطنين بجو الخطر الحقيقي الذي هو أكثر من مجرد حجارة على طرق الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة؛ انها رياح التسوية السياسية. ومعنى ذلك الانسحاب وازالة المستوطنات، ويحتمل جداً ان منظمي ' الدفاع الذاتي' اليهودي في المناطق [المحتلة] يتوجهون بذلك ليس الى العرب فحسب، وانما الى اليهود أيضاً: التظاهر بالقوة استعداداً لما هو مقبل» (ران كسلو، **هآرتس**، ١٩٨٩/٥/٢٩). وقد كان مجلس مستوطنات الضفة والقطاع واضحاً في الكشف عن البعد الحقيقي للصراع على خلفية مبادرة شامير الخاصة بالانتخابات في المناطق المحتلة، عندما أصدر بياناً رفض فيه المبادرة بشكل قاطع، معتبراً انها تهدف الى تسليم الضفة الفلسطينية لسلطة مدنية فلسطينية. وحسب رأي المجلس، فان اجراء الانتخابات، وسحب الجيش الاسرائيلي من القرى والمدن العربية، «تدفع الشعبين الى مجرى حرب أهلية، وتؤدي الى دولة فلسطينية، وضياع القدس ومرتفعات الجولان». وطالب المجلس باتباع سلسلة خطوات في المناطق المحتلة تشتمل، ضمن أشياء أخرى، على «طرد آلاف المنظّمين والمحرّضين، وغلق الجسور وسوق العمل في اسرائيل أمام سكان القرى المتمردة» (**معاريف**، ١٩٨٩/٥/٢٩).

وعلى الرغم من أن مبادرة شامير لا تتضمن، عملياً، أية تنازلات عن البرامج الاساسية لليمين المتطرف في اسرائيل من أصحاب شعار «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، وعلى الرغم من الغموض الذي تتصف به تلك المبادرة، الّا أن أطرافاً في الليكود، ممثلين بالوزراء اريئيل شارون ودافيد ليفي واسحق موداعي، استغلوا طرح المبادرة لتصفية حساباتهم الحزبية مع شامير، مستخدمين المستوطنين اداة في معركتهم للضغط على رئيس الحكومة الاسرائيلية، وجمع أكبر حشد من المؤيدين في معركة اثبات القوة الداخلية. لقد جاءت مبادرة شامير للانتخابات في المناطق المحتلة محصلة لضغوطات كثيرة، أهمها ضغط الانتفاضة الفلسطينية، وضغط شركائه في الحكومة، وخاصة تجمع المعراخ، اضافة الى ضغط الرأي العام الدولي، وفي المقدم منه مطالبة

الولايات المتحدة لاسرائيل بأن تقدم، هذه الاخيرة، مبادرة سياسية خاصة بها لدفع مسار التسوية في منطقة الشرق الاوسط. ويبدو شامير وسط كل هذا التعقيد كمن يمسك العصا من المنتصف. فهو، من جهة، رهَن بقاءه في رئاسة الحكومة بالمبادرة التي طرحها في واشنطن، ويريد تحاشي فك عقد الشراكة مع المعراخ، وهو، من الجهة الأخرى، يريد تلطيف الأجواء مع المستوطنين، حتى يستطيع عزل أخصامه في تكتل الليكود، انتظاراً لجلسة مركز الحركة التي أجريت في الخامس من الشهر الجاري. وفي الانتظار، بدا شامير يسير على حبل دقيق، وبدا، من خلال تصريحاته، وكأنه يقول الشيء وعكسه في آن. ففي أكثر من مناسبة، أكد تفهّمه «لضائقة المستوطنين» في الوقت الذي رفض ظاهرة لجوء المستوطنين الى أخذ «القانون» بأيديهم. وعلى الرغم من كل ذلك، فانه لم ينجح في مواصلة خطابه الى جمهور مستوطنة اريئيل، عندما كان يشارك في تأبين مستوطن منها، وتلقّى اهانات من بعض المستوطنين الغاضبين، مثل «خائن» و «شامير رئيس وزراء الانتفاضة».

وفي هذا الاطار، فالأمر ليس سهلاً على شامير. فالسياسيون الذين يقفون وراء المستوطنين ويحرّضونهم يدركون ان هؤلاء «لا يثقون بـ [أقوال] اسحق شامير وموشي أرنس بأن الحكم الذاتي لن يقود أبداً الى قيام دولة فلسطينية معادية. وتصريحات رئيس الحكومة بشأن ' ولا شبر' و ' لن نعطي لهم' [أي للفلسطينيين] شيئاً ما لا تقنعهم. وهم يلمحون، بواسطة هجماتهم داخل القرى العربية، الى زعامة الليكود، بأنه اذا ما وافقت الحكومة على تقسيم أرض ـ اسرائيل الغربية من جديد، واذا ما فرض هذا الاتفاق اخلاء بضع المستوطنات... فانهم، اي المستوطنون، لن يخلوها بارادتهم» (فولص، هآرتس، ٢/٦/١٩٨٩).

الى هذا، فان رهان شامير الأساسي هو على كسب الوقت مرحلياً للخروج من الجمود مؤقتاً. ولهذا السبب، بالذات، جاءت مبادرته مليئة بالضبابية والغموض. فالخلافات الجوهرية بين الحزبين الأساسيين في الحكومة قائمة وسارية المفعول. «الليكود يصرّ على رأيه: أرض ـ اسرائيل الكاملة ملك لنا؛ والمعراخ يقول بمبدأ ' أراضٍ مقابل سلام' . وقد وجد الحزبان حلاً وسطاً مؤقتاً بينهما (مبادرة سياسية بدلاً من مشروع سلام) من أجل سلامة الحكومة. وهذا حل وسط داخلي ضعيف جداً ومشروط أيضاً» (ليفي اسحق هيروشلمي، معاريف، ٢٥/٦/١٩٨٦). ومن جهة أخرى. ان شامير مطالب باظهار مواقف أكثر وضوحاً في مبادرته من أطراف عدة، من الاميركين والمتطرفين في الليكود وشركائه في الحكومة. وكل هذا تحت تأثير وقع الانتفاضة الضاغط، يومياً، على الاوضاع في اسرائيل. ومن الواضح، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية ليس مستعداً لتليين موقفه. ولو افترضنا أنه فعل ذلك ارضاء لرغبة أميركية، فهل سيكون في مقدوره مواجهة الوضع الداخلي القائم في حزبه؟ فالمرونة في هذه الظروف تخدم، فقط، أخصامه في الليكود، ولذلك «انعكاسات داخلية في كل الاتجاهات. فاذا ذهب الليكود بعض الشيء في اتجاه الاميركيين، سوف تتأجج نيران الخلاف داخله بشكل أكبر؛ واذا لم يوافق رئيس الحكومة ووزير خارجيته ـ على سبيل المثال ـ على السماح لعرب القدس الشرقية بالاشتراك في الانتخابات، قد تنشأ مشاكل ليست فقط مع الاميركيين؛ فاسحق رابين وشمعون بيرس لديهما، أيضاً، رأي واضح في هذه المسألة. واذا لم يصر الاثنان على رأيهما، فسوف يثور عليهما حزبهما. وليس في الليكود فقط هناك من يدعو الى عدم التراجع وطي الأعلام، ولكن في المعراخ، ايضاً، يوجد من يقول ان هناك حدوداً للتراجع» (المصدر نفسه).

الانتفاضة تعمّق الخلافات

أدّى كل ذلك الى مزيد من التعقيدات على الساحة الاسرائيلية الداخلية، خصوصاً لدى الأحزاب الاسرائيلية. ويبدو ان شامير يسير باتجاه مواجهة أزمة لا بد منها. فهو ان استطاع التغلب على أزمة حزبه الداخلية، سيطالَب، عندئذٍ، من قبل الاميركيين بدفع عجلة خطته الى امام. وفي مثل تلك الظروف، سيشعر المستوطنون بأن ساعة الحقيقة قد اقتربت، فكيف سيتصرفون؟ هل يلجأون الى استخدام سلاحهم الذي ساهم شامير وأمثاله من المتطرفين في تزويدهم به، فتتحقق مقولة «لقد قام المسخ على خالقه»؟

البعض رأى ان أية تسوية «لا يمكن أن تتم الّا على اساس التنازل عن أراض فلسطينية واسعة، احتلتها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧»، مضيفاً ان الخلاف القائم في اسرائيل، اليوم، لا يتركز على حجم التنازلات التي تسمح اسرائيل لنفسها بالتنازل عنها، وانما هل أن السلام «ممكن الآن»؟ وهل هو «واقعي الآن»؟ واكد هذا البعض انه كلما اتضحت آفاق السلام ازداد عدد الاسرائيليين الذين «يوافقون على مبدأ التنازل عن السيطرة على المناطق التي لا يوجد لها، عملياً، اي معنى ذي فائدة في الحياة اليومية لغالبية الاسرائيليين». وأكثر من هذا، «فان غالبية المؤيدين المعروفين بحماسهم الشديد لفكرة ' أرض ـ اسرائيل الكاملة ' يقيمون ويكسبون رزقهم داخل الخط الأخضر، ويتملّكهم شعور داخلي، على الرغم من رفضهم الافصاح عن ذلك، بأنه من ناحية مصلحتهم الحقيقية والأساسية، لهم ولأحبائهم، فان السلام فحسب يجلب لهم البركة، حتى لو ارتبط بتنازلات اقليمية غير مرغوب فيها، من وجهة نظرهم» (غادي ياتسيف، **عل همشمار**، ١٩٨٩/٦/٢).

ازاء هذا الواقع، فان ضائقة المستوطنين الذين ربطوا مصيرهم الشخصي باستمرار حالة «الحرب الابدية» سوف تزداد، وسوف يزداد الفرز داخل المجتمع الاسرائيلي كلما برزت آفاق السلام، وتزداد عزلة الداعين الى استمرار التعايش مع حالة الحرب الدائمة. ففي اسرائيل، يخوض الاسرائيليون في جدال داخلي حول «الاساليب الأكثر نجاعة، او الاقل نجاعة، من أجل الوصول الى السلام المنتظر. وسوف يعارض هؤلاء [المستوطنون]، أكثر فأكثر، حقيقة الفكرة التي تقول: ان السلام هو، حقاً، هدف منتظر؟ وسوف يصارعون، بشدة، كل مسار ناجع، أو غير ناجع، للوصول اليه؛ وفي مرحلة ما سوف نصل الى النقطة التي يتوضح فيها لمعظم الجمهور في اسرائيل، ولؤيدي فكرة أرض ـ اسرائيل الكاملة ايضاً، ان المستوطنين أنفسهم هم حجر العثرة والحاجز الفاصل بيننا وبين السلام... هذه هي، بالضبط، الخلفية النفسية والفكرية لنمو حركات اجتماعية متطرفة، على استعداد لتنفيذ أعمال يائسة. فالاحباط يتزايد في صفوفهم، ويتزايد، كذلك، استعدادهم لتنفيذ أعمال فظيعة أكثر، من المحتمل ان تقودنا، جميعاً، الى الهاوية» (**المصدر نفسه**).

امّا بالنسبة الى الواقعيين من الاسرائيليين، الذين أدركوا استحالة بقاء الاحتلال وخطورة بقاء الوضع الراهن على مستقبل اسرائيل، وفق المتغيرات الدولية والاقليمية ووفق واقع حال المشروع الصهيوني ذاته، الذي فقد بريقه الايديولوجي، فانهم يعترفون، الآن، بأنه بعد اثنين وعشرين عاماً من احتلال الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فان الضفة والقطاع بقيا أرضاً عربية، وان بضع عشرات آلاف من المستوطنين «لم يغيروا هذه الحقيقية. وان ضمّ الاراضي [المحتلة] سوف يرفع نسبة السكان العرب في اسرائيل الى ٣٥ بالمئة. وبذلك تتحول اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، ولا أحد [من الاسرائيليين] يريد ذلك» (**هآرتس**، ١٩٨٩/٦/٢١).

ليس هذا فقط، بل ان الادعاءات الاسرائيلية السابقة بأن سنوات الاحتلال الطويلة كافية لمد جسور الثقة «والعلاقات الانسانية» وعلاقات «حسن الجوار» وربط المناطق المحتلة باسرائيل ذهبت أدراج الرياح؛ «فلا يكاد يوجد، اليوم، في المناطق [المحتلة] عائلة عربية واحدة لا تملك سبباً وجيهاً لكره اسرائيل؛ ليس لسبب قومي سياسي فحسب، وانما لسبب شخصي انساني أيضاً؛ فلا يكاد توجد عائلة في المناطق [المحتلة] لم يقتل، او يجرح، أو يعتقل، لها ابن؛ أو تعرض للاهانة أحد ابنائها الى حد تمريغ كرامته في التراب؛ ولا توجد عائلة في المناطق [المحتلة] لم تعاني كثيراً، دون ذنب اقترفته، من العقاب الجماعي بفرض منع التجول وغلق المناطق و' وسائل ' أخرى» (حانه زيمر، **دافار**، ١٩٨٩/٦/٢).

الى هذا، تبقى الانتفاضة هي المحرك الاساسي لكل الأحداث والتفاعلات التي نشهدها على أكثر من صعيد في مجال القضية الوطنية للشعب العربي الفلسطيني. ان جوهر الانتفاضة هي انها لم تعد مجرد حدث، بل انها «الحدث الوحيد في اسرائيل الآن، وبقية الأحداث كلها من مشتقاتها» (غابي بشان، **عل همشمار**، ١٩٨٩/٦/٧). واحد أهم مشتقات الانتفاضة هو هذا الانفصال الكبير والمتواصل بين اسرائيل والمناطق المحتلة. لقد تفككت كل الروابط التي حاول الاحتلال نسجها في كل المجالات. وقد ساهمت السلطات الاسرائيلية،

رغماً عنها وبفعل أحداث الانتفاضة، في ترسيخ هذا الانفصال ومنحه نوعاً من الشرعية، من خلال حظر الانتقال بين الاراضي المحتلة واسرائيل، الاّ بالتصاريح الخاصة. وعملياً، فان تلك التصاريح تزيد في شكوك المستوطنين ازاء دوام الاحتلال واستمراره. ويتزايد الشعور، يوماً فيوماً، بأن اسرائيل، من جانب، والضفة الفلسطينية وقطاع غزة، من جانب آخر، هما «اقليمان منفصلان يوجد لكل منهما نظام مختلف وادارة مختلفة، وتفصلهما حدود واضحة. فبالنسبة الى الاسرائيليين، فان الأراضي القائمة وراء الخط الأخضر هي ' منطقة عسكرية مغلقة' لفترات زمنية تتزايد مدتها؛ وبالنسبة الى عرب المناطق [المحتلة]، فان اسرائيل هي منطقة يرتبط الدخول اليها بتصريح خاص» (داني روبنشتاين، دافار، ٨/٦/١٩٨٩).

وحقيقة الأمر، ان هذا الانجاز لم يأت من فراغ. لقد دفعت الانتفاضة مقابله مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمعتقلين. وان وضع عدم السيطرة الاسرائيلية وشلل الادارة والخدمات ينسحبان على مجالات الحياة كافة في المناطق المحتلة؛ «وتواصل الحياة دورتها بمساعدة أجهزة محلية رسمية، مثل اللجان الشعبية، ولجان المتطوعين من شتى الأصناف. وهذا هو التفسير الحقيقي للانتفاضة، التي تمهّد البنية التحتية لانفصال المناطق [المحتلة] عن اسرائيل» (المصدر نفسه).

محمد عبد الرحمن

مهمّة مردخاي المعقّدة

بعد ١٨ شهراً على انطلاق الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، يغادر قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، الجنرال عميرام متسناع، موقعه لخلفه اسحق مردخاي، القادم من قيادة المنطقة الجنوبية، فيما اعتبره المراقبون، من جهة، انتصاراً للفلسطينيين، ومن جهة أخرى، مؤشراً الى مرحلة صعبة ومعقّدة، ربما استخدمت سلطات الاحتلال، خلالها، الحدّ الاقصى ممّا يتوفر لديها من وسائل قمعية دموية، في الوقت الذي دخل مستوطنو الضفة الفلسطينية مرحلة المشاركة الفعلية الجدية للجيش الاسرائيلي في عملياته ضد الفلسطينيين وانتفاضتهم. وهو تطوّر لا يقتصر على انعكاساته على أوضاع الفلسطينيين وحدهم، بل ترك بصمات عميقة شكّلت مأزقاً، لا ينبغي التقليل من شأنه واحتمالاته، للجيش والقيادة العسكرية الاسرائيلية، وكذلك الاوساط السياسية، وطرح «مبكراً» حسابات كانت مؤجلة بالنسبة الى اطراف كثيرة. وسط هذه التعقيدات التي اصبحت عنواناً مشتركاً لصيف المناطق المحتلة واسرائيل، على حدّ سواء، تستمر محاولات سلطات الاحتلال الضغط على المواطنين في المناطق المحتلة، تمهيداً لعبور أقل كلفة نحو تحقيق شعار «اسكات الانتفاضة»، على الرغم ممّا يبدو انه مستحيل حتى الآن. فالفلسطينيون الذين يدركون ان تموز (يوليو) من شهور السنة الحارّة، وان آب (اغسطس) لهّاب، كما يقولون، يدركون، ايضاً، ان في عبورهم هذا القطوع تبدأ مرحلة جديدة لصالحهم. لكنها مرحلة مرهونة بمجمل التطورات التي بدأت تظهر بوضوح، خلال حزيران (يونيو) الحالي.

المستوطنون؛ عقدة الطرفين

بدأ المستوطنون، مؤخراً، هجمة منظّمة وواسعة، خططوا لها مسبقاً ضد عدد من المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية المحتلة.

وعلى الرغم من كونها ليست المرة الاولى، فقد واجهت الهجمة الاخيرة ردود فعل داخل اسرائيل لم يسبق ان واجهتها اعتداءات مماثلة للمستوطنين، بسبب طابعها العنيف والاستفزازي الواضح، واستهدافها مواقع عربية أوسع، وتصادمها مع أسلوب عمل الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، الامر الذي فتح معركة كلامية دارت في الوسطين، الاستيطاني والمؤسسة العسكرية الاسرائيلية، وشارك فيها سياسيون واحزاب عدّة.

فاستناداً الى ما اعتبر فشلاً من جانب الجيش الاسرائيلي في سحق الانتفاضة، وعجزاً عن توفير حماية كافية للمستوطنين، بدأ عدد من هؤلاء، في الضفة الفلسطينية، «انتفاضة» خاصة بهم. ونظّم المتطرفون منهم، ويبلغ عددهم بضعة آلاف، حملة وحشية ضد قرى فلسطينية لتصعيد العنف في المناطق المحتلة، ووضع المستوطنين جميعاً في مواجهة مع الجيش الاسرائيلي. فقام حوالى أربعين مستوطناً، أواخر الشهر الماضي، بغارة تخريبية وحشية على قرية كفل حارس، قرب نابلس؛ فحطموا، واحرقوا، ممتلكات لمواطنين من اهاليها، واطلقوا النار على الحيوانات، وامطروا البيوت بعيارات نارية من اسلحتهم الاوتوماتيكية، فقُتلت، جراء ذلك، فتاة من القرية كانت تختبىء في بيت ذويها (جون د. هال، «انتفاضة خاصة بالمستوطنين المتطرفين»، القبس، الكويت، ١٩٨٩/٦/٢٨، نقلاً عن تايم، بدون ذكر تاريخ النشر). وأكدت مصادر الشرطة الاسرائيلية الرواية هذه. وأوردت، في التفاصيل، ان ثلاثين طالباً، من معهد قبر يوسف، في نابلس، دخلوا، بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٩، قرية كفل حارس، بعد أن خططوا لعملية عدوانية ضدها، واخذوا يطلقون النار في جميع الاتجاهات، واحرقوا الحشائش والاشجار، وحطموا زجاج النوافذ وزجاج أجهزة التسخين الشمسي، واطلقوا النار على الفتاة ابتسام بوذية (١٣ عاماً)، فقتلت في الحال، وحاولوا قتل غسان

سعيد صالح، وهو من ابناء القرية (**جيروزاليم بوست**، ٤/٦/١٩٨٩). وفي الخليل، سيّر المستوطنون دوريات راجلة أخذت تجوب الشوارع الرئيسة بصورة منتظمة؛ بينما تولى آخرون، في قوافل مسلّحة، أعمال حراسة الطرق التي تربط الخليل بالمستوطنات المجاورة. وانشأوا شبكة هواتف «ساخنة» لانذار المستوطنين فيها عند حدوث أي طارىء. وكوّنوا، داخل المستوطنات ذاتها، ميليشيات منظّمة زوّدت بأسلحة وأجهزه متطوّرة. وأدّى العنف المتزايد للمستوطنين الى جعل مدينة الخليل، ومدن أخرى غيرها، «خارجة عن سيطرة جهة معيّنة، وتعيش حالة من عدم الانضباط». وعلّق مصدر اسرائيلي على ذلك بـ «ان الخليل مدينة لا سيطرة لأحد عليها» (جورج موفيت، «المستوطنون يتحوّلون الى كابوس على الجيش الاسرائيلي»، **القبس**، ١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٩؛ نقلاً عن **كريستيان سيانس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر). وأصبحت الخليل هدفاً دائماً للمستوطنين من كريات أربع المجاورة، الذين شنّوا عليها غارات عدة في الآونة الاخيرة، ويحاولون، باستمرار، اثبات قدرتهم على الحركة والتنقل، داخل المدينة كيفما يحلو لهم. وقالت مصادرهم انهم لن يرضوا بأقل من طرد جماعي للعرب من الخليل (هال، **مصدر سبق ذكره**).

تمادى المستوطنون في تطبيق شعارهم «تنفيذ القانون بأيديهم»، بحجة عجز الجيش الاسرائيلي عن تطبيق القانون في المناطق المحتلة. ووصل بهم الامر حد الاعتداء على بعض الجنود، وعلى أوساط اسرائيلية اخرى. فضربوا نشطاء في حركة «السلام الآن» الاسرائيلية كانوا يحاولون ايصال مواد غذائية وطبية الى اطفال فلسطينيين في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة (موفيت، **مصدر سبق ذكره**).

شكّل العنف المتزايد للمستوطنين كابوساً حقيقياً للجيش الاسرائيلي الذي «بات مضطراً، وهو يخوض معركة ضد الانتفاضة الفلسطينية، الى [منعهم] من القيام بعمليات وهجمات ضد العرب». وأدّى هذا الى تصاعد الحرب الكلامية بين المستوطنين والجيش. واتهم ضباط كبار المستوطنين «باعاقة مهمة الجيش في اخماد الانتفاضة». وحذّروا من ان الاعمال الانتقامية ضد قرى عربية «سوف تؤدي الى قيام الفلسطينيين بشنّ غارات مماثلة على المستوطنات اليهودية» (**المصدر نفسه**). وتعتقد أوساط أخرى بعكس ذلك. وقالت ان الجيش الاسرائيلي ساهم في عمليات المستوطنين ضد العرب، أو هو غضّ النظر عن بعض تصرّفاتهم. من ذلك، مثلاً، قيام مستوطنين بتسيير دوريات داخل الخليل، اصطدم بعضهم بفلسطينيين رشقوهم بالحجارة ولم تقم قوات الجيش الاسرائيلي، التي وصلت المكان بعد ذلك، بمنع المستوطنين عن متابعة دورياتهم التي ضمّت من ٤ ـ ٥ سيارات تقل كل منها أربعة ركاب، وتقوم بعملية مراقبة. وردّ مصدر رسمي على هذا الاتهام بقوله: «ان الدوريات لم تنظم [عملها] مع الجيش» الذي اذا واجه مجموعة منظّمة في شكل دورية، ولم تبد تعاوناً معه، قام بتفريقها. وأضاف: «لم يجر تعاون بين الدوريات والجيش؛ ولم يقدم طلب واحد بهذا الشأن» (جوشوا بريليانت، «المستوطنون يسيّرون دورياتهم الخاصة في الخليل وجوارها»، **جيروزاليم بوست**، ١٥/٦/١٩٨٩). وأكدت أوساط الجيش انها ستتولى معاقبة الذين يخرقون القانون وينتهكونه؛ بينما أكدت مصادر فلسطينية ان الجنود الاسرائيليين يقفون، في غالب الاحيان، غير مبالين لمهاجمة المستوطنين للعرب (هال، **مصدر سبق ذكره**).

ازاء هذه الوقائع، اضطرت الاوساط السياسية الاسرائيلية الى اعلان ادانتها ومعارضتها لاعمال المستوطنين، التي تعتبر، أساساً، تطاولاً على نفوذها هي وسلطتها في المناطق المحتلة، فدان رئيس الحكومة، اسحق شامير، أعمال المستوطنين ضد العرب. وأبلغ الى اجتماع الحكومة الاسبوعي ان «ليس من حق أحد أخذ القانون بيديه». لكنه استدرك: «هذا لا يعني انه لا يحق لاحد ان يدافع عن نفسه؛ ولكن ينبغي ان يكون ذلك عبر القنوات القانونية فقط» (آشر وولفيش، «شامير والحكومة يدينان عنف المستوطنين»، **جيروزاليم بوست**، ٥/٦/١٩٨٩). وندّد القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، شمعون بيرس، بأحداث العنف التي قام بها مستوطنون في المناطق المحتلة، وقال انهم «يجعلون الحياة مستحيلة» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٦/١٩٨٩). أمّا وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد أصدر بياناً حادّ اللهجة، جاء فيه ان لدى الجيش الاسرائيلي أوامر بتقديم أي

مستوطن يحاول اخذ القانون بيديه الى الشرطة. وطالب رابين بابقاء الجيش بعيداً من الجدل السياسي. وقال انه لا الجيش ولا ضباطه هم عنوان الانتقاد لسياسات الحكومة. وأضاف «لا تدعوا احداً يرفع يده في وجه الضباط او الجنود». وطالب رابين المستوطنين بالتحلي بالصبر في مرحلة وصفها بـ «النضال الصعب». وذكّرهم بأن ما في حوزتهم من أسلحة هي للدفاع عن النفس في اثناء العمل والتنقل، ولحماية مستوطناتهم. وهدّد بأنه اذا جرى استخدام الاسلحة هذه لاغراض أخرى، فسوف يتخذ الجيش موقفاً ضد المستوطنين». وقال: «ان تطبيق القانون ليس من وظائفكم» (**المصدر نفسه**، ٣١/٥/١٩٨٩).

في تفسير مواقف القطاعات الاسرائيلية ممّا يقوم به المستوطنون اليهود في المناطق المحتلة، قالت أوساط اسرائيلية ان الاسرائيلي الذي يؤمن بـ «مقولة أرض ـ اسرائيل»، يتعاطف، بوضوح، مع وضع المستوطنين، ويبدي تفهّماً أكبر لتجاوزاتهم التي تقع من حين الى آخر، اكثر من اسرائيلي يدافع عن مبدأ «أرض مقابل سلام»، وينظر الى المستوطنين على انهم عقبة في طريق السلام. وانهم، سواء أكانوا أبرياء ظاهرياً أم لا، فهم مؤذون. أمّا الذين يتعاطفون مع الاعمال الانتقامية للمستوطنين، والتي تستند الى الغضب واليأس، او تعد محاولة للضغط على العرب، فانهم لا يشعرون بالارتياح تجاه بعض التطورات الأخيرة. وصنّفت الاوساط هذه وجهات النظر الاسرائيلية تجاه اعمال المستوطنين بأربع، لكل منها غايتها وأسبابها: دائرة تريد تحقيق أهداف خاصة بها من وراء تصعيد العنف؛ غالبية لم تذهب الى المناطق المحتلة بدوافع ايديولوجية، او عقائدية، ولا تقبل شكوى وتبريرات العقائديين المتعصبين من المستوطنين؛ غالبية لا تقبل الحجة القائلة بأن عجز الجيش الاسرائيلي عن توفير الحماية للمستوطنين يعطيهم الحق في ان يؤسسوا ميليشيات خاصة بهم؛ فئة حسّاسة تجاه احتمال تكرار ما وقع لليهود من قبل النازية (سوزان هايتس روليف، «ليس كل المستوطنين متعصبين»، **المصدر نفسه**، ٦/٦/١٩٨٩).

شارة نحمان

في خطوة هي الاولى من نوعها، قرر مستوطنون الزام العمال الفلسطينيين المشتغلين في مستوطناتهم بوضع شارة مميّزة. جرى ذلك في مستوطنة اريئيل، التي قرر رئيسها، رون نحمان، الزام كل عامل عربي يعمل في المستوطنة بحمل بطاقة هوية مرقمة وتحمل عبارة «عامل غريب» كتبت باللون الاسود (**الاتحاد**، حيفا، ١/٦/١٩٨٩). وتقضي الترتيبات التي اعتمدها نحمان بأن يسلم العامل العربي بطاقة هويته الشخصية صباحاً، ويتسلم الشارة الجديدة التي تعاد عند المساء بعد انتهاء يوم عمله. وقال عمال عرب يعملون في مستوطنة اريئيل ان من يفقد شارته يتعرّض لدفع غرامة مقدارها ٥٠٠ شيكل (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٩).

أثار هذا الاجراء ردود فعل قوية واحتجاجات صارخة شملت اوساطاً عدة، بمن فيها أوساط محسوبة على معسكر اليمين الاسرائيلي التي اعتبرت ان «اليهود بالذات هم الذين كانوا مجبرين، في الفترة المظلمة الرهيبة من تاريخ اوروبا، على ارتداء ألبسة خاصة صفراء اللون تحمل شارة ' يهودي ' ... ولا تزال هذه الحقيقة رمزاً للعنصرية البغيضة». يجسّد ما أقدمت عليه مستوطنة اريئيل التدهور والتعفّن والسقوط الى مهاوي العنصرية؛ وهو وصمة عار، ليس فقط على جبين الاستيطان في المناطق المحتلة، بل على جبين الاحتلال الاسرائيلي، «الاب» الشرعي لظاهرة الاستيطان (**المصدر نفسه**).

واعتبر مراقبون الاجراء هذا موازياً، عند بعض الاسرائيليين، لحمل نجمة داود التي فرض الالمان النازيون على اليهود حملها في اثناء الحرب العالمية الثانية. واعتبر الوزير ايهود اولمرت (ليكود) قرار مستوطنة اريئيل دليلاً على «فقدان كامل للاحساس» تجاه سكان الاراضي الفلسطينية. وقال انه «يثير في ذاكرة شعبنا ذكريات رهيبة». وذكرت مصادر صحافية ان القرار أثار اهتماماً بالغاً في مختلف دول العالم التي اصدرت ردود فعل غاضبة. فقد اتصلت رئيس البرلمان في ألمانيا الاتحادية بالسفارة الاسرائيلية في بلادها وطلبت توضيحاً للقرار (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٩؛ نقلاً عن **معاريف**، ١/٦/١٩٨٩)؛ كما انتقدت الخارجية الاميركية اجراءات مستوطنة اريئيل (موفيت، **مصدر سبق ذكره**)؛ ووصف رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير،

توزيع الشارة على العمال العرب بأنه عمل أحمق. ورفض شامير الحضور الى مستوطنة بيت ـ ايل لافتتاح كنيس جديد فيها، الاّ بعد الغاء الشارة المماثلة التي خطط لها رجال المستوطنة لوضعها على صدور العمال العرب (**عل همشمار**، ٥/٦/١٩٨٩). امّا القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير المالية، بيرس، فقد أعلن، من جهته، رفضه لكل مبادرة، او قرار، يقضي بحمل شارة «تشخيص تدل على عرق، او دين، او قومية». وقال: «من غير المعقول، او المنطقي، ان نسمح بمظاهر كهذه. ولن نسمح للمستوطنين بأن يهدموا حياتنا... وطالما تواجدنا في المناطق [المحتلة]، فاننا مسؤولون عن حمايتها؛ واذا كنا غير قادرين على ذلك، فالافضل لنا ان نخرج من هناك» (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٩). على الصعيد ذاته، استنكر عشرون من أعضاء الكنيست الاسرائيلي، ينتمون الى كتل مختلفة هذه الاجراءات، وبعثوا برسالة احتجاج شديدة الهجة الى الحكومة، طالبوها بادانة المسؤولين عن المستوطنة، جرّاء عملهم «المخجل والعنصري». وممّا جاء في رسالتهم: «ان قرار مستوطنة اريئيل هو اجراء عنصري لجذب الانظار، وأُعدّ لتحقير العرب؛ وهذه خطوة تلائم شرطة عنصرية لا دولة ديمقراطية» (**الاتحاد**، ١/٦/١٩٨٩).

ازاء هذه الموجة الصاخبة من ردود الفعل والادانات القاسية، قرّر رئيس مستوطنة اريئيل، رون نحمان، استبدال كلمتي «عامل غريب» بختم مجلس المستوطنة (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٩).

بطاقات ممغنطة

في محاولة لاحكام رقابتها على قطاع غزة، بدأت السلطات العسكرية الاسرائيلية، وسلطات الادارة المدنية باصدار بطاقات هوية بلاستيكية ذات شريط ممغنط للفلسطينيين الراغبين في الدخول الى اسرائيل للعمل فيها، أو لأية اغراض أخرى. بدأ العمل باصدار البطاقات الجديدة في قريتي بيت حانون وبيت لاهيا، القريبتين من نقطة التفتيش الاسرائيلية المعروفة بنقطة ايرز. ووفقاً للتعليمات، تعطى البطاقات للشبان من الذكور، ممّن هم فوق سن السادسة عشرة. وتحمل البطاقة صورة شخصية لحاملها، وتتضمّن معلومات وتفاصيل كاملة عن حياته، وتعتبر صالحة من ستة شهور الى سنة. ولا يحق للمحكومين بتهم أمنية، أو ذوي السوابق الاجرامية، الحصول على البطاقة. ويبلغ عدد هؤلاء، حسب ما ذكرت مصادر رسمية في وزارة الدفاع الاسرائيلية، ألفي شخص. تستهدف سلطات الاحتلال توزيع البطاقة على عدد يقارب الثمانين ألفاً، بينهم ٤٥ ألفاً من العمال، والباقون يذهبون الى اسرائيل بغرض تصريف الاعمال، أو لأسباب خاصة. وقد قدِّر دخل الذين يعملون في اسرائيل، العام ١٩٨٧، بـ ٨٠٠ مليون شيكل (ميشال سيلا وجويل غرينبرغ، «عملية استخدام البطاقات تبدأ اليوم في غزة»، **جيروزاليم بوست**، ٦/٦/١٩٨٩).

بدأ توزيع بطاقات التشخيص الممغنطة في غزة بتاريخ ٦/٦/١٩٨٩. وأوضح مصدر عسكري اسرائيلي، في حينه، ان على الراغبين في دخول اسرائيل للعمل التوجه الى ادارة الحكم العسكري في قطاع غزة خلال مدة اقصاها شهرين، للحصول على البطاقة الممغنطة مقابل مبلغ معيّن يدفع لادارة الحكم العسكري. وشدّد المصدر على تأكيد قرار سلطات الاحتلال منع كل من لم يحصل على البطاقة، خلال المدة المذكورة، من دخول اسرائيل. وتتوقع سلطات الاحتلال ان تصدر، خلال الفترة المقبلة، مئة ألف بطاقة (**الاتحاد**، ٦/٦/١٩٨٩).

في مواجهة ذلك، نفّذ الفلسطينيون، في الضفة والقطاع، اضراباً احتجاجياً عاماً، بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٩، شلّ الحياة في المنطقتين (**القبس**، ٢١/٦/١٩٨٩). وأعرب مواطنون من جباليا عن رفضهم للبطاقة الممغنطة، لكنهم قالوا انهم ارغموا على تسلّمها بالقوة. وأوضحوا انهم لن يتأثروا بهذا الاجراء. ورأى آخرون في البطاقات عملية فصل واقعية لقطاع غزة عن اسرائيل. وكان فريق ثالث، أقل تفاؤلاً، ذكر ان الاسرائيليين «يعاملوننا كالكلاب»، فهم «يفرضون علينا الضرائب، ويحدّدون ارقام السيارات، ويفرضون لوحات معيّنة يسمح بموجبها بمرور العربات الى اسرائيل. نحن غير مرتاحين لكل ذلك، ولكن يتوجب علينا الحصول على الغذاء لاطفالنا». وأضاف بعضهم، «ان هذا كله لن يقوض الانتفاضة»؛ لكن المشكلة ان ما يدفعه المواطن ثمناً للبطاقة (٢٠ شيكلاً) يذهب لتعويض المستوطنين عن زجاج نوافذ قام بعض الفلسطينيين

بتكسيرها، وهو ما أكده مصدر في وزارة الدفاع (**جيروزاليم بوست**، ١٣/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، توقعت اوساط الاحتلال الاسرائيلي ان يكون للبطاقات المغنطة تأثير معيّن على مستوى نشاطات الانتفاضة. وصرّح مصدر في وزارة الدفاع الاسرائيلية بأن من شأن هذا الاجراء تقليل الحوادث داخل «الخط الاخضر». وتوقعت الاوساط، أيضاً، ان يبدأ اصدار البطاقات في الضفة الفلسطينية في وقت لاحق (آشر وولفيش، «بطاقات ممغنطة لمواطني الضفة [الفلسطينية] قريباً»، **المصدر نفسه**، ١٢/٦/١٩٨٩).

متسناع خارج الجيش

بعد ١٨ شهراً من انطلاق الانتفاضة، تولّى خلالها مسؤولية قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، قدّم الجنرال عميرام متسناع استقالته، وطلب اعفاءه من منصبه والتفرغ للدراسة. وذكر مصدر عسكري اسرائيلي ان طلب متسناع جاء بعد انقضاء مدة العامين الاعتيادية؛ وبذلك، فاستقالته ليست مبكرة. وأوضح ان سلفه، ايهود براك، أمضى عاماً ونصف العام في الخدمة.

عيّن متسناع في منصب قائد المنطقة الوسطى في أيار (مايو) ١٩٨٧. ومنذ اندلاع الانتفاضة أصبح مسؤولاً عن نشاطات وأعمال الجيش الاسرائيلي الرامية الى وضع حدّ للانتفاضة. سبق لمتسناع ان قدّم استقالته العام ١٩٨٢، وكان وقتذاك قائداً لكلية الاركان. ويعود سبب استقالته الى عدم ثقته في وزير الدفاع، حينذاك، اريئيل شارون. في اثناء الانتفاضة، ظل متسناع مسؤولاً عن اتخاذ اجراءات أكثر شدة ممّا اتخذ من اجراءات في المناطق المحتلة. ووُضع، مؤخراً، تحت سياط نقد المستوطنين اليهود له، الذين، على العكس من ذلك، حمّلوه مسؤولية عدم اتخاذ اجراءات أمنية كافية. امّا متسناع نفسه، فقد انتقد تصرفات المستوطنين، ووصف هجومهم على مخيم الدهيشة، مؤخراً، بأنه «عمل حقير». يبلغ متسناع من العمر ٤٣ عاماً، أمضى ٢٥ عاماً منها في الخدمة العسكرية. ويقيم، في العادة، في كيبتوس عين جيف؛ متزوج وله ابنة وولدان (جويل غرينبرغ، «متسناع يطلب اعفاءه من منصبه»، **المصدر نفسه**، ٦/٦/١٩٨٩).

في أول تعليق من خارج الاوساط الاسرائيلية، اعتبرت وكالة الصحافة الفرنسية استقالة متسناع «انتصاراً جديداً للفلسطينيين، وضربة قاسية لاسرائيل». وعلّقت مصادر اسرائيلية بقولها «ان رحيل متسناع ترك انطباعاً بامكان سحق الانتفاضة الفلسطينية في وقت قصير، باستخدام الوسائل الكبرى [اشارة الى الترحيل الجماعي]» (**الدستور**، عمّان، ١٢/٦/١٩٨٩). وكان شامير أكد، لدى علمه برغبة متسناع في الاستقالة، انه «سننتهي من الانتفاضة قريباً» (**المصدر نفسه**). وأعلن، بعيد استقالة متسناع، انه سيتمكن من الاجهاز على الانتفاضة الهائجة؛ وقال: «ليس امامنا من خيار؛ والجيش الاسرائيلي الذي وجد الطريق الى محاربة الارهاب في شمال اسرائيل، سوف يجد الطريق التي تضمن وضع حدّ للاضطرابات في البلاد» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٥٦، ٩/٧/١٩٨٩).

رهان القادم الجديد

في المقابل، واجه تعيين الجنرال، اسحق مردخاي، خلفاً لمتسناع، موقفاً موحّداً داخل الاوساط الامنية والصحافية التي ربطت بين تعيينه والمحاولات المحمومة للحكومة الاسرائيلية لقمع الانتفاضة وسحقها بالقوة، وتصعيد عمليات الانتقام. واعتبرت مصادر أمنية بارزة تعيين مردخاي «صفعة قوية» وجّهها وزير الدفاع، رابين، الى رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، الذي عرف عنه تأييده لتعيين الجنرال متان فلفائي. وقد اثبت نجاح رابين انه يتمتع بسيطرة كاملة على الجيش؛ وانه هو الذي يدير سياسة مواجهة الانتفاضة دون ان يأخذ في الاعتبار وجود شومرون وغيره من قادة الجيش الآخرين الكبار. وذكرت صحيفة «حداشوت» (٢٠/٦/١٩٨٩) ان لدى مردخاي «سياسة واحدة تستهدف استغلال قوات الجيش الى الحد الاقصى في مجابهة الانتفاضة». كذلك، يحاول مردخاي ان يثبت، قولاً وعملاً، قدرة الجيش على قمع الانتفاضة. وأشارت الى انه تجنب، حتى الآن، ذكر الطرق والسبل لحل مشكلة الانتفاضة (**الاتحاد**، ٢١/٦/١٩٨٩).

عكس تعيين مردخاي في قيادة المنطقة الوسطى

رغبة رابين في وضع رجل ذي خبرة على رأس قيادة المنطقة الوسطى للاشراف على الضفة الفلسطينية، بعد ان وصف سلفه متسناع بالليونة والتساهل («مردخاي والمهمة الصعبة في الضفة [الفلسطينية]»، **القبس**، ٢٦/٦/١٩٨٩؛ نقلاً عن **فرانكفورتر الجمانيه**، بدون ذكر تاريخ النشر).

على الصعيد الحزبي، لقي اختيار مردخاي ارتياحاً في أوساط تكتل الليكود اليميني، الذي يتزعّمه شامير، كذلك في أوساط المستوطنين اليهود التي اعتبرت ذلك «اختياراً موفقاً ومناسباً وحازماً وشديداً». فمردخاي، كما تتوقع مصادر عدة، سوف يحدث تغييرات واسعة في طرق تنفيذ العقوبات و«فرض القانون» في الضفة الفلسطينية، من طريق اعتماد مزيد من القسوة والصرامة في تطبيق الاجراءات الادارية والعسكرية المختلفة ضد الفلسطينيين. واستشهدت المصادر بتجربة مردخاي في غزة، حيث كان، حتى لحظة تعيينه الجديد، قائداً للمنطقة الجنوبية. طبقاً للتجربة المشار اليها، لم يتردد مردخاي، في يوم من الايام، في فرض حظر تجول شامل على قطاع غزة. وقد فعل ذلك أكثر من ثماني مرات منذ بدء الانتفاضة، امتد بعضها الى اكثر من اسبوع. وشكل هذا الاجراء ضغطاً نفسياً على سكان القطاع؛ وأدى الى استشهاد بعضهم ممّن حاولوا الخروج للتعبير عن رفضهم له وضيقهم من الحظر الطويل المفروض عليهم، كما حدث في رفح، في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨٩ (**المصدر نفسه**).

وفي خطوة تصعيدية أخرى، أمر مردخاي جميع العمال، من غزة، ممّن يعملون في اسرائيل، ويقارب عددهم الستين ألفاً، بالعودة الى القطاع بعد ان فرض طوقاً أمنياً مشدداً عليه. كذلك وقف مردخاي وراء حملة تغيير بطاقات الهوية التي رافقتها اجراءات معقدة، مثل الحصول على أوراق تثبت دفع الضرائب، وفواتير الكهرباء والمياه، وتغيير لوحات السيارات، بحيث تعطى رموز خاصة تشير بالاحرف الاولى الى المنطقة المسجلة فيها السيارة، ممّا يمكّن رجال الامن الاسرائيليين من معرفة هوية راكبها من لوحة سيارته. كذلك فرضت سلطات الاحتلال، في ظل قيادة مردخاي للمنطقة الجنوبية، رسوماً مرتفعة على سكان قطاع غزة، وضرائب اضافية كثيرة، اعتبرها الغزّيون وسيلة سهلة لتمويل عمليات الجيش الاسرائيلي هناك. الى ذلك، شنّت السلطات العسكرية، بقيادة مردخاي، حملة اعتقالات واسعة في صفوف حركة «حماس» الاسلامية وزعيمها الروحي، الشيخ أحمد ياسين؛ وقررت اعتبارها منظمة «ارهابية» ينبغي مقاومتها والحد من نشاط اعضائها بشتى السبل (**المصدر نفسه**).

مردخاي والمهمة الصعبة

ولكن الى أي مدى يستطيع مردخاي توظيف خبرته، التي حصدها في غزة، في منطقة مثل الضفة؟ وما هو مدى قدرته على الحركة فيها؟

أجاب مراقبون بأن الضفة تختلف عن القطاع في نواح كثيرة تطاول الجغرافيا والسكان والارض والمستوطنات وقضايا أخرى عدة. والاوضاع فيها أكثر تعقيداً ممّا هي عليه في القطاع، حيث تتميز الضفة بوجود العديد من المداخل والمخارج على عكس القطاع الذي لا يملك سكانه الخروج والدخول اليه الاّ من نقطة وحيدة هي، على أية حال، نقطة تفتيش عسكرية، ممّا يسهّل على سلطات الاحتلال غلق القطاع باحكام.

تمتد الضفة الغربية على رقعة أرض مساحتها خمسة آلاف كيلومتر مربع. وتنتشر فيها مئات القرى، وأرضها ذات طبيعة جبلية تمنحها العشرات من المنافذ، مما يجعل فرص حظر تجول كامل على الضفة الفلسطينية مسألة عديمة الجدوى وصعبة التحقيق («مردخاي والمهمة الصعبة»، **مصدر سبق ذكره**).

وعلى عكس الضفة الغربية، لا يتوزع سكان غزة على مساحة واسعة، ولا يفرض عليهم تقسيم كما هو الحال في الضفة الغربية التي يوجد بين سكانها من يعيش تحت الحكم العسكري الى جانب سكان القدس، وعددهم ١٤٠ ألف مواطن، ولا ينطبق عليهم الأمر. واكثر من هذا، يتواجد في غزة قرابة الالفي مستوطن، بينما يعيش في الضفة أكثر من ٦٥ ألفاً. وهذا الامر يجعل من الصعب على قائد عسكري ان يخمد الانتفاضة، بينما هو مضطر الى ابقاء احدى عينيه مفتوحة على المستوطنين الذين يشاركون، الآن، تدريجياً في أعمال الحراسة.

لقد اعتمد مردخاي سياسة اكثر خشونة من سياسة متسناع، وأحكم الطوق حول غزة، وحاصرها غير مرة، بينما كان متسناع «محكوماً بضميره، ويتأرجح بين قطب وآخر». ومع ذلك، وظّف ضد الفلسطينيين عمليات الابعاد والاعتقالات الجماعية ونسف البيوت في الوقت الذي تحادث مع قادتهم وحاول ان يتفهم مواقفهم. أمّا مردخاي، فهو، فوق كل شيء، «جندي يحاول اطاعة اوامر قادته وحكومة اسرائيل»؛ واعتبر الانتفاضة «حرباً خارجية. وكجندي مطيع، فكر [في] ان يربح هذه الحرب قبل أي شيء آخر. لهذا كله قاسم مردخاي رابين الرأي بأن الانتفاضة لا تخمد بالضغط العسكري وحده. وبدون حل سياسي، لن يغير تعيين مردخاي في المجريات السياسية. قد يستخدم مردخاي وسائل قمعية أعنف مما استخدم متسناع، لكنه، من ناحية مبدئية، ينفذ سياسات رابين ربما بصورة رسمية أكبر من سلفه» (يهودا ليطاني، «مردخاي؛ الجندي الجيد يتولى مهمة مستحيلة في قيادة المنطقة الوسطى»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/٦/٢١).

ربعي المدهون

بيان المجلس الاوروبي حول الشرق الاوسط

لقد قام مجلس اوروبا بدراسة الوضع الراهن لنزاع الشرق الاوسط في ضوء الاحداث الجديدة والاتصالات التي اقامتها، في الشهور الاخيرة، رئاسة السوق الاوروبية المشتركة والترويكا مع اطراف النزاع. وخلص مجلس اوروبا الى الاستنتاجات التالية:

اولاً: أن سياسة الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة تجاه نزاع الشرق الاوسط قد تمّ تحديدها في «اعلان البندقية»، الصادر في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وفي الاعلانات الاخرى اللاحقة الصادرة عنها. وتتألف هذه السياسة، أساساً، من التأكيد على حق كافة الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل، بالأمن؛ اي بالعيش داخل حدود آمنة معترف بها ومكفولة، وبحق كافة شعوب المنطقة بالعدالة، وهو ما يتضمن الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه بتقرير المصير، بكل ما ينطوي عليه ذلك. ان الدول الاثنتي عشرة تعتبر أنه يجب تحقيق هذه الاهداف بالطرق السلمية، وفي اطار مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية منظمة الامم المتحدة، وهي المحفل الملائم لاقامة المفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنيّة، من أجل التوصل الى حل شامل وعادل ودائم.

ان مجلس اوروبا يعتبر، ايضاً، ان منظمة التحرير الفلسطينية يجب ان تشترك في هذه العملية.

ان مجلس اوروبا يعبّر عن تأييده للجهود التي يبذلها تقارب بين الاطراف وايجاد جوّ من الثقة بينها، او التمهيد بهذا الشكل للدعوة الى مؤتمر دولي للسلام.

ثانياً: لقد اثبتت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها ارادتها في المشاركة بنشاط في البحث عن حل تمّ التفاوض حوله لهذا النزاع، وفي التعاون، بشكل كامل، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة.

لقد عبّر مجلس اوروبا عن ارتياحه بشأن سياسة الاتصالات بكافة الاطراف، والتي بدأتها رئاسة المجموعة والترويكا، وقرّر المجلس مواصلتها.

ثالثاً: يشعر مجلس اوروبا بالغبطة للدعم الذي قدّمه مؤتمر القمة الطارىء لجامعة الدول العربية، الذي عقد في الدار البيضاء، لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في الجزائر العاصمة، والتي تنص على الموافقة على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ لمجلس الامن الدولي، وهو ما يعني الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ الارهاب؛ وكذلك تلقّى مجلس اوروبا باستحسان المجهودات المبذولة من طرف الولايات المتحدة في اتصالاتها مع الاطراف المعنية مباشرة، خاصة الحوار القائم مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وانه لمن الملائم استغلال هذه الظروف المؤاتية، من اجل العمل على ان تتغلب روح التسامح والسلام، بهدف التوجه، باصرار، عبر طريق المفاوضة.

رابعاً: يشجب مجلس اوروبا التردّي المستمر للوضع في الاراضي المحتلة، والارتفاع المتواصل لعدد القتلى والجرحى، وكذلك لمعاناة السكان.

يوجّه مجلس اوروبا نداءً ماسّاً الى السلطات الاسرائيلية، من اجل ان تضع نهاية للاجراءات القمعية، ومن اجل ان تطبق القرارات ستمائة وخمسة وستمائة وسبعة وستمائة وثمانية لمجلس الامن الدولي، ومن اجل ان تحترم نصوص معاهدة جنيف المتعلقة بحماية الاهالي المدنيين في زمن الحرب، فتعمد، بشكل خاص، الى اعادة فتح مراكز التعليم في الضفة الغربية.

خامساً: وعلى قاعدة المواقف المبدئية للدول الاثنتي عشرة، فان مجلس اوروبا قد تلقّى، باهتمام، اقتراح اقامة الانتخابات في الاراضي المحتلة، والتي يمكن ان تساهم في عملية السلام، شريطة ان تأتي الانتخابات مسجّلة داخل اطار عملية حل شامل وعادل ودائم للنزاع.

ان يجرى عقد الانتخابات في الاراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبكفالات ملائمة.

ان لا يستبعد اي حل، وان تقوم المفاوضات النهائية على قاعدة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الامن الدولي، اللذين يقومان على مبدأ «الاراضي مقابل

السلام».

سادساً: يوجّه مجلس اوروبا نداءً مهيباً الى الاطراف المعنيّة، من اجل ان تستغل فرصة تحقيق السلام.

ان من شأن احترام كل طرف للحقوق الشرعية للطرف الآخر ان يسهّل من تطبيع العلاقات بين كافة بلدان المنطقة.

ان مجلس اوروبا يطلب، من ناحية، من الدول العربية ان تقيم علاقات سلام وتعاون عادية مع اسرائيل، ويطلب، من ناحية اخرى، من هذه الاخيرة ان تعترف للشعب الفلسطيني بحقه بممارسة تقرير مصيره.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ٣/٧/١٩٨٩]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٥/١٩٨٩ الى ١٥/٦/١٩٨٩

١٦/٥/١٩٨٩

• تحدّى سكان قطاع غزة حظر التجول الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وخرجوا بالآلاف الى الشوارع بحثاً عن مواد تموينية، وخصوصاً الحليب للأطفال؛ وصدرت عن الكثيرين صيحات الاستغاثة، خصوصاً في مخيم الشابورة، في رفح، الذي يخضع لنظام حظر التجول لليوم الحادي عشر على التوالي. ووقعت مجابهات متفرقة مع قوات الاحتلال، التي استخدمت وسائل قمعية مختلفة لفرض حظر التجول على المواطنين، بما فيها العيارات النارية، فاستشهد ياسر محمود فهمي الدريني (١٣ عاماً)، اثر اصابته برصاصة في عنقه، في مخيم جباليا. وشهدت الضفة الفلسطينية حوادث وصدامات متفرقة، استشهد خلالها نهاد النابلسي (٢٥ عاماً) في مدينة نابلس، وجرح آخرون. من جهة اخرى، اصدرت قيادة الجيش الاسرائيلي أمراً عسكرياً يلزم جميع سكان قطاع غزة العاملين في اسرائيل (٤٠ ألف عامل) بالعودة الى أماكن سكناهم. وصرّح وزير الدفاع، اسحق رابين، بأن فرض منع التجول العام في غزة، الذي تقرر امس، جاء ليوضح للسكان ان المبادرة هي في أيدي السلطات الاسرائيلية، وان العمل في اسرائيل هو حق يمكن سلبه منهم (**الاتحاد**، حيفا، ١٧/٥/١٩٨٩).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، لاعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست: «لا ينبغي ان تقود خلية فدائية الدولة كلها نحو الجنون». وأضاف شومرون، انه لا ينبغي ايصال سكان المناطق المحتلة الى وضع لا يوجد فيه ما يخسرونه. وأوضح ان جهاز الامن يفحص، ويدقق في كل اقتراح يتعلق بضرب الانتفاضة؛ لكنه حذّر من السير على طريق غير مدروسة (**دافار**، ١٧/٥/١٩٨٩).

• اقترح وزير الزراعة الاسرائيلية، ابراهام كاتس ـ عون، على الحكومة القيام بتشجيع العرب في اسرائيل على الانتقال والعيش في مناطق وسط البلاد، مثل تل ـ ابيب ورامات غان. وأضاف، في اجتماع عقد لمناقشة مشكلة تهويد الجليل: «يجب خلق حوافز لدى اليهود للوصول الى الجليل، وخلق حوافز لدى العرب للانتقال من الجليل الى المراكز السكانية في اواسط البلاد» (**دافار**، ١٧/٥/١٩٨٩).

• افادت مصادر الوفد الاميركي، برئاسة مدير دائرة التخطيط في وزارة الخارجية، دنيس روس، بعد عودته الى اسرائيل في اعقاب محادثات اجراها في مصر والاردن، بأن الوفد وجد انه تتوفر لدى الجانب العربي اجواء انفتاح تجاه المبادرة الاسرائيلية، وخشية من ان يكون الامر مجرّد خداع هدفه كسب الوقت وعزل م.ت.ف. عن المناطق المحتلة. كذلك تولّد انطباع لدى الاميركيين بأن رفض م.ت.ف. للمبادرة الاسرائيلية غير نهائي. الى ذلك، رفض ممثلو المناطق المحتلة، الذين التقوا روس، المبادرة الاسرائيلية، وفي الوقت عينه عبّروا عن تأييدهم المبدئي تجاه اجراء الانتخابات (**دافار**، ١٧/٥/١٩٨٩).

• رأى الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، ريتشارد بوشير، «ان الخطة الاسرائيلية تنطوي على امكان توفير آلية لدفع عجلة الحوار والعمل على ايجاد حافز لمفاوضات جادة في شأن الترتيبات الانتقالية والوضع النهائي للارض المحتلة» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٧/٥/١٩٨٩).

١٧/٥/١٩٨٩

• اتهم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، والانحياز الى اسرائيل في العديد من المسائل. وفي معرض الاعراب عن بطء التحرك في عملية السلام، اكد عرفات انه لا يعارض فكرة الانتخابات في ذاتها، لكنه أوضح انها يجب ان تكون جزءاً من خطة متكاملة، من الألف الى الياء (**الواشنطن بوست**، ١٨/٥/١٩٨٩).

• انضم ثلاثة مواطنين جدد الى موكب شهداء الانتفاضة الفلسطينية، هم عمر يوسف أبو جابر (٣٥ عاماً)، من جلعموس، قرب جنين؛ ومحمد أسعد فقهاء، من شويكة، قرب طولكرم، الذي استشهد في سجن مجدّو بعد اضرابه عن الطعام؛ وعلاء عمر جبريل (١٥ عاماً)، الذي استشهد في مخيم عسكر، قرب نابلس، خلال مجابهة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي؛ كما أصيب حوالى ٨٦ مواطناً بجروح، وتمّ اعتقال ٦٢ مواطناً، خلال حملة دهم قامت بها قوات العدو لعدد من قرى الضفة الفلسطينية (**الدستور**، عمّان، ١٨/٥/١٩٨٩).

• أعلنت حكومة منغوليا رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لمكتب م.ت.ف. في عاصمتها، اعتباراً من ١١/٥/١٩٨٩ (**وفا**، تونس، ١٨/٥/١٩٨٩).

• ذكرت مصادر فلسطينية ان خمس شخصيات فلسطينية من الاراضي المحتلة اجتمعت، أمس، مع مدير دائرة التخطيط في وزارة الخارجية الاميركية، دنيس روس، وأكدوا له رفضهم خطة شامير للانتخابات. أمّا روس، فقد اكتفى بوصف محادثاته مع الشخصيات الخمس بأنها «مفيدة للغاية» (**الاهرام**، القاهرة، ١٨/٥/١٩٨٩).

• قال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، رؤوبين مرحاف، في مؤتمر صحافي عقد في لوس انجلوس، تناول خلاله المبادرة الاسرائيلية: «تجرى اليوم عملية اصطفاف كبيرة بين الفلسطينيين... وان كل من يفقه في الموضوع يدرك انهم اذا فوّتوا هذه الفرصة، فانه لن يقترح عليهم، مستقبلاً، مشروع أفضل منها» (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٩).

• ألمح وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، الى نظيره الاميركي، جيمس بيكر، ان التركيز على «التفاصيل الصغيرة للمبادرة السياسية الاسرائيلية يخدم فقط معارضي السلام وينسف احتمالات السير الى امام». وقال مصدر اسرائيلي ان ارنس عرض على الاميركيين عقد قمة جديدة، على غرار قمة كامب ديفيد، بمشاركة الرؤساء جورج بوش وحسني مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٩).

• اتفقت اللجنة المؤلفة من الليكود والمعراخ، برئاسة الوزير جاد يعقوبي، على تقديم توصية بشأن تغيير اسلوب الانتخابات في اسرائيل وفقاً للخطوط التالية: يتمّ انتخاب ستين عضو كنيست بشكل قطري عبر قوائم حزبية، ويتمّ انتخاب الستين الآخرين في عشرين منطقة انتخابية، ولا تمكّن نسبة الحسم من انتخاب كتل صغيرة مؤلفة من أربعة اعضاء كنيست. وقد وافق يعقوبي على نقل المشروع المتفق عليه الى لجنة التشريع، برئاسة عضو الكنيست اريئيل لين (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨٩).

• بحث سفير مصر في واشنطن، عبدالرؤوف الريدي، مع وكيل وزارة الخارجية الاميركية، لورانس ايغلبرغر، في موقف الولايات المتحدة الاميركية من خطة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الخاصة باجراء انتخابات في المناطق المحتلة. وعلم ان مصر أعربت عن مخاوفها من ان تكون خطة شامير مجرّد محاولة جديدة لكسب الوقت وتخفيف الضغط عن اسرائيل (**الاهرام**، ١٨/٥/١٩٨٩).

١٨/٥/١٩٨٩

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حملة اعتقالاتها في الضفة الفلسطينية، لليوم الثالث على التوالي، فيما استمرت المواجهات بينها وبين المواطنين في مختلف انحاء الضفة الفلسطينية والقطاع، واستشهد، خلالها، المواطنان علي عبدربه زغاري (١٦ عاماً)، من مخيم الدهيشة، وعمران نجيب عمران (٢٠ عاماً)، من جبع، قرب نابلس؛ واصيب ٦٠ فلسطينياً بجروح، بينهم سبعة من غزة (**الدستور**، ١٩/٥/١٩٨٩).

• اعلن مراقب فلسطين لدى المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) ان المجلس التنفيذي للمنظمة قرّر، في بداية دورته المنعقدة في باريس، ادراج طلب فلسطين للانضمام الى عضوية اليونيسكو على جدول أعماله، على ان تتمّ مناقشة هذا الموضوع بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٩، لاتخاذ قرار بشأن رفع توصية بخصوصه الى المؤتمر العام للمنظمة في دورته التي ستعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل (**وفا**، ١٨/٥/١٩٨٩).

• قرّر قاضي المحكمة المركزية في بئر السبع، اسحق بنائي، انه «لا يمكن النظر بشكل متساوٍ الى عملية القاء زجاجة حارقة من قبل يهودي، بعد جنازة جندي اسرائيلي قتل على أيدي فدائيين، وعملية مماثلة يقوم بها عرب في اطار الانتفاضة». ورفض بنائي طلب الادعاء العام باعتقال المتهم حتى انتهاء

المحاكمة (دافار، ١٩/٥/١٩٨٩).

• قال ملك الاردن، حسين، ان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني هو هدف، ومطلب، وحق مقدس، لابناء فلسطين. وأضاف حسين، في لقاء صحافي، ان الخطة الاسرائيلية للانتخابات تعتبر محاولة لهدر الوقت والتهرّب من مواصلة الضغط المتزايد في العالم لحل القضية الفلسطينية، حلاً عادلاً (الدستور، ١٩/٥/١٩٨٩).

• اكدت مصر والبحرين تأييدهما ودعمهما المستمرين للانتفاضة الفلسطينية، ولقرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي أعلنت في الجزائر، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، واعلان قيام الدولة الفلسطينية. جاء ذلك في البيان المشترك الذي أصدر في كل من مصر والبحرين، في أعقاب زيارة رسمية قام بها امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، لمصر (الأهرام، ١٩/٥/١٩٨٩).

١٩/٥/١٩٨٩

• مضى أمس تسعة مواطنين على درب الشهادة؛ ثلاثة منهم في عملية مواجهة جريئة مع قوات الاحتلال في بيت أولا، قرب الخليل، وأربعة آخرون سقطوا خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في مخيم رفح، حيث اصيب عشرون آخرون بجروح. واعترف العدو بمقتل احد جنوده، وجرح سبعة آخرين، بينهم قائد كتيبة، في اشتباك مسلّح وقع منتصف الليلة الماضية مع مجموعة فلسطينية في بيت أولا، بينما سقط ثلاثة فلسطينيين من أفراد المجموعة المهاجمة، هم مصباح اكفافي (٣٤ عاماً)، من نوبا، وحكم الطميزي (٣٧ عاماً)، من إذنا، أمّا الثالث فيبلغ من العمر ٢٠ عاماً، ولم يعرف اسمه بعد. أمّا شهداء مخيم رفح، فهم عيد أبو شقرة (٢٠ عاماً)، وشفيق ابو لولو (٢٢ عاماً)، وفاطمة احمد الحمادي (٥٠ عاماً)، واحمد عبدالسلام أبو عران (٣٠ عاماً)؛ كما استشهد، في مخيم النصيرات، عبدالرزاق غوله؛ وفي مخيم جباليا، زياد ابراهيم شمالي (١٨ عاماً) (الدستور، ٢٠/٥/١٩٨٩). من جهة أخرى، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلي حملة اعتقالات واسعة في قطاع غزة، أسفرت عن اعتقال عدد كبير من المواطنين، بينهم الشيخ احمد ياسين الذي يعتبر الاب الروحي لـ «حماس»، والمحاضر في الجامعة الاسلامية، د. محمود الزهار (وفا، ١٩/٥/١٩٨٩).

• قالت منظمة العفو الدولية انها تشتبه في ان جنوداً اسرائيليين ربما اعدموا مناضلاً فلسطينياً في الضفة الفلسطينية، في شباط (فبراير) الماضي، دون محاكمة. وأضافت، ان شهود عيان ادلوا بشهادات، اقسموا اليمين عليها، بأن عطوة لطفي عمر حرزالله (٢٦ عاماً) اعدم برصاص الجنود الاسرائيليين (القبس، الكويت، ٢٠ ـ ٢١/٥/١٩٨٩).

• فيما أعلن وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان الولايات المتحدة تؤيد، من دون تحفظ، الخطة الاسرائيلية، وانه تمكّن من الحصول على دعم اميركي لفكرة القمة الثلاثية الاميركية ـ المصرية ـ الاسرائيلية، أعلن مسؤول في وزارة الخارجية، ان الولايات المتحدة «لم تؤيد الخطة الاسرائيلية للسلام» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٠ ـ ٢١/٥/١٩٨٩).

٢٠/٥/١٩٨٩

• اصدرت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة بيانها الرقم ٤٠، وجاء فيه انه بدافع من موقف الدفاع عن النفس والحاجة الى جعل العدو يدفع ثمناً فادحاً لجرائمه، فان القيادة الموحدة تدعو قواتها الضاربة الى «تصفية جندي اسرائيلي او مستعمر يهودي مقابل كل شهيد من شعبنا». من جهة أخرى، تصاعدت حدة الاشتباكات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلي، فأسفرت عن استشهاد اربعة فلسطينيين، هم علي عبدالله محمد موسى (١٨ عاماً)، من الخضر، وناجي محمد ذيب، من قطنة، وعثر على جثته في مكان عمله في مستعمرة معاليه أدوميم، وتبين انه مات خنقاً، ومحمد سليمان ظاهر (٢٥ عاماً)، من اسكاكا، قرب نابلس، ونظمي موسى ابو ختلة (٣١ عاماً)، من حي الشابورة في رفح (الدستور، ٢١/٥/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه يفترض ان من ينتخبون من بين سكان المناطق المحتلة سوف يكونون من اولئك الذين يوافقون على مبادرة السلام الاسرائيلية؛ واذا ما اتضح ان أياً منهم يرغب في الذهاب الى اتجاه آخر، فلن يمكّنه من المشاركة في المفاوضات. وأكد شامير انه لا نيّة لديه بالتطرق الى م.ت.ف. (هآرتس، ٢١/٥/١٩٨٩).

• أفادت مصادر مطلعة بأن السلطات الاسرائيلية بعثت برسالة الى الادارة الاميركية

أوضحت فيها ان زيادة الضغط الاميركي على الحكومة الاسرائيلية، من اجل تقديم تنازلات في موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة، سوف يعرّض حكومة شامير، واستمرارها، للخطر. وعبّرت الرسالة عن الخشية المتزايدة، في أوساط شامير، تجاه مبادرة الوزراء اريئيل شارون ودافيد ليفي واسحق مودعاي لافشال مشروع الانتخابات. وقد اوضح شامير انه اذا ما نجح المعارضون في تجنيد اغلبية داخل مركز الليكود ضد مبادرته السياسية، فلن يكون هناك مفرّ من تقديم استقالة حكومته الى الرئيس الاسرائيلي حاييم هرتسوغ (هآرتس، ٢١/٥/١٩٨٩).

• اجمعت الصحف السورية على ان خطة اسحق شامير للانتخابات في المناطق المحتلة تستهدف التغطية على أساليب القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وتصفية انتفاضته. وكتبت صحيفتا «تشرين» و«الثورة»، في تحليلين منفصلين: «ان تحرك اسرائيل الدبلوماسي الحالي، تحت يافطة خطة شامير، يشكل غطاء لازماً لعمليات القمع والبطش والارهاب والتهجير التي هدّد الاسرائيليون بتصعيدها لانهاء الانتفاضة (الدستور، ٢١/٥/١٩٨٩).

٢١/٥/١٩٨٩

• صرّح رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، بأن قرار م.ت.ف. «لا يزال، حتى الآن، يقضي بعدم استخدام الشعب الفلسطيني، في الاراضي المحتلة، السلاح». وقال عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في بغداد، أمس: «ان عدم اللجوء الى السلاح قرار صادر عن القيادة الفلسطينية، ولا تزال الجماهير الفلسطينية ملتزمة به». واضاف، ان «على الجميع ان يدركوا ان للصبر حدوداً» (الحياة، لندن، ٢٢/٥/١٩٨٩).

• تجددت التظاهرات في مخيمي النصيرات والشاطىء، واحياء الصبرة والزيتون والشجاعية، في مدينة غزة، وسط اضراب عام في الضفة والقطاع تلبية لنداء القيادة الموحدة الرقم ٣٩، حيث وقعت مجابهات متفرقة اسفرت عن استشهاد عصام محمد عقل (١٧ عاماً)، في مخيم النصيرات، وهيثم علي عريقات (١٦ عاماً)، في ابو ديس، شرق القدس؛ فيما واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي فرض حظر التجول على مخيمات المغازي والبريج والشابورة، في رفح، في قطاع غزة، ونور شمس وطولكرم وبلدة عنبتا وقريتي اذنا والخضر، في الضفة الفلسطينية. وفرض حظر التجول، كذلك، على قرية بيتا، في اعقاب حملة استفزازية قام بها مستوطنون طافوا حول القرية (الاتحاد، ٢٢/٥/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قبيل مغادرته اسرائيل الى بريطانيا، ان «مبادرة السلام الاسرائيلية تحظى بالتأييد، وهي على رأس القضايا السياسية التي تبحث في العالم؛ ويجب على اوروبا اقناع الجانب العربي بالتخلي عن سبل العنف والتفاوض مع اسرائيل» (دافار، ٢٢/٥/١٩٨٩).

• حذّر وزير الاستيعاب الاسرائيلي، الحاخام اسحق بيرتس، في جلسة الحكومة، من خطر انهيار جهاز الاستيعاب في اسرائيل؛ لانه «اذا لم يتمّ عمل شيء ما، وعلى الفور، لتحسين الوضع، فمن المحتمل ان يلقى بالمهاجرين الى الشارع، ويمتنع غيرهم عن الهجرة». وتوقّع الحاخام بيرتس ان يصل عدد المهاجرين هذا العام حوالى ١٧ ألفاً، غالبيتهم من الاتحاد السوفياتي ورومانيا والارجنتين؛ وقال انه لا تتوفر استعدادات لدى اسرائيل لاستيعاب هؤلاء المهاجرين (دافار، ٢٢/٥/١٩٨٩).

٢٢/٥/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى الدار البيضاء، للمشاركة في اجتماع القمة العربية الذي يبدأ اعماله اليوم. وكان في استقبال عرفات، لدى وصوله والوفد المرافق له مطار محمد الخامس، ملك المغرب الحسن الثاني (وفا، ٢٣/٥/١٩٨٩).

• شهد قطاع غزة، الذي يسوده التوتر والغليان، أوسع عملية اعتقال لعدد من ابنائه منذ اندلاع الانتفاضة طاولت ٢٥٠ من أعضاء «حماس»، في الوقت الذي تعددت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في غير مكان في الضفة والقطاع، وأسفرت عن اصابة ١٤٢ مواطناً بجروح، واستشهاد وليد مصطفى ابراهيم حسين، في قرية دورا، متأثراً بجروح اصيب بها بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩ (الدستور، ٢٣/٥/١٩٨٩). من جهة أخرى، شنّ مئات المستوطنين، أمس، هجمات على مدن وقرى عدة في المناطق المحتلة، تركزت على قرية العيزرية، شرق القدس، حيث أطلق المستوطنون النار وحطموا الشبابيك والسيارات واحرقوا العرائش (الاتحاد، ٢٣/٥/١٩٨٩).

• اعلنت حركة «يوجد حد» انضمامها الى قرار

سكرتارية الكيبوتس القطري الذي يدعو جنود الجيش الاسرائيلي الى عدم تنفيذ الاوامر غير القانونية بشكل واضح. ودعت الحركة الكيبوتس القطري الى توضيح طبيعة الاوامر غير القانونية المعطاة للجنود (هآرتس، ٢٣/٥/١٩٨٩).

• أعلن مستوطنو معاليه ادوميم انهم سوف يعاودون الكرّة ويعتدون على سكان قرية العيزرية الفلسطينية القريبة من مستوطنتهم، لأن الجيش الاسرائيلي ـ حسب تعبيرهم ـ «لا يعمل بما فيه الكفاية لايقاف ظاهرة رشق الحجارة على السيارات الاسرائيلية في المنطقة» (هآرتس، ٢٣/٥/١٩٨٩).

• جاء في تقرير بنك اسرائيل السنوي للعام ١٩٨٨، ان محاولات قادة الانتفاضة، في العام ١٩٨٨، للحؤول دون خروج سكان المناطق المحتلة للعمل في اسرائيل بشكل واسع قد فشلت، بسبب عدم توفر عمالة بديلة لسكان المناطق المحتلة، ممّا اضطر القيادة الموحدة الى تغيير اسلوبها واعلان الاضراب عن العمل في أيام معيّنة اسبوعياً (هآرتس، ٢٣/٥/١٩٨٩).

• في خطاب له الى اللجنة اليهودية ـ الاميركية (ايباك)، حدّد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، موقف بلاده من عملية السلام في الشرق الاوسط، بالنقاط التالية: اولاً، تعتقد الولايات المتحدة بأن هدف عملية السلام هو حل شامل يتحقق من خلال المفاوضات على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ مقايضة الارض بالسلام والامن والاعتراف باسرائيل وكل الدول الاخرى وبالحقوق السياسية الفلسطينية؛ ثانياً، لكي تنجح المفاوضات، على الاطراف ان يتعاطوا، مباشرة، بعضهم مع البعض الآخر، ووجهاً لوجه، والاعداد، بدقة، لمؤتمر دولي قد يكون مفيداً في الوقت المناسب؛ ثالثاً، يصعب التحرك مباشرة نحو الحل النهائي، لأن المسائل المطروحة في المفاوضات هي في غاية التعقيد، ولأن المشاعر عميقة، وعليه، فالمطلوب «فترة انتقالية» مرتبطة بالوقت والتنظيم، ومترافقة مع المفاوضات في شأن الوضع النهائي للارض المحتلة؛ رابعاً، لن تفرض الادارة الاميركية، او اي طرف داخلي، أو خارجي، الحل قبل بدء المفاوضات المباشرة؛ وعلى هذا الاساس، فان الولايات المتحدة «لن تؤيد ضمّ الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة، أو سيطرة اسرائيلية دائمة عليهما؛ كما انها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٣/٥/١٩٨٩).

من جهة أخرى، عقّب مصدر اسرائيلي في واشنطن على تصريح لبيكر أكد فيه ضرورة ان تتخلّى اسرائيل عن حلمها غير الواقعي في «أرض ـ اسرائيل» بأنه الموقف «الاسوأ منذ خطاب الرئيس الاميركي الاسبق، جيمي كارتر، الذي تطرّق فيه الى حق الفلسطينيين في اقامة وطن لهم» (هآرتس، ٢٣/٥/١٩٨٩).

٢٣/٥/١٩٨٩

• صرّح رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، عقب استقبال الرئيس حسني مبارك له في مقرّ اقامته في الدار البيضاء، بأن «يوم عودة مصر الى القمة العربية تاريخ جديد لامتنا العربية وفتح جديد لها». وأضاف: «الخطوة القادمة هي ان نصلي، معاً، في القدس، ان شاء الله». ووصف عرفات مؤتمر القمة بأنه سوف «يفتح الباب على مصراعيه للكفاح الفلسطيني» (الأهرام، ٢٤/٥/١٩٨٩).

• ساد الاضراب العام في جميع مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تلبية لنداء القيادة الموحّدة لاضراب مدة يومين يتزامن مع مناقشات القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء حول القضية الفلسطينية. من جهة أخرى، صعّد المستوطنون اليهود هجماتهم ضد الفلسطينيين تحت حماية قوات الاحتلال الاسرائيلي، حيث يقومون، بشكل متكرر، بتهشيم السيارات وواجهات العرض في متاجر الخليل، ويهاجمون، ليلاً، القرى العربية القريبة من مستوطناتهم. وخلال اشتباكات عمّت المناطق المحتلة بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، جرح حوالى ١٢٥ مواطناً، فيما أصيب جندي اسرائيلي بكسور في جمجمته، في اشتباكات وقعت قرب الخليل (الدستور، ٢٤/٥/١٩٨٩).

• استعرض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مؤتمر صحافي، بمناسبة انتهاء زيارته لبريطانيا، في حضور ما يزيد على مئة مراسل بريطاني وأجنبي، محادثاته مع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، ووزير الخارجية، جيفري هاو، وقال انه طلب من تاتشر تأييد مبادرته السلمية، وان تاتشر وافقت، من حيث المبدأ، على ذلك، لكنها أكدت انه يجب اعداد تفاصيل كثيرة قبل عقد المفاوضات المباشرة (دافار، ٢٤/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، قبيل لقائه بالرئيس الاميركي، جورج بوش، ان

«تدخلاً اميركياً فعّالاً يمكنه فقط ان يجلب الاطراف الى مائدة المفاوضات ويساعد اسرائيل في العثور على شريك للمسار الذي بدأته عبر مبادرتها السلمية» (دافار، ٢٤/٥/١٩٨٩).

• تواصلت ردود الفعل الاسرائيلية على خطاب وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الذي دعا فيه اسرائيل الى التخلي عن حلم «ارض ـ اسرائيل الكاملة» وايقاف الاستيطان في المناطق المحتلة. فقد قال رئيس كتلة المعراخ في الكنيست عضو الكنيست حاييم رامون، ان وزير الخارجية، موشي ارنس، ورئيس الحكومة، اسحق شامير، «يضللان، بمنهجية، الاسرائيليين عندما يدّعيان بأن هناك تفاهماً بعيد المدى بيننا وبين الاميركيين». وأضاف رامون، ان اقوال بيكر جاءت تلويحاً لشامير وارنس، بشكل لا يقبل التأويل، انه يجب عليهما عدم الغرق في الاوهام الكاذبة. من جهة أخرى، وجهت كتلة الليكود في الكنيست نقداً لاذعاً الى أقوال بيكر، الذي «يقترح على اسرائيل التخلّي عن امكانية الدفاع عن نفسها، في حال عودتها الى الخط الاخضر» (دافار، ٢٤/٥/١٩٨٩).

٢٤/٥/١٩٨٩

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، على هامش أعمال مؤتمر القمة العربية، في الدار البيضاء، سلسلة لقاءات مع عدد من الملوك والرؤساء العرب. فقد عقد عرفات اجتماعاً ثنائياً مع ملك الاردن، حسين، والرئيس المصري، حسني مبارك، والرئيس العراقي، صدام حسين، تناولت، بالاجمال، الموضوعات الرئيسة المطروحة على جدول أعمال القمة العربية (وفا، ٢٤/٥/١٩٨٩).

• واصلت القوات الاسرائيلية دهمها للقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في محاولة لازالة المظاهر الوطنية فيها، واعتقال العشرات من شبانها، وفرض الغرامات المالية على سكانها تحت بند الضرائب. وشملت حملة أمس مخيمّي الامعري والعزة وقرية حوسان ونزلة عيسى التي حوصرت، تماماً، وفرض عليها حظر التجول. ووقعت صدامات متفرقة في الضفة والقطاع، أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين في القطاع بجروح (الاتحاد، ٢٥/٥/١٩٨٩).

• وقع أمس هجومان مسلّحان ضد جنود الجيش الاسرائيلي في الضفة الفلسطينية. فقد انفجرت شحنة مفخخة في بيرزيت أسفرت عن اصابة جندي اسرائيلي بجروح طفيفة، بينما اطلق مجهولون النار على دورية عسكرية اسرائيلية في بيت لحم دون أن تسفر عن اصابات (هآرتس، ٢٥/٥/١٩٨٩).

• بدأ المستوطنون في جنوب جبل الخليل بالقيام بدوريات مؤللة ومسلّحة على الشارع العام، من دون اقرار، او تنسيق مع اوساط الجيش الاسرائيلي، بل وفقاً لقرارات الاجتماع الطارىء الذي عقده المستوطنون قبل ثلاثة أيام، والتي تقضي بأن يقوم المستوطنون بأنشطة مستقلة (هآرتس، ٢٥/٥/١٩٨٩).

• أوضح رئيس الحكومة الاسبانية، فيليب غونزاليس، لنظيره الاسرائيلي، اسحق شامير، ان بلاده لا تتبنّى مبادرة السلام الاسرائيلية، لكنها ترى انها تتضمّن عناصر ايجابية، واعتبرها خطوة الى جانب مشاريع السلام الاخرى، وان حكومته تعتقد بأن المؤتمر الدولي الذي تطالب به م.ت.ف. ودول عربية اخرى هو الطريق الافضل لتحقيق تقدم نحو السلام (هآرتس، ٢٥/٥/١٩٨٩).

• توقّع نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حدوث تغييرات على قواعد الهجرة من الاتحاد السوفياتي، في وقت قريب، بحيث يسمح بخروج ٨٠ ألف يهودي، يستوعب منهم ٣٠ ألفاً فقط في الولايات المتحدة الاميركية، في حين يضطر الباقون الى القدوم الى اسرائيل، أو البقاء في الاتحاد السوفياتي (هآرتس، ٢٥/٥/١٩٨٩).

٢٥/٥/١٩٨٩

• واصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لقاءاته بالقادة العرب التي بدأها أمس؛ فالتقى، اليوم، كلاً من الرئيس السوري، حافظ الاسد، والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، والرئيس الليبي، معمر القذافي، والرئيس التونسي، زين العابدين بن علي؛ ودار الحديث حول سبل تعزيز النضال العربي، ودعم الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة (وفا، ٢٥/٥/١٩٨٩).

• استشهد المواطن خالد محمد زكي العطاونة (١٨ عاماً)، من مخيم جباليا، واصيب العشرات في المخيم وانحاء اخرى في قطاع غزة بجروح، خلال صدامات وقعت مع قوات الاحتلال. كما استشهدت، جراء الاختناق بالغاز، الليلة الماضية، في دير بلوط، الطفلة ذكريات محمد قرعوش (٣ سنوات)، بعد ان

ألقى جنود الاحتلال قنبلة مسيلة للدموع داخل منزل ذويها، في حين خضعت القرية لحظر التجول بعد تظاهرات اندلعت فيها اثر اعلان نبأ استشهاد الطفلة. الى ذلك، اصيب مواطنون بجروح في انحاء مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ وتعرّضت قرية سلواد لهدم عدد من المنازل فيها، فيما استمر حظر التجول مفروضاً على قرية العيزرية (**الاتحاد**، ٢٦/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لاعضاء لجنة الرؤساء اليهود، في نيويورك، ان المشكلة الاساسية في مكافحة الانتفاضة ليست مجابهة استخدام السلاح الناري، ولكن في الاساليب التي تكمن وراء قيام هذه الانتفاضة دون تنظيم، والمشاكل اللوجستية. وأضاف رابين، ان الانتفاضة هي مواجهة بين كيانين؛ والبرهان على ذلك هو عدد المعتقلين الكبير الذي بلغ سبعة آلاف معتقل (**دافار**، ٢٦/٥/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في ختام زيارته لاسبانيا وبريطانيا، انه يعود الى اسرائيل وهو «راضٍ جداً» من التفهّم والاصغاء لمشروعه السياسي الذي وجده لدى رئيس حكومة اسبانيا، فيليب غونزاليس. وتوقع شامير ان تضيف اسرائيل بنوداً جديدة الى مشروعها، تبعاً لحجم التأييد الذي يحظى به. وأضاف: «ولكن من المهم الحصول على تأييد مبدئي من الدول العربية على المسار بحد ذاته، قبل نشر بنود جديدة» (**دافار**، ٢٦/٥/١٩٨٩).

• دعت صحيفة «النيويورك تايمز» الاميركية، في افتتاحيتها، الفلسطينيين الى التخلي عن «وهم السيطرة على فلسطين برمّتها»، والاسرائيليين الى التخلي عن «وهم السيطرة الاسرائيلية الدائمة على الاراضي المحتلة»؛ الّا انها اخذت على وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ارتكابه «خطأ كبيراً»، حين أشار، ضمناً، الى ان اسرائيل وم.ت.ف. متساويتان في مسؤولية تعثّر عملية السلام في الشرق الاوسط (**نيويورك تايمز**، ٢٦/٥/١٩٨٩).

١٩٨٩/٥/٢٦

• انتقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، السياسة الاميركية في الشرق الاوسط. وقال، في خطاب القاه في القمة العربية الطارئة، في الدار البيضاء، ان واشنطن تنتهج سياسة متساهلة جداً تجاه اسرائيل، وتسعى الى «المماطلة وكسب الوقت» في تعاطيها مع المسألة الفلسطينية. وأضاف عرفات، انه، على الرغم من بعض المؤشرات الايجابية التي تمثّلت في القبول بمبدأ الحوار مع م.ت.ف. وبعض ما صدر عن الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير خارجيته، من تصريحات، الّا ان الموقف الاميركي لا يزال يتصف بالمماطلة، ويرفض اعطاء مضمون محدّد لمعنى الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، أي انه يرفض حق تقرير المصير والاستجابة للمقترحات المحدّدة للتحضير لمؤتمر الدولي (**الحياة**، ٢٧/٥/١٩٨٩).

• صدمت سيارة عسكرية اسرائيلية، في غزة، زياد لولو (ثماني سنوات)، ممّا ادّى الى اصابته بنزيف داخلي نقل على اثره الى مستشفى الشفاء. من جهة اخرى، ابعدت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، أمس، عدداً من المواطنين، عرف منهم الحاج مفضي عبداللطيف وزوجته وفاء صالح جميل، وأمل عبدالله، زوجة عماد عبدالخالق؛ كما ابلغت السلطات الى عدد آخر من النساء بقرارها ابعادهن عن أرض الوطن، وامهلتهن مدة يومين. وكانت سلطات الاحتلال ابعدت ست مواطنات، من مخيم الامعري، بدعوى عدم الحصول على تصاريح اقامة. الى ذلك، اغلقت سلطات الاحتلال أربعة شوارع فرعية في حي التفاح في غزة؛ وهاجم مستوطنون ممتلكات لمواطنين في الخليل، واقتلع آخرون مئتي شجرة زيتون في قلقيلية، ووقعت اشتباكات في مدينة القدس، بعد صلاة الجمعة (**وفا**، ٢٦/٥/١٩٨٩).

١٩٨٩/٥/٢٧

• هنأ رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، بمناسبة اعادة انتخابه رئيساً لمجلس السوفيات الاعلى. من جهة أخرى، تابع الزعيم الفلسطيني لقاءاته التي يجريها على هامش أعمال القمة العربية، في الدار البيضاء، فالتقى رئيس مجلس رأس الدولة السوداني، محمد علي الميرغني، ورئيس مجلس الوزراء ولي عهد الكويت، الشيخ سعد العبدالله الصباح، وتمّ استعراض القضايا التي تناولتها القمة (**وفا**، ٢٧/٥/١٩٨٩).

• تصدى حراس الحرم الشريف لمجموعة كبيرة من افراد «امناء جبل الهيكل» ومنعوهم من اقتحام الحرم، فيما هاجم نحو خمسة عشر شخصاً حارسين عند باب المغاربة واصابوهما بجروح مختلفة. وكان انفلات المستوطنين بلغ ذروته أمس، خصوصاً في

قرية عارورة والقرى المجاورة لها، وكذلك في مدينة الخليل. من جهة أخرى، هاجم الجنود الاسرائيليون مسيرة قام بها أهالي مخيم الدهيشة، فأصابوا العشرات بجروح. كما استمر فرض حظر التجول، لفترات زمنية مختلفة، في حي الصبرة، في غزة، ومخيم النصيرات، واضيف مخيم المغازي الى المخيمات التي يشملها حظر التجول. ودهمت قوات الاحتلال قرى جمّاعين وبيت عور التحتا وكفر عيوش وبلعه وكفر جمّال والريحية ودورا، واعتقلت عدداً من المواطنين الفلسطينيين (**الاتحاد**، ٢٨/٥/١٩٨٩).

• في حادث هو الثالث من نوعه في غضون ١٨ شهراً، عبر الجندي الاردني عيسى محمود احمد نهر الاردن، وأطلق النار على دورية اسرائيلية، فجرح اثنين من افرادها قبل استشهاده. وأشار مصدر رسمي اردني الى ان المجنّد تغيّب عن موقع عمله، وزعم انه كان «مصاباً باضطرابات نفسية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٨/٥/١٩٨٩).

• يسود في أوساط حزب العمل الاسرائيلي اتجاه يفيد بأنه في حال رفض مركز الليكود مشروع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، السياسي، فلن يكون هناك مفرّ من حل حكومة الوحدة الوطنية. وصرّح وزير الاتصالات المعراخي، جاد يعقوبي، بأنه في حال رفض الليكود لمبادرة شامير، او عدم السير بها قدماً، فلا بد من حل الحكومة واجراء انتخابات جديدة (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨٩).

• شكل مجلس مستوطنات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة طاقماً خاصاً ضمّ مئات المتطوعين من المستوطنين. ويتولى هؤلاء، من خلال زيارات شخصية يقومون بها الى مركز الليكود، شرح الاخطار الكامنة في مشروع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وتأثيره السلبي في الاستيطان في الضفة والقطاع؛ كما يقومون بأنشطة مماثلة في أوساط مركز حزب المفدال، تمهيداً لنقاش محتمل حول مشروع التسوية الحكومي (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨٩).

• يُعد الوزير الاسرائيلي، اريئيل شارون، خطة لتوطين ٢٠٠ عائلة يهودية في الحي الاسلامي، في الحي القديم في القدس. يذكر ان ٢٥ عائلة يهودية تعيش اليوم في هذا الحي، وفيه مؤسسات يهودية، هي، في الاساس، مدارس دينية؛ وبشكل عام يتواجد في الحي حوالى ٣٠٠ يهودي (**هآرتس**، ٢٨/٥/١٩٨٩).

١٩٨٩/٥/٢٨

• وصل الى نواكشوط، عاصمة موريتانيا، رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، حيث استقبله الرئيس الموريتاني، العقيد معاوية ولد طايع. وصرح عرفات، لدى وصوله، بأنه سيجري محادثات مع الرئيس الموريتاني تتعلق بنتائج قمة الدار البيضاء (**الدستور**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

• انضمّ الى قافلة شهداء الانتفاضة المواطن عماد عبدالعفو الزغير (١٨ عاماً)، من الخليل، وقد استشهد متأثراً بجروح اصيب بها بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٩. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان خمسة فلسطينيين جرحوا خلال مصادمات عنيفة وقعت في قطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. من جهة أخرى، اقتحم عدد من المستوطنين مدينة الخليل وحطموا زجاج السيارات ونوافذ البيوت واخذوا يطلقون النار في غير اتجاه (**الدستور**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

• استشهد، أمس، فدائيان، وتمّ اعتقال فدائيين آخرين، خلال اشتباك مع قوة تابعة للجيش الاسرائيلي وجيش جنوب لبنان، شمال بلدة الخيام، في منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان، على بعد ستة كيلومترات شمال بلدة المطلة. وقد تبين من التحقيق الاولي الذي اجراه الجيش الاسرائيلي ان الخلية الفدائية كانت تعتزم تنفيذ عملية في احدى المستوطنات الشمالية (**دافار**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

• طالب البرلمان الاوروبي، لأول مرة، ابلاغ قرار اتخذه أمس في ستراسبورغ، يقضي بادانة اسرائيل، الى مجلس وزراء السوق الاوروبية، والى المفوضية، والحكومة الاسرائيلية، وكذلك م.ت.ف. و«اونروا». وكان البرلمان الاوروبي ناقش مشروع قرار تقدم به اعضاء الجمعية البرلمانية الاوروبية يدين اسرائيل لغلقها رياض الاطفال والمدارس والمعاهد والجامعات الفلسطينية في المناطق المحتلة. وندّد البرلمان، في قراره، بالاجراءات العسكرية التي تتخذها اسرائيل في مواجهة انشطة وكالة غوث اللاجئين (اونروا)، وطالب الدول الاوروبية بالتدخل لالغاء هذه الاجراءات (**وفا**، ٢٨/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بعد عودته من زيارة قام بها الى الولايات المتحدة،

ان «الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقترب بمفهومها من مبادرة السلام الاسرائيلية؛ وهي مستعدة للمساعدة في تجسيدها؛ وهذا امر هام بالنسبة الينا». وأضاف رابين: « تولّد عندي انطباع بأن وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، وكذلك الرئيس الاميركي، جورج بوش، يريان ان المشكلة الاساسية هي في ايجاد الطرف الآخر، لانهما يدركان ان ايجاد الشريك الآخر هو مفتاح بدء مسار العملية السياسية» (**دافار**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في جلسة الحكومة، ان أنشطة المستوطنين في الضفة تتسبب بتصعيد الوضع الامني، وان الجيش الاسرائيلي ليس بحاجة الى دفعة من جانب المستوطنين (**دافار**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان الولايات المتحدة تضغط على م.ت.ف. «بكل وسيلة ممكنة، من اجل السماح للفلسطينيين في [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، باجراء حوار مع اسرائيل» حول الانتخابات. وقد وصف اقتراح اسرائيل بشأن الانتخابات بأنه «جيد جداً»؛ لكنه امتنع عن اعطائه «التأييد غير المتحفظ»، الذي طلبه منه، قبل عشرة أيام، وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس (**دافار**، ٢٩/٥/١٩٨٩).

٢٩/٥/١٩٨٩

• وصل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى داكار، عاصمة السنغال، وكان في استقباله الرئيس السنغالي، عبدو ضيوف، حيث عقدا جلسة مباحثات ثنائية في قاعة المطار، وجولة ثانية في مقر اقامة الزعيم الفلسطيني، تناولت نتائج مؤتمر القمة العربية الاخيرة، والاحداث التي وقعت، مؤخراً، بين السنغال وجمهورية موريتانيا (**وفا**، ٣٠/٥/١٩٨٩).

• استشهدت المواطنة ابتسام عبدالرحمن بوذية (١٦ عاماً)، واصيب آخران بجروح في قرية كفل حارس، اثر هجوم شنّه مستوطنون على القرية، وقاموا بأعمال تخريب فيها واحرقوا منازل عدة. وذكرت تقارير ان مستوطنين من اريئيل وياكير ونوفيم يحتمل ان يكونوا شاركوا في هذا الاعتداء غداة اجتماع عقده مستوطنون في مستعمرة غفعات زيف دعوا خلاله الى قمع الانتفاضة الفلسطينية، وطالبوا السلطات الاسرائيلية بضم الضفة الفلسطينية وقطاع غزة الى اسرائيل. وعاث مستوطنون من براخا فساداً وتخريباً في قرية بورين، في منطقة نابلس، واعتدوا على خمسة مواطنين بالضرب، اثر اصابة مستوطن بجروح، نتيجة انفجار علم اسرائيلي ملغوم رسم عليه الصليب المعقوف، حاول المستوطن ازالته. الى ذلك، اصيب حوالى ١٠٦ فلسطينيين بجروح، خلال المواجهات التي وقعت في انحاء مختلفة من الضفة والقطاع (**الدستور**، ٣٠/٥/١٩٨٩).

• اعتبر وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، قرارات القمة العربية، في الدار البيضاء، رفضاً عربياً لمبادرة السلام الاسرائيلية. وبناء على ذلك، يتوجه ممثلو اسرائيل في عواصم العالم نحو تحميل الجانب العربي مسؤولية عدم التقدم في مسيرة الحل السياسي. وقال ارنس، في جلسة مع رؤساء مكتبه ورجال دائرة البحث، ان الدول العربية لم تستجب لنداء الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وان القمة العربية اعطت اسرائيل برهاناً آخر على ضرورة تشجيع دول عربية أخرى للاعتراف باسرائيل واجراء مفاوضات سلمية معها (**هآرتس**، ٣٠/٥/١٩٨٩).

• ندد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، باعتداءات المستوطنين على ضباط وجنود الجيش الاسرائيلي، وقال: «من غير المسموح به قيام مواجهة بين يهود ويهود. هذا الامر يؤلمنا. هل فقدنا عقولنا؟». مع هذا، أظهر شامير «تفهماً واسعاً» لضائقة المستوطنين المتضررين من الانتفاضة، لكنه أوضح انه من غير المسموح به ان يقوم المستوطنون بتطبيق القانون بأيديهم. وقال: «كل الصلاحيات معطاة للجيش الاسرائيلي واجهزة الامن الاسرائيلية؛ وخيراً فعلت قيادة المستوطنين التي شجبت كل اعتداء على جنود الجيش الاسرائيلي» (**هآرتس**، ٣٠/٥/١٩٨٩).

٣٠/٥/١٩٨٩

• شيّع أهالي قرية تل فجر جثمان شهيدهم عصام محمود يوسف عودة (٢٥ عاماً)، الذي استشهد في ساعة متأخرة من الليل، بعد اصابته بعيارات نارية، في اثناء قيادته جرّاراً زراعياً بالقرب من القرية. من جهة أخرى، اصيب العديد من المواطنين، خصوصاً في قطاع غزة، كان اخطرها جراح فتى في الثانية عشرة، تطايرت دماغه جرّاء عيار معدني. الى ذلك، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي عمليات

الدهم لقرى في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الاتحاد**، ٣١/٥/١٩٨٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، رداً على اربعة عشر اقتراحاً طرحت على جدول اعمال الكنيست من قبل كتل مختلفة بشأن الوضع في المناطق المحتلة: «لا يرفع احد يده على الجيش الاسرائيلي». ودعا رابين اعضاء الكنيست الى ابقاء الجيش الاسرائيلي خارج اطار النقاش السياسي. واقترح على سكان المناطق المحتلة استغلال «الفرصة النادرة للمبادرة السياسية الاسرائيلية»، وحذر: «اذا رفضتم هذه اليد الممدودة، سوف نزيد من أنشطتنا لتحقيق اهداف الجيش الاسرائيلي. واذا لم [تستجيبوا] لليد الممدودة للسلام، فسوف ينجز الجيش الاسرائيلي وأجهزة الامن الاخرى هدفها، حتى ولو تطلب الامر وقتاً اضافياً» (**دافار**، ٣١/٥/١٩٨٩).

• أكد الرئيس المصري، حسني مبارك، ان القضية الفلسطينية لن تحل الاّ اذا تأصل مبدأ «الارض مقابل السلام»؛ وان الرأي العام العالمي ضد مقولة اسرائيل انها لن تترك أية ارض عربية احتلتها. وأضاف مبارك، في مؤتمر صحافي عقده، «ان العالم يعمل من اجل السلام، والدول العظمى تعمل في هذا الاتجاه؛ لذلك، لا بد ان نعمل نحن، أيضاً، من اجل السلام» (**الاهرام**، ٣١/٥/١٩٨٩).

• استقبل الرئيس القبرصي، جورج فاسيليو، امس، الوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر برلمان واحزاب حوض البحر الابيض المتوسط، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح. ورحّب فاسيليو بالوفد الفلسطيني، وأشاد بالعلاقات الوثيقة بين الشعبين، الفلسطيني والقبرصي، وأكد تضامن الرئيس والحكومة والشعب في قبرص مع نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته (**وفا**، ٣٠/٥/١٩٨٩).

• شجب الناطق بلسان الخارجية الاميركية، ريتشارد باونشر، اعتداءات المستوطنين اليهود على سكان قرية كفل حارس الفلسطينيين؛ ودعا الاطراف المختلفة الى الامتناع عن القيام بأنشطة تزيد في اعمال العنف (**دافار**، ٣١/٥/١٩٨٩).

• قالت مصادر اميركية مطلعة، ان الادارة الاميركية أبلغت، رسمياً، الى م.ت.ف. من طريق سفارتها في تونس، انها تتمنى عليها اعطاء الضوء الاخضر لسكان الارض المحتلة للمشاركة في الانتخابات التي اقترحها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير. وأكدت المصادر نفسها ان الرسالة الاميركية تضمّنت وعداً من واشنطن، في مقابل ذلك، بـ «الضغط على اسرائيل لايقاف بناء المستوطنات في الضفة الفلسطينية المحتلة» (**الواشنطن بوست**، ٣١/٥/١٩٨٩).

٣١/٥/١٩٨٩

• استشهد برصاص قوات الاحتلال، في خان يونس، المواطن احمد عبدالرحمن ابو حطب (٢٢ عاماً)؛ كما استشهد، في المخيم ذاته، محمد محمد علي الفرجاني متأثراً بجروح اصيب بها في ١٤/٥/١٩٨٩؛ كما استشهد احمد ابراهيم نواس (١٨ عاماً)، من النصيرات، وكان اصيب أمس بعيار في رأسه. من جهة أخرى، واصل مستوطنون يهود اعتداءاتهم على الفلسطينيين، فخرّبوا ممتلكات في سنجل والخليل والقدس وحلحول؛ فيما دهم جنود الاحتلال الاسرائيلي قريتي بيت ريما وأبو شخيدم (**الاتحاد**، ١/٦/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة فدائيين كانوا، على ما يبدو، في طريقهم للقيام بعملية داخل مستوطنات اصبع الجليل، أو هم قصدوا زرع شحنات متفجرة في الطرق التي تمرّ عليها دوريات الجيش الاسرائيلي. وقد قتلوا جميعاً في اشتباك مع قوة من الجيش الاسرائيلي في منطقة قرية حولة، في «حزام الامن»، على بعد أربعة كيلومترات غرب كيبوتس مناره (**عل همشمار**، ١/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، شنّت طائرات حربية اسرائيلية غارتين على مواقع فلسطينية، وأخرى تابعة لحزب الله، في لبنان. وذكر شهود عيان ان اشخاصاً عدة سقطوا، بين قتيل وجريح (**الدستور**، ١/٦/١٩٨٩).

• توقفت المباحثات بين رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير دفاعه، اسحق رابين، حول استكمال مبادرتهما السياسية، بسبب المشاكل التي تواجه شامير داخل كتلته. وقد امر شامير سكرتير الحكومة بالتوقف عن معالجة المشروع. وكان الحوار دار حول بعض القضايا، مثل مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات؛ وتواجد مراقبين أجانب، والعلاقة بين التسوية المرحلية والتسوية النهائية؛ وخلاف ذلك (**عل همشمار**، ١/٦/١٩٨٩).

• ذكر مسؤول في وزارة التعليم الاردنية، ان

الاردن مستعد للمساعدة في ادارة امتحانات المدارس العليا في الضفة الفلسطينية المحتلة هذا العام، على الرغم من قطع الروابط الادارية معها. ونقلت صحيفة «صوت الشعب» الاردنية عن المسؤول قوله ان عمّان تعمل مع لجان التعليم في الضفة الفلسطينية لمعرفة امكان عقد امتحانات نهاية العام للمدارس (**الاهرام**، ١/٦/١٩٨٩).

• اعربت السوق الاوروبية المشتركة عن قلقها ازاء رفض اسرائيل اعادة فتح المدارس في المناطق المحتلة. وفي بيان مشترك دعت الدول الاعضاء في السوق الاوروبية الى اعادة النظر من جديد في موضوع غلق المدارس. وجاء في البيان: «ان دول السوق تعتقد بأن هذه الخطوة [غلق المدارس] تشكل خطراً على مستقبل جيل كامل من الشباب الفلسطيني، وتساهم في رفع وتيرة التوتر في المناطق المحتلة» (**عل همشمار**، ١/٦/١٩٨٩).

١/٦/١٩٨٩

• مضى مواطنان على درب الشهادة، واصيب ٨٥ آخرون بجروح، واعتقل ٤٥ مواطناً، خلال الصدامات التي تواصلت في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة. وذكرت تقارير ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي نشرت تعزيزات ضخمة في القدس، لحماية مسيرة استفزازية لحركات اليمين المتطرف الاسرائيلية، الى حائط المبكى، بمناسبة ذكرى سقوط المدينة المقدسة تحت الاحتلال الاسرائيلي في حرب العام ١٩٦٧، الذي صادف اليوم، حسب التقويم العبري (**الدستور**، ٢/٦/١٩٨٩).

• اعلنت لجنة الامن على الطرقات التابعة لحركة «كاخ» الصهيونية في كريات أربع، ان رجالها الحقوا اضراراً بسيارات وممتلكات، في بلدة حلحول، في عملية انتقامية لجرح مستوطنة من كريات اربع، بعد رشق سيارتها بالحجارة (**عل همشمار**، ٢/٦/١٩٨٩).

• قال قائد حرس الحدود الاسرائيلي، شولام عاميت، للمراسلين الذين قاموا بجولة، خلال الاسبوع الماضي، على قاعدة بيت حورون، وهي قاعدة تدريب لمكافحة الاضطرابات، ان اسرائيل لا تستطيع ان تجنّد لحرس الحدود، الذي يبلغ تعداده، الآن، حوالى ٤٨٠٠ شرطي، قوة بشرية وفقاً للانظمة المرعية في العالم، التي تفترض تخصيص رجل شرطة لكل خمسة عشر متظاهراً. وأضاف: «لو كان ينبغي على اسرائيل وضع شرطي واحد مقابل كل عشرة أو خمسة عشر متظاهراً، لكان عليها ان تكرّس ٢٠٠ ألف شرطي في [الضفة الفلسطينية]» (**عل همشمار**، ٢/٦/١٩٨٩).

• كشف وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان تكلفة الانتفاضة للاقتصاد الاسرائيلي بلغت حوالى خمسة ملايين شيكل جديد يومياً. وعلى حد قوله، لقد كلفت الانتفاضة اسرائيل، خلال عام، نفقات مباشرة وخسارة انتاج ما بين ١,٥ مليار ومليارين شيكل جديد (**عل همشمار**، ٢/٦/١٩٨٩).

• صرّح الرئيس الروماني، نيكولاي تشاوشيسكو، بأن اسرائيل ستنتهي الى الموافقة على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وان تحفظاتها الحالية، بهذا الصدد، تكتيكية. وأكد تشاوشيسكو، في حديث الى جريدة «الوحدة» الاماراتية، ان فكرة المؤتمر الدولي أصبحت مقبولة من كل الاطراف تقريباً، مضيفاً ان احداً لا يمكنه ان يعارض عقد مؤتمر دولي (**الدستور**، ٢/٦/١٩٨٩).

٢/٦/١٩٨٩

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، في القصر الرئاسي، في قرطاج، في حضور الوزير الاول التونسي، الهادي البكوش، وسفير دولة فلسطين لدى تونس، حكم بلعاوي. وأُجري، خلال الاجتماع، بحث في تطورات الوضع الراهن في المنطقة، ونتائج القمة العربية الطارئة في المغرب. وأطلع عرفات الرئيس التونسي على نتائج جولته التي قام بها، مؤخراً، على كل من موريتانيا والسنغال ومالي، واستهدفت ايجاد حل للخلافات القائمة بين موريتانيا والسنغال (**وفا**، ٢/٦/١٩٨٩).

• تواصلت التظاهرات والصدامات في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فيما واصل المستوطنون اليهود هجماتهم ضد القرى العربية. ونظّمت مسيرات للاطفال بمناسبة يوم الطفل العالمي، واستخدمت قوات الاحتلال العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز في قمع المتظاهرين، ممّا ادّى الى اصابة ٥٥ مواطناً بجروح. كما اعتقلت سلطات الاحتلال اكثر من ٧٢ مواطناً خلال حملة دهم شنّتها. وأعلنت مصادر عسكرية اسرائيلية ان زجاجة حارقة أُلقيت باتجاه سيارة عسكرية اسرائيلية في مدينة أريحا، ولم تذكر المصادر اية تفاصيل بشأن الحادث (**الدستور**، ٣/٦/١٩٨٩).

• لاحظ الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية،

ريتشارد بوشر، ان اجبار اسرائيل العمال الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية على حمل بطاقات مرقّمة عليها عبارة «عامل اجنبي» تعتبر «ممارسة مهينة». وفي معرض تبريره للخطوة الاسرائيلية، قال بوشر: «ان هذا الفرض» ليس سياسة تتبعها الحكومة الاسرائيلية، وانما هو صادر عن سلطات مستوطنة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣ ـ ٤/٦/١٩٨٩).

• كشفت صحيفة «الواشنطن بوست» ان السفير الاميركي السابق في لبنان، جون غانتر دين، عقد، بين تشرين الاول (اكتوبر) وحزيران (يونيو) ١٩٨١، «٣٥ اجتماعاً رسمياً» مع مسؤولين في م.ت.ف. في بيروت (**الواشنطن بوست**، ٣ ـ ٤/٦/١٩٨٩).

١٩٨٩/٦/٣

• صعّد المستوطنون هجماتهم ضد المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية المحتلة، ممّا ادّى الى وقوع اشتباكات مع المواطنين الفلسطينيين فيها، استشهد خلالها أيمن فارس صبح (١٧ عاماً)، من كفرراعي، قضاء جنين؛ كما استشهد صالح شلون (١٨ عاماً)، من مخيم عقبة جبر، برصاص اطلقه جنود اسرائيليون في المخيم. وبلغت حصيلة جرحى الاشتباكات المتفرقة، التي وقعت اليوم، ٥٩ جريحاً. من جهة أخرى، واصلت قوات الاحتلال اقتحامها لبعض القرى الفلسطينية؛ وقد دخل جنود قرى عربية متنكرين في ملابس مدنية وشنّوا حملة اعتقالات. كما قام مستوطنون بقطع مئات الاشجار في مساحة أرض تبلغ خمسة دونمات في قرية قريرت، قضاء نابلس، ورشّوا كروم العنب في قرية الخضر بالمبيدات السامة (**وفا**، ٣/٦/١٩٨٩).

• نفت م.ت.ف. نفياً قاطعاً، ان تكون تورّطت في خطف المانيْن غربييْن، في لبنان، يعملان لدى منظمة اومانيتاس الانسانية، كما جاء في اتهام لـ م.ت.ف. وجهه، أمس، متحدث باسم اومانيتاس في المانيا الاتحادية. وأكد متحدث باسم المنظمة، في صيدا، «ان م.ت.ف. لم ترتكب اعمالاً دنيئة من هذا النوع... وعلى العكس [من ذلك] حاولت، دائماً، المساعدة على اطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب» (**الدستور**، ٤/٦/١٩٨٩).

• ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان سلطات الاحتلال رفضت مبادلة المعتقل الفلسطيني، عمر القاسم، وهو عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومعتقل منذ العام ١٩٦٨، بجثة الرقيب الاسرائيلي، سمير اسعد، المفقود منذ العام ١٩٨٣، في لبنان. وكانت الجبهة الديمقراطية أعلنت، في حينه، مسؤوليتها عن اختطاف سمير اسعد في صيدا، في نيسان (ابريل) ١٩٨٣، ثمّ أعلنت انه قتل، في اثناء غارة جوية اسرائيلية على جزيرة الارانب في تموز (يوليو) ١٩٨٤ (**الاتحاد**، ٤/٦/١٩٨٩).

• بعثت ممثليات اسرائيل في ارجاء العالم كافة بتقارير الى اسرائيل تحدثت عن الضرر الكبير جداً الذي لحق بصورة اسرائيل بسبب نشر وسائط الاعلام النبأ الخاص باعتماد اشارات خاصة بالعمّال العرب في مستوطنة اريئيل، واقامة حظيرة للعمّال العرب من المناطق المحتلة في بيتح تكفا. وحسب أقوال الممثليات، هاجمت الصحافة اسرائيل بصورة قاسية، وأجرت مقارنة بين اسرائيل وجنوب افريقيا (**عل همشمار**، ٤/٦/١٩٨٩).

• قال مدير شعبة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ابلغ الى رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، خلال زيارته للندن، انه «في المفاوضات حول مستقبل المناطق [المحتلة] سوف يكون كل شيء مفتوحاً، بما فيه مبدأ [مبادلة] مناطق مقابل السلام». وقد اقرّ مصدر رفيع المستوى في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية بهذا الامر؛ لكنه أوضح ان هذا لا يعني موافقة شامير على مبدأ «مناطق مقابل السلام»؛ فقد وافق شامير على مبدأ ان كل شيء مطروح للمفاوضات (**معاريف**، ٤/٦/١٩٨٩).

١٩٨٩/٦/٤

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في مقرّ اقامته، في بغداد، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز، حيث تسلّم منه رسالة من الرئيس العراقي، صدام حسين، تتعلق ببدء الحملة الكبرى لاعادة اعمار مدينة الفاو، والمشاركة الرمزية في هذه الحملة، تأكيداً على الأواصر القومية (**وفا**، ٤/٦/١٩٨٩).

• انضمّ الى قافلة شهداء الانتفاضة فلسطينيان من سلواد وغزة. فقد استشهد، في مستشفى رام الله، خالد عبدالفتاح الناطور (٢٢ عاماً)، من سلواد، متأثراً بجروح نتيجة اصابته برصاصة في رأسه بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٩؛ وفي ساعة متأخرة من مساء

اليوم، استشهد عصام يوسف النباهين، من حي الفوايدة في غزة، خلال مواجهة عنيفة وقعت في الحي، اطلق الجنود الاسرائيليون خلالها النار على المواطنين. من جهة أخرى، شلّ الاضراب العام مظاهر الحياة المختلفة في ذكرى غزو اسرائيل للبنان، و«تعبيراً عن رفض جماهير شعبنا... مؤامرة شامير»، كما جاء في نداء صدر عن القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة بهذا الخصوص (**الاتحاد**، ٥/٦/١٩٨٩).

• استشهد ثلاثة فدائيين في اشتباك وقع مع جنود الاحتلال الاسرائيلي، بينما كانوا متوجهين نحو قاعدة للطائرات المروحية على مقربة من مستعمرة مسكاف عام شمال اسرائيل. وذكرت مصادر احد الفصائل الفلسطينية ان حرائق اندلعت في منطقة الاشتباك، وان طائرات عسكرية اسرائيلية حلّقت في المنطقة (**الدستور**، ٥/٦/١٩٨٩).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان الشارة التي وزعت على العمال العرب في مستوطنة اريئيل للتعريف به كـ «عامل اجنبي» هي عمل احمق. وقد ربط شامير موافقته على الحضور الى مستوطنة بيت ـ ايل، لافتتاح كنيس جديد فيها، بالغاء الشارة التي خطط رجال مستوطنة بيت ـ ايل لوضعها على صدور العمال العرب (**عل همشمار**، ٥/٦/١٩٨٩).

• أوضح استنتاج اساسي لدراسة اعدها داني زمير، من معهد ابحاث الكيبوتس في جامعة حيفا، انه كلما طالت مدة الخدمة لجندي الاحتياط في لبنان قلّ التزامه تجاه اسرائيل، وان حرب لبنان تسبّبت بتدني الالتزامات بين صفوف شباب الكيبوتسات في جيل الخدمة الاحتياطية، ممّا يزيد الميل، بشكل عام، نحو الهجرة من اسرائيل (**عل همشمار**، ٥/٦/١٩٨٩).

• قالت أوساط امنية انه ابتداء من يوم غدٍ سوف يقبل للعمل في اسرائيل من بين سكان قطاع غزة من يحصل على شهادة «أهلية» من الادارة المدنية في المناطق المحتلة؛ وان كل من دخل السجن لمدة تقل عن ستة شهور، أي قام بمخالفة أمنية، وتورّط، مجدداً، وحصل على بطاقة ذات لون مختلف، يمنع من العمل داخل «الخط الاخضر» (**عل همشمار**، ٥/٦/١٩٨٩).

• صرّح سفير مصر لدى اسرائيل، محمد بسيوني، بأن مصر تنتظر تفاصيل المبادرة التي طرحها رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، كي تحدد موقفها. وكان نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، د. عصمت عبدالمجيد، اجتمع ببسيوني، وتسلّم منه تقريراً حول تطورات الموقف، والممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة (**الاهرام**، ٥/٦/١٩٨٩).

٥/٦/١٩٨٩

• اجتمع، في بغداد، رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، والرئيس العراقي، صدام حسين، واستعرض الطرفان الاوضاع في المنطقة العربية، في ضوء قرارات القمة العربية التي عقدت مؤخراً في الدار البيضاء. واتفق الطرفان على ضرورة بذل الجهد لاستمرار مساعي تعزيز التضامن العربي وتوحيد الجهود؛ كما أُجري استعراض آخر التطورات في المناطق الفلسطينية المحتلة (**وفا**، ٥/٦/١٩٨٩).

• عمّ الاضراب الشامل المناطق المحتلة، لليوم الثاني على التوالي، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة باعلان الاضراب في ذكرى غزو لبنان (١٩٨٢) وحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ورفضها لمشروع «السلام» الذي تقدمت به الحكومة الاسرائيلية في الشهر الماضي. خلال ذلك، واصلت قوات الاحتلال فرض نظام حظر التجول على قطاع غزة بأكمله، وعلى طولكرم ومخيّمها نور شمس وضاحية ذنابة المجاورة وقرية الزاوية، منذ مدة تقارب السبعة أيام في طولكرم ومخيم نور شمس. واصيب، خلال الاشتباكات، التي وقعت اليوم، عدد من المواطنين، بينهم فتاة من نابلس، وفتى من النصيرات تعتبر اصابته خطرة (**الاتحاد**، ٦/٦/١٩٨٩).

• نعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والمجلس العسكري الفلسطيني الاعلى، في بيان أُصدر اليوم، الشهيد عمر القاسم، الذي استشهد في سجنه، في مستشفى عساف الاسرائيلي. وجاء في البيان: «لقد استشهد القائد المناضل عمر القاسم وهو يكافح داخل زنازين الاحتلال، منذ وقوعه في الاسر العام ١٩٦٨. وعلى الرغم من اصابته بمرض خطير في العام الماضي (١٩٨٨)، فقد رفضت سلطات الاحتلال تأمين العلاج له؛ كما رفضت اطلاق سراحه وهو يشارف على الموت، على الرغم من كل التدخلات التي اجرتها الهيئات الدولية والقوى الديمقراطية داخل اسرائيل، أو تأمين سفره الى الخارج [لانقاذ] حياته» (**وفا**، ٥/٦/١٩٨٩).

• خفف الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ،

عقوبة السجن عن زعماء منظمة الارهاب اليهودية الثلاثة، مناحيم لفني وعوزي شريف وشموئل نير، الى عشر سنوات فقط. ومن شأن هذا تقليص فترة الاعتقال المتبقية لهم الى سنتين. وكانت المحكمة دانت الارهابيين الثلاثة بارتكاب عملية قتل في الجامعة الاسلامية، في الخليل، وحكمت عليهم بالسجن المؤبد. وقبل سنتين خفّض هرتسوغ مدة الحكم من السجن المؤبد الى السجن لمدة ٢٤ عاماً، وقبل سنة خفّضه الى ١٥ سنة، والآن الى عشر سنوات (دافار، ١٩٨٩/٦/٦).

• قدّر نائب وزير الخارجية الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، عدد اليهود الذين سوف يتركون الاتحاد السوفياتي، خلال السنوات المقبلة، بحوالى المليون. وطالب نتنياهو، خلال مناقشة اجرتها لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست، باعداد خطة طوارىء لاستيعاب مكثف للمهاجرين من الاتحاد السوفياتي. واقترح اقامة صندوق بجمع ثلاث مليارات دولار لدعم خطة استيعاب يهود الاتحاد السوفياتي في اسرائيل (دافار، ١٩٨٩/٦/٦).

١٩٨٩/٦/٦

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في الكويت، جلسة مباحثات رسمية مع أمير دولة الكويت، الشيخ جابر الاحمد الصباح. ودار البحث حول نتائج قمة الدار البيضاء؛ كما استعرض الطرفان آخر التطورات المستجدة على صعيد القضية الفلسطينية والمستجدات الخليجية، والعربية، والدولية (وفا، ١٩٨٩/٦/٦).

• انضم الى قافلة الشهداء الفلسطينيين منال علي مبروكة (١٦ عاماً)، متأثرة بجروح اصيبت بها في رأسها امس، في مدينة نابلس؛ كما استشهد المواطن جميل حافظ سليمان (٢٢ عاماً)، من بيت لاهيا، اثر اصابته برصاصتين في رأسه. ونفّذت مجموعة فلسطينية سلسلة هجمات بالحجارة، فأصابت خمس سيارات عسكرية اسرائيلية وحطمت زجاجها. ودهمت قوة اسرائيلية قرية بروقين، واطلق جنودها النار على المنازل، واجبروا سكان القرية على ازالة المتاريس ومحو الشعارات الوطنية؛ واصيب، خلال العملية، احد ابناء القرية بجروح في يده (الحياة، ١٩٨٩/٦/٧).

• أوضحت احصائية رسمية أعدتها وكالة الانباء الفلسطينية (وفا) حول جرائم القتل التي ارتكبها جيش الاحتلال الاسرائيلي بحق الاطفال الفلسطينيين دون سن السادسة عشرة، منذ بداية الانتفاضة، ان حوالى ٨١ طفلاً استشهدوا بسبب هذه الجرائم، بينهم ٦٩ طفلاً استشهدوا نتيجة الاصابة بالرصاص والطلقات المطاطية والبلاستيكية، وسبعة آخرون نتيجة تعرضهم للغازات الكيميائية السامّة وانفجار قنابل زرعها مستوطنون قرب منازل ذويهم؛ كما استشهد طفل في حادث دهس؛ وأُلقي آخر من داخل سيارة عسكرية مسرعة بعد اعتقاله بقليل؛ وثالث اصطدم بجسم متفجّر ألقته مروحية على منزل ذويه (وفا، ١٩٨٩/٦/٦).

• تمّ في القدس الشرقية تشييع جثمان الشهيد عمر القاسم، وسط مسيرة شارك فيها المئات. وقد ظهرت، خلال الجنازة، القوات الضاربة التابعة للجبهة الديمقراطية، وهي المرة الاولى التي تظهر فيها هذه القوات بأزيائها الحمراء، في تظاهرة علنية حصلت على ترخيص اسرائيلي. وقد حافظت القوات الضاربة، التي شكلت فاصلاً ما بين المتظاهرين وقوات الامن الاسرائيلية، على الهدوء طوال فترة سير الجنازة (عل همشمار، ١٩٨٩/٦/٧).

• تبين من بحث اجراه رئيس قسم الاكاديميين العرب في المركز اليهودي ـ العربي، في جامعة حيفا، د. مجيد الحاج، ان ٤٢ بالمئة من مجموع الخريجين العرب من جامعة حيفا، خلال السنوات الخمس الماضية، هم عاطلون عن العمل، أو يعملون سقاة في المطاعم، او سائقين، أو عمالاً في محطات وقود، وخلافه. وتبين، ايضاً، انه يتمّ تخريج ١٢٠٠ اكاديمي عربي، سنوياً، من جامعة حيفا؛ غير ان غالبيتهم لا تنجح في ايجاد عمل في مجال تخصصاتها (عل همشمار، ١٩٨٩/٦/٧).

• قالت الناطقة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان المحاولات الفلسطينية للتسلل، في الآونة الاخيرة، الى داخل اسرائيل «مزعجة للغاية». وأضافت: «ندعو المسؤولين عن هذه المحاولات الى التوقف عن القيام بهجمات لن تؤدي الاّ الى المزيد من العنف واراقة الدماء» (نيويورك تايمز، ١٩٨٩/٦/٧).

١٩٨٩/٦/٧

• هدمت قوات الاحتلال الاسرائيلي ستة منازل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اثنان منها على

خلفية أمنية، والاربعة الاخرى على خلفية البناء غير المرخّص. وكانت الضفة شهدت، لليوم الثاني على التوالي، اضراباً احتجاجياً وحداداً على استشهاد المناضل عمر القاسم. امّا قطاع غزة، فقد ظل طيلة خمسة أيام خاضعاً لنظام حظر التجول، فيما دهمت قوات الاحتلال عدداً من قرى نابلس وطولكرم واعتقلت عدداً من مواطنيها (**الاتحاد**، ٨/٦/١٩٨٩).

• بدأ سكان الخليل، في الآونة الاخيرة، باستخدام القوس والسهم ضد المستوطنين القاطنين في وسط المدينة. وقد اعدّ اهرون دومف، الذي يدير مركز معلومات المستوطنين في الخليل، مستندات اشتملت، بين ما اشتملت عليه، على سهمين من المعدن، يبلغ طول كل منها ٣٥ سنتيمتراً، كانا أُطلقا على بيت رومانو (**معاريف**، ٨/٦/١٩٨٩).

• بعث الرئيس المصري، حسني مبارك، الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، برسالة تتعلق بآخر تطورات القضية الفلسطينية والاتصالات الجارية على الساحة الدولية لاقرار الحقوق الفلسطينية. وتسلّم رسالة عرفات ممثل م.ت.ف. في القاهرة، في اثناء اجتماع عقده مع مدير مكتب رئيس الجمهورية للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، في مكتبه (**الاهرام**، ٨/٦/١٩٨٩).

٨/٦/١٩٨٩

• بلغ عدد شهداء الانتفاضة، منذ اندلاعها وحتى دخولها شهرها التاسع عشر، ٥٨٤ شهيداً، منهم ٥١ سقطوا خلال الشهر الاخير (الثامن عشر) وحده. وفي مطلع الشهر التاسع عشر، قتل جنود جيش الاحتلال الفتى خالد سماحنة (١٢ عاماً)، من نابلس، وجرحوا آخرين في مناطق متفرقة. من جهة أخرى، وجّه عشرات الآف الفلسطينيين الخاضعين لأوامر حظر التجول، في قطاع غزة ومخيمي طولكرم ونور شمس المحاصرين منذ عشرة أيام، وقرية ذنابة المحاصرة منذ تسعة أيام، نداء عاجلاً، عبر صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية، لرفع اوامر الحظر وتمكين المواطنين من الحصول على الحليب والخبز لاطفالهم، خصوصاً وان الاوامر لم ترفع عن قطاع غزة ولو لساعة واحدة، بينما يعاني القاطنون في المخيمات من نقص ملموس في المواد الغذائية الاساسية والخضار (**الاتحاد والدستور**، ٩/٦/١٩٨٩).

• أفاد استطلاع للرأي نشرته صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية بأن ٥٨ بالمئة من الاسرائيليين يخشون من ان يؤدي اختلاف وجهات النظر بين الاسرائيليين بشأن الانتفاضة الى حرب أهلية؛ في حين استبعد ٤٠ بالمئة هذا الاحتمال. وحسب الاستطلاع، الذي شمل عينة من ٥٧٩ اسرائيلياً، فان ٧٣ بالمئة عارضوا قيام المستوطنين بعمليات قمعية ضد الفلسطينيين، بينما ايّدها ٢٧ بالمئة، ورفض ٥٣ بالمئة احتمال ازالة المستوطنات في اطار اتفاق لتسوية الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، بينما ايّد ذلك ٤٢ بالمئة (**الدستور**، ٩/٦/١٩٨٩).

• استقبل الملك الاردني، حسين، في الديوان الملكي في عمّان، المستشار السياسي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، هاني الحسن، الذي حمل رسالة الى حسين من الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، تتعلق بالتنسيق القائم بين الاردن وم.ت.ف. (**الدستور**، ٩/٦/١٩٨٩).

• صرّح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في خطاب له في نادي الصحافة الوطني في واشنطن، بأن المحادثات الاميركية ـ الفلسطينية تناولت «مسائل جوهرية»، وبحث خلالها في مسائل «جدية وعملية» تتعلق بسبل تحقيق تقدم نحو الحل الشامل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٩/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، أوضح السفير الاميركي في تونس، روبرت بيلّترو، ان اهمّ قضية تركز عليها الحوار مع الجانب الفلسطيني هي مفهوم الانتخابات في الارض المحتلة، بغية «الوصول الى حل سياسي تفاوضي قائم على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين يضمنان أمن اسرائيل، وكذلك الحقوق السياسية للفلسطينيين» (**نيويورك تايمز**، ٩/٦/١٩٨٩).

٩/٦/١٩٨٩

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال شهرها التاسع عشر. وقد ساد الاضراب العام في الضفة الفلسطينية في هذه المناسبة؛ في حين واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي فرض حظر التجول على جميع مناطق قطاع غزة الذي خضع سكان مخيمات اللاجئين فيه لهذا الاجراء مدّة احد عشر يوماً، باستثناء النصيرات الذي يخضع لحظر التجول منذ ٣٢ يوماً. وعلى الرغم من الاجراءات المفروضة، وقعت اشتباكات متفرقة في انحاء من الضفة والقطاع، فاستشهد رياض سلهب (١٧ عاماً)، من بيت لحم،

واصيب أربعة مواطنين من غزة بجروح (الدستور، ١٠/٦/١٩٨٩).

١٠/٦/١٩٨٩

• تفجّرت الاوضاع بصورة غاضبة في قطاع غزة، خصوصاً في مخيم جباليا، حيث أطلق جنود الاحتلال الاسرائيلي النار، فقتلوا الطفل شادي زياد رباح عوض (ثماني سنوات). وأدت الاشتباكات التي وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الى اصابة حوالى ١٠٢ بجروح، منها ٣٣ اصابة نارية وبطلقات معدنية، و٣٧ اصابة بسبب الضرب، و٣٢ حالة اختناق بالغاز. وبذلك، بلغ اجمالي جرحى قطاع غزة، خلال يومي أمس واليوم، ١٨٦ جريحاً (الاتحاد، ١١/٦/١٩٨٩).

• برزت خلافات حادة في الرأي خلال جولة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني الثالثة التي أجريت في تونس حول الشروط التي وضعتها م.ت.ف. من اجل اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة. فقد طلب رئيس الوفد الاميركي السفير روبرت بيلّترو من محاوريه الفلسطينيين اعطاء «الضوء الاخضر» لشخصيات من المناطق المحتلة للبدء في حوار مع اسرائيل حول المبادرة الاسرائيلية. لكن رئيس وفد م.ت.ف. ياسر عبدربه، اقرّ بأنه لا يمكن اجراء الانتخابات الاّ بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي من المناطق المكتظة بالسكان العرب واجراء الانتخابات تحت مراقبة دولية وفي اطار شامل يؤدي الى اقامة الدولة الفلسطينية (معاريف، ١١/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، اعلن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، ان م.ت.ف. تطلب بشكل خاص من الولايات المتحدة «اعلان مبادىء» حول الشرق الاوسط يعترف، اساساً، بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وحقه في تقرير المصير. وأوضح الزعيم الفلسطيني، في مؤتمر صحافي عقده بعد يومين من الجلسة الثالثة للحوار الفلسطيني ـ الاميركي، ان من شأن هذا الاعلان ان يسمح «بالانتقال الى البحث في مختلف الاقتراحات المعروضة لاطلاق عملية السلام». ورأى مراقبون ان م.ت.ف. ربما تلين موقفها ازاء شروط اجراء الانتخابات في الاراضي المحتلة، في حال الاعتراف، علناً، بحقوق الفلسطينيين في تقرير المصير (الدستور، ١١/٦/١٩٨٩).

• شارك آلاف المواطنين العرب في التظاهرات الخمس التي نظمت من قبل لجنة المتابعة العربية العليا في القطاع العربي، في اسرائيل، تحت شعار «لا للعنصرية، نعم للتعايش، وللمساواة، وللسلام». وقد جرت التظاهرة الاساسية في مدينة ام الفحم بمشاركة الاوساط السياسية كافة في القطاع العربي، باستثناء ممثلي «راكح» وحركة «ابناء البلد» الذين قرروا، في اللحظة الاخيرة، مقاطعة التظاهرة بسبب رفض رجال الحركة الاسلامية اجراء تظاهرة تضم نساء الى جانب الرجال (عل همشمار، ١١/٦/١٩٨٩).

١١/٦/١٩٨٩

• انضم الى قافلة الشهداء محمد سعيد لبد (١٥ عاماً)، من مخيم جباليا، واستشهد آخر متأثراً بجروح اصيب بها أمس. وذكرت تقارير ان ٧٣ مواطناً اصيبوا بجروح خلال اشتباكات وقعت في مناطق متفرقة من الضفة والقطاع، وتمكنت القوات الضاربة الفلسطينية من تحطيم ٣٤ سيارة عسكرية للجيش وللمستوطنين، منها ١٨ اصيبت في منطقة قلقيلية. من جهة أخرى، استأنفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي توزيع بطاقات هوية ممغنطة على ٤٠ الف عامل في قطاع غزة (الدستور، ١٢/٦/١٩٨٩).

• طالب مستوطنو عوفرا رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، لدى زيارته للمستوطنة، بأن يتوقف الجيش الاسرائيلي عن قتل الاولاد العرب الذين يرشقون الحجارة؛ وبدلاً من ذلك يتولّى طرد عائلاتهم (عل همشمار، ١٢/٦/١٩٨٩).

• وصل الى تل ـ أبيب وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية، د. بطرس غالي، في زيارة لاسرائيل تستغرق يومين. وصرّح غالي، لدى وصوله، بأنه يحمل رسالة من الرئيس، حسني مبارك، الى رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير. وقال غالي ان مباحثاته، التي تشتمل على الاجتماع مع وفد فلسطيني، تأتي في نطاق الجهود الدبلوماسية المصرية لتحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة (الاهرام، ١٢/٦/١٩٨٩).

• في معرض رده على سؤال حول ما اذا كانت الجلسة الثالثة للحوار الاميركي ـ الفلسطيني قد أدت الى أي نتيجة، قال مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية: «ان من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن التوصل الى النتائج المطلوبة بسرعة وسهولة، أو ان عدم الوصول اليها يعني الفشل». وأضاف: «ان ما يبعث على التفاؤل هو ان م.ت.ف. قد تتحرك باتجاه المطالب والنقاط التي عرضت خلال جلسة الحوار، وهي المتعلقة

بالموافقة على الانتخابات والسماح للفلسطينيين في الارض المحتلة التفاوض مع الاسرائيليين» (**الواشنطن بوست**، ١٢/٦/١٩٨٩).

١٢/٦/١٩٨٩

• أجرى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، مباحثات، في القاهرة، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، حول الاوضاع في المنطقة. وعقب المباحثات، عقد الرئيسان مؤتمراً صحافياً، اعلن عرفات، خلاله، «اننا لم نرفض فكرة الانتخابات؛ لكن لدينا، كأمّة عربية وكشعب فلسطيني، اسئلة محدّدة حول هذا الموضوع». أمّا مبارك، فأعلن قبول مصر بمبدأ الانتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مع وجود تحفظات واسئلة تحتاج الى اجابات عنها. وأكد مبارك أن الموقف الاميركي شهد تطوراً كبيراً تجاه القضية الفلسطينية؛ وطالب بتشجيع واشنطن على المضيّ قدماً على الطريق الذي اختطته (**الاهرام**، ١٣/٦/١٩٨٩).

• انضم الى قافلة الشهداء الفلسطينيين في الارض المحتلة موسى عمر خليل شمعة (١٧ عاماً)، الذي كان اصيب في اثناء مصادمات وقعت في مخيم جباليا قبل أيام؛ فيما اعلنت مصادر عسكرية اسرائيلية رفع حظر التجول المفروض على جباليا منذ عشرة أيام. وأعلنت المصادر نفسها انها أغلقت، لمدة اسبوع، سوق الخضار الجديد في نابلس. وفي القدس الشرقية، اقتحمت القوات الاسرائيلية مدرسة السواحرة للبنين؛ كما وقعت مواجهات في رام الله وبيت لحم أدّت الى اصابة اثنين بجروح (**الحياة**، ١٣/٦/١٩٨٩).

• سلّم وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي.، رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، خلال اجتماع عقده معه، رسالة من الرئيس حسني مبارك. كما التقى غالي ثلاثين شخصية فلسطينية من الضفة والقطاع، في منزل السفير المصري لدى اسرائيل، محمد بسيوني، واستمر اللقاء زهاء ساعتين. وبعد اللقاء، صرّح غالي بأن المناقشات كانت ودية، واخوية (**الاهرام**، ١٣/٦/١٩٨٩).

١٣/٦/١٩٨٩

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقر اقامته في القاهرة، وزير الدولة للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، الذي عاد الى القاهرة بعد زيارة لاسرائيل. وعقد الجانبان مباحثات تناولت تطورات القضية الفلسطينية، وخصوصاً الاقتراح المتعلق باجراء انتخابات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ١٤/٦/١٩٨٩). وقدم د. غالي، خلال مباحثاته مع عرفات، شرحاً وافياً لنتائج مباحثاته التي أجراها مع رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، والرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، ووزير الخارجية، موشي ارنس، ووزير البحث العلمي، عيزر وايزمان. كما بحث مع عرفات في نتائج لقائه مع القيادة الفلسطينية في الضفة والقطاع المحتلين (**الاهرام**، ١٤/٦/١٩٨٩).

• أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن اعتقال عشرات المواطنين الفلسطينيين، بينهم أكثر من ٥٠ مواطناً من نابلس وحدها. وهدمت سلطات الاحتلال عدداً من منازل نابلس وجنين وبيت امّر والسموع، وتضرر اكثر من ٣٠ منزلاً بسبب عمليات الهدم. وأوضحت مصادر الاحتلال الاسرائيلي ان المعتقلين من نابلس وجنين والخليل هم أعضاء في خلايا تابعة لـ «فتح» شنّت هجمات بالقنابل الحارقة على اهداف ومصارف اسرائيلية وعملاء للاحتلال. كذلك، اغلقت قوات الاحتلال الاسرائيلي منزلاً في مخيم عسكر قرب نابلس، وأضرمت النار في سيارة عسكرية اسرائيلية في العبيدية، قرب بيت لحم، ولاذ سائقها بالهرب فدخل القرية خطأ وهوجم بالحجارة، ممّا دعاه الى الهرب ثانية (**الدستور**، ١٤/٦/١٩٨٩).

• أعلن رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا دينتس، الى لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست ان ٥٦٩ مهاجراً يهودياً وصلوا الى اسرائيل قادمين من الاتحاد السوفياتي، منذ أيار (مايو) الماضي. وقال ا ن ٢٠٤٦ آخرين وصلوا منذ مطلع العام الحالي، أي ما يعادل عدد المهاجرين اليهود خلال العام الماضي (**عل همشمار**، ١٤/٦/١٩٨٩).

١٤/٦/١٩٨٩

• وصل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى أبوكا، العاصمة الجديدة لجمهورية نيجيريا، في زيارة رسمية، بناء على دعوة رسمية من الرئيس النيجيري، ابراهيم بابانجيدا، الذي كان في استقبال عرفات في مطار العاصمة لدى وصوله. وعقد الرئيسان، بعد ذلك، جلسة مباحثات رسمية أولى، في القصر المخصص

لاقامة عرفات، حضرها الوفد الفلسطيني المرافق لعرفات (وفا، ١٤/٦/١٩٨٩).

• تصاعدت حدة الاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأصيب ٨٥ بجروح مختلفة، واعتقلت سلطات الاحتلال ٤٥ آخرين، وأعلنت نابلس منطقة عسكرية مغلقة؛ كما هدمت منزلاً في حي الشجاعية في غزة؛ واصيب اسرائيلي بجروح اثر مهاجمة فلسطينيين له في قرية بيت لاهيا. وذكرت مصادر اسرائيلية ان فلسطينيين من رفح طعنوا فلسطينياً لتعامله مع سلطات الاحتلال واصابوه بجروح (الدستور، ١٥/٦/١٩٨٩).

• أفادت مصادر أمنية اسرائيلية بأن طائرات سلاح الجو الاسرائيلي اطلقت عشر قذائف على قاعدة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية في القرية الدرزية بشامون، التي تبعد حوالى ١٣ كيلومتراً جنوب شرق بيروت. وقد استشهد، نتيجة القصف، فدائيان فلسطينيان، وجرح سبعة آخرون (هآرتس، ١٥/٦/١٩٨٩).

• ذكر مصدر فلسطيني ان سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، وليام براون، زار مدينة غزة وأجرى محادثات مع ثلاث شخصيات فيها. وأوضح المصدر ان براون تناول طعام الغذاء في مركز الترفيه التابع للامم المتحدة في غزة، مع كل من نقيب المحامين في غزة، فايز ابو رحمة، ورئيس جمعية الاحسان رئيس جمعية الهلال الاحمر، د. حيدر عبدالشافي، ورئيس جمعية اطباء القطاع، زكريا الآغا. وصرّح ابو رحمة، بعد اللقاء، بأن «براون كان يرغب في التعرف الينا؛ وناقشنا معه الوضع السياسي عموماً، والمشكلة الفلسطينية والوضع في قطاع غزة» (الحياة، ١٥/٦/١٩٨٩).

• قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، يوسف بن اهرون، خلال لقائه بمراسلي المناطق المحتلة، ان رئيس الحكومة الاسرئيلية ينوي تحديد وتوسيع لقاءاته بشخصيات من المناطق المحتلة، للوصول الى تحقيق المرحلة الاولى من مبادرته السياسية. وقال بن اهرون: «لا يتوجب على الفلسطينيين التعهد بشيء، فهم مدعوون فقط الى الاستماع وفهْم مشروع رئيس الحكومة وصدق نواياه». وأضاف بن ـ اهرون: «اذا قاطع العرب مشروع شامير، فلن تتوفر امكانية الدخول في مرحلتها الاولى» (هآرتس، ١٥/٦/١٩٨٩).

• أعلن مستشار وزير الخارجية الاميركية، دينيس روس، ان الولايات المتحدة تصرّ على رفضها استخدام مصطلح «حق تقرير المصير للفلسطينيين»، وهي مستمرة في معارضتها لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، لأن مثل هذه الدولة ـ حسب زعمه ـ «لن يكتب لها الوجود، من الناحية الاقتصادية، ويحتمل ان تصبح مصدراً لعدم الاستقرار» (هآرتس، ١٥/٦/١٩٨٩).

• على هامش الحوار الاميركي ـ السوفياتي بشأن تسوية النزاعات الاقليمية، وبخاصة النزاع في منطقة الشرق الاوسط، قال مصدر دبلوماسي اميركي، ان ادارة بوش ترغب، بالفعل، في التعاون مع القيادة السوفياتية لتسوية هذا النزاع وترغب في الذهاب أبعد مما وصلت اليه العلاقة الاميركية ـ السوفياتية في هذا المجال في عهد الادارة السابقة، لكنها لا تريد ان يصل هذا التعاون الى حد وضع صيغة سلمية مشتركة، الأمر الذي يبدو وكأنه محاولة لفرض السلام على اسرائيل (انترناشونال هيرالد تريبيون، ١٥/٦/١٩٨٩).

١٥/٦/١٩٨٩

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وقوات الاحتلال الاسرائيلي، وكان اكثرها حدة ما وقع في القطاع في أعقاب الانتهاء من تأدية الامتحانات النهائية للمرحلتين، الاعدادية والثانوية، هوجم خلالها جندي اسرائيلي بالسكاكين وبفأس في بيت لاهيا، فأصيب بجروح بالغة؛ كما اصيب جنديان في مخيم البريج، ورابع في طوباس في الضفة الفلسطينية؛ وذكر ان ٧٤ فلسطينياً اصيبوا بجروح في اشتباكات اليوم، وان القوات الضاربة حطمت زجاج ٢١ سيارة للقوات الاسرائيلية ولمستوطنين يهود، اضافة الى سيارة تابعة للمخابرات الاسرائيلية (الدستور، ١٦/٦/١٩٨٩). من جهة أخرى، اغلقت الشرطة الاسرائيلية المكتب الصحافي التابع للمحاضر في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، وبررت ذلك بأن المكتب يدير اعمالاً، بشكل متواصل، في خدمة اهداف م.ت.ف. و«فتح»، وتمحورت نشاطاته حول التخطيط للانتفاضة ومساعدتها، وهو ما

اعتبر خرقاً للنظام (دافار، ١٦/٦/١٩٨٩).

• اصيب جنديان اسرائيليان بجروح طفيفة داخل «حزام الامن» في جنوب لبنان، جراء اطلاق قذائف مدفعية باتجاه قوة تابعة للجيش الاسرائيلي بالقرب من قرية كوكبا (دافار، ١٦/٦/١٩٨٩).

• قال وزير الصحة الاسرائيلية، يعقوب تسور، انه اذا أفشل الليكود مشروع الحكومة السياسي، فلن يكون هناك مفر من حل الحكومة. واضاف تسور ان «المشروع الجديد لاجراء انتخابات في المناطق [المحتلة] يقدم، لأول مرة في التاريخ، ممثلي الفلسطينيين كطرف في المحادثات». واعتقد تسور بأنه «ينبغي على الشعب الفلسطيني عدم اضاعة هذه الفرصة» (دافار، ١٦/٦/١٩٨٩).

• نشب خلاف حاد بين وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وبين وزير المالية، شمعون بيرس، بسبب عدم اتفاقهما حول طلب جهاز الامن اضافة ٤٢٠ مليون شيكل الى موازنته لتغطية نفقات قمع الانتفاضة ولمواجهة التهديدات في المنطقة. وقال بيرس: «لا اعتراضات لدي على طلب جهاز الدفاع. ولكن الامر يتعلق بامكانات الاقتصاد» (يديعوت احرونوت، ١٦/٦/١٩٨٩).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاستيطان والمستوطنات

١ ابـو المجـد، جمال؛ «هل ينجح المستوطنون فيمـا فشـل فيه الجيش؟»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٩٦١، ٤/٦/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٢ جبـر، احمد؛ «المستوطنات الاسرائيلية رأس حربـة في قمع الانتفاضة»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣١٢، ٢٨/٥/١٩٨٩، ص ١٩ ـ ٢٠.

٣ عبـدالخالق، اياد؛ «انهيار وشيك في النظام العام»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧٥٢، ١١/٦/١٩٨٩، ص ١٨ ـ ١٩.

٤ كنعـان، سمـير؛ «المستوطنون ينفذون خطة سلام شامير»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦٢، ١١/٦/١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٢٨.

٥ المـدهـون، ربعي؛ «الحكـومة والمستوطنون ومأزق المؤسسة العسكرية؛ خلاف حول سلطة القمـع»، **الافق** (نيقـوسيـا)، السنـة ٩، العدد ٢٤٨، ١٥/٦/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ١٨.

٦ «المسـافة الرمادية بين المستوطنين والسلام الآن»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٦، العدد ٢٦٥، ٥/٦/١٩٨٩، ص ٢١.

٧ Brilliant, Joshua; "The New Militancy among the Settlers", *The Jerusalem Post International*, 27/5/1989, p. 5.

٨ Medad, Yisrael; "Why the Settlers Feel Uneasy", *The Jerusalem Post International*, 20/5/1989, p. 8.

٩ Moffett III, George D.; "Israeli Settlers Up in Arms", *The Christian Science Monitor*, 8/6/1989, p. 10c.

○ الاقتصاد

١٠ الاعرج، عبدالعزيز؛ «الانتفاضة تعمّق أزمة الاقتصـاد الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٤٦.

١١ Baxendale, Sidney J.; "Taxation of Income in Israel and the West Bank; A Comparative Study [Report]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 134 - 141.

١٢ Rivlin, Paul; "The Balance of Payments in 1989", *The Israel Economist*, March 1989, pp. 25 - 29.

○ بيانات وتصريحات وخطب

١٣ «[نص] الخـطة السيـاسيـة للحكـومـة الاسرائيلية [بشأن التسوية السياسية للقضية الفلسـطينيـة]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ١٥٩ ـ ١٦١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٥/٥/١٩٨٩.

١٤ Kollek, Teddy; "Let East Jerusalemites Vote", *The Jerusalem Post International*, 20/5/1989, p. 4.

○ الشؤون العسكرية

١٥ بن ـ حانان، اوريئيل؛ «سلاح المخرج الاخير؛ [استـراتيجيـة السلاح النووي في اسرائيل]»، **الملف** (نيقـوسيـا)، المجلد ٦، العـدد ٣/٦٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٧؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٦/٥/١٩٨٩.

١٦ صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٩٤ ـ ٩٨.

Brilliant, Joshua; "The Amos Communications Satellite; Should Israel Build a Chamber in Heaven", *The Jerusalem Post International,* 27/5/1989, pp. IV - V. ١٧

Nave, Ben Zion; "The Lavi has been Grounded; Its Replacements have not Yet Taken Off", *The Israel Economist,* March 1989, pp. 7 - 9. ١٨

Ya'avetz, Haim; "In the aftermath of the Lavi Cancellation", *The Israel Economist,* March 1989, pp. 9 - 10. ١٩

○ العلاقات الخارجية

٢٠ «أياد اسرائيلية وراء قمع محاولة الانقلاب [في اديس ابابا]»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٨٦، ٣١/٥/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣١.

٢١ الحجة، رشيد؛ «اساليب الموساد المتغلغل في جهاز الامن السويدي 'سابو'؛ الاغتيال، والطرد، وتشويه السمعة»، **الافق**، السنة ٩، العدد ٢٤٦، ٨/٦/١٩٨٩، ص ١٥ ـ ١٨.

٢٢ العبدالله، هاني؛ «اسحق شامير في واشنطن؛ افكار قديمة برداء جديد [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٧٣ ـ ٩٣.

٢٣ هرملاني، عماد؛ «العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٥٥ ـ ٦٩.

الصهيونية

Dratwa, Daniel; "Emile Vandervelde on Zionism and the Jewish Questions", *Studies in Zionism,* Vol. 10, No. 1, Spring 1989, pp. 1 - 18. ٢٤

Goldstein, Yaacov; "Mapai and the Seventeenth Zionist Congress (1931)", *Studies in Zionism,* Vol. 10, No. 1, Spring 1989, pp. 19 - 30. ٢٥

Shahak, Israel; "A History of the Concept of 'Transfer' in Zionism", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 22 - 37. ٢٦

Vital, David; "Our Road to Zion; A Memoir", *Commentary,* Vol. 87, No. 5, May 1989, pp. 49 - 55. ٢٧

العالم العربي

٢٨ أ. ش.؛ «القمة العربية الاستثنائية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١١٦ ـ ١٢٢.

٢٩ «حصيلة اعمال القمة العربية في الدار البيضاء؛ محاصرة تدريجية لسياسة سوريا العربية»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٥، ٥/٦/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٦.

٣٠ عودة، عاطف؛ «قمة المصالحات الصعبة»، **اليوم السابع**، السنة ، العدد ٢٦٤، ٢٩/٥/١٩٨٩، ص ٨ ـ ١١.

٣١ ميلوري، لوري أ.؛ «العراق في الشرق الاوسط»، **انتربرس** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٤، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٨٩، ص ٤٠ ـ ٦٧؛ نقلاً عن **ميدل ايست جورنال**، المجلد ٤٣، العدد ١، شتاء ١٩٨٩.

٣٢ «[نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥١، ٤/٦/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

Deeb, Marius; "The External Dimension of the Conflict in Lebanon; The Role of Syria", *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* Vol. XII, No. 3, Spring 1989, pp. 37 - 51. ٣٣

فلسطين

○ الاجتماع

٣٤ «الطفل الفلسطيني سر الانتفاضة وفارس الحرية والاستقلال»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦٢، ١١/٦/١٩٨٩، ص ١٦ ـ ٢٠.

٣٥ عبدالقادر، نضال؛ «دور متعاظم للمرأة الفلسطينية، وتحوّلات هامة في الوضع الاجتماعي»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١٢، العدد ٢١٠، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٦ ـ ٣١.

٣٦ عمر، مصطفى؛ «اطفال فلسطين يحوّلون ' الحارات ' الى ساحات حرب مع الاحتلال»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦١، ١٩٨٩/٦/٤، ص ١٢ ـ ١٤.

٣٧ ناصر، عبلة؛ «في يوم الطفل العالمي، اطفال الانتفاضة؛ البطولة والمعاناة»، **الحرية**، العدد ٣١٣، ١٩٨٩/٦/٤، ص ١٨ ـ ٢٠.

○ الاحزاب والتكتلات

٣٨ تاراكي، ليزا؛ «حركة المقاومة الاسلامية ودورها في الانتفاضة الفلسطينية [تقرير]»، **انتر برس**، السنة ١، العدد ٤، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٨٩، ص ٩٤ ـ ١٠١؛ نقلاً عن **ميدل ايست ريبورت**، شباط (فبراير) ١٩٨٩.

○ الاقتصاد

٣٩ ابو صبيح، عمران؛ «القطاع الزراعي واثره في التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو)، ١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٥٥.

٤٠ «حرب المياه في قطاع غزة؛ لماذا تقترح اسرائيل حكماً ذاتياً على السكان وليس على الارض؟»، **الاستقلال** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ١، ١٩٨٩/٦/١٤، ص ١٠.

٤١ الخطيب، ناجي؛ «الانتفاضة تؤسس لقيام الدولة مادياً؛ سلاح اقتصادي فعّال»، **الافق**، السنة ٩، العدد ٢٤٣، ١٩٨٩/٥/١٨، ص ٢٠ ـ ٢٣.

٤٢ سارة، فايز؛ «أبعاد واهداف سياسة تشغيل عمال الضفة والقطاع في الكيان الصهيوني»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٤١ ـ ٢٤٧.

٤٣ سليمان، يعقوب؛ «الامن الغذائي في الاراضي الفلسطينية المحتلة» **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٨٤ ـ ١٠٩.

٤٤ السمّان، موسى؛ «الانتاج الزراعي وأثره في التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ١١ ـ ٣٥.

٤٥ شحادة، حسام؛ «موقع المياه في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ١٤٩ ـ ١٦٥.

٤٦ فيشلزون، جدعون ويوئيل ريان؛ «اسرائيل والمناطق المحتلة؛ عدة سيناريوهات اقتصادية»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٣/٦٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٩٥ ـ ٢٠٥؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٥/٢٣.

٤٧ علاونة، عاطف كمال؛ «آثار الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ١، ١٩٨٩/٦/١٤، ص ٨ ـ ٩.

٤٨ العملة، عمرو؛ «الحركة التعاونية الزراعية في الوطن المحتل ودورها في تحقيق التنمية الريفية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ١٢٠ ـ ١٤٨.

٤٩ The Economic Crisis in the Territories; The Effects of the Dinar's Collapse", *The Israel Economist*, March 1989, pp. 17 - 19.

(انظر، أيضاً، ٥٣)

○ الثقافة

٥٠ الخطيب، حسام؛ «الترجمة الفلسطينية والتأليف في الاتجاه المعاكس؛ (١) من النهضة حتى نهاية الانتداب»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦١، ١٩٨٩/٦/٤، ص ٤٢ ـ ٤٤.

٥١ ـــ، ـــ؛ «الترجمة الفلسطينية والتأليف في الاتجاه المعاكس؛ (٢) الخمسينات والستينات»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦٢، ١٩٨٩/٦/١١، ص ٤٢ ـ ٤٣.

٥٢ شموط، اسماعيل؛ «الفن التشكيلي في فلسطين المحتلة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٧٦ ـ ٨٣.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

٥٣ «الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للانتفاضة [ندوة]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٧٠ ـ ٢٨٠.

٥٤ ابو عون، جودت؛ «الصحافة السوفياتية والانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٢٤ ـ ٢٣١.

٥٥ «الانتفاضة وفنون المواجهة»، **وطني** (سيراجيفو)، السنة ٦، العدد ٩١، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١٣.

٥٦ «الانتفاضة ومعركة الشعار السياسي؛ عندما تتكلم الجدران»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٥، ٥/٦/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١٣.

٥٧ البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة الفلسطينية والحرج الاوروبي»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٥٧، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٥٨ بشان، غابي؛ «حرب في كل شيء»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٣/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٧/٦/١٩٨٩.

٥٩ «حصيلة الشهر السابع عشر للانتفاضة؛ ٤٤ شهيداً و١٨٥٩ جريحاً»، **الحرية**، العدد ٣١١، ٢١/٥/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

٦٠ خالد، اسامة؛ «الذكرى ٤١ لاغتصاب فلسطين؛ الانتفاضة تعمّق أزمة المشروع الصهيوني»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٩، ٢١/٥/١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٣٤.

٦١ داود، احمد؛ «دور حاسم للجان الشعبية يعزز طابعها الديمقراطي»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦١، ٤/٦/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٨.

٦٢ شاليف، آرييه؛ «علاج بالضغط»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٣/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٣٠/٥/١٩٨٩.

٦٣ شاهين، خليل؛ «خبراء صهاينة يحذرون من امتداد الانتفاضة الى الجليل والمثلّث»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦٠، ٢٨/٥/١٩٨٩، ص ١٠ ـ ١١.

٦٤ شلحت، انطوان؛ «احتدام النقاش داخل اسرائيل حول الانتفاضة؛ هل تسير الدولة العبرية نحو حرب أهلية؟ [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٣/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢١٦ ـ ٢٢٣.

٦٥ «شهادات ضباط اسرائيليين حول الاوضاع في الاراضي المحتلة»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ١، ١٤/٦/١٩٨٩، ص ٧.

٦٦ العسلي، خليل؛ «القرى المحررة في فلسطين المحتلة؛ رحلة الليل في كفرمالك»، **الافق**، السنة ٩، العدد ٢٤٦، ٨/٦/١٩٨٩، ص ٢٠ ـ ٢١.

٦٧ غلبواع، ايتان؛ «الانتفاضة الفلسطينية هل حولت الرأي العام الاميركي»، **انتر برس**، السنة ١، العدد ٤، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٨٩، ص ١٢٦ ـ ١٣٤؛ نقلاً عن **اوربس**، شتاء ١٩٨٩.

٦٨ فارجون، عمانوئيل؛ «الانقسام الكبير وبناء معارضة اسرائيلية فعّالة [جرّاء الانتفاضة]»، **انتر برس**، السنة ١، العدد ٤، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٨٩، ص ٢٧ ـ ٣٩؛ نقلاً عن **ميدل ايست ريبورت**، آذار ـ نيسان (مارس ـ ابريل) ١٩٨٩.

٦٩ كيوان، ماهر؛ «غارات اسرائيلية مكثّفة على القرى في محاولة لكسر تصاعد الانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٣١٣، ٤/٦/١٩٨٩، ص ٢١ ـ ٢٢.

٧٠ عبدالحق، يوسف وفؤاد بسيسو؛ «مشكلات تسويق المنتجات الزراعية للاراضي الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٦٧ ـ ٨٣.

٧١ عبدربه، خليل؛ «الانتفاضة تخوض المعركة على الجبهة الزراعية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦٠، ٢٨/٥/١٩٨٩، ص ١٧ ـ ٢٢.

٧٢ عبدالرحمن، محمد؛ «خطة الانتخابات مصيرها الفشل؛ اسرائيليون: الانتفاضة لن تُهزم [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٣٧ ـ ١٤٠.

٧٣ «مخيم الشاطىء مغلق أمام الرحيل، مفتوح على الانتصار؛ قاوم سياسة ' الترانسفير' العام ١٩٦٨ وألهب الانتفاضة منذ انطلاقتها»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ١، ١٤/٦/١٩٨٩، ص ١١.

٧٤ المدهون، ربعي؛ «الانتفاضة نحو تحوّل نوعي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٤٧ ـ ١٥١.

٧٥ مؤسسة غربة للصحافة ـ نابلس؛ «ديناميكية اللجان الشعبية [تقرير]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٠، ٢٨/٥/١٩٨٩، ص ١٤.

٧٦ اليوسفي، ماهر؛ «العدو يهدم مئات المنازل لاضعاف الارادة الشعبية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦١، ٤/٦/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١١.

٧٧ Hilterman, Joost R.; "Human Rights and the Mass Movement; The First Year of the Intifada [Report]; *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 126 - 133.

٧٨ "Israel; Settlers against the Uprising", *The Economist*, Vol. 311, No. 7606, 10/6/1989, p. 51.

(انظر، أيضاً، ١ ـ ١٠، ٣٤ ـ ٣٨، ٤١، ٤٧، ٩٦)

○ بيانات وتصريحات

٧٩ اتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية، «[نص مذكرة الامين العام للاتحاد الى رئيس مؤتمر الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وأعضاء المؤتمر]»، **الحرية**، العدد ٣١١، ٢١/٥/١٩٨٩، ص ٢٣.

٨٠ الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة؛ «[نص] بيان سياسي... في ذكرى نكسة حزيران [يونيو ١٩٦٧]»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٨، العدد ١٠٩٣، ٩/٦/١٩٨٩، ص ٧.

٨١ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، «[نص بيان المكتب السياسي للجبهة بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن عشر]»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٢٢، ٢٠/٥/١٩٨٩، ص ٨.

٨٢ حزب العمال الشيوعي الفلسطيني، «كل الطاقات لاسقاط مبادرة شامير وتعزيز الانتفاضة الباسلة»، **طريق الانتصار**، السنة ١٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٢.

٨٣ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة»، «[نص النداء الرقم ٤٠؛ نداء البطولة والصمود، بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٠، ٢٨/٥/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٥.

٨٤ ـــــ ، «[نص بيان نعي الشهيد عمر القاسم، بتاريخ ٥/٦/١٩٨٩]»، **الحرية**، العدد ٣١٤، ١١/٦/١٩٨٩، ص ٦.

٨٥ «[نص نداء الشخصيات والمؤسسات الوطنية في الأراضي المحتلة، بتاريخ ٢٩/٥/١٩٨٩، الى المجتمع الدولي بشأن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان]»، **الحرية**، العدد ٣١٣، ٤/٦/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٨٦ «[نص] نداء معتقلي انصار ـ ٣ الصحراوي: انقذونا... انقذونا»، **الهدف**، السنة ١٢، العدد ٩٦٢، ١١/٦/١٩٨٩، ص ٩.

○ فلسطين

٨٧ ليئور، حاييم؛ «خط الفقر والعنف [لدى الفلسطينيين في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٣/٦٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦؛ نقلاً عن **دافار**، ٣٠/٥/١٩٨٩.

٨٨ Rouhana, Nadim; "The Political Transformation of the Palestinians in Israel", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 38 - 59.

○ الولايات المتحدة

٨٩ «مؤتمر الفلسطينيات في اميركا [المؤتمر السنوي الرابع لـ ' اتحاد جمعيات المرأة الفلسطينية في الولايات المتحدة']»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٢،

١٩٨٩/٦/١١، ص ٣٧.

القضية الفلسطينية

٩٠ باينر، ليونارد؛ «الدور الاميركي المتغيّر في الشرق الاوسط»، **انتر برس**، السنة ١، العدد ٤، نيسان ـ أيار (ابريل ـ مايو) ١٩٨٩، ص ١٢ ـ ٢٦؛ نقلاً **كارنت هيستوري**، شباط (فبراير) ١٩٨٩.

٩١ بسطامي، مها؛ «هموم عشية ذكرى اقامة اسرائيل [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٤١ ـ ١٤٦.

٩٢ الحسيني، مصطفى محمد؛ «' مبادرة السلام الاسرائيلية' ؛ الدوافع والعقبات [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٢/٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٠٦ ـ ٢١٦.

٩٣ حيدري، نبيل؛ «الحل الاميركي الوسط [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٢٣ ـ ١٢٧.

٩٤ شاهين، أحمد؛ «قمة الدار البيضاء تتجاهل خطة شامير [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٦، العدد ٦٣/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧.

٩٥ شبيب، سميح؛ «مكاسب عربية ودولية [من خلال زيارة عرفات لباريس ونتائج الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة العربي؛ تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١١٣ ـ ١١٥.

٩٦ مباركة، محمد؛ «الانتفاضة ترد على خطة شامير...»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٥٧، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٧.

٩٧ ملحم، هشام؛ «بيكر يدعو الى ' حل وسط معقول' ؛ حكم ذاتي للفلسطينيين وأمن مطلق لاسرائيل»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٤، ١٩٨٩/٥/٢٩، ص ١٤ ـ ١٥.

٩٨ «[نص] قرارات القمة العربية بشأن قضية فلسطين»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٥٨ ـ ١٥٩؛ نقلاً عن **الشرق الاوسط** (لندن)، ١٩٨٩/٥/٢٧.

٩٩ Aruri, Naseer; "The United States and Palestine; Reagan's Legacy to Bush", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 3 - 21.

١٠٠ Cohen, Mark P.; "U.S. Legal Involvement in Violations of Palestinian Rights", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 76 - 95.

١٠١ "Israel's Peace Plan; Plain Words from Mr Baker", *The Economist,* Vol. 311, No. 7604, 27/5/1989, pp. 54 - 55.

١٠٢ Kidron, Peretz; "Shamir's Plan in Trouble at Home and Abroad", *Middle East International,* No. 351, 26/5/1989, pp. 3 - 5.

١٠٣ Kochavi, Arieh; "The Displaced Persons Problem and the Formulation of British Policy in Palestine", *Studies in Zionism,* Vol. 10, No. 1, Spring 1989, pp. 31 - 48.

١٠٤ Moffett III, George D.; "Israel Doubts U.S. Backing on Plan", *The Christian Science Monitor,* 25/5/1989, p. 3.

١٠٥ ——, —— ; "Israeli Plan Faces Hurdles", *The Christian Science Monitor,* 1/6/1989, p. 10c.

١٠٦ Neiditch, H. Michael; "United States Consul General Thomas C. Wasson and the End of the Palestine Mandate", *Studies in Zionism,* Vol. 10, No. 1, Spring 1989, pp. 65 - 86.

١٠٧ Shahak, Israel; "Diplomacy Must not Obscure the Realities of Israeli Occupation", *Middle East International,* No. 351, 26/5/1989, pp. 16 - 17.

١٠٨ Schiff, Benjamin N.; "Between Occupier and Occupied; UNRWA in the West Bank and the Gaza Strip", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 60 - 75.

١٠٩ U.S. Department of State, "Country Report on Human Rights Practices for 1988; The Occupied Territories [Document]", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 110 - 125.

منظمة التحرير الفلسطينية

١١٠ بدران، علي؛ «خمسة وعشرون عاماً على انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني واعلان م.ت.ف. من محاولات الاحتواء الى بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة»، **الحرية**، العدد ٣١٢، ٢٨/٥/١٩٨٩، ص ٣٦ ـ ٤٠.

١١١ حسين، عدنان؛ «م.ت.ف. في يوبيلها الفضّي؛ المرحلة الاولى للتنظيم المستقل...»؛ **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٣ ـ ٢١.

١١٢ عبدالحق، احمد؛ «ربع قرن على م.ت.ف. استراتيجية الكيانية الفلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٢، ١١/٦/١٩٨٩، ص ٩ ـ ١٢.

١١٣ Hutman, Bill; "The P.L.O. After Geneva", *The Israel Economist*, March 1989, pp. 22 - 24.

○ بيانات وتصريحات

١١٤ «[نص ورقة العمل الفلسطينية الى مؤتمر القمة العربية غير العادي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٠، ٢٨/٥/١٩٨٩، ص ٩.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

١١٥ «[نص القرارات السياسية التنظيمية الصادرة عن دورة اجتماعات المكتب السياسي للجبهة بشأن الانتفاضة وتعزيزها]»، **الحرية**، العدد ٣١١، ٢١/٥/١٩٨٩، ص ٦ ـ ٧.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

١١٦ «نص بيان سياسي بمناسبة ذكرى حزيران (يونيو) ١٩٦٧]»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦١، ٤/٦/١٩٨٩، ص ٢٢ ـ ٢٤.

١١٧ «[نص بيان صادر عن المكتب السياسي]: لا للانتخابات في ظل الاحتلال؛ نعم للانسحاب الكامل والمؤتمر الدولي»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٩، ٢١/٥/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٦.
(انظر، ايضاً، ١٣٢)

▷ عرفات، ياسر (ابو عمار)

١١٨ «[نص] خطاب رئيس دولة فلسطين في القمة العربية الاستثنائية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٥٢ ـ ١٥٧؛ نقلاً عن **وفا**، ٢٥/٥/١٩٨٩.

١١٩ «[نص رسالته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن عشر، بتاريخ ٩/٥/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٤٩، ٢١/٥/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٥.

١٢٠ «[نص رسالته الى الشعب الفلسطيني بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها التاسع عشر، بتاريخ ٧/٦/١٩٨٩]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٢، ١١/٦/١٩٨٩، ص ٤ ـ ٥.

١٢١ «[نص كلمته في الجلسة الختامية لمؤتمر القمة العربي غير العادي]»، **صوت البلاد** (بلغراد)، السنة ٥، العدد ١٧٥، ٣٠/٥/١٩٨٩، ص ٩.
(انظر، ايضاً، ١٤٠)

▷ اللجنة التنفيذية

١٢٢ «[نص بيان اللجنة بشأن خطة التسوية السياسية التي اقترحتها الحكومة الاسرائيلية]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

○ العلاقات الخارجية

١٢٣ ربيع، عمرو هاشم؛ «أزمة المكتبين الفلسطينيين في الولايات المتحدة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٤٧ ـ ٥٤.

١٢٤ العبدالله، صلاح؛ «زيارة عرفات لفرنسا في منظور اسرائيلي؛ الاختراق السياسي الفلسطيني الابرز [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

○ العمليات الفدائية

١٢٥ «ابطال الجبهتين، الشعبية والفلسطينية،

ينفذون عملية ' نحالين ' البطولية في المطلة؛ الفزع والارباك يسيطران على القيادة الاسرائيلية»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٦١، ١٩٨٩/٦/٤، ص ١٦ ـ ١٧.

١٢٦ «اسبوع عمليات فدائية شمال فلسطين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٢، ١٩٨٩/٦/١١، ص ٧.

١٢٧ «عملية شهداء نابلس البطولية... رد حازم على جرائم جيش الاحتلال ومستوطنيه»، **الحرية**، العدد ٣١٤، ١٩٨٩/٦/١١، ص ١٦ ـ ١٨.

١٢٨ ي. ص.؛ «تصعيد ضد العدو وعملائه [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ١٢٨ ـ ١٣٢.

المقابلات

١٢٩ ابن عبدالعزيز، سلطان؛ «[خدمة القضية الفلسطينية احد ثوابت السياسة الخارجية السعودية]»، **المجلة**، العدد ٢٨٥، ١٩٨٩/٥/٢٤، ص ٢٤ ـ ٢٩.

١٣٠ ابن عبدالعزيز، فهد؛ «أنا بطبعي متفائل وأشعر بأن نتائج مؤتمر القمة سيكون لها الاثر الفعّال»، **المجلة**، العدد ٤٨٦، ١٩٨٩/٥/٣١، ص ١٨ ـ ١٩.

١٣١ برخال، ميروسلاف (صحافي تشيكوسلوفاكي)؛ «كنت شاهد عيان على الارهاب الصهيوني وعلى تصاعد الانتفاضة البطولية»، **نضال الشعب**، العدد ٥٢٢، ١٩٨٩/٥/٢٠، ص ١٣ ـ ١٥.

١٣٢ حبش، جورج؛ «سنناضل داخل المؤسسات وفي اطار جماهيرنا لفرض الموقف الصحيح»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٩، ١٩٨٩/٥/٢١، ص ٨ ـ ٩؛ نقلاً عن **رويتر**، بدون ذكر تاريخ النشر.

١٣٣ الحسيني، فيصل؛ «مستعد لمصافحة قاتل والدي اذا قامت الدولة الفلسطينية»، **الوطن العربي** (باريس)، السنة ١٣، العدد ٦٤٢، ١٩٨٩/٦/٢، ص ٢٩ ـ ٣١.

١٣٤ حمّاد، نمر؛ «فلسطين حقيقة سياسية؛ [المفوضية الفلسطينية العامة في روما هي صفة دبلوماسية]»، **الافق**، السنة ٩، العدد ٢٤٥، ١٩٨٩/٦/١، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٣٥ رياض، محمود؛ «ميثاق الجامعة العربية ينتهك يومياً، وهذا أسوأ وقت تعديله»، **الوطن العربي**، السنة ١٣، العدد ٦٤١، ١٩٨٩/٥/٢٦، ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٣٦ شامير، اسحق؛ «جوهر خطتي عدم ارجاع أي شبر للعرب»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ١، ١٩٨٩/٦/١٤، ص ٦.

١٣٧ عبدربه، ياسر؛ «ليس الحوار مع أميركا هدفاً بذاته، والخلاف مع الصهيونية لا يزول»، **اليوم السابع**، السنة ٦، العدد ٢٦٦، ١٩٨٩/٦/١٢، ص ١٧.

١٣٨ عبدالمجيد، عصمت؛ «القمة ترسّخ التضامن وتبني الموقف العربي الموحّد»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٩٩، ١٩٨٩/٥/٢٦.

١٣٩ عرفات، فتحي؛ «سننجح في التصويت القادم [لمنظمة الصحة العالمية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٥٢، ١٩٨٩/٦/١١، ص ٢٣ ـ ٢٤.

١٤٠ عرفات، ياسر (ابو عمار)؛ «الانتفاضة اثمرت مناخاً دولياً جديداً»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٧٦، ١٩٨٩/٦/١٥، ص ٦ ـ ٩.

١٤١ مصالحة، عمر (مندوب فلسطين في اليونسكو)؛ «طلب انضمامنا الى المنظمات تكريس لرغبتنا في السلام»، **المجلة**، العدد ٤٨٦، ١٩٨٩/٥/٣١، ص ١٠.

١٤٢ مصطفى، ابو علي؛ «قرارات قمة الانتقاضة ما زالت حبراً على ورق»، **الهدف**، السنة ٢٠، العدد ٩٥٩، ١٩٨٩/٥/٢١، ص ١٠ ـ ١١؛ نقلاً عن **عكاظ** (جدة)، بدون ذكر تاريخ النشر.

١٤٣ ناجي، طلال؛ «الانتفاضة منعطف جذري يصح ان تؤرخ به الاحداث»، **الى الامام**، السنة ١٨، العدد ١٠٩٣، ١٩٨٩/٦/٩، ص ١٢ ـ ١٣.

١٤٤ النتشة، مصطفى؛ «تنازلات اسرائيل مرتبطة بالضغوط الاميركية عليها»، **المجلة**، العدد

٤٨٧، ٧/٦/١٩٨٩، ص ١١.

١٤٥ نسيبة، سري؛ «نحن نقترب من مرحلة الاشتباك التفاوضي؛ سقف السياسة الاميركية هو اتحاد فلسطيني ـ اردني»، **الاستقلال**، السنة ١، العدد ١، ١٤/٦/١٩٨٩، ص ٥.

١٤٦ يخلف، يحيى؛ «الانتفاضة دعوة الى التجديد»، **صوت البلاد**، السنة ٥، العدد ١٧٥، ٣٠/٥/١٩٨٩، ص ٥٦ ـ ٥٨.

١٤٧ Shamir, Yitzhak; "A Chance for a Fair Peace; [We Don't Want to Negotiate with the PLO", *The Jerusalem Post International*, 20/5/1989, pp. 6 - 7.

اليهود في العالم

١٤٨ البرصان، احمد؛ «تأثير اليهود على مراكز الدراسات الاستراتيجية في اميركا»، **المجلة**، العدد ٤٨٨، ١٤/٦/١٩٨٩، ص ٣٥ ـ ٣٨.

١٤٩ بشير، عوني؛ «من هم يهود اميركا؟»، **المجلة**، العدد ٤٨٨، ١٤/٦/١٩٨٩، ص ٤٠ ـ ٤٣.

١٥٠ «النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة»، **المجلة**، العدد ٤٨٨، ١٤/٦/١٩٨٩، ص ٣٠ ـ ٣٤.

الكتب ـ عروض ومراجعات

١٥١ جلادي، جدع؛ اسرائيل نحو الانفجار الداخلي، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ ابريل ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٦١ ـ ٢٦٩.

١٥٢ مجلي، يوسف؛ فلسطين والمظهر الجغرافي لمشكلتها، **صامد الاقتصادي**، السنة ١١، العدد ٧٦، نيسان ـ أيار ـ حزيران (ابريل ـ مايو ـ يونيو) ١٩٨٩، ص ٢٤٨ ـ ٢٦٠ (مراجعة احمد عمر شاهين).

١٥٣ مذكرات الرئيس نيكسون؛ الحرب الحقيقية (ترجمة سهيل زكار)، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٩٥، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٩٩ ـ ١١٢ (مراجعة احمد شاهين).

١٥٤ النشاش، عبدالهادي؛ الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، **صوت فلسطين**، العدد ٢٥٧، حزيران (يونيو) ١٩٨٩، ص ٣٤ ـ ٣٦.

١٥٥ Aburish, Said K.; *Children of Bethany; The Story of a Palestinian Family, **Middle East International,*** No. 352, 9/6/1989, pp. 22 - 23 (Reviewed by Nadia Hijab).

١٥٦ Ben Halpern, *A Clash of Heroes; Brandies, Weizmann and American Zionism, **Studies in Zionism,*** Vol. 10, No. 1, Spring 1989, pp. 87 - 93 (Reviewed by Menahem Kaufman).

١٥٧ Cohen Naomi W.; *The Year after the Riots; American Responses to the Palestinian Crisis of 1929 - 1930, **Studies in Zionism,*** Vol. 10, No. 1, Spring 1989, pp. 94 - 98 (Reviewed by Allon Gal).

١٥٨ Harkabi, Yehoshafat; *Israel's Fateful Hour, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 144 - 146.

١٥٩ Hunter, Jane; *Israeli Techno Crimes in the United States, **Middle East International,*** No. 352, 9/6/1989, pp. 22 (Reviewed by Simon).

١٦٠ Khalidi, Raja; *The Arab Economy in Israel; The Dynamics of a Region's Development", **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 147 - 149 (Reviewed by George T. Abed).

١٦١ Kranzler, David; *Japanese, Nazis and Jews; The Jewish Refugee Community of Shangahai, 1938 - 1945, **The Jerusalem Post International,*** 20/5/1989.

١٦٢ Muslih, Muhammad Y.; *The Origins of Palestinian Nationalism, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 142 - 145 (Reviewed by William L. Cleveland).

١٦٣ Mutawi, Samir A.; *Jordan in the 1967 War, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 152 - 154 (Reviewed by Mustafa B. Hamarneh).

١٦٤ Pryce - Jones, David; *The Closed Circle; An Interpretation of the Arabs, **Middle East International,*** No. 351, 26/5/1989, pp. 20 - 21 (Reviewed by A.R.H. Kellas).

١٦٥ Shlaim, Avi; *Collusion across the Jordan; King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine, **Studies in Zionism,*** Vol. 10, No. 1, Spring 1989, pp. 103 - 108 (Reviewed by Dan Schueftan).

١٦٦ Vital, David; *Zionism; The Crucial Phase, **Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVIII, No. 3 (71), Spring 1989, pp. 149 - 150 (Reviewed by Michael B. Bishku).

الكتب

١٦٧ **الانتفاضة الشعبية؛ مقدماتها، طبيعتها، انجازاتها، آفاقها** (ندوة)، دمشق: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩، ٥٠٠ صفحة.

١٦٨ أيوب، صالح؛ **مبادرة السلام الفلسطينية؛ الصدى**، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، ١٩٨٩، ١٣٠ صفحة.

١٦٩ الجرباوي، علي؛ **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بحث في النخبة السياسية**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩، ١٧٠ صفحة.

١٧٠ خليل، محمد لطفي ياسين؛ **التجربة الاعتقالية في السجون الاسرائيلية**، عمّان: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ١٧٦ صفحة.

١٧١ الخولي، لطفي؛ **الانتفاضة والدولة الفلسطينية**، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩.

١٧٢ سمعان، سمير؛ **المؤامرات الصهيونية الاستعمارية لتجهيل عرب فلسطين منذ مطلع القرن التاسع عشر**، عمّان: دار البيرق للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ١٤٩ صفحة.

١٧٣ العامر، نجيب خالد؛ **مواقف ايمانية؛ رحلة الى فلسطين المسلمة**، الكويت: مكتبة المنار الاسلامية، بلا تاريخ نشر، ١٩٠ صفحة.

١٧٤ عبدالمجيد، فائزة؛ **الطفولة الفلسطينية في الميدان (الارض المحتلة)**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٨.

١٧٥ فلاح، عبدالرحمن؛ **وماذا بعد الانتفاضة؟**، المنامة: الجمعية الاسلامية، ١٩٨٩.

١٧٦ المبيض، سليم عرفات؛ **النقود العربية الفلسطينية وسكتها المدنية الاجنبية من القرن السادس قبل الميلاد وحتى العام ١٩٤٦ م**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ٣٠٠ صفحة.

١٧٧ النشاش، عبدالهادي؛ **الانتفاضة الفلسطينية الكبرى**، دمشق: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين ـ لجنة العمل النقابي، ١٩٨٩.

١٧٨ Cohen, Naomi W.; *The Year after the Riots; American Responses to the Palestinian Crisis of 1929 - 1939,* Detroit: Wayne State University, 1988, 210 Pages.

١٧٩ Hart, Alan; *Arafat; A Political Biography,* Bloomington: Indiana University Press, 1989.

١٨٠ Lesch, Ann Mosely and Mark Tessler; *Israel, Egypt, and the Palestinians from Camp David to Intifada,* Bloomington: Indiana University Press, 1989.

١٨١ Ojo, Olusola; *Africa and Israel; Relations in Perspective,* Boulder, Colorado: Westview Press, 1988, 181 Pages.

اعداد: ماجد الزبيدي

صدر حديثاً عن مركز الابحاث

جامعة الدول العربية وقضية فلسطين
(١٩٤٥ - ١٩٦٥)

تأليف

مرْوَه جبر

٢٥٦ صفحة

٦ دولارات أو ما يعادلها

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.